

منشورات
جامعة النجف الدينية

١٥

اللمعة المشقية

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ : مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالٍ الدِّينِ مَكِّيِّ الْعَامِلِيِّ
(الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ)
قُدَّسَ سِرُّهُ

٧٨٦ - ٧٣٤

الجزء السابع

دار العالم الإسلامي
بيروت

الرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي سِرِّهِ

الْمُعْتَرِ الْمَشَقِيَّةِ

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ: زَيْنِ الدِّينِ الْجَبُّعِيِّ الْعَامِلِيِّ
(الشَّهِيدُ الثَّانِي)
قُدَّسَتْ

تم الكتاب تصحيحاً وتعليقاً

باشراف من :

السيد محمد كلانتر

حقوق طبع هذا الكتاب الشريف

المزدان بهذه التعاليق

والتصحیحات والاشكال محفوظة لـ

(جامعة النجف الدينية)

الأهـمـاء

إن كان الناس يتقربون إلى الأكابر بتقديم مجهوداتهم فليس لنا
أن نتقرب إلى أحد سوى سيدنا ومولانا إمام زماننا وحجة عصرنا
(الإمام المنتظر) عجل الله تعالى فرجه .

فإليك يا حافظ الشريعة بالطفلك الخفية ، وإليك يا صاحب
الأمر وناموس الحقيقة أقدم مجهودي المتواضع في سبيل إعلاء كلمة
الدين وشريعة جدك المصطفى وبقية آثار آبائك الأنجيين ، ديناً قيماً
لا عوج فيه ولا امتاً .

ورجائي القبول والشفاعة في يوم لا ترجى إلا شفاعتكم أهل
البيت .
عبدك الراجي

(عند الصباح يحمد القوم السرى)

كان املي وطيدا بالفوز فيما اقدمت عليه من مشروع في سبيل الهدف الاقصى للدراسات الدينية (الفقه الاسلامي الشامل) .
فاردت الخدمة بهذا الصدد لازيل بعض مشاكل الدراسة والآن وقد حقق الله عز وجل تلك الامنية بإخراج الجزء الاول من هذا الكتاب الضخم الى الاسواق .
فرأيت النجاح الباهر نصب عيني : انهالت الطلبة على اقتناؤه بكل ولع واشتياق .

فله الشكر على ما انعم والحمد على ما وفق .
بيد أن الاوضاع الراهنة ، وما اكتسبته الايام من مشاكل لإنجازات العمل وفق المراد اخرجتني بعض الشيء . فإن الطبعة بتلك الصورة المنقّحة المزدانة بأشكال توضيحية ، وفي اسلوب شيقٌ كلّفني فوق ما كنت اتصوره من حساب وارقام ممّا جعلتني آءنّ تحت عبئه الثقيل ، ولا من مؤازر أو مساعد .

فرأيت نفسي بين امرين : التّرك حتى يقضي الله امرا كان مفعولا ، أو الإقدام المجهّد مهما كلّف الامر من صعوبات .
فاخترت الطريق الثاني واحتملت صعوباته في سبيل الدين ، والاشادة بشرية (سيد المرسلين) ، وإحياء آثار (أئمة الهدى المعصومين) صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين .

فاتبعت بعون الله عز وجل (الجزء السادس) (بالجزء السابع) بعزم قوي ، ونفس آمنة .

وكل اعتادي على الله سبحانه وتعالى وتوسلي الى صاحب الشريعة الغراء واهل بيته الاطهار عليهم صلوات الملك العلام .
ولا سيما ونحن في جوار سيدنا الكريم مولى الكونين (امير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام :

فبك يا مولاي استشفع الى ربّي ليسهل لنا العقبات ويؤمن علينا التبعات لانه ولي ذلك والقادر عليه .
السيد محمد كلانتر

شكر وتقدير

وافتننا تقاربظ جمعة من أفذاذ أعلام العلم والتقى مقدرة هذا العمل
الذي قفنا به . والذي يعني بنشر المعارف الاسلامية على ضوء مذهب
(أهل البيت) صلوات الله عليهم أجمعين الذين اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا .

واخراج الفقه الاسلامي بصورته الجميلة على حسب ما بينته علماء
(أهل البيت) عليهم الصلاة والسلام للذين هم أدرى بما في البيت .
ونحن بدورنا نشكر تقديراتهم الفائضة ونرجو ان تكون الممسة في
نشاطنا المتواصل الى المستقبل ان شاء الله تعالى :

فان كنا قد قفنا فيما مضى باخراج اجزاء من هذا الكتاب القيم الثمين
(اللعة الدمشقية) وتواصل في نشر بقية أجزاءها في الحال ان شاء الله
لستمعني الباري عز وجل أن بوقفنا فيما يأتي من مستقبل قريب لإخراج
كتاب ثمين آخر وهو كتاب (المكاسب) لشيخنا الانصاري قدس الله نفسه :
وقد رتناه على خمسة أجزاء .

المكاسب المحرمة . البيع جزءان : الخيارات جزءان .
ونرى من الواجب نشر ما كتبه سماحة شيخنا العلامة الكبير جهته
العلم استاذ الفقه والأصول آية الله (الشيخ حسين الحلي) دام ظله .
فقد تفضل سماحته بتقريب قيم انيق يحق ان يزدان به هذا السفر الجليل
كما لتبرك بلحمس سطوره وكلماته وحروفه . ولا غرو فانها خرجت
من قريحة عالم رباني تحرر من زبارج هذه الحياة وزخارفها : فكالت الحقيقة
ومعارفها ضالته فوجدها وألفها واعرض عن غيرها : واليك نص التقريب .

السيد محمد كلانتر

جامعة النجف للدينية

في ٥ / ٩ / ١٣٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ولدنا العلامة المحجة السيد محمد كلانتر ابد الله وسدد خطاه

حجته مبتدئة بالسلام عليك متفوعة بالدعاء والتوفيق لمناهج الاصلاح وكرمك منها ما انتو
النساء المضاعف وبتنقي التقدير اللائق لك ولكل من يقف موقفك المشكور وينتج كائناتك
العالى العالي وبعد فقد وصلنى هديتك الأخيرة وهو الجزء السادس من كتاب الأجزاء
السابقة من كتاب الجمعية الدمشقية وتصحيحها وتصحيح ما سبقه من الأجزاء
وكلاهما طراز واحد واخراج كامل زاد في جمعها وروعتها بما علقته عليها تعليقاً وافياً
بحل مشكلاتها والاشارة الى اسانيدها وتوضيح ما يوهم العقيد فيها فارتأت الكبار لما رأيت
ان اخط لك هذه السطور معرباً عما صمى من الامحاج وتردده لاني من لشكر
والثناء مصنفك لك للجلالة لآعمالك الخالدة وجهادك المتواصل في خدمة الدين والعلم
وظالمنا استطار بلبي واستنقطني هاتفاً بالاطراء تشييدك بناء جامعة الخنف
الدينية في الخنف الاشرف على اتم ما يقتضيه الاثقان وعلى احسن ما ينبغي
ان تكون عليه من الروعة وعلى اكمل ما فرضته فيها من مناهج التدريس طلبة واساتذة
وسهرك عليها بكل شفقة مهيباً بهم للجد المنبج والعمل المثمر فقدك الله ووفقم جزاك الله
خير جزاء المحسنين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته (٢٠) شعبان ١٣٨٥

الاقبال
الحسين

كتاب الغضب

كتاب الغصب (١)

(١) مصدر غَصَبَ يَغْصِبُ وزان (عرف يعرف) وهو اخذ الشيء قهراً رغم انف صاحبه .
وشرعاً كما أفاده (الشارح) رحمه الله .

• • •

لا شك ان العقلاء اعتبروا سلطنة المالك على ماله حقاً مشروعاً لا يجوز لاحد من الناس معارضته في سلطانه .
كما اعتبروا المتناول على اموال الآخرين تصرفاً باطلاً ، وتعدباً على الحقوق المعترف بها لدى الجميع .
ومن الظلم الفاحش ان يد انسان يده الى ملك غيره عدواناً ومن غير مبرر مشروع :

وهذا النوع من الظلم مذموم ومستقبح في شريعة (العقل والدين) .
وهذا الأخير يسمي مثل هذا التصرف الشنيع (غصباً) في الاصطلاح .
وقد أكد الدين الحنيف الاسلامي على اقرار سلطنة المالكين :
قال صلى الله عليه وآله : (الناس مسلطون على اموالهم) كما وأنه لندّ باؤلئك المتناولين على اموال الناس ظلماً وعدواناً .

وقال عز من قائل : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْأُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا قَرِينًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ)
البقرة : الآية ١٨٤

(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ =

= في يُطَوِّنِهِمْ نَاراً وَاسْتَصْلَوْنَ سَمْعِيئاً . النساء الآية : ١١

الآيات بتهديد الظالمين كثيرة جداً في القرآن الكريم . واليك آي منها :
(وَكَوَيْلٌ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) . البقرة : الآية ١٦١

(ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ) . يونس : الآية ٥٣

(وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ) : النحل : الآية ٨٧

(وَاسْمِعْ لِمَن ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلَبٍ بِنِقْلِهِمْ) الشعراء : ٢٢٨
إنه تهديد لأذع جداً :

(قَوْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ الْيَوْمِ) الزخرف : الآية ٦٥
إن الظلم لحسرة على الظالم من ذلك اليوم الفظيع .

(وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى بَدَنِهِ يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أَخَذْ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً) الفرقان : الآية ٢٣

أي اتخذت نهجه الحق فلم أتجاوز حدود ما أنزل الله ما افطع حال الظالم في آخر ساعة حياته من هذه الدنيا ، وعند سكرة الموت .

(وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا إِلَيْهِمْ أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ) الانعام : الآية ٩٣

(قَالُوا : يَا وَيْلَتَنَا لَمِ نَدَا كُنْتُمْ ظَالِمِينَ) الانبياء : الآية ١٦
الآيات بهذا الصدد تفوق الحصر ..

أما الاحاديث الشريفة في هذا المقام فكثيرة جداً .
الامر الذي يشي بمبلغ اهتمام الشريعة المقدسة الاسلامية بهذه الناحية الخطرة =

(وهو الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدواناً) (١) . والمراد بالاستقلال : الافلال (٢) وهو الاستبداد به لا طلبه (٣) كما هو الغالب في باب = من النجاوزات الاجتماعية ربما بلغ فوق حدود للتصور : -

قال (الامام الصادق) عليه السلام فيمن غصب ارضا لغيره ، وبني فيها وغرس : (ليس لهرق ظالم حق) .

ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (من اخذ ارضا بغير حق كلف ان يحمل ثرابها الى المحشر) .

بالهذا التكليف من تكليف شاق مستحيل ...

قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث المناهي : (من خان جاره شبرا من الارض جعله الله طوقا في عنقه من تخوم الارض السابعة حتى يلقي الله يوم القيامة مطوقا) .

ولشدة اهتمام الشارع المقدس بقضية الغصب الذي هو نوع من الظلم الفاحش والاسلام دين العدالة والانصاف .

عقد (الفقهاء) رضوان الله عليهم كتاباً خاصاً يبحث عن احكام (الغصب والغاصبين) ، وعن كيفية رد المظالم الى اربابها : وفاء بكلام مولاهم (امير المؤمنين) حيث قال صلوات الله وسلامه عليه : (اخذ الله على العلماء ان لا يقاروا على كظة ظالم ، ولا سغب مظلوم) :

وسندرس ذلك في هذا الكتاب بامعان انشاء الله تعالى .

(١) اي ظلماً من دون ان يكون للغاصب حق .

(٢) وهو (الانفراد بالشئ) .

(٣) اي لا طلب المال :

هذا دفع وهم حاصل الوهم : أن صيغة (الاستفعال) موضوعة غالباً للطلب كما يقال : استخرج الماء استوطن البلد اي طلب خروج الماء . وطلب =

الاستفصال ، وخرج به (١) مالا اثبات معه اصلا كتمه (٢) من ماله حتى تلف ، وما (٣) لا استقلال معه كوضع يده (٤) على ثوبه (٥) الذي هو لابس له فان ذلك (٦) لا يسمى غصباً .

وخرج بالمال الاستقلال باليد على الحر . فانه لا تتحقق فيه الغصبة فلا ضمن (٧) ، وباضافة (٨) المال الى الغير مالهوا استقلال باثبات يده = التوطن في المدينة .

فعلى هذا يلزم ان يكون (الاستقلال) بمعنى طلب الاقلال اي طلب الانفراد بالشيء مع أنه ليس الامر كذلك في باب الغصب ، لأن يد الغاصب ثابتة على المال فعلاً .

فاجاب رحمه الله : أن المراد بالاستقلال هنا نفس الاقلال الذي هو الانفراد بالشيء بمجردا عن معنى الطلب .

(١) اي بقاء (الاستقلال) الذي هو اثبات اليد على مال الغير .

(٢) اي الغير كتم الغاصب صاحب المال عن التصرف فيه .

(٣) اي وخرج بقاء (الاستقلال) يد الغاصب التي لا استقلال لها مع اثباتها

على مال الغير .

ومرجع الضمير في معه (اثبات اليد) اي لا استقلال لهذه اليد مع اثباتها

على مال الغير .

(٤) اي يد المتعدي :

(٥) اي على ثوب المالك الذي هو لابس له .

(٦) اي هذا الاثبات .

(٧) اي الحر لو تلف بوضع يد المتعدي عليه :

(٨) اي وخرج باضافة (المصنف) المال الى الغير في تعريفه الغصب بقوله :

(وهو الاستقلال باثبات اليد على مال الغير) .

على مال نفسه عدواناً كالمرهون (١) في يد المرتهن ، والوارث (٢) على التركة مع الدين فليس بغاصب وإن أتم (٣) ، أو ضمن (٤) ، وبالعنوان (٥) اثبات المرتهن ، والولي ، والوكيل ، والمستأجر ، والمستعير ايديهم على مال الراهن ، والمولى عليه ، والموكل ، والمؤجر ، والمعير ، ومع ذلك (٦) فينتقض التعريف في عكسه (٧) بما لو اشترك اثنان فصاعداً في غصب بحيث لم يستقل كل منهما باليد فلو ابدل الاستقلال بالاستيلاء لشملة ، لصدق الاستيلاء مع المشاركة :

(١) فان وضع يد المالك على المرهون لا يعد غصباً ، لأنه ماله ، وان كان آثماً بهذا العمل :

(٢) اي وكذا وضع يد للوارث على التركة قبل اداء ديون الميت لا يكون غصباً ، لأنها ماله : بناء على انتقال التركة اليه بمجرد موت المورث وان وجب عليه اداء الدين قبل التصرف في التركة .

(٣) كما في صورة تلف مال المرتهن :

(٤) كما في صورة تلف مال التركة قبل اداء الدين :

(٥) أي وخرج بقيد العدوان الاشياء المذكورة كلها : أي ان وضع الولي يده على مال المولى عليه ، او وضع الراهن يده على المال المرهون ، او المعير على المال المستعار ، او المؤجر على المال المستأجر او الموكل على المال الموكل فيه لا يعد غصباً وعدواناً .

(٦) ومع هذه الاستثناءات المذكورة :

(٧) أي ينتقض تعريف (المصنف) في انه لا يكون جامعاً للأفراد (بما لو اشترك اثنان فصاعداً في غصب) . فالتعريف لا يشمل هذا الفرد مع أنه من افراد الغصب .

وبالاستقلال (١) بإثبات اليد على حق الغير كالتحجير وحق المسجد (٢) المدرسة والرباط ونحوه مما لا يعد مالا^١ فإن الغصب متحقق (٣) ، وكذا غصب مالا يتمول عرفاً كحبة الخنطة فإنه يتحقق به (٤) أيضاً على ما اختاره المصنف ويجب رده (٥) على مالكة مع عدم المالية ، إلا أن يراد هنا (٦) جنس المال ، أو يدعى إطلاق المال عليه (٧) .

(١) أي وينتقض التعريف أيضاً بأنه لا يكون جامعاً للأفراد فيما إذا وضع يده على حق الغير واستولى عليه كحق التحجير الذي يحجره الإنسان من (الأراضي الموات) ثم يستولي عليه شخص آخر . فالتعريف لا يشمل ، لعدم وجود مال مع تحقق الغصب .

(٢) كما لو كان شخص جالساً في (المسجد) ثم جاء آخر ودفعه عنه وجلس في مكانه . فإن دفع الأول والجلوس في مكانه يعد غصباً ، لحق السابقة للأول . لكن التعريف لا يشمل ، لأنه أخذ المال في تعريف الغصب ومفهومه . وكذا الأمر في (المدرسة والرباط وغيرهما من الأماكن العامة التي أعدت لعموم الناس) . فإن وضع اليد عليها مع أسبقية آخرين يعد غصباً . لكن تعريف (المصنف) لا يشملها ، لأنه أخذ المال في تعريف الغصب ومفهومه .

(٣) أي وكذا غصب مالا يقال له مال عرفاً كحبة الخنطة . فإن أخذه وغصبه يعد غصباً ، لكن التعريف لا يشمل ، لعدم مالية الحبة .
(٤) أي بوضع اليد على حب الخنطة وإن لم يعد مالا .
(٥) أي رد ما لا يتمول إلى صاحبه .
(٦) أي في تعريف (الغصب) .
(٧) أي يقال : إن المال يطلق على حبة الخنطة . إذن التعريف يشمل .

ويُفرق بينه (١) وبين المَتمول وهو (٢) بعيد وعلى (٣) الحر الصغير والمجنون اذا تلف تحت يده بسبب . كلدغ الحية ، ووقوع الحائط . فانه يضمن عند المصنف وجماعة كما اختاره في الدروس فلوا ببدل المال بالحق لشمَل جميع ذلك .

وأما من ترتب يده (٤) على يد الغاصب جاهلاً به ، ومن سكن دار غيره غلطاً ، أو لبس ثوبه (٥) خطأ فانهم ضامنون وإن لم يكونوا غاصبين ، لأن الغصب من الافعال المحرمة في الكتاب (٦)

(١) اي يفرق بين حب الحنطة الذي يطلق عليه المال ، وبين المَتمول : يبذل المال . فان الاول لا يقابل بالمال ولا يبذل بازائه ، وان صدق عليه المال ، بخلاف الثاني . فانه يبذل بازائه مال . فهذا هو الفرق بين حب الحنطة ، وبين ما يَتمول .

(٢) اي اطلاق المال على غير المَتمول بعيد ، لأن الظاهر من المَتمول ما كان مالا حقيقة وعرفاً . واطلاق المال على حب الحنطة ليس اطلاقاً حقيقة عرفياً ، بل اطلاقاً حقيقي فقط ، اذا العرف لا يرى اطلاق المال عليه اطلاقاً صحيحاً .

(٣) اي ينتقض تعريف (المصنف) في قوله : وهو (الاستقـلال باثبات اليد على مال الغير) بالحر الصغير والمجنون فيما اذا تلفسا ، ، او نقص منها . فانهما يضمنان عند المصنف وجماعة من الفقهاء . مع انها ليسا بمال .

(٤) بأن وصله المال المغصوب من يد الغاصب ، او وصله ممن وصله من الغاصب وهو لا يعلم أنه مغصوب .

وهذا هو المعبر عنه في هذا الباب بـ (ترتب الايدي) ، أو (تعاقب الايدي) .
(٥) أي ثوب غيره .

(٦) في قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ)

البقرة : الآية ١٨٨

والسنة (١) بل الاجماع (٢) ، ودليل العقل (٣) فلا يتناول غير العالم وإن شاركه في بعض الاحكام (٤) ، وابدال (٥) العدوان بغير حق ليتناولهم من حيث لانهم ضامنون ليس يجيد ، لما ذكرناه (٦) وكذا (٧) الاعتذار

(١) في قوله صلى الله عليه وآله : (المسلم أخو المسلم لا يحل ماله الا عن طيب نفس منه) ،

(مستدرک الوسائل) المجلد ٣ ص ١٤٥ كتاب الغصب الباب الأول الحديث ٥ وفي قول (أمير المؤمنين) صلوات الله وسلامه عليه : (ولا يجوز أخذ مال المسلم بغير طيب نفس منه) .

نفس المصدر الحديث ٣ .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (على اليد ما أخذت حتى تؤدي)

نفس المصدر الحديث ٤

وقوله صلى الله عليه وآله : (لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه) (نيل الاوطار) الجزء ٥ ص ٣٣٤ كتاب الغصب والضمانات الحديث ٢ :

(٢) إذ الامة الاسلامية أجمعت على عدم جواز التصرف في مال الغير بغير اذنه . فعلم جواز التصرف أصبح من (الضروريات الدينية) :

(٣) وهو قبح التصرف في مال الغير بدون اذنه :

(٤) كالضمان .

(٥) بالرغم مبتدأ خبره قول الشارح :

(ليس يجيد) . فهو دفع لما يقال : (لو ان المصنف) ابدل لفظ (العدوان)

بكلمة (غير حق) لتشمل هذه الموارد المذكورة التي يضمن فيها المال وان لم يكن الاستيلاء عدوانيا .

(٦) من ان هؤلاء ليسوا بغاصبين .

(٧) أي وكذلك ليس يجيد لو اعتذر معتذر عن قبيل (المصنف) بان =

بكونه بمعناه او دعوى (١) الاستغناء عن القيد أصلاً ليشملهم ، بل الاجود الافتقار الى قيد العدوان الدال على الظلم .

وقد تلخص : أن الاجود في تعريفه أنه الاستيلاء على حق (٢) الغير عدواناً ، وان أسباب الضمان غير منحصرة فيه (٣) .

وحيث اعتبر في الضمان الاستقلال والاستيلاء (فلو منعه من سكنى داره) ولم يثبت المانع يده عليها (أو) منعه (من امساك دابته المرسلة) كذلك (٤) (فليس بغاصب لها (٥)) فلا يضمن العين لو تلفت ، ولا الاجرة (٦) زمن المنع ، لعدم اثبات اليد الذي هو جزء مفهوم الغصب . ويشكل (٧) بأنه لا يلزم من عدم الغصب عدم الضمان ، لعدم انحصار

= تعاقب الايدي على المغصوب بمعنى الغصب فيشملة التعريف .

ووجه كونه ليس بجيد : أن الغصب مأخوذ في مفهومه الاعتداء والظلم : وهنا ليس كذلك ، لعدم علم الآخر بالغصب . فلا يصدق مفهوم الغصب .

(١) أي وكذا ليس بجيد لو قيل : بالاستغناء عن قيد العدوان .

ووجه كونه ليس بجيد : ما ذكرناه في الهامش رقم ٧ ص ١٨ .

(٢) وهو يشمل المال أيضاً . لان لكل مالك حق التصرف في ماله . فلو

غصبه غاصب فقد منعه حقه الشرعي .

(٣) أي في الغصب .

(٤) أي من دون ان يستولي عليها .

(٥) أي للدار ، والدابة :

(٦) أي ولا يضمن اجرة الدار ، والدابة ايضاً .

(٧) أي عدم ضمان العين والاجرة في الدار ، والدابة .

السبب فيه (١) ، بل ينبغي أن يختص ذلك (٢) بما لا يكون المانع سبباً في تلف العين بذلك (٣) بأن اتفق تلفها (٤) مع كون السكنى غير معتبرة في حفظها والمالك غير معتبر في مراعاة الدابة كما يتفق (٥) لكثير من الدور والدواب ، أما لو كان حفظه متوقفاً على سكنى الدار ومراعاة الدابة لضعفها أو كون أرضها مسبعة (٦) مثلاً . فإن المنجى الضمان (٧) نظراً الى كونه (٨) سبباً قوياً مع ضعف المباشر .

(١) أي في الغصب .

فبين الغصب والضمان عموم وخصوص من وجه .

مادة اجتماعهما اغتصاب اموال الناس . ففي ذلك الضمان ، والغصب .

مادة الافتراق من ناحية عدم الضمان مع كونه غصباً غصب حق المسجد ، والمدرسة ، أو الرباط وغيرها ، لصدق الغصب ، دون الضمان .

مادة الافتراق من ناحية الضمان مع عدم كونه غصباً ، ما تعاقبت الأيدي على مال الغير المغصوب منه مع الجهل بكونه غصباً ، حيث يثبت الضمان ولا يصدق الغصب .

(٢) أي عدم الضمان .

(٣) أي بسبب منع الغاصب المالك .

(٤) أي تلف العين .

(٥) أي يتفق عدم توقف حفظ الدار على سكنها ، وعدم توقف حفظ الدابة على مراعاة المالك .

(٦) أي ذات سباع ، وذئاب من الحيوانات المفترسة .

(٧) لأن المانع هو السبب في الانلاف .

(٨) أي الظالم الذي منع صاحب الدار من سكنها ، ومالك الدابة من إيساكها هو السبب القوي في الانلاف .

ومثله (١) ما لو منعه من الجالس على مساطه فغلف أو سرق أو غصب (٢) الام فمات ولدها جوعاً وهذا (٣) هو الذي اختاره المصنف في بعض فوائده وإن اتبع هنا وفي الدروس المشهور (٤) .

أما لو منعه من بيع متاعه فنقصت قيمته السوقية مع بقاء العين وصفاتها لم يضمن قطعاً لأن الفائت ليس مالا بل اكتسابه (٥) .

(ولو سكن (٦) معه قهراً) في داره (فهو غاصب للنصف) عيناً وقيمة (٧) ، لاستقلاله به (٨) ، بخلاف النصف الذي بيد المالك

(١) أي ومثل منع صاحب الدار عن سكنائها ، ومالك الدابة عن امساكها .

(٢) عطف على مدخول (لو) الشرطية أي ومثله ما لو غصب حيواناً

فغلف ولدها .

فهذه من الموارد التي يتخلف فيها الغصب عن الضمان ، لوجود الضمان ،

دون الغصب :

(٣) أي الضمان .

(٤) وهو عدم الضمان :

ولا يخفى : عدم ظهور كلام (المصنف) هنا في اتباعه المشهور وهو (عدم الضمان) حيث قال : (لو منعه من سكنى داره ، أو امساك دابته فليس بغاصب) فعبارته هذه ليس لها ظهور في (عدم الضمان) .

(٥) بل هو مال مضمون كما ذهب اليه جماعة من (علمائنا) رضوان الله عليهم .

راجع (الجواهر) الطبعة القديمة المجلد السادس ص ٩٥ كتاب (الغصب) .

(٦) أي سكن الغاصب مع صاحب الدار .

(٧) أي يضمن الغاصب نصف الدار عينا لو كانت العين موجودة غير نالفة

أو قيمة لو كانت نالفة ، بل يضمن الاجرة ايضاً .

(٨) أي لاستقلال الغاصب بالنصف .

هذا (١) إذا شاركه في سكنى البيت على الأشاعة من غير اختصاص بموضع معين ، أما لو اختص بمعين اختصاص بزمانه (٢) كما لو اختص ببيت (٣) من الدار وموضع خاص من البيت الواحد (٤) ، وأو كان قوبا مستوليا وصاحب الدار ضعيفا بحيث اضمحلت يده معه احتمال قوبا ضمان الجميع (٥) .
 (ولو انعكس) الفرض بأن (ضعف الساكن (٦)) الداخلى على المالك عن مقاومته ولكن لم يمنعه المالك مع قدرته (٧) (ضمن) الساكن (أجرة ما سكن) لاستيفائه منفعته بغير إذن مالكة .
 (وقيل) والقائل المحقق والعلامة وجاعة : (ولا يضمن) الساكن (العين) ، لعدم تحقق الاستقلال باليد على العين الذي (٨) لا يتحقق الغصب بدون (٩) . ونسبته (١٠) الى القول يشعر بتوقفه فيه :

-
- (١) اي صدق الغصب والضمان في صورة سكنى الغاصب الدار قهرا .
 (٢) اي ضمان المعين من النصف ، او الربع ، او الثلث ، او الخمس وهكذا .
 (٣) المراد من البيت (الغرفة) .
 (٤) كنصف الغرفة مثلا .
 (٥) وان لم يكن مستوليا الا على البعض .
 (٦) اي الغاصب عن مقاومة المالك :
 (٧) على منعه من السكنى كما لو كان الساكن رحما ، او صديقا للمالك بحيث يضرب بحاله اخراجه منها اجتماعيا :
 (٨) صفة (للاستقلال) لا العين ، لأنها مؤنثة يجب التطابق بينها وبين صفتها .
 (٩) اي بدون الاستقلال باليد على العين :
 (١٠) اي نسبة (المصنف) عدم الضمان الى القول يشعر بتوقفه في ذلك .

ووجهه (١) ظهور استيلائه على العين التي انتفع بسكنائها : وقدرة (٢) المالك على دفعه لا ترفع الغصب مع تحقق العدوان .
نعم لو كان المالك القوي نائياً (٣) فلا شبهة في الضمان لتحقق الاستيلاء .
(وعدّ (٤) مستيود الدابة) بكسر الميم وهو الحبل الذي يشد بزمامها أو لجامها (٥) (غصب للدابة) وما يصحبها للاستيلاء عليها عدواناً (إلا أن يكون صاحبها راكباً) عليها (قويا) على دفع القائد (مستيقظاً) حالة القود غير نائم فلا يتحقق الغصب حينئذ (٦) ، لعدم الاستيلاء .
نعم لو اتفق تلفها بذلك (٧) ضمنها ، لأنه جان عليها .
ولو لم تلف هل يضمن منفعتها زمن القود ؟ يحتمل قويا ذلك (٨) ،
لنفويتها بمباشرة وإن لم يكن غاصباً كالضعيف الساكن (٩) ولو كان

(١) أي وجه التوقف .

(٢) مرفوع على الابتداء خبره (لا ترفع) وهو دفع وهم حاصل الوهم :
أن المالك قادر على دفع الساكن ، لقدرة على الدفع ، ولضعف الساكن . إذن
لا يتحقق معنى الغصب فاجاب رحمه الله : أن القدرة على الدفع فقط لا ترفع الغصب
مع تحقق العدوان والظلم والاستيلاء على الدار .

ولعل لإخراجه منها موجب للاضرار بحاله اجتماعيا .

(٣) أي بعيداً عن الدار .

(٤) أي سحب حبل الدابة .

(٥) وهو الحديد المعترض في فم الدابة .

(٦) أي حين أن كان راكباً مستيقظاً قويا .

(٧) أي بمدّ مقود الدابة :

(٨) أي ضمان المنافع :

(٩) في ضمان العين لو كانت باقية ، أو القيمة لو كانت تالفة :

الراكب ضعيفاً عن مقاومته ، او لئاماً فلاريب في الضمان ، للاستيلاء
ولو ساقها قدامه بحيث صار مستولياً عليها لكونها تحت يده ولا جاح (١)
لها فهو غاصب ، لتحقق معناه (٢) ، ولو تردت (٣) بالجراح حينئذ ،
أو غيره (٤) فنلفت أو عابت ضمن (٥) ، للسببية (٦) .

(وغصب الحامل غصب للحمل) ، لأنه مغضوب كالحامل ، والاستقلال
باليد عليه حاصل بالتبعية لانه ، وليس كذلك حمل المبيع فاسداً (٧) حيث
لا يدخل في البيع ، لأنه ليس مبيعاً فيكون أمانة في يد المشتري ، لأصالة

(١) مصدر جمع يجمع وزان (منع بمنع) بمعنى الامتناع ، وعدم الانقياد .
يقال : جمع الفرس على راكبه اي تغلب عليه وذهب به فلم يمكنه الاستيلاء عليه .
(٢) اي معنى الغصب .

(٣) فعل ماض مفرد من (تردى يتردى تردياً) من باب التفعّل بمعنى
السقوط يقال : تردت الدابة اي سقطت في البئر ، او الوادى . ومنه قوله تعالى :
(وَٱلْمُتَرَدِّتِينَ) اي الحيوان الذي سقط من جبل ، او حائط ، او في بئر
لا يجوز اكله .

وباني ايضاً بمعنى ارتداء الثوب اي لئسه كما قال الشاعر :
تردّى ثياب الموت حمراً فما اتى لها اللّيلُ إلا وهي من سندسٍ خضير .
اي لبس ثياب الموت .

(٤) اي سقطت بغير الجراح .
(٥) اي ضمن سائق الدابة العين ان تلفت ، وارشها لو عابت .
(٦) اي كان ضمان العين ، او الارش لاجل أن السائق صار سبباً للتلف ،

او العيب .

(٧) اي لا يدخل الحمل في المبيع مطلقاً حتى اذا كان البيع فاسداً .
وانما قيد الشارح البيع بالفاسد ، لأن المشتري يضمن الام في البيع الفاسد .
دون الحمل .

عدم الضمان ، ولأنه تسلمه باذن البائع : مع احتماله (١) ، لعموم « على اليد ما أخذت حتى تؤدي » (٢) . وبه (٣) قطع المحقق في الشرائع (ولو تبعها الولد) (٤) حين غصبها (ففي الضمان) للولد (قولان) مأخذهما عدم (٥) اثبات اليد عليه . وأنه (٦) سبب قوي .

والاقوى الضمان وهو الذي قرّبه في الدروس .

(والأيدي المتعاقبة على المغصوب أيدي ضمان) ، سواء علموا جميعاً بالغصب أم جهلوا أم بالتفريق ، لتحقيق التصرف في مال الغير بغير اذنه فيدخل في عموم ، على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، وإن انتفى الأثم عن الجاهل بالغصب (فيمخير المالك في تضمين من شاء) منهم العين والمنفعة (أو) تضمين (الجميع) بدلا واحداً بالتقسيط (٧) وإن لم يكن (٨) متساويا ، لأن جواز الرجوع على كل واحد بالجميع يستلزم جواز الرجوع بالبعض . وكذا له تقسيط ما يرجع به (٩) على ازيد من واحد ، وترك الباقي ،

(١) أي مع احتمال ضمان الحمل .

(٢) (مستدرك الوسائل) المجلد ٣ ص ١٤٥ كتاب الغصب الباب ١ الحديث ٤ .

(٣) أي وبالضمان .

(٤) أي تبع الولد أمه .

(٥) دليل لعدم ضمان الولد ، لأنه تبع أمه من دون قصد من الغاصب .

فلا يدل على الولد حتى يضمن .

(٦) دليل للضمان ، لأن الغاصب لو لم يصحب الأم لما تبعها الولد .

(٧) أي يوزع بدل العين ، أو بدل المنفعة ، أو بدلها معاً على الجميع بأن يأخذ من كل واحد مساويا لما يأخذه الآخر .

(٨) أي ما يأخذه من كل واحد .

(٩) أي ما يريد أن يتقاضاه من قيمة العين ، أو المنفعة من الغاصبين

لما ذكر (١) :

(ويرجع الجاهل منهم بالغصب) اذا رجع (٢) عليه (على من غره)
فسلطه على العين ، او المنفعة ولم يعلمه بالحال (٣) ، وهكذا الآخر (٤)
الى ان يستقر الضمان على الغاصب العالم وإن لم تلتف العين في يده (٥) :
هذا (٦) اذا لم تكن يد من تلتف (٧) في يده يد ضمان كالعارية
المضمونة (٨) ، وإلا (٩) لم يرجع على غيره ، ولو كانت ايدي الجميع

(١) من أن جواز الرجوع على كل واحد بجميع البدل يستلزم جواز الرجوع
على البعض ، دون البعض الآخر .

(٢) اي المالك رجع على الغاصب الجاهل .

(٣) هذا معنى تغير للغاصب للجاهل بالغصبية .

(٤) وهو المرجوع عليه اولا فيرجع على من غره ايضاً وهكذا :

(٥) اي وان لم تلتف العين في يد الغاصب العالم . لكنها تلتف في يد الجاهل

بالغصب رجع الجاهل على العالم بالغصب لو رجع المالك على الجاهل .

(٦) اي رجوع الجاهل منهم بالغصب على غيره .

(٧) اي تلتف العين :

(٨) مثال لمن يده يد ضمان . فلو كان احدى الايدي المتعاقبة قد استعارت

العين المضمونة من السابقة بالعارية المضمونة اي اشترط عليه المعير بال ضمان والمستعير
لا علم له بالغصبية :

لكنه بعد ذلك تعاقبت على يده ايد أخرى . فلو رجع المالك الاول الاصيلي

على هذا الذي ترتب يده على العين بالعارية المضمونة فلايس لهذا المستعير للرجوع
على من سبقه :

وذلك لمكان الشرط عليه .

(٩) ان كانت يد من تلتف العين عنده يد ضمان كما في العارية المضمونة . =

عارية تخبر المالك كذلك (١) ويستقر الضمان على من تلفت العين في يده ف يرجع غيره (٢) عليه (٣) لو رجع (٤) عليه دونه (٥) ، وكذا يستقر ضمان المنفعة على من استوفأها علماً .

(والحر لا يضمن بالغصب) عيناً ومنفعة ، لأنه ليس مالا فلا يدخل تحت اليد (٦) .

هذا (٧) اذا كان كبيراً عاقلاً اجماعاً ، او صغيراً فات من قبل الله تعالى ، ولو مات بسبب كلدغ الحية ، ووقوع الحائط ففي ضمانه قولان

= فلا يرجع هذا المستعير على من سبقه .

كما عرفت في الهامش ٨ ص ٢٦ .

(١) اي للمالك الرجوع على كل من ترتبت يده على المستعار .

(٢) اي غير من تلفت العين في يده وهو (الذي لم تلفت العين في يده) واخذ المالك منه العوض .

(٣) اي على (من تلفت العين في يده) .

فالمعنى : أن الذي اخذ المالك منه القيمة يرجع بعوضها على من تلفت العين في يده ، وليس لمن تلفت في يده حق الرجوع على من لم تلفت في يده :

(٤) اي المالك على من لم تلفت العين في يده .

(٥) اي دون من تلفت العين في يده . بمعنى أن المالك لم يرجع على من تلفت العين في يده ، بل رجع على من لم تلفت في يده واخذ منه الغرامة . ففي هذه الصورة يرجع الدافع وهو الذي لم تلفت العين في يده على من تلفت في يده .

كما عرفت في الهامش ٨ ص ٢٦ .

(٦) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (على اليد ما أخذت حتى تؤدي) .

(٧) اي عدم ضمان الحر .

للشيخ ، واختار المصنف في الدروس الضمان ، لأنه (١) سبب الاتلاف ،
ولأن الصغير لا يستطيع دفع المهلكات عن نفسه ، وعروضها (٢) اكثري
فن تتم رجح (٣) السبب .

والظاهر أن حد الصغير العجز عن دفع ذلك (٤) عن نفسه حيث
يمكن الكبير دفعها عادة ، لا عدم (٥) التمييز ، والحق به المجنون ، ولو كان
بالكبير تحيل (٦) ، أو بلغ مرتبة الصغير لكبر ، أو مرض ففي إلحاقه (٧)
به وجهان .

(ويضمن الرقيق) بالغصب ، لأنه مال (ولو حبس الحر مدة)
لها أجره عادة (لم يضمن أجرته إذا لم يستعمله) ، لأن منافع الحر لا تدخل
تحت اليد (٨) تبعاً له ، سواء كان قد استأجره لعمل فاعتقله ولم يستعمله أم لا .

(١) أي الغاصب :

(٢) أي عروض هذه المهلكات يتفق كثيراً .

(٣) أي (المصنف) رحمه الله .

(٤) أي المهلكات :

(٥) أي ليس حد الصغير الذي يضمن به عدم تمييزه .

(٦) مصدر تحيل : بكسر العين مضارعة بفتحها وزان (علم يعلم) بمعنى

فساد العقل .

(٧) أي ففي إلحاق هذا القسم من الكبير بالصغير وجهان : الإلحاق : وعدمه

وجه الإلحاق : أنه كالصغير في عدم إمكان الدفع عن نفسه ، لشدة الكبير

أو المرض :

وجه عدم الإلحاق : أنه ليس صغيراً .

والأول أولى :

(٨) وهو قوله صلى الله عليه وآله : (على اليد ما أخذت حتى تؤدي) .

نعم لو كان قد استأجره مدة معينة فمضت زمن (١) اعتقاله وهو باذل نفسه للعمل استقرت الاجرة لذلك (٢) ، لا للغصب (بخلاف الرقيق) لأنه مال محض ومنافعه كذلك (٣)

(وخمر الكافر المستتر) بها (محترم يُضمن بالغصب) مسلماً كان الغاصب ام كافراً ، لأنها مال بالاضافة اليه (٤) وقد أُقِرَّ عليه (٥) ولم تجز مزاحته فيه (٦) .

وكان عليه تأنيث ضمائر الخمر ، لأنها مؤنث سماعي : ولو غصبها من مسلم ، او كافر منظاهر فلا ضمان وإن كان قد اتخذها للتخليل ، اذ لا قيمة لها في شرع الاسلام . لكن هنا (٧) يأثم الغاصب : وحيث يضمن الخمر يعتبر (بقيمته عند مستحليه) ، لا بعمله (٨) وإن كان بحسب القاعدة مثلياً ، لانهلر الحسكم باستحقاق الخمر في شرعنا وإن

(١) ظرف للمضي اي مضت المدة المعينة في زمن اعتقال العامل .

(٢) اي لاجل تفويت المستأجر على العامل وقته وهو باذل نفسه للعمل .

(٣) اي مال محض .

(٤) اي الى الكافر :

(٥) اي من قبل السلطان في شروط الذمة .

(٦) اي مزاحمة الكافر في هذا الاقرار من قبل السلطان :

(٧) اي اذا كان قد اتخذها للتخليل .

ولا يخفى : أن عدم الضمان من حيث الحكم الوضعي .

وأما الحكم التكليفي فيجب عليه رد الخمر اذا كانت للتخليل .

(٨) مرجع الضمير (الخمر) والواجب إثباته مؤنثاً ، لأنها مؤنث سماعي

كما افاده (الشارح) رحمه الله وقد اورد نفس الاشكال على (المصنف) آنفاً ،

لاعضمة الا لله .

كنا لا نعترضهم (١) اذا لم ينظأهروا بها .
 ولا فرق في ذلك (٢) بين كون المثلث مسلماً او كافراً على الاقوى .
 وقيل : يضمن الكافر المثل ، لامكانه (٣) في حقه من حيث إنه
 مثلي مملوك له (٤) يمكنه دفعه سرأ .
 وردّ بأن استحقاقه كذلك (٥) يؤدي الى اظهاره (٦) لأن حكم
 المستحق (٧) أن يجبس غريمه لو امتنع من ادائه وإلزامه (٨) بحقه وذلك (٩)
 يتنافى الاستقار .
 (وكذا) الحكم في (الخنزير) ، إلا أن ضمان قيمة الخنزير واضح
 لأنه قيمي حيث يملك (١٠) :
 (ولو اجتمع المباشر) وهو موجد علة التلف كالاكل ، والاحراق ،

-
- (١) اي الكفار الذميين اذا كان استهلاكهم للخمر سرا .
 (٢) اي في الضمان بالقيمة لو كان صاحب الخمر ذمياً .
 (٣) اي لامكان ضمان المثل في حق الكافر .
 (٤) اي للكافر المثلث :
 (٥) اي استحقاق الكافر المثلث للخمر .
 (٦) اي الى اظهار الكافر الخمر . فالمصدر مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف
 (٧) وهو من يستحق المثل :
 (٨) اي والمستحق المثل الزام الغريم المثلث بدفع حقه .
 (٩) اي حبسه والزامه ومحاكمته بدفع المثل متاف لاستنار الامر .
 (١٠) اي يملك عند الكافر الذمي اذا استتر به ، بخلاف ما اذا لم يستتر به
 فانه لا يملك .

والقتل ، والانتلاف (١)

(١) بالاكل في المطاعم ، والشرب في المشروبات ، والاحراق في الاجسام القابلة لذلك .

كل هذه الاشياء علل للتلف . فالشرب علل لتلف الماء ، والنار علل لتلف الحطب : فن اوجد الاكل يكون مباشرا لتلف المأكول بأن يأكل ما حضره من الطعام .

ومن اوجد الشرب يكون مباشراً لتلف الماء بأن يشربه .
ومن اوجد سبب الاحراق يكون مباشرا للحرق بأن يلقي النار على الحطب .
ومن اطلق الرصاص ، او اهوى بالسيف على شخص فأصاب مقتله فقد اوجد علل التلف وهو اطلاق الرصاص . والهوى بالسيف فيكون مباشرا للقتل ، او قل : مباشرا للتلف .

وهكذا لو دفع انسان شخصا في الماء مع علم الدافع أنه لا يُحسن السباحة ، او أن المكان خطر ، او شدَّ يديه ورجليه والقاه في الماء وما شاكل ذلك .
كل هذه الاشياء يكون المتلف فيها مباشرا للتلف ، لأنه اوجد علته :
ولا يخفى : أن معنى المباشرة عدم وجود واسطة بين التالف والمكلف كما هو المتبادر منها .

هذا كله في مباشرة إنتلاف العين .

أما إنتلاف المنفعة فوجد علل تلفها هو المستوفي لها بأن يمكن الدار ، او استخدم العبد ، او حمل الدابة ، او زرع الارض ، او لبس الثوب ، او استفاد من اي شيء كان مما يستفاد منه مع بقاء عينه فانه قد اوجد تلف المنفعة فصار مباشرا للإنتلاف فهو ضامن اذا كان معتديا .

فما افاده (الشارح) رحمه الله من القتل ، والاكل ، والاحراق ، والانتلاف كلها امثلة للمباشرة .

(والسبب) (١) وهو فاعل ملزوم العلة كحافر

= ثم إن الالتفاف اعم من الجميع فيشمل اراقة الماء وتنجيس ما لا يقبل التطهير
الابتهاب عينه كالمياه المضافة ، و خلط شيء في دواء المريض بحيث يذهب خاصيته
الدوائية ولا يمكن تداركها .

(١) قد عرفت في النهاية رقم ١ ص ٣١ معنى المباشر وما هو علة التلف :
والآن نشرع بحوله وقوته في معنى ملزوم العلة (والشارح) رحمه الله مثل
له بحفر البئر .

فنعول : حفر البئر في طريق المارة لا ينفك غالباً عن سقوط الانسان ،
او الحيوان فيها . فالسقوط لازم حفر البئر ، والحفر ملزوم لسقوط الانسان ،
او الحيوان ، او شيء آخر فيه .

ففاعل الحفر يكون قد اوجد ما يستلزم منه السقوط الذي هو لازم الحفر .
فحافر البئر هو فاعل ملزوم العلة .

وكذا لودفع شخص انسانا امام سيارة مثلاً فقتل بها . فالمقتول قتل بسبب
الدافع ومباشرة السيارة :

وان شئت فقل بمباشرة سائق السيارة .

وكذا من دفع انسانا الى ظالم فقتله كان الدافع موجدا ملزوم العلة بدفعه
هذا الانسان الى الظالم مع علمه بأنه يقتله ، لأن قتل الظالم لازم استيلائه على هذا
الانسان وتسليطه عليه هو فعله بمعنى أنه موجد ملزوم العلة :

ثم اعلم : أن السبب والمباشر قد يجتمعان في واحد وقد يفترقان :

مثال الاجتماع كما في الظالم حين استولى على شخص فقتله ، او حفر البئر ثم
دفع انسانا فيها فمات . ففي المثالين اجتمع السبب والمباشر :

وأما الافتراق فقد عرفت امثلته عند ذكر السبب والمباشر في الهامش

=

رقم ١ ص ٣١ وهذا الهامش .

البئر (ضمن المباشر (١)) ، لأنه اقوى (إلا مع الاكراه ، أو الغرور)
للمباشر (فيستقر الضمان في الغرور على الغارّ ، وفي الاكراه على المكبره)
لضعف المباشر بها (٢) فكان السبب اقوى كمن قدّم طعاماً (٣) الى المغرور
فأكله فقرار الضمان على الغارّ فيرجع المغرور عليه (٤) او ضمّن (٥) .
هذا في المال أما في النفس فيتعلق (٦) بالمباشر مطلقاً ، لكن هنا (٧)
يجبس الأمر حتى يموت .

(ولو ارسل ماءً في ملكه ، او اجاج ناراً فسرى الى الغير) فأفسد
(فلا ضمان) على الفاعل (اذا لم يزد) في الماء والنار (عن قدر الحاجة)

= وأما الضمان في صورة التعدد فهل على المباشر ، او على السبب ؟ يذكره
(الشارح) رحمه الله قريباً .

(١) المراد من اجتماع المباشر والسبب كون المباشر غير السبب . كما اذا حفر
البئر شخص ، وشخص آخر القى انساناً فيها .

فهنا يكون المباشر اقوى من السبب ، والضمان متوجه نحوه ، لأن الفعل صدر
منه بالاختيار ، وكال العقل ، وعدم الاكراه والغرور .

(٢) اي بسبب الاكراه والغرور .

(٣) اي قدم طعام الغير الى ضيفه مثلاً فأكله .

(٤) اي على الغارّ لو رجع المالك على المغرور باخذ العوض مع جهل المغرور
أنه مال الغير ، او أنه مقصوب .

(٥) بصيغة المجهول ونائب الفاعل ضمير (المغرور) اي لو أُغريم المغرور
بدفع العوض .

(٦) اي الضمان ، سواء كان مكرهاً ام مغروراً .

(٧) اي في الجناية على النفس .

ولم تكن الريح (في صورة الإحراق (١)) عاصفة) بحيث علم ، او ظن
للتعدي الموجب للضرر ، لأن (٢) الناس مسلطون على اموالهم ، ولهم الانتفاع
بها كيف شاءوا .

نعم لو زاد (٣) عن قدر حاجته فالتزايد مشروط بعدم الضرر بالغير
ولو بالظن ، لأنه (٤) مناط امثال ذلك جمعاً بين الحقيقتين (٥) ودفعاً للاضرار
المنفي (٦) ، (والا (٧) ضمن) .

وظاهر العبارة (٨) ان الزائد عن قدر الحاجة يضمن به وان لم يقترن

(١) بان لم تكن الريح شديدة ، بحيث تطير النار ، بخلاف ما اذا كانت
عاصفة فان موجب النار يكون ضامناً ، لأنه عالم بكون الريح عاصفة فاجع
النار واحرقت .

(٢) تعليل لعدم الضمان لو أرسل الماء في ملكه ، او اجع النار بشرط عدم
الزيادة عن قدر الحاجة .

(٣) اي مُرسِل الماء ، ومُوقِد النار :

(٤) اي الظن مدار معرفة الاضرار ، وعدم الاضرار .

(٥) حق المتصرف في ملكه . وحق الجار اي القول بالضمان في هذه الصورة

وهي الزيادة عن مقدار الحاجة مع ظن السراية .

وعدم الضمان في الصورة الاولى جمع بين الحقيقتين .

(٦) في قوله صلى الله عليه وآله : (لا ضرر ولا ضرار) (مستدرك الوسائل)

المجلد ٣ ص ١٥٠ كتاب احياء الموات الباب ٩ - الحديث ١ - ٢ :

(٧) اي وان زاد عن قدر الحاجة ، او كانت الريح عاصفة ضمن مرسل

الماء وموجب النار .

(٨) اي عبارة (المصنف) في قوله : (وإلا ضمن) تفيد الضمان بلا قيد

حيث لم يقيد الضمان بظن التعدي كما فعل (الشارح) .

بظن التعدي .

وكذا (١) مع عصف الريح وان اقتصر (٢) على حاجته لكونه (٣) مظنة للتعدي . فعدم الضمان على هذا (٤) مشروط بأمرين : عدم الزيادة عن الحاجة . وعدم ظهور سبب التعدي كالريح ففى انفى احدهما ضمن : ومثله (٥) فى الدروس إلا أنه اعتبر علم المتعدي ، ولم يكتف بالظن ولم يعتبر الهواء ففى علمه وان لم يكن هواء ضمن وان لم يزد عن حاجته فبينهما (٦) مغايرة ، وفي بعض فتاويه اعتبر فى الضمان احد الامور الثلاثة : مجاوزة الحاجة . او عصف الهواء . او غلبة الظن بالتعدي : واعتبر جماعة

(١) اي وكذا عبارة (المصنف) فى قوله : (عاصفة) تفيد الضمان بلا قيد

ظن التعدي :

(٢) اي الموجب اقتصر على قدر حاجته من النار ، لكن الريح كانت

عاصفة شديدة :

(٣) اي عصف الريح بنفسه والزيادة عن الحاجة مظنة للتعدي :

(٤) اي على ما ذهب اليه (المصنف) من عدم الاحتياج الى ظن التعدي :

(٥) اي ومثل ما افاده هنا من حيث الاطلاق ما افاده فى (الدروس) :

لكن الاطلاق مختلف هناك وهنا ، لأن الاطلاق هنا من حيث إنه لم يقيد الضمان

بظن التعدي :

والاطلاق هناك لعدم تقييد الضمان بالزيادة عن الحاجة ، او عصف الريح

لكنه قيده بالعلم :

فالاطلاقان متغايران .

(٦) اي بين الاطلاقين .

منهم الفاضلان (١) في الضمان اجتماع الامرين معاً . وهما : مجاوزة الحاجة وظن التعدي ، او العلم به فتى انتفى احدهما فلا ضمان . وهذا قوي وان كان الاول (٢) احوط ،

(ويجب رد المغصوب) على مالكة وجوبا فوربا اجماعاً ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : على اليد ما اخذت حتى تؤدي (٣) ، (مادامت العين باقية) يمكنه ردها ، سواء كانت على هبتها يوم غصبها ام زائدة ام ناقصة (ولو ادعى رده الى عسر ، وذهاب مال الغاصب) كالخشبة في بنائه ، واللوح في سفينة ، لأن البناء على المغصوب لاحرمة له ، وكذا مال الغاصب في السفينة حيث يُخشى تلفه ، او غرق السفينة على الاقوى . نعم لو خيف غرقه (٤) ، او غرق حيوان محترم ، او مال لغيره لم يُنزع الى أن تصل الساحل (فإن تعذر) رد العين لتلف ونحوه (ضمنه) الغاصب (بالمثل ان كان) المغصوب (مثلياً) وهو المتساوي الأجزاء والمنفعة المتقارب الصفات (٥) كالخنطة ، والشعير ، وغيرهما من الجبوب ،

(١) وهما : (المحقق والعلامة) قدس الله نفسهما وقد مضى شرح حال (المحقق) في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة ص ٣٢٢ - ٣٢٤ وحال (العلامة) في الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة ص ٤٠٤ - ٤١٠ .

(٢) وهو اعتبار (المصنف) في بعض فتاويه احد الامور الثلاثة - مجاوزة الحاجة - او عصف الهواء - او ظن التعدي .

(٣) تقدمت الاشارة الى الحديث في الهامش رقم ٢ ص ٢٥ .

(٤) اى غرق الغاصب .

(٥) لما انجر الكلام الى المثلي والقيمي احببنا ان نذكر حولهما ما يكشف

ستار عنها ، فاليك خلاصة الكلام في المثلي والقيمي : -

= لا شبهة في ضمان (من اتلف مال الغير) كما أنه لا شبهة في ضمانه عند تلفه تحت يده اذا لم تكن اليد امانة ولم يكن التلف بتفريط .

ولا ريب في أن الواجب اولا اداء العين نفسها ، لاشتغال الذمة بها ابتداء . فما دام المكلف متمكنا من تأدية نفسها فلا تصل الذوبة الى تأدية بدلها .

أما في صورة عدم التمكن فالواجب عليه دفع بدلها وعرضها .

ولما كان العوض والبذل من باب الوفاء ، لا انه اداء لنفس العين . فالعين بنفسها باقية في العهدة والذمة الى اداء بدلها وعرضها .

فعلى هذا الضوء اذا كان للعين النافذة في الخارج مايمثلها من حيث الاوصاف الموجبة لاختلاف القيمة زيادة ونقصا وجب عليه دفعها الى مالكيها ، لأنه اقرب عند العرف والعقلاء الى رد العين . فاذا لم يتمكن المكلف من رد نفسها وجب رد مماثلها .

واما اذا لم يكن لها في الخارج مماثل فالواجب على المكلف دفع قيمة العين لانها اقرب الى العين بنظر العرف .

وهذا معنى قول (الفقهاء) رضوان الله عليهم : (ان البذل في الواجب هو المثل في المثليات ، والقيمة في القيميات) .

ثم لانه ليس للمثل حقيقة شرعية ، او متشرعية بل هو بمعناه اللغوي والعرفي وهو المائل :

ومن هنا قالوا : (ان المثل عبارة عن الاعيان الخارجية التي يكون مدار ماليتها الجهات المشتركة بينها) مثلا الحنطة تكون ماليتها باعتبار الجامع والجهات الكلية المشتركة بين جميع افرادها ، ولا تلاحظ الشخصيات الفردية في مرحلة التقويم فان المناط في معرفة الافراد والجزئيات انما هو بانطباق تلك الجهات الكلية عليها من الحنطية ، والحمرة ، والصفرة ، ونحوها التي هي المناط في ماليتها . =

= وبكلمة اخصر: أن المثلي هو الكلبي الذي يكون المدار في مالهته جهاته الكلية كالخنطة مثلاً . فإن مالهية جميع أفرادها إنما هي لمحاظ الجهات الكلية الجذسية ، والنوعية ، والصنفية .

والقيمي بعكس ذلك . فإن المناط في مالهته الجهات الشخصية الخارجية مثلاً الفرس يعد من القيمي ، لأن مناط مالهته هي الجهات الشخصية فيه ، والافوصاف الخارجية ،

والحاصل : أن المثلي ما يكون له مماثل في الافوصاف والجهات التي تتفاوت القيمة بها زيادة ونقصان . وكل ما كان كذلك فهو مثلي .
والقيمي مالا يكون له مماثل في الافوصاف والجهات التي بها المالمية زيادة ونقصان .

بل الملاك في مالهته الافوصاف الشخصية الخارجية فيه القائمة بشخصه وكل ما كان كذلك فهو قيمي .

وهذا يختلف بحسب الأزمان والبلدان . فالثوب وإن كان معدوداً من القيمي إلا أنه في عصرنا الحاضر مع وجود هذه المعامل يعد مثلياً كما لا يخفى .
ومن هنا يظهر : أن تعريف المثلي بما تتساوى أجزاؤه من حيث للقيمة ناظر إلى الغالب .

ان قيل : إن أريد من التساوي التساوي بالكلية وفي تمام المثليات بشئ اشكالها والوانها فالامر ليس كذلك . فإن الخنطة والشعر ونحوهما تكون أفرادهما مختلفة بحسب القيمة ، فإن قفيزاً من خنطة كذا يساوى عشرين ديناراً ، ومن خنطة كذا يساوي خمسة عشر ديناراً ، ومن خنطة كذا يساوي عشرة دنانير .
وهكذا في الشعر .

وان أريد من التساوي التساوي في الجملة فهو موجود في بعض القيميات =

= ايضا كالارض ، وبعض اصناف الثوب ، وماشا كلها .

قلنا : أما أولا فلأن مثل هذه التعريفات كلها من قبيل شرح الاسم ، وتبديل لفظ بلفظ اوضح منه كقولك : (سعدانة نبت) .

فاذن لا مجال للاشكال فيه بالترد تارة كما في الحنطة والشعير ، وبالعكس اخرى كما في الارض وبعض اصناف الثوب .

وأما ثانيا فلان الاصحاب وان اطلقوا المثلي على جنس الحنطة والشعير . لكن الظاهر ان هذا الاطلاق باعتبار مثلية انواعها واصنافها .

ومن المعلوم أن افراد كل نوع ، اوصنف منها متساوية بحسب القيمة . مثلا افراد الحنطة الحمراء متساوية في القيمة .

وكذا أفراد الحنطة الصفراء :

لا يقال : ان كان المراد من الأجزاء أجزاء الكل والمركب فلا يصدق التعريف على الحنطة والشعير ونحوهما ، لأننا فرضنا ان ليس لهما أجزاء ، بل لهما افراد .

وان كان المراد من الأجزاء افراد الكلي والطبيعي فلا يصدق على الدرهم والدينار الواحد ، لأن لهما أجزاء ، لا افراد : ويصدق على بعض اقسام القيمي ايضا كالثوب ونحوه .

فانه يقال : انك قد عرفت أن هذا التعريف ناظر الى الغالب وليس تعريفا حقيقيا حتى يشكل تارة في طرده بالحنطة والشعير ، واخرى في عكسه بالدرهم والدينار هذا مضافا الى أنه يمكن ان يكون المراد من الأجزاء الاعم منها ومن الافراد ؛ ولا يخفى أن هذين (اللفظين) لم يردا في شيء من الروايات وانما وردا في معقد اجماعات الاصحاب .

فاذن يدور الامر مدار تحقق الاجماع . ففي كل مورد تم الاجماع على ان التالف =

والادهان (وإلا) يكن مثلياً (فالقيمة العليا من حين الغصب الى حين التلف) ، لأن كل حالة زائدة (١) من حالانه (٢) في ذلك الوقت مضمونة كما يرشد اليه (٣) : أنه او تلف حينئذ (٤) ضمنها فكذا اذا تلف بعدها (٥) .
(وقيل) والقائل به المحقق في أحد قوليه على ما نقله المصنف عنه
بضمن الأعلى من حين الغصب (الى حين الرد) أي رد الواجب وهو القيمة .

وهذا القول مبني على أن القيمي يضمن بمثله كالمثلي ، وإعما ينتقل الى القيمة عند دفعها لتعذر المثل فيجب أعلى القيم الى حين دفع القيمة ،

= مثلي فهو مضمون به .

وأما في موارد الاختلاف فلا يثبت الضمان بالمثل ، لعدم تحقق الاجماع فيها .
اذن لا اثر لاطالة الكلام فيها .

هذه خلاصة الكلام في المثلي والقيمي وله الحمد على ما انعم والشكر على ما المم .

(١) كالسمن او غلاء سعره . وهي حالة اي صفة زائدة متصلة مضمونة على الغاصب .

(٢) اي من حالات المغصوب العارضة عليه بعد الغصب وقبل التلف المرجوة لزيادة القيمة وهذه الزيادة مضمونة وان زالت حين التلف .

(٣) اي يدل على ان تلك الحالة الفائتة مضمونة : أن المغصوب لو كان تلف في حين زيادة تلك الحالة لكانت مضمونة مع الأصل إذن فهي مما يتعلق بها الضمان :

(٤) اي حين وجود تلك الحالة الزائدة .

(٥) اي بعد ذهاب تلك الحالة الزائدة :

لأن الزائد في كل آن سابق من حين الغصب مضمون تحت يده (١) ولهذا لو دفع العين حالة الزيادة كانت للمالك فاذا تلفت في يده ضمنها (٢) .
وعلى القول المشهور من ضمان القيمي بقيمته ابتداء لوجه لهذا القول (٣) (وقبل) والقبول به الأكثر على مانقله المصنف في الدروس : أعما يُضمن (بالقيمة يوم التلف لاغير) ، لأن الواجب (٤) زمن بقائها إنما هو رد العين ، والغاصب مخاطب بردها حينئذ (٥) زائدة كانت (٦) أم ناقصة من غير ضمان شيء من النقص إجماعاً . فاذا تلفت وجبت قيمة العين وقت التلف ، لانتقال الحق إليها (٧) حينئذ ، لتعذر البذل .
ونقل المحقق في الشرائع عن الأكثر : أن المعتبر القيمة يوم الغصب ، بناء على أنه أول وقت ضمان العين .
وبضعف بأن ضمانها (٨) حينئذ إنما يراد به (٩) كونها لو تلفت (١٠)

(١) أي تحت يد الغاصب .

(٢) أي ضمن الزيادة .

(٣) أي القول بضمان أعلا القيم .

(٤) يعني : أنه مادامت العين باقية فلاوجه لضمان القيمة . نعم عند ماتتلف

العين ينتقل الضمان الى قيمتها . اذن فالاعتبار بيوم التلف .

(٥) حين وجود العين .

(٦) أي العين :

(٧) أي الى القيمة حين تلف العين .

(٨) أي ضمان العين حين وجود العين .

(٩) أي بالضمان المذكور .

(١٠) يعني ان المراد بضمان العين حين وجودها هو الضمان التقديري

أي لو تلفت العين لكالت مضمونة بهيمتها .

لوجب بدلها (١) ، لاجوب قيمتها (٢) إذ الواجب مع وجود العين منحصر في ردما :

وفي صحيح (٣) أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام في إكتراء البغل ، ومخالفة الشرط (٤) مايدل على هذا القول (٥) .

(١) وهي القيمة او المثل .

(٢) حين وجود العين .

(٣) خبر مقدم للمبتداء وهو (ما يدل) .

(٤) الشرط هو الاكتراء الى قصر (ابن أبي هبيرة) .

ومخالفة الشرط هو الذهاب الى (النيل) .

(٥) وهو (ضمان القيمة يوم الغصب) في قوله عليه السلام : (نعم قيمة

بغل يوم خالفته) :

ولما كان محل الشاهد مذكورا في (صحيح أبي ولاد) رأينا من المناسب ذكر الصحيحة هنا بقدر موضع الحاجة .

إليك نصّ الصحيحة :

عن أبي ولاد قال : اكرت بغلاً الى قصر (ابن أبي هبيرة) ذاهبا وجائيا بكذا وكذا وخرجت في طلب غريمي فلما صرت قريب (قنطرة الكوفة) أُخبرْتُ ان صاحبي توجه الى (النيل) فتوجهت نحو (النيل) فلما اتيت (النيل) أُخبرْتُ أنه توجه الى (بغداد) فاتبعته فظفرت به ورجعت الى (الكوفة) الى ان قال : فاخبرت (ابا عبد الله) عليه السلام .

فقال عليه السلام : (ارى له عليك مثل كراء البغل ذاهبا من الكوفة الى النيل ، ومثل كراء البغل من النيل الى بغداد ، ومثل كراء البغل من بغداد الى الكوفة وتوفيه اياه) .

قال : قلت جعلت فداك قد علفته بدراهم فلي عليه علفه :

ويمكن أن يستفاد منه (١) اعتبار الاكثر منه (٢) الى يوم التلف .

= قال : (لا لائك غاصب) .

فقلت : أرأيت لو عطب البغل ، او نفق أليس كان يلزمني .

قال عليه السلام : (نعم قيمة بغل يوم خالفته) قلت : فان اصاب البغل كسر ، او دبره ، او عقر .

فقال عليه السلام : (عليك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم ترده) الى آخر الحديث .

راجع (التهذيب) الطبعة الحديثة الجزء ٧ ص ٢١٥ - ٢١٦ الباب الثاني كتاب التجارة الحديث ٢٥ .

فوضع الحاجة من الحديث قوله عليه السلام : (قيمة بغل يوم خالفته) فالجملة هذه تدل على ضمان القيمة في اليوم الذي خالف المكثري وذهب من قصر (ابن ابي هبيرة) كما نقله (المحقق) قدس سره عن الاكثر .

ومن اراد مزيد الاطلاع عن مفاد هذه الصحيحة وما فيها من القوائد فليراجع (مكاسب الشيخ) قدس سره الامر السابع في انه لو كان التالف المبيع فاسدا قيميا .

(١) أي من (صحيح ابي ولاد) المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٤٢ يستفاد اعتبار اكثر القيمة من يوم الغصب الى يوم التلف ،

وجه الاستفادة : أن الامام عليه السلام قال اولاً : (نعم قيمة بغل يوم خالفته) .

ثم قال عليه السلام ثانياً : (عليك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم ترده) فاعتبر يوم التلف ويوم الرد :

ومنه يستفاد : أن الاعتبار بالاعلا من يوم الغصب الى يوم الرد والتلف .

(٢) اي من يوم الغصب .

وهو قوي عملاً بالخبر الصحيح (١) ، والا لكان القول بقيمته يوم التالف مطلقاً (٢) اقوى .

وموضع الخلاف ما اذا كان الاختلاف بسبب اختلاف القيمة السوقية أما لو كان لنقص العين ، او لتعيبها فلا اشكال في ضمان ذلك النقص (وان عاب) المفصوب ولم تذهب عينه (ضمن ارشه) (٣) إجماعاً ، لأنه عوض عن أجزاء ناقصة ، او أوصاف (٤) . وكلاهما مضمون ، سواء كان النقص من الغاصب ام من غيره ، ولو من قبيل الله تعالى ، ولو كان للميب غير

(١) المراد بالخبر الصحيح : (صحيح أبي ولاد) بعد ان استفيد منه ذلك على ما مر توضيحه في الهامش رقم ١ ص ٤٣ .

(٢) سواء كانت قيمة يوم التالف اعلى القيم ام لا ، لانه يوم انتقال الضمان الى القيمة .

(٣) الارش عبارة عن بدل النقص الحاصل في العين المفصوبة وهي قيمة التفاوت ما بين الصحيح والمعيب بان تقوم العين صحيحة ومعيبة ويأخذ مالك العين من الغاصب ذلك التفاوت .

وقد مر مفصلاً شرح تفاوت القيمة ما بين الصحيح والمعيب في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة كتاب التجارة من ص ٤٧٥ الى ص ٤٩٦ فراجع :

(٤) النقص في العين (تارة) بنقصان جزء منها ، (واخرى) بنقصان صفة من صفاتها :

(الأول) كذهاب عين الحيوان ، او يده ، او رجله ، او اذنه ، او قرنه . وما شاكل هذه الأشياء :

(الثاني) كما اذا كان الحيوان سمينا ثم صار هزيباً ، او كان صحيحاً ثم صار مريضاً ، او كان فتياً فصار عجوزاً .

هذه كلها صفات قد لنقص في العين في الحيوان وأما في غير الحيوان فيمكن =

مستقر ، بل يزيد على التدريج فإن لم يمكن المالك بعد قبض العين قطعه (١)
او التصرف فيه . فعلى الغاصب ضمان ما يتجدد (٢) ايضاً ، وان امكن (٣)
ففي زوال الضمان (٤) وجهان : من (٥) استناده الى الغاصب وتفريط المالك واستتقر المصنف في الدروس عدم الضمان .

= تصوير النقص في الصفة بغير ذلك من حيث الجدة . والقدم .

(١) بالرفع فاعل لقوله : (فان لم يمكن) .

يحتمل ان يراد بقطع العيب : ازالته . وبالتصرف فيه : ايقافه عن الزيادة .
ويحتمل ان يراد ايقافه عند حده وعدم السريان الى اكثر منه او قطع الزيادة
من دون ان يزيل ما سبق .

ويراد بالتصرف فيه تقليل الزيادة المستلزم لتقليل الضمان :

(٢) أي من العيب فكلما يتجدد يكون الغاصب ضامناً كما كان ضامناً
في أصل العيب الحادث .

(٣) لعل المراد من الامكان هنا : امكان للقطع ، او للتصرف فيه مع عدم
فعل المالك ذلك .

والدليل على ذلك قوله : (وتفريط المالك) اي فرط المالك ولم يفعل ، وكان
متمكناً من القطع ، او التصرف فيه .

(٤) أي زوال ضمان الغاصب ما يتجدد من العيب .

(٥) دليل لضمان الغاصب (العيب المتجدد) .

(٦) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) أي وتفريط المالك في عدم
قطع العيب ، او التصرف فيه بايقافه على حده . فهو متمكن من القطع ولم يفعل
فهو دليل لضمان المالك ، دون الغاصب .

(ويضمن (١)) ايضاً (اجرته (٢)) ان كان له اجرة ، لطول المدة)
 التي غصبه فيها ، سواء (استعمله اولاً) ، لأن منافعه اموال تحت اليد (٣)
 فتضمن بالفوات (٤) ، والتفويت (٥) ، ولو تعددت المنافع فلان امكن
 فعلها جملة ، او فعل اكثر من واحدة وجب اجرة ما امكن (٦) والا (٧)
 كالخياطة ، والحياكة ، والكتابة فأعلاها (٨) اجرة ، ولو كانت الواحدة (٩)
 اعلى منفردة عن منافع متعددة يمكن جمعها ضمن (١٠) الاعلى .
 (ولا فرق بين هيمة القاضي ، والشوكي (١١) في ضمان الارش) اجماعاً

(١) أي القاصب .

(٢) أي اجرة المصسوب كالدار ، والاثاث ، والحانوت ، والعقار ، والارض
 الصالحة للارتفاع بها للزراعة ، وغيرها .

وكالمكانن الزراعية ، والمعامل الصناعية .

(٣) أي بد من استولى على العين .

(٤) أي تضمن تلك المنافع الفائتة من العين التي لم يستوفها المستولي عليها .

(٥) أي تضمن المنافع الفائتة ايضاً لو كانت للعين منافع وقد استوفها

المستولي عليها .

(٦) أي ما أمكن فعل المنافع جملة واحدة في آن واحد ، أو أمكن فعل

اكتر من واحدة من المنافع .

(٧) أي وان لم يمكن استفادة المنافع في آن واحد .

(٨) أي فأعلا المنافع اجرة

(٩) أي المنفعة الواحدة اعلى اجرة اذا كانت منفردة من المنافع المجتمعة .

(١٠) فعل ماض جواب (لو الشرطية)

(١١) منسوب الى (الشوك) بفتح الشين وسكون الواو جمعه أشواك ما يخرج

=

من النباتات شبيهاً بالابر .

لعموم الأدلة (١) ، وخالف في ذلك بعض العامة فحكم في الجنابة على بهيمة القاضي بالقيمة ويأخذ الجاني العين نظراً الى أن المعيب لا يليق بمقام القاضي . (ولو جنى على العبد المغصوب) جان غير الغاصب (فعلى الجاني ارش الجناة) المقرر في باب الديات (وعلى الغاصب ما زاد عن ارشها من النقص إن تفق) زيادة فلو كانت الجنابة مما له مقدّر كقطع يده الموجب لنصف قيمته شرعاً فنقص بسببه (٢) ثلثا قيمته فعلى الجاني النصف وعلى الغاصب الساس الزائد من النقص ، ولو لم يحصل زيادة (٣) فلا شيء على الغاصب بل يستقر الضمان على الجاني .

والفرق : (٤) أن ضمان الغاصب من جهة المالية فيضمن ما فات منها مطلقاً (٥) ، وضمان الجاني منصوص (٦)

= والمراد منه هنا من يحتطب الشوك للارتزاق .

(١) أي أدلة الضمان وهي الأخبار الواردة في هذا الباب :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٣٢٥ كتاب الغصب

الباب ٧ - الحديث ١ .

التهذيب الطبعة الحديثة الجزء ٧ ص ٢٢١ الحديث ٥٠ .

(و(الوسائل) ايضاً الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٤٨٣ كتاب الديات الاحاديث

(٢) أي بسبب قطع يده .

(٣) أي زيادة نقص توجب الضمان على الغاصب .

(٤) أي الفرق بين حصول زيادة النقص فيجب على الغاصب دفع قيمة

ما زاد من النقص بسبب الجنابة .

وبين عدم حصول زيادة في النقص فلا يجب على الغاصب دفع شيء .

(٥) سواء كان تفويت مالية العين من قبل الغاصب أم من قبل غيره .

(٦) راجع (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الديات ص ٤٨٣ الاحاديث.

فيقف عليه (١) حتى لو كان الجاني هو الغاصب فيما له مقدّر شرعي فالواجب عليه (٢) أكثر الأمرين من المقدّر الشرعي ، والأرض ، لأن الأكثر أن كان هو المقدّر فهو (٣) جان ، وإن كان هو الأرض فهو مال فوته (٤) تحت يده كغيره من الأموال لعموم على اليد ما أخذت حتى تؤدي ولأن (٥) الجاني لم تثبت يده على العبد فيتعلق (٦) به ضمان المالة ، بخلاف الغاصب (٧) .

والأقوى عدم الفرق بين استغراق أرض الجناية القيمة (٨) ، وعدمه (٩)

(١) أي على المنصوص المشار اليه في الهامش رقم ٦ ص ٤٧

(٢) أي على الجاني الغاصب . فلا يضمن الجاني أكثر من المقدار الشرعي المنصوص عليه .

اذن فالباقي من النقص يكون على الغاصب ، لان كل نقص حصل تحت يده يكون مضموناً عليه ، سواء كان هو السبب أم غيره .

(٣) أي الغاصب هو الجاني فيجب عليه دفع المقدّر الشرعي .

(٤) أي الغاصب . ومرجع الضمير في فوته (المال) .

وفي يده (الغاصب) .

(٥) تعليل ثان للفرق بين وجوب دفع قيمة ما زاد من النقص على الغاصب بسبب الجناية ، وبين عدم وجوب دفع القيمة الزائدة لو لم تحصل زيادة في النقص . وبما ان الجاني لم تثبت يده على المقتصوب فهو لا يضمن كل نقص حدث فيه بل مجرد ارض الجناية فقط .

(٦) الفاء في (فيتعلق) بمعنى حتى أي حتى يتعلق بالجاني ضمان المالية .

(٧) حيث إن يده ثابتة على المقتصوب .

(٨) كما لو كانت قيمة العبد خمسمائة دينار وارث الجناية الواردة عليه كذلك

(٩) بالجر عطفًا على مدخول (بين) أي ولا فرق بين عدم استغراق ارض =

فيجتمع عليه رد العين والقيمة فما زاد (١) .
 (ولو مثل به) الغاصب (انعتق) ، لقول الصادق عليه السلام : كل
 عبد مُثَّلَ به فهو حر (٢) ، (وَعَرَّمَ قيمته للمالك) .
 وقيل : لا يُعتق بذلك (٣) ، اقتصاراً فيما خالف الأصل (٤) على موضع
 الوفاق وهو تمثيل المولى ، والرواية (٥) العامة ضعيفة السند .
 وأما بناء الحكم (٦) على الحكمة في عتقه : هل هي عقوبة للمولى (٧)
 أوجبر للمملوك ؟ فينتعق هنا على الثاني (٨)

= الجناية قيمة العبد كما لو كانت قيمته اربعمائة دينار ، وارش الجناية خمسمائة فإنه
 في هذه الصورة يعطى للمالك العبد الناقص أولاً ، ثم يعطى له ارش الجناية وهي
 الخمسمائة : اربعمائة تجاه قيمة العبد . والزائد وهي المائة تكملة الارش .
 (١) أي ما زاد عنها تكملة للارش كما عرفت في الهامش رقم ٩ ص ٤٨ مفصلاً
 (٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٢ كتاب العتق الباب ٢٢
 الحديث ١ .

(٣) أي بتكيل الغاصب .
 (٤) وهو عدم الانعتاق بلا عتق .
 (٥) وهي المشار إليها في الهامش رقم ٢ الدالة على عموم من مثل بالعبد
 سواء كان المولى ام غيره وأن التكيل موجب للانعتاق .
 لكنها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها في هذا الحكم وهو (الانعتاق)
 المخالف للأصل وهو (عدم الانعتاق بلا عتق) .
 (٦) وهو انعتاق العبد بتمثيل الغاصب .
 (٧) اذن لا ينتعق العبد او مثل به الغاصب ، بناء على هذه الحكمة .
 (٨) أي على الوجه الثاني وهو (كون الحكمة في انعتاق العبد جبران المملوك
 لاعتقاب المولى) .

دون الاول (١) فهو رد للحكم (٢) الى حكمة مجهولة لم يرد بها لص (٣) والاقوى عدم انعناق .

نعم لو أُعِيد ، او عُمِيَ عُتِقَ وضمن الغاصب (٤) ، لأن هذا السبب غير مخصص بالمولى اجماعاً .

(ولو غصب) ما يَنْقُصُهُ التفريق (مثل الخفين ، او المصراعين (٥) او الكتاب مفرق (٦) فتلف احدهما) قبل الرد (ضمن قيمته) اي قيمة التالف (مجتمعاً) مع الآخر ونقص الآخر . فلو كان قيمة الجميع عشرة وقيمة كل واحد مجتمعاً خمسة ، ومنفرداً ثلاثة . ضمن سبعة ، لأن النقصان الحاصل في يده مستند الى تلف عين مضمونة عليه ، وما نقص من قيمة الباقي في مقابلة الاجتماع فهو بفوات صفة الاجتماع في يده ، أما لو لم تثبت يده على الباقي ، بل غصب احدهما ثم تلف في يده ، او تلفه اهتداءً ففي ضمان قيمة التالف مجتمعاً (٧)

= اذن يعتق العبد بناء على هذا الملاك والحكمة .

(١) وهو ما كانت الحكمة من انعناق العبد بالتنكيل عقاب المولى فحينئذ لا يعتق ، لأن التنكيل لم يحصل من قبل المولى ليعاقب .
(٢) وهو انعناق العبد .

(٣) فهذه الحكمة علة مستنبطة لا يمكن ابتناء الأحكام الشرعية عليها : لانه قياس باطل لا تذهب اليه .

(٤) لأنه نقص حدث تحت يده ولو كان من فعل غيره .

(٥) أي مصراعي الباب .

(٦) أي مجلدين .

(٧) أي حالة اجتماع المصراعين ، وكل ما يرتبط وجوده ، او الانتفاع به

بالآخر .

او منفرداً (١) ، او منضمّاً (٢) الى نقص الباقي (٣) كالاول (٤) اوجه .
اجودها الاخير (٥) ، لاستناد الزائد الى فقد صفة وهي كونه مجتمعاً حصل
الفقد منه (٦) .

(ولو زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فلا شيء عليه) (٧) لعدم
النقصان (ولا له) ، لأن الزيادة حصلت في مال غيره (إلا ان تكون)
الزيادة (عيناً) من مال الغاصب (كالصبيغ فله قلعه) ، لأنه ماله (إن
قبل الفصل) ولو بنقص قيمة الثوب جمعاً بين الحقيقتين (٨) (و) نقص
الثوب ينجر بأن الغاصب (يضمن ارش الثوب) ولا يرد أن قلعه يستلزم
التصرف في مال الغير بغير اذن وهو (٩) ممنوع ، بخلاف تصرف مالك
الثوب في الصبيغ (١٠) ، لأنه (١١)

-
- (١) أي يؤخذ من الغاصب قيمة التالف منفرداً غير منضم الى الآخر .
(٢) أي يؤخذ من الغاصب قيمة التالف حالكون التالف منضمّاً الى الآخر
لو كان موجوداً قبل تلفه .
(٣) أي مع نقص الباقي أي يؤخذ منه قيمة التالف المنضم الى نقص الباقي :
(٤) وهو مالو غصب الاثنين معاً . فكان ضامناً لهما مع صفة الاجتماع .
(٥) وهو منضمّاً الى نقص الباقي .
(٦) أي فقد تلك للصفة وهي صفة الاجتماع حصل من الغاصب :
(٧) أي على الغاصب .
(٨) أي حق الغاصب . وحق المالك .
(٩) أي التصرف في مال الغير ممنوع :
(١٠) بالكسر وهو نفس الصبيغ الذي يصبيغ به الثوب والمعنى : أنه يجوز
لمالك الثوب التصرف في هذا الصبيغ .
(١١) أي الصبيغ بالفتح المراد منه ايقاع الصبيغ على الثوب وقم ظلماً من =

وقع عدواناً . لأن وقوعه (١) عدواناً لا يقتضي اسقاط ماله (٢) ، فان ذلك (٣) عدوان آخر ، بل غايته ان يُنزع (٤) ولا يلفظ الى نقص قيمته (٥) ، او اضمحلاله ، للعدوان بوضعه (٦) .
ولو طلب احدهما مال صاحبه بالقيمة لم تجب اجابته (٧) كما لا يجب قبول هبته (٨) .

= الغاصب على الثوب .

- واللام في (لانه) تعليل لجواز تصرف مالك الثوب في الصبغ بالكسر ،
(١) أي وقوع الصبغ بالكسر في الثوب
واللام في (لان) تعليل لجواز تصرف الغاصب في الثوب بقلع الصبغ بالكسر
وان استلزم نقصاً في الثوب ، لأن نقصه يتدارك بالارش .
(٢) أي ماله الصبغ بالكسر .
(٣) أي اسقاط ماله الصبغ بالكسر لو امتنع مالك الثوب عن اذن التصرف
في الثوب بقلع الصبغ . فيكون هذا الامتناع عدواناً من المالك على الغاصب .
(٤) أي الصبغ بالكسر .
(٥) أي قيمة الثوب وضمحلاله كما هو المتعارف في عصرنا الحاضر من نزع الصبغ عن الثياب بكبسها في اجهزة خاصة . وربما بوجوب اضمحلال الثوب ويحتمل كون المراد من نقص القيمة ، او الاضمحلال نقص قيمة الصبغ او اضمحلاله بحيث لا ينفع به مرة أخرى .
(٦) مرجع الضمير (الصبغ) والمصدر اضيف الى المفعول :
وفاعله (الغاصب) أي بوضع الغاصب الصبغ في الثوب عدواناً وظلماً .
(٧) بأن قال المالك للغاصب : (بغني الصبغ بقيمته) :
او قال الغاصب للمالك : (بغني الثوب بقيمته) .
(٨) أي لا يجب على كل واحد منهما قبول هبة الآخر فيما يخصه بأن وهب =

نعم لو طلب مالك الثوب ببيعها ليأخذ كل واحد حقه لزم الغاصب اجابته ، دون العكس (١) .

(ولو بيع مصبوغاً بقيمته مغبوباً) بغير صبغ (فلا شيء للغاصب) لعدم الزيادة بسبب ماله (٢) .

هذا اذا بقيت قيمة الثوب بمخالها . أما لو تجدد نقصانه (٣) للسوق فالزائد للغاصب ، لأن نقصان السوق مع بقاء العين غير مضمون .
نعم لو زاد الباقي عن قيمة الصبغ كان الزائد بينهما على نسبة المالكين (٤)

= الغاصب للصبغ للمالك . والمالك وهب الثوب للغاصب .

(١) أي دون ما اذا طلب الغاصب بيع الثوب المصبوغ :

(٢) أي بسبب مال الغاصب وهو الصبغ .

(٣) أي تجدد نقصان قيمة الثوب لأجل النقص في القيمة السوقية بأن كان الثوب مجرداً عن الصبغ قيمته ديناراً . ومع الصبغ ديناراً ورهلاً .

ثم نزلت قيمة الثوب عن قيمته الأولى بأن صارت ثلاثة أرباع الدينار . ولكن يباع بدينار لأجل ذلك الصبغ بحيث لولاه لكان يباع بثلاثة أرباع الدينار : فالزائد عن ثلاثة أرباع للغاصب .

(٤) كما لو غصب شخص كتاباً من زيد عارياً عن الجلد وكانت قيمته خمسة دراهم فجلبه بدرهم . ثم نزلت قيمة الكتاب فصارت أربعة دراهم ، ولكن بيع بسبب التجليد ستة دراهم .

فالمالك يأخذ قيمة الكتاب السوقية وهي أربعة دراهم ، والغاصب يأخذ قيمة التجليد وهو الدرهم الواحد والزائد يقسم بينهما بنسبة ما يملكه المالك والغاصب .

فللمالك أربعة أخماس الدرهم ، وللغاصب خمسة .

كما لو زادت القيمة عن قيمتها (١) من غير نقصان ، ولو اختلفت قيمتها بالزيادة والنقصان (٢) للسوق فالحكم للقيمة الآن (٣) ، لأن النقص غير مضمون في المنصوب للسوق (٤) وفي الصبغ مطلقاً (٥) ، فلو كان قيمة كل واحد خمسة وبيع بعشرة إلا أن قيمة الثوب ارتفعت الى سبعة ، وقيمة الصبغ انحطت الى ثلاثة فلصاحب الثوب سبعة ، وللغاصب ثلاثة وبالعكس (٦) . (ولو غصب شاة فأطعمها (٧) المالك جاهلاً) بكونها شاته (ضمنها الغاصب) له ، لضعف المباشر (٨) بالغرور فيرجع على السبب (٩) وتعليطه (١٠) (١) أي عن قيمة الصبغ والثوب من غير نقصان في القيمة السوقية . فالزائد بينهما بنسبة المالكين .

(٢) بأن نقصت قيمة الصبغ ، وزادت قيمة الثوب ، او بالعكس بأن نقصت قيمة الثوب ، وزادت قيمة الصبغ .

(٣) أي يأخذ كل واحد منها ما يستحقه بحسب القيمة السوقية .

(٤) أي لاجل نقصان القيمة السوقية وان كان الغاصب ضامناً لو نقصت قيمة الثوب بغير النقصان السوقي . وهو المعبر عنه بالنقص الخارجي .

(٥) أي واما نقصان القيمة في الصبغ فلا يضمه المالك مطلقاً ، سواء كان النقص نقصاً سوقياً ام خارجياً .

(٦) بان ارتفعت قيمة الصبغ وانخفضت قيمة الثوب :

فلصاحب الثوب قيمته المنخفضة ، ولصاحب الصبغ قيمته المرتفعة .

(٧) مرجع الضمير (الشاة) : والفاعل في اطعم (الغاصب) والمالك منصوب أي ذبح الغاصب الشاة واطعمها مالكةا .

(٨) وهو المالك :

(٩) وهو الغاصب .

(١٠) بالرفع مبتداء خبره (لا يوجب) فهو دفع وهم حاصل الزهم : =

المالك على ماله وصبرورته بيده على هذا الوجه لا يوجب البراءة ، لأن التسليم غير تام فإن التسليم التام تسليمه على أنه ملكه يتصرف فيه كتصرف الملاك ، وهنا ليس كذلك ، بل اعتقد أنه للغاصب وأنه إباحه اتلافه بالضيافة ، وقد يتصرف بعض الناس فيما يباح لا يتصرفون في أموالهم كما لا يخفى :

وكذا الحكم (١) في غير الشاة من الاطعمة ، والاعيان المنتفع بها كاللباس (ولو اطعمها غير صاحبها) في حالة كون الآكل (جاهلا ضمن المالك) قيمتها (من شاء) من الآكل ، والغاصب ، لترب الأيدي كما سلف (٢) (والقرار) أي قرار الضمان (على الغاصب) ، لغروره للآكل بإباحه الطعام مجانا مع أن يده ظاهرة في الملك وقد ظهر خلافه .

(ولو مزج) الغاصب (المغموص بغيره) ، أو امتزج في يده بغير اختياره (كُلِّفَ قِسْمَتَهُ (٣)) بتمييزه (إن أمكن) التمييز (وإن شق) كما لو خلط الحنطة بالشهير ، أو الحمراء بالصفراء لوجوب رد العين حيث

= أن الغاصب سلط المالك على ماله وجعله تحت يده ليتصرف فيه : فهذا التسليط موجب لعدم الضمان .

فاجاب : أن هذا النوع من التسليط لا يوجب براءة ذمة الغاصب عن المال المغموص .

ومرجع الضمير في ماله (المالك) . وفي صبرورته (المال) . وفي يده (المالك) أي وتسليط الغاصب المالك على ماله بهذا الوجه من التسليط .

(١) أي من عدم براءة ذمة الغاصب لو وقع المال في يد ماله في هذه الموارد (٢) في تعاقب الأيدي على المغموص .

(٣) أي كلف الغاصب قسمة المال المختلط بتمييز المال المغموص عن غير المغموص .

يمكن (ولو لم يمكن) التمييز كما لو خلط الزيت بمثله ، او الحنطة بمثلها وصفا (١) (ضمن المثل إن مزجه بالاردى) ، لتعذر رد العين كاملة ، لأن المزج في حكم الاستهلاك من حيث اختلاط كل جزء من مال المالك بجزء من مال الغاصب وهو (٢) ادون من الحق فلا يجب قبوله ، بل ينتقل الى المثل .

وهذا (٣) مبني على الغالب من عدم رضاه (٤) بالشركة ، او قول في المسألة (٥) .

والاقوى تخيره بين المثل ، والشركة مع الارش (٦) ، لأن حقه في العين لم يسقط ، لبقائها كما لو مزجها بالاجود ، والنقص بالخلط يمكن جبره بالارش (وإلا) بمزجه بالاردى ، بل بالمساوي ، او الاجود (كان شريكا) بمقدار عين ماله (٧) ، لاقيمته ، لأن الزيادة الحاصلة صفة حصلت بفعل الغاصب عدوانا فلا يسقط حق المالك مع بقاء عين ماله كما لو صاغ النقره (٨) وعلف الدابة فسمنت .

(١) كاتحاد اللون حمرة وصفرة .

(٢) أي مال الغاصب .

(٣) أي ضمان المثل مبني على الغالب .

(٤) أي رضا المالك .

(٥) أي ضمان المثل في مسألة المزج احد الأقوال .

(٦) اذا مزجه بالاردى

(٧) أي وزنا ، لاقيمته . لأن قيمة ماله أقل من قيمة المجموع لخلطه

بالاجود .

(٨) بضم النون وسكون القاف : القطعة من الذهب والفضة المذابة ويقال

لها : السبيكة أيضاً جمعه نقار .

وقبل : يسقط حقه من العين (١) ، للاستهلاك فيتخير الغاصب بين الدفع من العين ، لأنه متطوع بالزائد ، ودفع المثل : والاقوى الاول (٢) .

(ومؤلة القسمة على الغاصب) ، لوقوع الشركة بفعله تعديا .
هذا (٣) كله اذا مزجه بجنسه ، فلو مزجه بغيره كالزيت بالشبرج (٤)
فهو ائتلاف ، لبطلان فائدته وخاصيته (٥) .

وقبل : تثبت الشركة هنا ايضاً كما لو مزجها بالتراضي ، او امتزجا بانفسهما ، لوجود العين :

وبشكل (٦) بأن جبر المالك على اخذه (٧) بالارش ، او بدوله الزام بغير الجنس في المثلي وهو خلاف القاعدة (٨) ، وجبر الغاصب (٩) اثبات لغير المثل عليه بغير رضاه ، فالعدول الى المثل اجود ، ووجود العين غير متميزة من غير جنسها كالتالفة .

(١) أي يسقط حق المالك بسبب الاختلاط ، لأن الاختلاط ، موجب للتلف :

(٢) وهو كون المالك شريكاً مع الغاصب في صورة اختلاط ماله بالاجود أو المساوي .

(٣) أي ضمان المثل وحكم المال اذا مزج بالاردي ، والاجود ، او المساوي (٤) وهو (دهن السمسم) .

(٥) أي لبطلان فائدة دهن الزيت بعد الاختلاط .

(٦) أي القول بالشركة .

(٧) أي اخذ هذا المختلط .

(٨) اذ القاعدة : ان المثلي يجب ان يتدارك بالمثل ، والقيمي بالقيمة .

(٩) أي على الشركة .

(ولو زرع) الغاصب (١) (الحبّ - (٢)) فنبت (او أحضن البيض) فأفرخ (فألزرع والفرخ للمالك) على اصح القولين ، لأنه عين مال المالك وانما حدث بالتغير اختلاف الصور (٣) ، ونماء الملك للمالك وإن كان بفعل الغاصب .

وللشيخ قول بانه (٤) للغاصب تنزيلا لذلك منزلة الانلاف ، ولأن النماء بفعل الغاصب . وضعفها (٥) ظاهر :

(ولو نقله الى غير بلد المالك وجب عليه نقله) الى بلد المالك (ومؤنة نقله) وإن استوعبت اضعاف قيمته ، لأنه عاد بنقله فيجب عليه الرد مطلقاً (٦) ولا يجب اجابة المالك الى اجرة الرد مع ابقائه فيما انتقل اليه ، لأن حقه الرد ، دون الاجرة (ولو رضي المالك بذلك المكان) الذي نقله (٧) اليه (لم يجب) الرد على الغاصب ، لاسقاط المالك حقه منه (٨) فلورده حينئذ كان له الزامه برده اليه .

(ولو اختلفا في القيمة حلف الغاصب) ، لأصالة البراءة من الزائد ولأنه منكر ما لم يدّ ع ما يُعلم ككذبه كالدهرم قيمة للعبد (٩) فيكلف

(١) بالرفع .

(٢) أي الحب المقصوب . وكذا المراد من البيض . البيض المقصوب :

(٣) وهي صيرورة الحب زرعاً . والبيض فرخاً .

(٤) أي الزرع والفرخ .

(٥) وهما : تنزيل الزرع والفرخ بمنزلة التلف وكون النماء بفعل الغاصب :

(٦) سواء كانت مؤنة نقله أكثر من قيمة عينه أم لا .

(٧) أي نقل الغاصب المال الى ذاك المكان :

(٨) أي من الغاصب .

(٩) أي يدعي الغاصب أن قيمة العبد درهم مثلاً .

بدعوى قدر يمكن ، مع احتمال تقديم قول المالك حينئذ (١) .

وقيل : يحلف المالك مطلقاً (٢) . وهو ضعيف .

(وكذا) يحلف الغاصب (لو ادعى المالك) اثبات (صناعة (٣) يزيد بها الثمن) ، لأصالة عدمها ، وكذا (٤) لو كان الاختلاف في تقدمها لتكثر الاجرة ، لأصالة عدمه (٥) ، (وكذا) يحلف الغاصب (لو ادعى التلف) وإن كان (٦) خلاف الاصل ، لامكان صدقه ، فلم لم يقبل قوله لزم تخليده الحبس لو فرص التلف ، ولا يرد مثله (٧) ما لو اقام المالك بيعة ببقائه مع امكان كذب البيعة ، لأن ثبوت البقاء شرعاً يجوز للاهانة والضرب الى أن يُعلم خلافه ومتى حلف على التلف طولب بالبدل وإن كانت العين باقية بزعم المالك ، للعجز عنها بالحلف كما يستحق البدل مع العجز عنها (٨) وإن قطع بوجودها ، بل هنا (٩) أولى (لو ادعى) الغاصب

(١) أي حين ان ادعى دعوى بقطع بكذبها .

(٢) سواء ادعى الغاصب دعوى بقطع بكذبها ام لا .

(٣) كوجود التطريز في الثوب .

(٤) أي وكذا يحلف الغاصب لو ادعى المالك وجود الصناعة قبل الغصب

وأنها متقدمة .

(٥) أي عدم التقدم .

(٦) أي دعوى التلف .

(٧) وهو تخليد الغاصب في الحبس على تقدير تلف المال حقيقة فيما اذا اقام

المالك البنية على بقاء عين ماله مع أنها في الواقع كاذبة . والعين تالفة .

(٨) أي كما يستحق المالك البدل مع العجز عن العين وإن قطع المالك بوجود العين

(٩) وهي صورة حلف الغاصب على التلف فالغاصب أولى من أن يطالب

بالبدل من صورة ما اذا كان الغاصب عاجزاً عن رد العين وهي موجودة

(سَمَكَ ماعلى العبد من الثياب (١) ونحوها ، لأن العبد بيده ، ولهذا يضمه ومنافعه فيكون ما معه في يده فيقدم قوله في ملكه .
 (ولو اختلفا في الرد حلف المالك) ، لأصالة عدمه ، وكذا لو ادعى ردّ بدله مثلاً ، أو قيمة (٢) ، أو تقدم رده على موته (٣) وادعى المالك موته قبله (٤) ، لأصالة عدم التقدم (٥) ولا يلزم هنا (٦) ما يلزم في دعوى التلف ، للانتقال (٧) الى البدل حيث يتعذر تخليص العين منه ، لكن هل ينتقل اليه (٨) ابتداءً ، أو بعد الحبس والعذاب الى ان تظهر اماراة عدم امكان العين نظر .

-
- (١) فان القول قول الغاصب . فيحلف على أن ماعلى العبد من الثياب ملكه
 (٢) أي يقدم قول المالك أيضاً في هذه الصورة .
 (٣) أي موت المخصوب اذا كان حيواناً .
 (٤) أي قبل الرد .
 (٥) أي لأصالة عدم تقدم الرد على الموت .
 (٦) أي في صورة تقدم موت المخصوب ، وهذا دفع لما بتوهم حاصل الوهم :
 أنه في صورة اختلاف الغاصب والمالك في التلف يقدم قول الغاصب بحجة أنه لو لم يقدم قوله لزم تخليده في الحبس لو كانت العين تالفة في الواقع .
 وهنا أي في صورة اختلافها في تقدم موت المخصوب وتأخره يلزم ايضاً تخليد الغاصب في الحبس لو تقدم قول المالك . حيث إنه يجوز ان يكون الغاصب في الواقع صادقاً .
 فأجاب رحمه الله : أن المخصوب الميت ينتقل الى البدل بعد حلف المالك على تقدم موته على الرد .
 (٧) لتبيل لعدم اللزوم هنا ما يلزم في التلف :
 (٨) أي الى البدل بمجرد الحلف .

ولعل الثاني (١) اوجه ، لأن الانتقال الى البدل ابتداء (٢) يوجب الرجوع الى قوله (٣) ، وتكليفه (٤) بالعين مطلقاً قد يوجب خلود حبسه (٥) كالاول (٦) ، فالوسط (٧) متجه . وكلامهم هنا (٨) غير منقح .

(١) وهو انتقال العين الى البدل بعد الحبس والعذاب :

(٢) (وهو القول الأول) .

(٣) أي الى قول الغاصب بمعنى : ان الرجوع الى البدل ابتداء تصديق

للفااصب .

وهذا معنى الرجوع الى قوله . فلم يبق اذن فائدة في حلف المالك .

(٤) أي وتكليف الغاصب برد العين مطلقاً على كل حال :

وهذا هو القول الثالث .

(٥) لأنه من الممكن ان الغاصب رد العين ويكون صادقاً في دعواه . والمالك

حلف على عدم الرد . فالحلف يوجب تحليده في الحبس الى أن يقضى عليه بالموت

(٦) وهو (اختلاف المالك والغاصب في أصل التلف) لو قدّم قول المالك

(٧) وهو انتقال العين الى البدل بعد الحبس والعذاب .

والمراد من العذاب ضربه بالسوط يومياً ، أو ايقافه على رجل واحدة بعض

الوقت ، أو منعه من النوم كذلك ، أو تقليل وجبات اكله . وما شابه ذلك .

(٨) أي في المسألة الأخيرة في (باب الغصب) .

والمراد من (غير منقح) : أنه غير محقق وغير مهذب :

كِتَابُ الْقَطْرِ

كتاب اللقطة (١)

(١) لإعلم ان وزن (فعلة) يسكون العين يستعمل لثلاث معان حسب حركات الفاء :-

١ - فعلة - يفتح الفاء وسكون العين - : تستعمل مصدرأ بمعنى المرة نحو أكلت أكلة . أي أكلت واحداً .

٢ - فعلة - بكسر الفاء وسكون العين - : تستعمل مصدرأ لبيان النوع : نحو أكلت إكلة : أي نوعاً من الأكل . ونحو جلست جلسة ، أي نوعاً من الجلوس

٣ - فعلة - بضم الفاء وسكون العين - : تستعمل لإسمأ - أي اسم جنس - لما يقع عليه الفعل . نحو "أكلة" : اسم لما يؤكل . و"لقمة" : اسم لما يلقم .

• • •

٤ - وأما (فعلة) بضم الفاء وفتح العين فتستعمل وصفاً بمعنى اسم الفاعل وفيه شيء من المبالغة . نحو رجل ضحككة . أي كثير الضحك . ورجل همزة . أي هماز . ورجل لقططة أي كثير الالتقاط .

• • •

والحاصل أن هذا الوزن قد يكون مصدرأ . وذلك اذا كان على وزن (فعلة) و (فعلة) . الأولى للمرة ، والثانية للنوع :

وقد يكون لإسمأ : وذلك اذا كان على وزن (فعلة) .

وقد يكون وصفاً . وذلك اذا كان على وزن (فعلة) :

• • •

(اللَّفْطَةُ) بضم الـلام وفتح القاف اسم للمال الملقوط (١) ،
او للملقِط (٢) . كِبابٌ مُفْعَلَةٌ كَهْمَزَةٌ وَلَمْزَةٌ (٣) او يسكون القاف
اسم للمال (٤) وأُطْلِقَ على ما يشمل الانسان تغليبا (٥) (وفيه فصول) :

الاول في اللقيط

(اللقيط) وهو فاعل بمعنى مفعول كطريح وجريح . ويسمى منبوذاً ،
واختلاف اسميه (٦) باعتبار حالتيه اذا ضاع (٧) فانه يُنْبَذُ اولا اي يُرمى
ثم يلقط (وهو انسان ضائع لا كافل له) حالة الالتقاط (ولا يستقل بنفسه)

(١) بناء على رأي جماعة من النحاة كالاصمعي وابن الاعرابي .

ولكن على رأي الأكثر فالصحيح هو سكون القاف .

قال (الخليل بن أحمد) - كبير النحاة - : هي بالتسكين لا غير :

وأما بالفتح فهو اسم للملقِط أي اسم للفاعل .

(٢) أي فاعل الالتقاط : بناء على الرأي المشهور .

(٣) أي قياساً على باب (مُفْعَلَةٌ) الذي يستعمل بمعنى اسم الفاعل : كَهْمَزَةٌ

بمعنى الهامز . واللمزة بمعنى اللامز . وَلَقَطَةً بمعنى اللاقط .

(٤) لأن (مُفْعَلَةٌ) اسم لما يقع عليه الفعل ، كاللقمة والأكلة . فُلُقْطَةٌ :

اسم للمال الملقوط :

(٥) لأنه لو كان اسماً للمال الملقِط : فاطلاقه على الإنسان يكون مجازاً :

باعتباره مالا أحياناً . فيما اذا كان اللقيط مملوكاً ، أو كان لقيط دار حرب :

(٦) وهو اطلاق اسم اللقيط عليه تارة واسم اللَّفْطَةُ أخرى .

(٧) فباعتبار اوله حيث يُرمى وينبذ مُسمى " لقيطاً " وباعتبار آخره حيث

يلقط ويؤخذ من الأرض مُسمى " لُقْطَةً " .

أي بالسعي على ما يصلحه ويدفع عن نفسه المهلكات الممكن دفعها عادة (١)
 (فيلنقط الصبي والصبيّة) وإن مَبَرّا على الأقوى ، لعدم استقلالهما بأنفسهما
 (ما لم يبلغا) فيمتنع التقاعضهما حينئذ ، لاستقلالهما ، وانتفاء الولاية عنهما :
 نعم لو خاف على البالغ النلف في مهلكة وجب انتقاذه كما يجب انتقاذا
 الغريق ، ونحوه ، والمجنون بحكم الطفل وهو داخل في إطلاق التعريف وإن
 لم يخصه في التفصيل وقد صرح بإدخاله في تعريف الدروس . واحتجز بقوله :
 لا كافل له ، عن معلوم الولي ، أو الملتقط (فإذا عُلِمَ الأب ، أو الجد)
 وإن علا ، والام وإن صعدت (أو الوصي ، أو الملتقط السابق) مع انتفاء
 الأولين (٢) (لم يصح) النقطة (وسلم البهم) وجوباً ، سبق تعلق الحق
 بهم فيجبون على اخذه .

(ولو كان اللقيط (٣) مملوكاً حفظاً وجوباً (حتى يصل إلى المالك)
 أو وكيله ويفهم من اطلاقه (٤) عدم جواز تملكه (٥) مطلقاً (٦) ، وبه (٧)

(١) لا من قبيل الموت والمرض السماوي .

(٢) وهما : الأب والجد .

(٣) وهو الملتقط بالفتح .

(٤) أي فهم من إطلاق كلام (المصنف) رحمه الله في قوله : (حِفْظ
 حتى يصل إلى المالك) حيث لم يقيد الحفظ بشيء عدم تملك الملتقط - بالكسر -
 المملوك .

(٥) مرجع الضمير (المملوك) . والمصدر مضاف إلى المفعول . والفاعل
 وهو الملتقط بالكسر محذوف .

(٦) سواء كان قبل التعريف أم بعده . قبل الحول أم بعده :

(٧) أي وبعدم جواز تملك الملتقط بالكسر المملوك مطلقاً ، سواء كان قبل
 التعريف أم بعده .

صرح في الدروس .

واختلف كلام العلامة . ففي القواعد قطع بجواز تملك الصغير بعد التعريف حولا . وهو قول للشيخ ، لأنه مال ضائم يُخشى تلفه ، وفي التحرير اطلق المنع من تملكه (١) محتجاً (٢) بأن العبد يتحفظ بنفسه كالأهل ، وهو (٣) لا يتم في الصغير ، وفي قول الشيخ قوة (٤) .

ويمكن العلم برقيته بأن يراه يباع في الاسواق مراراً قبل أن يضيع ولا يعلم (٥) مالكة ، لا بالقرائن (٦) من اللون وغيره ، لأصالة الحرية . (ولا يضمن) لو تلف ، أو أبتى (إلا بالتفريط) (٧) للاذن في قبضه شرعاً فيكون امانة . (٨) (نعم الأقرب المنع من أخذه) أي أخذ المملوك (إذا كان بالغاً ، أو مراهقاً) أي مقارباً للبلوغ ، لأنها كالفضالة الممتنعة

(١) أي من تملك المنتقط - بالكسر - المملوك .

(٢) دليل لعدم تملك اللقيط المملوك مطلقاً .

(٣) هذا كلام (الشارح) رحمه الله رداً على ما أفاده (العلامة) قدس سره

في دليله :

من ان العبد يتحفظ بنفسه : ببيان أن اللقيط المملوك إذا كان صغيراً كيف يمكنه تحفظ نفسه .

فالدليل خاص لا يشمل المدعى وهو (عدم تملك المنتقط - بالكسر - اللقيط المملوك) ،

(٤) وهو تملك المنتقط - بالكسر - اللقيط المملوك الصغير بعد تعريفه حولا كاملاً

(٥) أي لا يعرف المنتقط بالكسر مالك العبد الصغير حينئذ .

(٦) أي لا يمكن الاعتماد على رقبته بالقرائن مثل اللون ، والملابس الخاصة

(٧) من قبل المنتقط بالكسر .

(٨) أي امانة شرعية ، لا مالكية .

بنفسها ، (بخلاف الصغير الذي لا قوة معه) على دفع المهلكات عن نفسه .
 ووجه الجواز (١) مطلقاً أنه مال ضائع يُخشى تلفه ، ويلبغى القطع
 بجواز اخذه اذا كان (٢) مخوف التلف ولو بالاباق ، لأنه (٣) معاونة
 على البر ، ودفع لضرورة المضطر (٤) . واقل مراتبه (٥) الجواز . وبهذا (٦)
 يحصل الفرق بين الحر والمملوك ، حيث اشترط في الحر الصغر ، دون
 المملوك ، لأنه لا يخرج بالبلوغ عن المالية ، والحر انما يُحفظ عن التلف ،
 والقصد من لقطته حضائنه وحفظه فيختص (٧) بالصغير ، ومن ثم (٨)
 قبل : إن المميز لا يجوز لقطته .

(ولابد من بلوغ الملتقط وعقله) فلا يصح التقاط الصبي والمجنون
 بمعنى أن حكم اللقيط في يدها ما كان عليه قبل البد (٩) ، وبفهم من اطلاقه (١٠)

(١) أي وجه جواز أخذ المملوك مطلقاً ، سواء كان بالغاً أم لا :

(٢) أي للعبد اللقيط :

(٣) أي اخذه معاونة على البر لقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ
 وَالتَّقْوَى) المائدة : الآية ٢ .

(٤) وهو المالك .

(٥) أي أقل مراتب الأمر بالتعاون على البر في الآية الكريمة هو الجواز :

(٦) أي جواز التقاط المملوك مطلقاً ، سواء كان صغيراً أم كبيراً :

(٧) أي جواز الالتقاط .

(٨) أي ومن أجل ان التقاط الحر لأجل حضائنه وحفاظته :

(٩) أي يصح للعامل البالغ اخذ اللقطة من يدها : فيكون التقاطاً يجري

عليه أحكام اللقطة :

(١٠) أي من اطلاق (المصنف) في قوله : (ولابد من بلوغ الملتقط وعقله)

حيث لم يعتبر شرطاً آخر :

اشتراطهما ، دون غيرهما : أنه لا يشترط رشده (١) فيصح من السفية ، لأن حضانة اللقيط ليست مالا (٢) . وإنما يُحجر على السفية له (٣) ، ومطلق كونه (٤) مولى عليه غير مانع .

واستقرب المصنف في الدروس اشتراط رشده ، محتجاً بأن الشارع لم يأمنه على ماله فعلى الطفل وماله أولى بالمنع ، ولأن الالتقاط إثبات شرعي والشرع لم يأمنه .

وفيه نظر ، لأن الشارع إنما لم يأمنه على المال ، لا على غيره ، بل جوز تصرفه في غيره (٥) مطلقاً ، وعلى تقدير أن يوجد معه (٦) مال يمكن الجمع بين القاعدتين الشرعيتين وهما : عدم استثنائ المبذر على المال . وتأهيله (٧) لغيره من التصرفات التي من جملتها الالتقاط والحضانة فيؤخذ المال منه خاصة .

نعم لو قيل : إن صحة التقاطه يستلزم وجوب انفاقه . وهو (٨) ممتنع من المبذر ، لا مستلزامه التصرف المالي (٩) ، وجعل التصرف فيه (١٠) لآخر

(١) أي رشد الملتقط .

(٢) حتى يدخل في الحجر .

(٣) أي لأجل أن ماله يحجر عليه . وهنا ليس مال موجوداً حتى يحجر عليه

(٤) أي كون السفية مولى عليه من قبل الحاكم غير مانع من صحة التقاطه

(٥) أي في غير المال مطلقاً ، سواء كان له أم لغيره .

(٦) أي مع اللقيط .

(٧) أي ولكون أن الشارع أهّل السفية للتصرفات غير المالية .

(٨) أي الانفاق .

(٩) والسفية محجور عليه من هذه الجهة .

(١٠) أي في المال بمعنى أن يعطى مقداراً من المال يومياً لأجل الانفاق على =

يستدعي الضرر على الطفل بتوزيع اموره ، امكن (١) تحقق للضرر بذلك (٢) وإلا (٣) فالقول بالجواز اجرد .

(وحرته) فلا عبرة بالنقاط العبد (إلا بإذن السيد) ، لأن منافعه له ، وحقه (٤) مضيق ، فلا يتفرغ (٥) للحضانة ، أما لو أذن له فيه ابتداءً أو أقره عليه بعد وضع يده جاز وكان السيد في الحقيقة هو الملتقط والعبد نائبه ، ثم لا يجوز للسيد الرجوع فيه (٦) .

ولا فرق (٧) بين اليقين ، والمكاتب ، والمدبر ، ومن تحرر بعضه ، وام الولد ، لعدم جواز تبرع واحد منهم بماله ، ولا بمنافعه إلا بإذن السيد ولا يدفع ذلك (٨) مهاياة المبعوض وإن وفي زمانه المختص بالحضانة ، لعدم

= الطفل ولكن بيد آخر ، لا بيد السفيه .

(١) جزاء لـ (لو الشرطية) .

(٢) أي بتوزيع امور الطفل

(٣) أي وان لم يحصل الضرر على الطفل فالقول بجواز التقاط السفيه للطفل

احسن وأجود من عدم الجواز .

(٤) أي حق المولى على العبد . منحصر في شخصه ، وليس للعبد ان يصرف

من حق مولاه لغيره .

(٥) أي العبد ليس له ان يصرف وقته لحضانة الطفل .

(٦) أي في الاذن ، سواء كان ابتدائياً ام بعد وضع العبد يده على اللقيط .

(٧) أي ولا فرق في عدم جواز التقاط العبد .

(٨) أي لا يدفع عدم جواز التقاط العبد مهاياة العبد ،

هذا دفع وهم ، حاصل الوهم : أن دليل عدم جواز التقاط العبد وهو عدم

جواز تبرع واحد من العبيد بماله ، ولا بمنافعه لا يجري في العبد المهايا الذي قسم

اوقاته بينه ، وبين مولاه بان قال : اخدم لك يوما ، ولنفسي يوما ، لجواز حضائنه =

لزومها فجاز تطرق المانع (١) كل وقت .

نعم لو لم يوجد للقيط كافل غير العبد وخيف عليه التلف بالإبقاء
فقد قال المصنف في الدروس : إنه يجب حينئذ على العبد التقاطه بدون
إذن المولى . وهذا في الحقيقة لا يوجب الحاق حكم اللقطة ، وإنما دلت
الضرورة على الوجوب من حيث انقاذ النفس المحترمة من الهلاك ، فإذا
وجد من له أهلية الالتقاط وجب عليه انتزاعه منه (٢) وسببه
من الجملة (٣) ، لانتهاء اهلية العبد له (٤) .

(واسلامه إن كان القيط محكوماً بإسلامه) لانتهاء السبيل للكافر
على المسلم ، ولأنه لا يؤمن أن يفتنه (٥) عن دينه فإن التقطه الكافر لم يُقرَّ
في يده ، ولو كان القيط محكوماً بكفره جاز التقاطه للمسلم ، وللکافر ،
لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » (٦) (قبل)

= العبد اللقيط في اليوم الذي يكون له .

فاجاب رحمه الله : أن التقاط العبد المٌهايا ممنوع ايضا ، لعدم لزوم
المُهاياة ، لجواز فسحها من الجانبيين :

وقد اشير الى لفظ المٌهاياة ومعناها في كتاب العتق من هذه الطبعة في
الجزء السادس ص ٢٧٣ فراجع :

(١) وهو الفسخ في كل آن من الآنات .

(٢) اي من العبد الملتقط .

(٣) اي من جملة من لهم الاهلية للالتقاط .

(٤) اي للالتقاط .

(٥) اي يضلّه عن دينه .

(٦) الانفال : الآية ٧٣ :

والقائل الشيخ والعلامة في غير التحرير : (وعدالته (١)) ، لافتقار الالتقاط الى الحضانة وهي استئمان لا يلبق بالفاسق ، ولأنه لا يؤمن أن يسرقه ويأخذ ماله .

والاكثر على عدم ، للاصل ، ولأن المسلم محل الامانة ، مع أنه (٢) ليس استئمانا حقيقياً ، ولا تنقضه (٣) باللتقاط الكافر مثله ، لجوازه (٤) بغير خلاف .

وهذا هو الأقوى ، وإن كان اعتبارها احوط : نعم لو كان له مال فقد قيل : باشتراطها (٥) ، لأن الخيانة في المال أمر راجح الوقوع . ويشكل (٦) . بإمكان الجمع (٧) بانتزاع الحاکم ماله منه كالمبدّر (٨) وأولى بالجواز التقاط المستور (٩) ، والحكم (١٠) بوجوب نصب الحاکم

(١) اي ويشترط عدالة الملتقط .

(٢) اي الالتقاط .

(٣) اي ولا تنقض اشتراط العدالة :

(٤) اي وجواز التقاط الكافر اللقيط الكافر بلا خلاف عندنا : والفاسق

المسلم ليس بارداً حالاً من الكافر .

(٥) اي باشتراط العدالة في الملتقط حينئذ :

(٦) اي يشكل اشتراط العدالة في الملتقط لو كان مع اللقيط مال ،

(٧) اي بإمكان الجمع بين جواز التقاط الصبي ، وعدم جواز اخذ الملتقط

المال بان يأخذ الملتقط الصبي . والحاکم ينتزع منه المال :

(٨) وهو السفیه . حيث قلنا بجواز التقاطه . والمال في يد غيره .

(٩) وهو الذي لا يُعلم فسقه ، ولا عدالته .

(١٠) مرفوع على الابتداء خبره (يعيد) .

مراقباً عليه (١) لا يعلم به الى أن تحصل الثقة به ، او ضدها (٢) فينتزع منه ، بعيد .
 (وقيل) : يعتبر ايضاً (حضره (٣) ، فينتزع من البدوي (٤)
 ومن يريد السفر به (٥)) ، لأداء التقاطها (٦) له الى ضياع نسبه بانتقالها
 عن محل ضياعه الذي هو مظنة ظهوره (٧) .
 ويضعف (٨) بعدم لزوم ذلك (٩) مطلقاً ، بل جاز العكس (١٠) ،
 وأصالة عدم الاشتراط تدفعه (١١) ، فالقول بعدمه اوضح ، وحكايته (١٢)

(١) اي على المستور .

(٢) اي ضد الثقة :

(٣) اي يكون الملتقط مقيماً غير مسافر :

(٤) وهو الساكن في الصحراء خارج المَدُن اي تؤخذ اللقطة من يد الرجل
 الذي هذه صفته :

(٥) اي يقصد اخذ اللقيط معه في السفر ، سواء كان الملتقط مقيماً ويريد
 اخذه ام سافراً ويريد اصطحابه معه .

(٦) اي التقاط البدوي ومن يريد السفر .

(٧) اي ظهور نسبه .

(٨) اي لزوم اشتراط الحضرية في الملتقط .

(٩) وهو ضياع النسب في جميع الحالات والموارد ، بل قد يتفق ذلك ،
 لا مطلقاً في جميع الموارد .

(١٠) وهو (اصطحابه في السفر) لانه موجب لظهور لسبه ، لا مكان ان
 يكون اصله من بعيد فيوجد في السفر .

(١١) اي أصالة عدم اشتراط الحضرية ، لانه قيد مشكوك فيه تدفع
 اعتبار الحضرية :

(١٢) اي حكاية (المصنف) اشتراط هذين الامرين وهما: العدالة والحضرية .

اشترط هذين قولاً يدل على تمريره . وقد حكم في الدروس بعدمه ، ولو لم يوجد غيرهما (١) لم ينتزع قطعاً ، وكذا لو وجد مثلها (٢) (والواجب) على الملتقط (حضائنه بالمعروف) وهو تعهده ، والقيام بضرورة تربيته بنفسه ، أو بغيره ، ولا يجب عليه الاتفاق عليه من ماله ابتداء ، بل من مال اللقيط الذي وجد تحت يده ، أو الموقوف على أمثاله ، أو الموصى به لهم باذن الحاكم (٣) مع امكانه ، وإلا أنفق بنفسه ولا ضمان .

(ومع تعذره (٤) يُنفق عليه من بيت المال) برفع الامر الى الامام لانه (٥) معد للمصالح وهو (٦) من جملتها ، (أو الزكاة) من سهم الفقراء والمساكين ، أو سهم سبيل الله إن اعتبرنا البسط ، وإلا فنهى (٧) مطلقاً ولا يقرب احدهما (٨) على الآخر ،

(فإن تعذر) ذلك (٩) كله (استعان) الملتقط (بالمسلمين) ويجب

(١) أي غير البدوي ، وغير من يريد السفر بناء على اشتراط الحضرية :

(٢) أي مثل البدوي ، ومثل من يريد السفر .

(٣) القيد للجميع أي يكون الاتفاق على اللقيط من ماله ، أو من مال اللقيط

أو من المال الموقوف على اللقطاء ، أو من مال الموصى به لهم باذن الحاكم الشرعي :

(٤) أي ومع تعذر وجود مثل هذه الاموال بأن ليس للملتقط مال ،

ولا للقيط ، ولا موقوف عليهم ، ولا موصى به لهم :

(٥) أي بيت المال .

(٦) أي الاتفاق على اللقيط من جملة المصالح :

(٧) أي من الزكاة بلا تعيين سهم خاص .

(٨) أي بيت المال والزكاة في الاتفاق على هذا اللقيط في عرض واحد من

غير ان يكون احدهما مقدماً على الآخر .

(٩) أي الاتفاق على اللقيط بأي نحو من أنماثه من الموارد التي ذكرها =

عليهم مساعدته بالنفقة كفاية ، لو جوب إعالة المحتاج كذلك مطلقاً (١) فان وجد متبرع منهم ، وإلا كان الملتقط ، وغيره ممن لا ينفق إلا بنية الرجوع سواءً (٢) في الوجوب .

(فان تعذر انفق) الملتقط (ورجع عليه) بعد يساره (اذا نواه) ولو لم ينوه كان متبرعاً لا رجوع له ، كما لا رجوع له لو وجد المعين المتبرع فلم يستعن (٣) به ولو انفق غيره (٤) بنية الرجوع فله (٥) ذلك : والاقوى عدم اشتراط الاشهاد في جواز الرجوع وان توقف ثبوته (٦) عليه بدون اليمين ، ولو كان اللقيط مملوكاً ولم يتبرع عليه متبرع بالنفقة رفع أمره الى الحاكم لينفق عليه ، او يبيعه في النفقة (٧) ، أو يأمره به (٨) ، فان تعذر (٩) أنفق عليه بنية الرجوع ثم باعه فيها (١٠) إن لم يمكن

= (الشارح) رحمه الله :

- (١) لقيطاً كان المحتاج ام غيره :
- (٢) بالنصب خبر كان اي كان الملتقط ، وغيره في وجوب الانفاق على اللقيط متساويين حين تعذر كل ذلك وكان الانفاق بنية الرجوع :
- (٣) اي الملتقط بهذا المعين .
- (٤) اي انفق غير الملتقط بنية الرجوع واخذ النفقة من اللقيط بعدد .
- (٥) اي للملتقط ايضا الانفاق بنية الرجوع حيث لا تبرع في البين :
- (٦) اي ثبوت الانفاق على اللقيط بشرط الرجوع على الملتقط : ومراجع للضمير في عليه (الملتقط) .

(٧) بان يبيع الحاكم اللقيط لشخص وتكون نفقته ثمنه له :

(٨) اي يأمر الحاكم الملتقط بالانفاق على اللقيط :

(٩) اي تعذر رفع الامر الى الحاكم :

(١٠) اي في النفقة .

بيمه تدريجاً ،

(ولاولاء عليه للملقط) ، ولا لغیره من المسلمين ، خلافاً للشيخ
إل هو سائبة يتولى من شاء ، وإن مات ولا وارث له فبإرائه للإمام .
(وإذا خاف) واجده عليه التلف (وجب أخذه كفاية) كما يجب
حفظ كل نفس محترمة عنه (١) مع الامكان ، (وإلا) يخف عليه التلف
(استحب) أخذه ، لأصالة عدم الوجوب مع ما فيه من المعاولة على البر :
وقيل : بل يجب كفاية مطلقاً (٢) ، لأنه "مُعَرَّضٌ" للتلف ، ولو وجوب
إطعام المضطر ، واختاره المصنف في الدروس .

وقيل : يستحب مطلقاً (٣) ، لأصالة البراءة ولا يخفى ضعفه .
(وكل ما بيده) عند التقاطه من المال ، أو المتاع كملبوسه ، والمشدود
في ثوبه (أو تحتته) كالفراش ، وللدابة المركوبة له (أو فوقه) كالخلاف ،
والخيمة ، والفسطاط التي لا مالك لها معروف (فله (٤)) ، لدلالة اليد
ظاهراً على الملك :

ومثله (٥) ما لو كان بيده قبل الالتقاط ثم زالت عنه لعارض كطائر
أفلت من يده ، ومتاع غصب منه ، أو سقط ، لا ما بين يديه (٦) ،

(١) أي عن التلف :

(٢) سواء خيف عليه التلف أم لا .

(٣) حتى إذا خيف عليه التلف .

(٤) الجار والمجرور مرفوع خبراً للمبتدأ وهو (وكل ما بيده) .

ومرجع الضمير في له (اللقيط) .

(٥) أي ومثل هذه الأشياء التي حكم أنها لللقيط الأشياء التي كانت بيده قبل التقاطه .

(٦) أي الشيء الذي بين يديه وإمامه ليس لللقيط .

ولا يخفى أن المال الذي بين يديه وإمامه بحكم اللقطة يجري عليه ما يجري عليها .

او الى جاله ، او على دكة هو عليها على الاقوى .
 (ولا ينفق منه (١)) عليه الملتقط ، ولا غيره (إلا بإذن الحاكم) لأنه
 وليه مع امكانه ، أما مع تعذره فيجوز للضرورة كما سلف (٢) .
 (ويستحب الاشهاد على أخذه) صيانة (٣) له ، وللسبه ، وحرثته (٤)
 فان اللقطة (٥) يشيع أمرها بالتعريف ، ولا تعريف للقيط (٦) إلا على وجه
 نادر (٧) ولا يجب (٨) ، للاصل .
 (ويحكم بإسلامه إن التقط في دار الاسلام مطلقاً (٩) ، أو في دار
 الحرب وفيها مسلم) يمكن تولده منه وإن كان (١٠) تاجراً ، أو أسيراً
 (وعاقبته الامام) ، دون الملتقط اذا لم يتوال احداً بعد بلوغه ولم يظهر

-
- (١) اي من هذا المال الذي للقيط :
 (٢) عند قول (المصنف) رحمه الله : (والواجب حضائته بالمعروء) .
 (٣) اي لاجل حفاظة للقيط :
 (٤) حتى لا يُستعبد .
 (٥) اي لقطة المال يشيع أمرها بالتعريف ، لانه يجب على الملتقط التعريف :
 فلا يستحب الاشهاد فيها :
 (٦) اذا كان السائل :
 (٧) كما اذا كان صغيراً مملوكاً :
 (٨) اي الاشهاد :
 (٩) اي ولو ملك دار الاسلام اهل الكفر .
 (١٠) اي المسلم الذي في دار الكفر تاجراً ، أو أسيراً :

له نسب فدية جنايته خطأ عليه (١) ، وحق قصاصه نفساً له (٢) ، وطرفاً (٣) للقيط بعد بلوغه قصاصاً ودية ، ويموز تعجيله (٤) للإمام قبله كما يجوز ذلك للاب ، والجد على أصبح القولين .

(ولو اختلفا) : الملتقط والقيط بعد البلوغ (في الاتفاق) فادعاه (٥) الملتقط والكره للقيط ، (او) اتفقا على اصله ، واختلفا (في قدره حلف للملتقط في قدر المعروف) ، لدلالة الظاهر (٦) عليه وإن عارضه الاصل (٧) أما ما زاد على المعروف فلا يلتفت الى دعواه (٨) فيه ، لأنه على تقدير

(١) اي على الامام عليه السلام .

(٢) اي اذا قتل شخصاً فحق اخذ القصاص من القتائل (للامام) عليه السلام.

(٣) اي اذا قطعت يده ، أو رجله ، أو فُقيأت عينه ، وغير ذلك فالقيط هو الذي يقتص من الجاني قصاصاً ، او دية .

بمعنى أنه غير بين اخذه الدية ، أو القصاص .

(٤) اي تعجيل القصاص قبل البلوغ .

(٥) اي الاتفاق .

(٦) وهو كون القيط في يده فاكل وشرب وليس عنده فهذه للقرائن

كلها تدل على صحة دعوى الملتقط في الظاهر .

هذا اذا كان الاتفاق بقصد الرجوع .

(٧) وهو عدم اتفاق الملتقط على القيط فيعارض الظاهر : وكذا الظاهر

يعارض الاصل .

لكن الظاهر مقدم عليه ، لكونه اقوى منه .

(٨) اي الى دعوى الملتقط اكثر من المعروف في الاتفاق ، لانه ليس له

الرجوع فيه :

صدقه مفرط . ولو قدّر عروض حاجة اليه (١) فالاصل عدمها (٢) .
ولا ظاهر يعضدها :

(ولو تشاحّ ملتقطان) جامعان للشرائط في أخذه قدّم السابق الى أخذه
فان استويا (٣) (أقرع) بينهما وحكم به (٤) لمن أخرجته للقرعة ، ولا يشترك
بينهما (٥) في الحضانة ، لما فيه (٦) من الاضرار باللقيط ، او بهما (٧) (ولو ترك
احدهما للآخر جاز) ، لحصول الغرض فيجب على الآخر الاستبداد (٨) به .
واحترزنا بجمعهما للشرائط عما لو تشاح مسلم وكافر ، او عدل وفاسق
حيث يشترط العدالة ، او حر وعبد فبرّجج الاول بغير قرعة ، وان كان

- (١) اي الى الاتفاق اكثر من المعروف كمرض ، او سفر ضروري .
- (٢) اي الاصل عدم عروض الحاجة الى الاتفاق اكثر من المعروف ، اذ
لا ظاهر يعضد الحاجة الضرورية الى الاتفاق اكثر من المعروف حتى يحتاج
الى الاشهاد : فاذا لم يوجد يقدم قول اللقيط .
- (٣) اي وضعا يديها عليه دفعة واحدة .
- (٤) اي بالاختذ .
- (٥) اي بين المتشاحين :
- (٦) اي في التشريك :
- (٧) اي باللقيط او بالمتشاحين لو شركناهما في الاختذ قلنا بثبوت يدهما عليه
أما الإضرار باللقيط فلان كل واحد اذا صرف عليه يريد ان يجعل تربيته
على ما يراه :

وهكذا الثاني يريد ان يجعل تربيته على ما يراه ايضا .
اذن تنحرف تربيته :

وأما الإضرار بالشريكين فيمكن تصويره بزيادة المشقة لما في حضانة اللقيط .
(٨) اي الاستقلال بالحضانة باللقيط :

الملقوط كافرأ في وجه (١) .

وفي ترجيح البلدي على القروي ، والقروي على البدوي ، والقارأ (٢)
على المسافر ، والموسر على المعسر ، والعدل على المستور ، والاعدل على
الانقص قول (٣) . مأخذ النظر الى مصلحة اللقيط في ايثار الاكل .
والاقوى اعتبار جواز الالتقاط خاصة (٤) .

(ولو تداعى بنوته اثنان ولا بينة) لاحدهما ، او لكل منهما بينة
(فالقرعة) ، لأنه (٥) من الامور المشككة وهي (٦) اكل أمر مشكل
(ولا ترجيح لاحدهما بالاسلام (٧)) وان كان اللقيط محكوماً باسلامه ظاهراً
(على قول الشيخ) في الخلاف ، لعموم الأخبار (٨) فيمن تداعوا نسباً ،
لتكافؤهما في الدعوى . ورجح في المبسوط دعوى المسلم لتأييده بالحكم باسلام

(١) اي في احتمال .

(٢) اي المستقر في مكان .

(٣) مبتداء مؤخر خبره (في ترجيح) :

(٤) اي يقدم من يجوز له الالتقاط على من لا يجوز له الالتقاط فلا تعتبر

المرجححات الآخر ، بل يعتبران كفؤين في الالتقاط .

(٥) اي تداعى البينة .

(٦) اي القرعة :

(٧) اي لا يرجح احد المتداعيين لو كان احدهما مسلماً والآخر كافراً :

فالاسلام لا يكون سبباً للترجيح :

(٨) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القضاء ص ٤٠٠ الباب ١٣

- الاحاديث :

اللقبط على تقديره (١) . ومثله (٢) تنازع الحر والعبد مع الحكم بحرية اللقبط .
ولو كان (٣) محكوماً بكفره ، اورقه أشكـل (٤) الترجيح . وحيث
يحكم به (٥) للكافر يحكم بكفره على الاقوى للتبعية .

(و) كذا (لا) ترجيح (بالالتقاط (٦)) ، بل الملتقط كغيره
في دعوى نسبه ، لجواز (٧) ان يكون قد سقط منه (٨) ، اوبذه ثم عاد
الى أخذه ، ولا ترجيح للبد في النسب (٩) . نعم لو لم يعلم كونه (١٠) ملتقطاً
(١) اي على تقدير أن يكون اللقبط محكوماً باسلامه .

(٢) اي ومثل تنازع الكافر والمسلم في اللقبط ، وترجح المسلم على الكافر
لو كان اللقبط محكوماً باسلامه تنازع الحر والعبد على اللقبط ، وانه يرجع الحر
على العبد لو كان اللقبط حراً :

(٣) اي اللقبط :

(٤) جواب لـ (لو الشرطية) اي لو كان اللقبط كافراً ، اورقا اشكل
ترجح المسلم على الكافر في الاول وهي (صورة تداعي المسلم والكافر على اللقبط
وكان اللقبط كافراً) .

وترجح الحر على العبد في الثاني وهي (صورة تداعي الحر والعبد على اللقبط
لو كان اللقبط حراً) .

(٥) اي يحكم بأن اللقبط للكافر لو خرج اسمه بالقرعة ، او أقام بينة على ذلك
فحينئذ يحكم بكفر اللقبط :

(٦) بان ادعى الملتقط وغيره بنوة اللقبط . فلا يرجع الملتقط على المدعي الآخر

(٧) تعليل لاحتمال ترجيح قول الملتقط :

(٨) اي من الملتقط :

(٩) هذا رد من (الشارح) قدس سره على احتمال ترجيح الملتقط على غيره :

في باب الالتقاط .

(١٠) اي المدعي :

ولا صرح ببينوته فادعاه غيره فنازعه (١) ، فان قال : هو لقيط وهو ابني
فها سواء ، وإن قال : هو ابني واقتصر (٢) ولم يكن هناك بيئة على أنه
اللقطة فقد قُرب في الدروس ترجيح دعواه عملاً بظاهر اليد :

(الفصل الثاني في لقطة الحيوان)

(وتسمى ضالة ، واخذته في صورة الجواز مكروه) للنهي عنه
في أخبار (٣) كثيرة المحمول على الكراهية جمعاً (٤) (ويستحب الاشهاد)
على اخذ الضالة (ولو تحقق التلف لم يُكره (٥)) ، بل قد يجب كفاية
اذا عرف مالكها ، وإلا ابيع خاصة (والبيع وشبهه) من الدابة ، والبقرة ،
ونحوهما (اذا وُجد في كلاء وماء) في حالة كونه (صحيحاً) غير مكسور
ولامريض ، او صحيحاً ولو لم يكن في كلاء وماء (ترك) ، لا ممتناعه (٦)

(١) اي نازع الملتقط الغير فيما ادعاه :

(٢) اي ولم يقل : لقيط :

(٣) للوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٣٣٠ .

كتاب اللقطة الباب ١ - الاحاديث .

(٤) اي جمعاً بين الاخبار الدالة على النهي كما اشير اليها في الهامش رقم ٣ :

وبين الاخبار الدالة على الجواز :

راجع الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ - كتاب اللقطة ص ٣٣٢ الباب ١٣ -

الحديث ١ - ٢ - :

(٥) اي الالتقاط .

(٦) اي لاله قادر ومتمكن على الدفاع عن نفسه .

ولا يجوز أخذه حينئذ (١) بنية التملك مطلقاً (٢) .

وفي جوازه (٣) بنية الحفظ للمالكه قولان : من (٤) اطلاق الاخبار بالنهي (٥) ، والاحسان (٦) وعلى التقديرين (٧) (فيضمن بالآخذ) حتى يصل الى مالكة ، او الى الحاكم مع تعذره (٨) .

(ولا يرجع أخذه بالنفقة) حيث لا يرجع أخذه ، لتبرعه بها (٩) أما مع وجوبه ، واستحبابه فالاجود جوازه (١٠) مع نيته ، لأنه محسن ، ولأن اذن الشارع له في الاخذ مع عدم الاذن في النفقة ضرر وخرج (ولو ترك (١١) من 'جهد') ، وعَطَبَ (١٢) لمرض او كسر ، او غيرهما (لافي كلاء وماء ابيع) اخذه ومالكته الآخذ وإن وجد مالكة وعينه

(١) اي حين كونه قادراً على الدفاع وكان في ماء وكلاء .

(٢) اي بوجه من الوجوه ، سواء قصد التعريف ام لا .

(٣) اي وفي جواز اخذ الحيوان الممتنع .

(٤) دليل لعدم جواز اخذه .

(٥) المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ٨٣ :

(٦) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) اي ومن ان اخذه احسان اليه

هذا دليل لجواز الاخذ :

(٧) وهما : الجواز : وعدمه :

(٨) اي تعذر المالك .

(٩) اي لتبرع الآخذ بالنفقة :

(١٠) اي جواز الرجوع مع نيته .

(١١) اي ترك الحيوان لاجل تبعه .

(١٢) بفتح العين والطاء : كسر بعض الأعضاء يقال : عَطَبَ الفرس اي

انكسر بعض اعضائه :

قائمة في أصح القولين ، لقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الله بن سنان : « من أصاب مالا ، أو بعيراً في فلاة من الارض قد كلّت وقامت (١) وسيبها (٢) صاحبها لما لم يتبعه فأخذها غيره فأقام (٣) عليها وأنفق نفقة حتى أحيها من الكلال ، ومن الموت فهي له ، ولا سبيل له (٤) عليها ، وإنما هي مثل الشيء المباح (٥) » ، وظاهره (٦) أن المراد بالمال ما كان من الدواب التي تحمل ، ونحوها (٧) ، بدليل قوله : قد كلّت وقامت وقد سببها صاحبها لما لم يتبعه :

والظاهر أن الفلاة المشتملة على كلاء ، دون ماء ، أو بالعكس بحكم عادمتهما (٨) ، لعدم قيام الحيوان بدونها ، ولظاهر قول أمير المؤمنين عليه السلام وإن كان تركها في غير كلاء ، ولا ماء فهي للذي أحيها (٩) .

(١) أي بقيت هناك ولم تتمكن من السير .

(٢) أي أهملها وتركها .

(٣) أي الملتقط بقي عندها حتى صحت :

(٤) أي لما لكها الأول .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة ص ٣٣٢ الباب

١٣ - الحديث ٢ :

(٦) أي ظاهر قول (الامام) عليه السلام : (من أصاب مالا) .

(٧) أي ونحو هذه الدواب من الحيوانات الأهلية التي لا تحمل كالبقرة :

فانه لا يوضع عليها شيء للنقل والانتقال ، وإن كانت قد تستعمل لأغراض آخر كحرث الارض ، وكربها .

(٨) أي بحكم انعدام الماء والكلاء .

(٩) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة ص ٣٣٢ الباب

١٣ - الحديث ٣ :

(والشاة في الفلاة) التي يُخاف عليها فيها من السباع (تؤخذ) جوازاً ، (لانها لا تمتنع (١) من صغير السباع) فهي كالتالفة ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك ، او لاختيك ، او للذئب (٢) (وحينئذ (٣) يملكها ان شاء . وفي الضمان) لما لكها على تقدير ظهوره ، او كونه معلوماً (وجه) جزم به المصنف في الدروس ، لعموم قول الباقر عليه السلام : « فاذا جاء طالبه رده اليه » (٤) . ومتى ضمن عينها ضمن قيمتها ، ولا ينافي ذلك (٥) جواز تملكها بالقيمة على تقدير ظهوره (٦) لأنه ملك متزلزل ؛

ووجه العدم (٧) عموم صحيحة ابن سنان السابقة (٨) ، وقوله (٩) صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك الى آخره فان المتبادر منه (١٠) عدم الضمان مطلقاً (١١) ، ولا ريب أن الضمان احوط .

(١) اي لا تتمكن من حفظ نفسها عن السباع للصغيرة .

(٢) نفس المصدر السابق هامش رقم ٩ ص ٨٥ .

(٣) اي حينما وجد الملتقط الحيوان على هذه الصفة .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣١ الباب ٤ .

الحديث ٢ .

(٥) اي وجوب رد الشاة .

(٦) اي ظهور مالكة .

(٧) اي دلائل عدم ضمان اللقطة .

(٨) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٨٥ .

(٩) المشار اليه في الهامش رقم ٢ .

(١٠) اي المتبادر من عموم (صحيحة ابن سنان) المشار اليها في الهامش رقم ٨ .

(١١) طالبه المالك ام لا ، ظهر المالك ام لا .

وهل يتوقف تملكها على التعريف ؟ قيل : نعم ، لأنها مال فبدخل في عموم الاخبار (١) .

والاقوى العدم (٢) ، لما تقدم (٣) . وعليه (٤) فهو سنة كغيرها (٥) من الاموال ، (اويقها) في يده (امانة) الى ان يظهر مالها (٦) ، او يوصله اياها ان كان معلوماً (او يدفعها الى الحاكم) مع تعذر الوصول الى المالك ، ثم الحاكم يحفظها ، او يبيعها .

(وقيل) والقائل الشيخ في المبسوط والسلامة وجماعة بل أسنده في التذكرة الى علمائنا مطلقاً (٧) : (وكذا) حكم (كل ما لا يتمتع) من الحيوان (من صغير السباع) بعدو ، ولا طيران ، ولا قوة ، وإن كان من شأنه الامتناع اذا كُمل كصغير الابل والبقر ، ونسبه المصنف الى القليل

(١) عن (الامام الصادق) عليه السلام في سئوال الراوي : اللقطة يجدها للرجل ويأخذها ؟ قال عليه السلام : (يعرفها سنة فان جاء لها طالب ، والا فهي كسبيل ماله) حيث إن جواب الامام عليه السلام : (يعرفها سنة) الى اخره مطلق ' مفاده ' مفاد العام يشمل ما نحن بصددده وهو (اثبات وجوب التعريف) :

راجع الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ٢- الاخبار .

(٢) اي عدم توقف التملك على التعريف .

(٣) وهي (صحبة ابن سنان) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٨٥ ، وقول

(الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله المشار اليه في الهامش رقم ٢ ص ٨٦ .

(٤) اي وعلى تقدير توقف التملك على التعريف فهو سنة .

(٥) اي كغير الشاة من الاموال التي يتوقف تملكها على التعريف .

(٦) اذا لم يكن مالها معلوماً عند الالتقاط :

(٧) باسم للفاعل حال لفاعل اسنده اي اسند (العلامة) القول الى العلماء

من دون ان يعين اشخاصهم :

لعدم نص عليه بخصوصه وانما ورد على الشاة فيبقى غيرها على أصالة البقاء على ملك المالك ، وحينئذ فيلزمها حكم الاقطة فتعرف سنة ، ثم يتملكها إن شاء ، او بتصدق بها ، لكن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك ، او لاختيك ، اوللذئب إماء اليه (١) حيث إنها لا تمتنع من السباع ، ولو امكن امتناعها بالعدو كالضياء (٢) ، او الطيران لم يجوز اخذها مطلقاً (٣) إلا ان يخاف ضياعها ، فالاقرب الجواز بنية الحفظ للمالك .

وقيل يجوز اخذ الضالة مطلقاً (٤) بهذه النية (٥) : وهو حسن ، لما فيه من الاعانة ، والاحسان ونحوه اخبار النهي (٦) على الاخذ بنية التملك والتعليل بكونها (٧) محفوظة بنفسها غير كاف في المنع (٨) ، لأن الأمان (٩)

(١) اي قوله صلى الله عليه وآله كما في الهامش رقم ٢ ص ٨٦ مشعر بما ذهب اليه (الشيخ) .

(٢) وهو الغزال :

(٣) سواء قصد التعريف ام لا ، قصد التملك ام لا :

(٤) سواء كان ممنها ام غير ممنع ، وسواء كان في الماء والكلاء ام لا .

(٥) اي بنية الحفظ للمالك .

(٦) (الوسائل) المحل الثالث للطبعة القديمة كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ١

الاحاديث :

(٧) اي التعليل بكون الضالة تمتنع بنفسها عن إضرار السباع بها ، او

كونها محفوظة في محل فلذا لا يجوز للانسان اخذها :

(٨) اي في المنع عن اخذها :

(٩) اي الاموال كذلك في كونها منهية عن اخذها في الاخبار المشار اليها

في الهامش رقم ٦ ومع ذلك يجوز اخذها بنية التعريف :

كذلك حيث كانت مع جواز التقاطها بنية التعريف وإن فارقتها (١) بعد ذلك (٢) في الحكم :

(ولو وجدت الشاة في العمران) وهي التي لا يُخاف عليها فيها من السباع ، وهي ما قرب من المساكن (احتبسها) الواجد (ثلاثة أيام) من حين الوجدان (فإن لم يجد صاحبها باعها وتصدق بئمنها) وضمن ان لم يرص المالك على الاقوى ، له ابقائها بغير بيع ، وابقاء ثمنها امانة الى أن يظهر المالك ، او يأس منه ، ولا ضمان حينئذ (٣) ان جاز اخذها كما يظهر من العبارة (٤) والذي صرح به غيره عدم جواز اخذ شيء من العمران ، ولكن لو فعل لزمه هذا الحكم (٥) في الشاة :

وكيف كان فليس له تملكها مع الضمان على الاقوى ، للاصل (٦) ، وظاهر النص (٧) والفتوى عدم وجوب التعريف حينئذ (٨) ،

(١) اي فارقت الاموال الضالة بعد الاخذ ، في الحكم : حيث إن الاموال لا بد فيها من التعريف سنة كاملة ، بخلاف الضالة فانها لا تحتاج الى التعريف حولا كاملا :

(٢) اي بعد جواز الاخذ :

(٣) اي حين ان جاز اخذها .

(٤) اي من عبارة (المصنف) في قوله :

(فان لم يجد صاحبها باعها وتصدق بئمنها) حيث لم يذكر الضمان :

(٥) وهو وجوب الفحص عن صاحبها ، وبيعها بعد اليأس ، والتصدق بئمنها .

(٦) وهو (عدم جواز تملك مال الغير الا باذنه) :

(٧) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة ص ٣٣٢

٣٣٣ الباب ١٣ - الحديث ٦ .

(٨) اي حين ان اخذ الشاة من العمران .

وغير (١) الشاة يجب مع اخذه تعريفه سنة كغيره من المال ، او يحفظه للمالكه من غير تعريف ، او يدفعه الى الحاكم :

(ولا يشترط في الآخذ (٢)) باسم الفاعل شيء من الشروط المعتمدة في آخذ اللقيط (٣) ، وغيرها (إلا الآخذ) بالمصدر بمعنى أنه يجوز التقاطها في موضع الجواز للصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد ، والمسلم ، والكافر ، للاصل (٤) (فتقر يد العبد) على الضالة مع بلوغه ، وعقله ، (و) يد (الولي على لقطة غير الكامل) من طفل ، ومجنون ، وسفيه كما يجب عليه (٥) حفظ ماله ، لأنه لا يؤمن على اتلافه ، فإن أهمل الولي ضمن ، ولو افتقر الى تعريف تولاه الولي ثم يفعل بعده (٦) الاولى للملتقط من تملك وغيره . (والانفاق) على الضالة (كما مر) في الانفاق على اللقيط من أنه مع عدم بيت المال والحاكم ينفق ويرجع مع لئته على اصح القولين لوجوب حفظها ولا يتم (٧) إلا بالانفاق ، وإلا يجاب اذن من الشارع فيه (٨) فيستحقه (٩) مع نيته .

(١) كالدجاجة ، وبعض الطيور الاهلية .

(٢) اي آخذ الحيوان :

(٣) اي في لقيط الانسان .

(٤) تعليل لعدم اشتراط شيء من الشروط المعتمدة في آخذ لقيط الانسان .

والمراد من الاصل هنا العدمي اي الاصل عدم اعتبار الشرط المشكوك فيه .

(٥) اي على الولي حفظ مال غير الكامل :

(٦) اي بعد التعريف ما كان اولي وانفع :

(٧) اي الحفظ :

(٨) اي في الرجوع .

(٩) اي يستحق الملتقط الرجوع مع لئته :

وقيل : لا يرجع هنا (١) ، لانه اتفاق على مال الغير بغير اذنه فيكون متبرعاً . وقد ظهر ضعفه ، ولا يشترط الاشهاد على الاقوى ، للاصل (ولو انتفع) الآخذ بالظهر (٢) ، والدَّر (٣) ، والخدمة (٤) (قاص) (٥) المالك بالنفقة ، ورجع ذو الفضل (٦) بفضلته .
وقيل : يكون الانتفاع بازاء النفقة مطلقاً (٧) . وظاهر الفتوى جواز الانتفاع لاجل الاتفاق ، سواء قاص أم جعله عوضاً (ولا يضمن) الآخذ

(١) اي في لقطة الحيوان .

(٢) بأن ركب الدابة ، او حمل عليها شيئاً .

(٣) بأن حلب لبن الشاة ، او البقرة ، او الناقة مثلاً .

(٤) بأن استخدم الدابة في أغراض اخر كحراث الارض ، وكرها .

(٥) وزان ضارب من باب المفاعلة اصله قاصص ادغمت الاولى في الثانية

حسب القاعدة المشهورة . يقال : قاصَّ الرجل بما كان له عليه اي إن المقاص يحبس عن مدينه بمقدار ما عليه من المال .

والمعنى : أن آخذ اللقطة الذي انتفع بالدابة الملتقطة بقاص مالكها في قبالة النفقة التي صرفها .

(والمالك) منصوب على المفعول به . والفاعل في قاص الآخذ .

(٦) أيهما كان . فان كان ذو الفضل آخذ اللقطة بمعنى : أنه صرف على الدابة

اكثر مما انتفع به - رجع بالزائد على المالك واخذ عوضه ؛

وان كان ذو الفضل المالك - بمعنى : ان الآخذ انتفع اكثر من النفقة التي

صرفها على الدابة - رجع المالك على الملتقط واخذ عوض الزائد .

(٧) اي بلا رجوع وتقاص .

الضالة حيث يجوز له اخذها (إلا بالتفريط) والمراد به (١) ما يشمل التعدي (٢)
(او قصد التملك (٣)) في موضع جوازه ، وبدونه (٤) ولو قبضها في غير
موضع الجواز ضمن مطلقاً (٥) ، للتصرف في مال الغير عدواناً .

(الثالث في لقطة المال)

غير الحيوان مطلقاً (٦) (وما كان منه (٧) في الحرم حرم اخذه)
بنية التملك مطلقاً (٨) قليلاً كان ام كثيراً ، لقوله تعالى : « اَلَمْ يَرَوْا اَنَّا

(١) أي بالتفريط : ما يشمل التعدي وهو العيب الحاصل في الشيء بفعل الفاعل
وهنا بفعل الملتقط :

والتفريط هو التسامح في حفظ الشيء .

(٢) أي قد يطلق التفريط ويراد به التعدي الذي هو الافراط كما في هذا
المورد الذي اطلق المصنف كلمة التفريط .

(٣) أي يضمن الآخذ لو قصد تملك اللقطة في موضع جواز قصد التملك
كما لو كانت اللقطة في مغارة بلا كلاء ، ولا ماء ، او لا يتمتع من صفات السباع .

ومرجع الضمير في جوازه (قصد التملك) :

(٤) أي ويضمن الآخذ ايضاً لو لم يحز له قصد التملك وان جاز له اخذ
اللقطة فهنا بطريق اولى يكون ضامناً .

(٥) سواء فرط في حفظها ام لا ، وسواء قصد التملك ام لا .

(٦) في أي مكان كان : بقدر قيمة الدرهم ام اكثر .

(٧) أي من المال :

(٨) قليلاً كان ام كثيراً :

جعلنا حَرَمًا آمِنًا (١) ، (وللاخبار (٢) الدالة على النهي عنه مطلقاً (٣) وفي بعضها عن الكاظم عليه السلام : لقطة الحرم لا تُمَسُّ بيد ، ولا رجل ولو أن الناس تركوها لجاء صاحبها وأخذها ، (٤) . وذهب بعضهم الى الكراهة مطلقاً (٥) استضعافاً لدليل التحريم ، أما في الآية (٦) فن حيث الدلالة ، وأما في الخبر (٧) فن جهة السند . واختاره (٨) المصنف في الدرر من هو اقوى ،

(و) على التحريم (لو اخذه حَفِظَهُ لِرَبِّهِ (٩) ، وإن تلف بغير تفريط لم يضمن) ، لأنه بصير بعد الاخذ امانة شرعية .

(١) المنكوبت : الآية ٦٧ .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٣ الباب ١٧

الحديث ١ - ٢ ،

(٣) قليلا كان المال ام كثيرا .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ١ -

الحديث ٣ ،

(٥) قليلا كان المال ام كثيرا .

(٦) المشار اليها في الهامش رقم ١ . حيث إنها لا تدل على التحريم .

(٧) المشار اليه في الهامش رقم ٤ . حيث إن بعض الرواة لم يذكر اسمه

في السند وعبر عنه بـ (بعض اصحابنا) .

(٨) اي الكراهة .

(٩) اي لصاحبه ومالكه ، لأن الرب بمعنى المالك وللصاحب كما في قول

(عبد المطلب) سلام الله عليه (انا رب الاهل والبيت رب يحميه) في جواب

(ابرهة) ملك الحبشة لما سأله : ما تريد :

وهذا من كرماته عليه السلام حيث اخبر بما سيكون ووقع كما اخبر :

وَبُشْكَلْ ذَلِكَ (١) عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ ، لِنَهْيِ (٢) الشَّارِعِ عَنْ اخْذِهَا فَكَيْفَ بِصِيرِ امَالَةٍ مِنْهُ (٣) ، وَالْمُنَاسِبَ لِلْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ ثُبُوتُ الضَّحْمَانِ مُطْلَقاً (٤) (وَلَيْسَ لَهُ تَمْلِكُهُ) قَبْلَ التَّعْرِيفِ ، وَلَا بَعْدَهُ (بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ) حَوْلًا عَنْ مَالِكِهِ ، سِوَاءِ قَلَّ امْ كَثُرَ ، لِرَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ حِزَّةٍ عَنِ الْكَاضِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ دِينَاراً فِي الْحَرَمِ فَأَخَذَهُ قَالَ : « بَشْ مَا صَنَعْتَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ » قَالَ : قُلْتُ قَدْ ابْتَلَى بِذَلِكَ قَالَ « يُعْرِفُهُ » قُلْتُ : فَإِنَّهُ قَدْ عَرَّفَهُ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بَاغِيّاً فَقَالَ : « رَجِعْ إِلَى بَلَدِهِ فَيَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهُ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ » (٥) . وَقَدْ دُلَّ الْحَدِيثُ بِاطْلَاقِهِ عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ ، وَالكَثِيرِ فِي وَجُوبِ تَعْرِيفِهِ مُطْلَقاً ، وَعَلَى تَحْرِيمِ الْإِخْذِ (٦) ، وَكَذَلِكَ (٧) عَلَى ضَمَانِ الْمُتَصَدِّقِ لَوْ كَرِهَ الْمَالِكُ ، لَكِنْ ضَعَفَ سَنَدُهُ (٨) يَمْنَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ .

(١) أَيِ عَدَمِ الضَّحْمَانِ .

(٢) كَمَا أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْهَامِشِ رَقْمَ ٢ ص ٩٣ .

(٣) أَيِ مِنَ الشَّارِعِ ، بَلْ لَا يَرْضَى بِأَخْذِهِ .

(٤) فَرَطُ امْ لَا :

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٣ الباب ١٧

الحديث ٢ .

وَالْمُرَادُ مِنْ (بَاغِيّاً) فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (الطَّالِبُ) كَمَا جَاءَ بِهَذَا الْمَعْنَى

فِي حَدِيثِ فَضِيلَةِ الْعِلْمِ (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَغَاةَ الْعِلْمِ) .

(٦) أَيِ وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ أَيْضاً عَلَى تَحْرِيمِ الْإِخْذِ مِنَ الْحَرَمِ .

(٧) أَيِ وَكَذَلِكَ يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى ضَمَانِ الْمُتَصَدِّقِ وَهُوَ الْمُنْقَطِعُ أَوْ ظَهَرَ

الْمَالِكُ وَكَرِهَ التَّصَدَّقُ .

(٨) أَيِ سَنَدِ الْحَدِيثِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ فِي الْهَامِشِ رَقْمَ ٥ يَمْنَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ =

والاقوى ما اخبره المصنف في الدروس من جواز تملك ما نقص
عن الدرهم ، ووجوب تعريف ما زاد كغيره .

(وفي الضمان) لو تصدق به بعد التعريف وظهر المالك فلم يرض
بالصدقة (خلاف) مشؤه من (١) دلالة الخبر السالف على الضمان ،
وعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « على اليد ما اخذت حتى تؤدي (٢) » ،
ومن (٣) اتلافه مال الغير بغير اذله ، ومن (٤) كونه امانة قد دفعها بإذن
الشارع فلا يتعقبه الضمان ، ولأصالة (٥) البراءة . والقول بضمان ما يجب
تعريفه (٦) اقوى (ولو اخذه بنية الانشاد) والتعريف (لم يحرم) وإن كان

= وهو عدم الفرق بين القليل والكثير في وجوب التعريف ، وتحريم الاخذ من دون
فرق بين القليل والكثير ايضا .

وضمان المتصدق إن لم يرض المالك :

فالمنى : ان الخبر يمنع هذه المذكورات برامها .

(١) دليل للضمان : والمراد من الخبر السابق المشار اليه في الهامش رقم ٩٤ ص

(٢) (مستدرك الوسائل) المجلد ٣ كتاب الفصب ١٤٥ الباب ١ - الحديث ٤

وهو وجه ثان للضمان .

(٣) وجه ثالث للضمان :

(٤) دليل لعدم الضمان :

(٥) وجه ثان لعدم الضمان : والمراد من (أصالة البراءة) عدم اشتغال

الذمة بشيء .

(٦) وهو (ما زاد عن الدرهم) :

كثيراً ، لانه محسن والاخبار (١) الدالة على التحريم مطلقة وعمل بها (٢) الاكثر مطلقاً ولو تمت (٣) لم يكن التفصيل جيداً :

(ويجب تعريفه حولا على كل حال) قليلا كان ام كثيراً آخذه بنية الانشاد ام لا ، لاطلاق الخبر للسالف (٤) وقد عرفت ما فيه (٥) وما كان في غير الحرم يحل منه (٦) ما كان من الفضة (دون الدرهم) او ما كانت قيمته دونه لو كان من غيرها (٧) (من غير تعريف) ، ولكن لو ظهر مالكة وعينه باقية وجب رده عليه على الاشهر وفي وجوب عوضه مع تلفه قولان : مأخذهما : أنه (٨) تصرف شرعي فلا يتهقبه ضمان . وظهور (٩) الاستحقاق .

(وما عداه) وهو ما كان بقدر الدرهم او ازيد عيناً ، او قيمة (يتخير الواجد فيه بعد تعريفه حولا) عقيب الالتقاط مع الامكان متتابعاً بحيث

(١) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ وهذا رد من (الشارح) على (المصنف) رحمهما الله حيث إن التحريم في هذه الأخبار مطلق لم يقيد بعدم قصد الانشاد :

(٢) اي بهذه الاخبار المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ عمل اكثر الاصحاب مطلقاً اي على اطلاقها من دون تقييدها بعدم قصد الانشاد .

(٣) اي هذه الاخبار المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ اوصحت لم يكن هذا التفصيل وهو جواز اخذه بقصد الانشاد ، وعدم جواز اخذه بعدم قصد الانشاد جيداً

(٤) المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٩٤ .

(٥) وهو ضعف السند .

(٦) اي من المال الملتقط .

(٧) اي لو كان المال الملتقط من غير الفضة .

(٨) دليل لعدم الضمان .

(٩) دليل لوجوب العوض :

يعلم السامع أن التالي تكرر لملوه (١) ، وليكن (٢) في موضع الالتقاط مع الامكان ان كان بلداً ، ولو كان بركة عرف من يحده فيها (٣) ثم أكمله (٤) اذا حضر في بلده ، ولو اراد السفر قبل التعريف في بلد الالتقاط او اكاله (٥) فإن امكنه الاستنابة فهي اولى ، وإلا (٦) عرفه في بلده بحيث يشتهر خبره ، ثم يكمله (٧) في غيره ، ولو اخره عن وقت الالتقاط اختياراً ثم واعتبر الحول من حين الشروع ، ويترتب عليه (٨) احكامه مطلقاً (٩) على الاقوى (١٠) ويجوز التعريف (بنفسه ، وبغيره) ، لحصول الغرض بها ، لكن يشترط في النائب العدالة والاطلاع على تعريفه المعتبر شرعاً اذ لا يقبل لإخبار الفاسق (بين الصدقة به) على مستحق الزكاة لحاجته ،

(١) اي تكرر للسابق :

(٢) اي التعريف :

(٣) اي يخبر الملتقط الشخص الذي في البرية :

(٤) اي اكمل الملتقط التعريف في بلده اذا وجد المال في البرية :

(٥) بالجر عطفاً على مدخول (قبل) اي لو اراد الملتقط السفر من بلد

الالتقاط قبل ان يكمل التعريف بأن بقي بعض السنة :

(٦) اي وان لم يمكن الاستنابة عرف الملتقط اللقطة في بلد الالتقاط :

(٧) اي للتعريف في غير بلد الالتقاط :

(٨) اي يترتب على مطلق التعريف احكامه . من هبة تملكه ، ومن تخيير

الملتقط بين الصدقة به ، وقصد التملك .

(٩) سواء كان التعريف متصلاً بالالتقاط ام متاخراً عنه :

(١٠) وفي مقابل الاقوى قول بعدم جواز التملك للملتقط اذا اخر التعريف :

وإن اتحد (١) وكثرت (والتملك بنيته (٢)) .

(ويضمن) لو ظهر المالك (فيها (٣)) في الثاني (٤) مطلقاً ،
وفي الاول (٥) اذا لم يرض بالصدقة ، ولو وجد (٦) العين باقية . ففي
تعين (٧) رجوعه بها لو طلبها ، او تخير الملتقط بين دفعها ، ودفع البدل
مثلاً ، او قيمة قولان (٨) .

(١) اي الملتقط كان واحداً ، ولكن اللقطة كانت كثيرة منها بلغت كثرتها:

(٢) اي بنية التملك . بمعنى : أن الملتقط يخبر بين اعطاء اللقطة صدقة
عن صاحبها :

وبين تملكها بقصد التملك .

(٣) اي في صورة التصديق بها . وفي صورة تملكها بنية التملك :

(٤) وهي صورة تملك اللقطة مطلقاً ، سواء رضي المالك بهذا ام لا . فالملتقط
يكون ضامناً لعمالة ، لأن المالك اذا رضي بالتملك فهو يريد العوض فيجب عليه
دفعه .

(٥) وهي صورة التصديق باللقطة . وهنا لا يكون الملتقط ضامناً اذا رضي
المالك بالصدقة .

بخلاف ما اذا لم يرض فانه ضامن .

(٦) بصيغة المعلوم اي وجد المالك العين .

(٧) يراد من التعيين (التعين) اي ففي رجوع المالك بالعين لو طلبها
من الملتقط وان كان قد قصد تملكها قبل ظهور المالك .

(٨) قول بتعين رجوع المالك ولا اثر لقصد الملتقط التملك .

وقول بتخير الملتقط بين دفع العين . ودفع البدل مثلاً او قيمة ، وان لم يرض
المالك ، لأن العين اصبحت ملكاً له بعد نية التملك وقبيل ظهور المالك ، وليس
التزاعها منه جائزاً إلا برضاه .

ويظهر من الاخبار الاول (١) ، واستقرب المصنف في الدروس الثاني (٢) ولو عابت (٣) ضمن ارشها ويجب (٤) قبوله معها على الاول : وكذا (٥) على الثاني على الاقوى ، ولزيادة المتصلة للمالك ، والمنفصلة للملتقط (٦)

(١) وهو تعين رجوع المالك بالعين لو طلبها وليس للملتقط الامتناع ، لأنه بعد ظهور المالك يبطل قصد التملك مع وجود العين راجع الوسائل الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب القطة ص ٣٣٠ الباب ٢ و ص ٣٣١ الباب ٦ و ص ٣٣٣ الباب ١٤ .

(٢) وهو تخيير الملتقط بين دفع العين ، ودفع البدل مثلا ، او قيمة .
(٣) اي العين لو عابت في يد الملتقط ضمن ارشها لو اراد المالك الرجوع بالعين على القول الاول وهو (تعين الرجوع) لو كانت العين موجودة :
او اختيار الملتقط دفع العين للمالك على القول الثاني وهو (تخيير الملتقط بين دفع العين ، والبدل مثلا ، او قيمة) او لم يقصد الملتقط التملك حتى ظهور المالك :
فهنا يجب عليه دفع العين المعيبة مع ارشها ، سواء طلبها المالك ام لا .
(٤) اي يجب على المالك قبول الارش مع اخذ العين المعيبة على (القول الاول) وهو (تعين الرجوع) .

(٥) اي وكذا يجب على المالك قبول الارش مع اخذ العين المعيبة لو اختار الملتقط دفع العين وان لم يرض المالك على (القول الثاني) وهو (تخيير الملتقط بين دفع العين ، ودفع البدل مثلا ، او قيمة) .
(٦) لأن الزيادة المنفصلة حصلت في ملك الملتقط كما اذا التقط شجرة خضراء مطروحة فاخذها ثم غرسها فنمت واورقت وازهرت واثمرت :

فهذه الزيادة المنفصلة للملتقط بعد قصد التملك ، وبعدا كمال التعريف سنة كاملة .
وأما الزيادة قبل التعريف وفي ابامه . وقبل قصد التملك من الملتقط فهي للمالك ، سواء كانت متصلة ام منفصلة .

اما الزوائد قبل نية التملك فتابعة للعين (١) :
والا قوى أن ضمانها لا يحصل بمجرد التملك ، او الصدقة ، بل يظهر
المالك ، سواء طالبه ام لم يطالب ، مع احتمال توقفه (٢) على مطالبته
ايضاً ، (٣) ولا يشكل بان استحقاق المطالبة يتوقف على ثبوت الحق ، فلو
توقف ثبوته (٤) عليه لدار ، لمنع (٥) توقفه على ثبوت الحق ، بل
على امكان ثبوته : وهو هنا كذلك (٦) :

= وما كان منها بعد التعريف حولا ، وبعد قصد التملك . فالمنفصلة للملتقط ،
والمنفصلة للمالك :

- (١) اي أنها للمالك كما عرفت مفصلاً في الهامش رقم ٦ ص ٩٩ .
- (٢) اي توقف الضمان على مطالبة المالك .
- (٣) اي كما أنه يشترط في ضمان الملتقط ظهور المالك ، كذلك يشترط مطالبته .
- (٤) مرجع التضمير (الحق) . وفي عليه (المطالبة) اي لو توقف ثبوت
الحق على المطالبة لزم الدور ببيان : أن صحة المطالبة متوقفة على وجود الحق ، وثبوت
الحق متوقف على المطالبة .
- فاذا توقف وجود الحق على المطالبة لزم الدور المحال :
- (٥) دليل لدفع الدور المتخيل .
- حاصل للدفع : أن ثبوت الحق متوقف على المطالبة . أما صحة المطالبة فليست
متوقفة على وجود الحق ، بل متوقفة على امكان ثبوت الحق بالمطالبة : بمعنى :
انه لو طالب المالك العين لاستحقاقها فلا يلزم الدور .
- (٦) اي أن المطالبة هنا متوقفة على امكان ثبوت الحق :

وتظهر الفائدة (١) في عدم ثبوته (٢) ديناً في ذمته قبل ذلك فلا يقسط عليه (٣)

(١) اي الفائدة بين القولين وهما : ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك . او ضمانه بظهور المالك ومطالبته .

(٢) اي في عدم ثبوت المال في ذمة المنتقط قبل ظهور المالك على القول الاول وهو (ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك) .

وقبل المطالبة على القول الثاني وهو (توقف ضمان المنتقط على المطالبة بعد الظهور) .

(٣) مرجع الضمير في عليه (صاحب العين) . وفي ماله (المنتقط) :
والفاء في (فلا يقسط) للتفريع اي عدم الضمان على المنتقط قبل ظهور المالك او قبل المطالبة :

فالمنعنى : أن المنتقط لو افلس لا يقسط ماله على صاحب العين ، اي مالهما قبل ظهور المالك بناء على القول الاول وهو (ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك) .
او قبل المطالبة بناء على القول الثاني وهو (عدم حصول الضمان للمنتقط إلا بعد ظهور المالك ومطالبته من المنتقط) .

فلو قسط مال المنتقط في صورة إفلاسه على الغرماء لا يعد المالك احد الغرماء حتى يجعل له نصيب من المال فلا تصيبه حصة من مال المنتقط .

إما لعدم ظهور المالك كما هو القول الاول ، وإما لعدم مطالبته كما هو القول الثاني .

فاذا ظهر المالك : فعلى القول الاول وهو الضمان بمجرد الظهور يستحق المالك التقيسط فيجعل له نصيبه :

وأما على القول الثاني وهو الضمان بعد الظهور وبعد المطالبة فيجعل له نصيبه بعد المطالبة :

ماله لو افلس ، ولا يجب الايصاء به (١) ولا يعد مديوناً (٢) ،
ولا غارماً بسببه ، ولا يطالبه به (٣) في الآخرة لو لم يظهر في الدنيا الى غير
ذلك (٤) (وبين ابقائه) في يده (امالة) موضوعاً في حرز امثاله (٥) .
(ولا يضمن) ما لم يفرط هذا اذا كان مما لا يضره البقاء كالجواهر
(ولو كان مما لا يبقى) كالطعام (قوّمه على نفسه) ، او باعه وحفظ ثمنه

(١) هذا ايضا فرع على عدم ضمان الملتقط قبل ظهور المالك اي لا يجب
على الملتقط ان يوصي باللقطة كما كان الايصاء بالديون واجبا عليه ، لعدم ثبوت
ضمان عليه ما لم يظهر المالك .

لعدم كون اللقطة ديناً بعد إما لعدم ظهور المالك ، او ظهوره ولما يطالب :
(٢) اي الملتقط لا يعد بعد مديوناً بمعنى : أنه لا يترتب عليه احكام المدين
(٣) اي لا يكون الملتقط من الذين علاهم الدين ، ولا يجدون ما يقضون
به الدين . فيكون اخص من المدين . فبينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل غارم
مدين ، وليس كل مدين غارماً . فلا يعطى من الزكاة .

ومرجع للضمير في سببه (المال الملتقط) اي لا يكون الملتقط غارماً بسبب
المال الملتقط بعد ان تصدق به ، او تملكه بنية التملك .

(٤) من الأحكام التي تترتب على من بيده مال الغير ، او في ذمته .
(٥) فان كانت اللقطة ذهباً يحفظ في صندوق حديد ويعرف في عصرنا به
(قاصة) :

وان كانت اثاث البيت تحفظ في مكان بارد ان كان المناخ حاراً وتنشر عليها
الادوية المانعة من نفوذ الئ والارضة : وان كانت اللقطة كتاباً يجعل في خزائن
الكتب ويحفظ به وهكذا حفاظة كل شيء بحسبه .

ثم عرفه ، (او دفعه الى الحاكم) ان وجدته (١) والاتباع عليه الاول (٢) فإن اخل به فتلّف ، او عاب ضمن ، ولو كان (٣) مما يتلف على تناول الاوقات لا عاجلاً كالثياب تعلق الحكم بها عند خوف التلف (٤) :

(ولو افقر ابقاؤه الى علاج) كالرطب المفتقر الى التجفيف (اصلحه الحاكم ببعضه) بان يجعل بعضه عوضاً عن اصلاح الباقي ، او يبيع بعضه وينفقه عليه وجوباً ، حذراً من تلف الجميع ويجب على الملتقط اعلامه بحاله (٥) إن لم يعلم ، ومع عدمه (٦) يتولاه بنفسه ، حذراً من الضرر بتركه : (ويكره التقاط) ما تكثر منفعته وتقل قيمته مثل (الإداوة) بالكسر وهي المطهرة (٧) به (٨) ايضاً (والنعل) غير الجلد ، لأن المطروح منه (٩) مجهولاً ميتة ، او يُحمل على ظهور امارات تدل على ذكاته (١٠)

(١) اي ان وجد الحاكم .

(٢) وهو حفظ ثمنه بعد تقويمه ، او بيعه على نفسه .

(٣) اي المال الملتقط .

(٤) اي متى تحقق خوف التلف ترتب عليه احد الاشياء المذكورة .

من تقويمه على نفسه ، او بيعه وحفظ ثمنه ، او دفعه الى الحاكم .

(٥) مرجع الضمير في بحاله (المال الملتقط) وفي اعلامه (المصلح) اي

يجب على الملتقط اعلام المصلح الذي يصلح اللقطة بان يقول له : هذه لقطة :

(٦) اي ومع عدم وجود المصلح .

(٧) إناء يتطهر به :

(٨) اي بكسر الميم في المطهرة ايضاً .

(٩) اي اذا كان النعل المطروح على الارض من الجلد ، ولا يعلم أنه من اي

جلد هو من الميتة ام من المذكي يحمل على الميتة فلهذا قيد (المصنف) النعل بغير الجلد :

(١٠) ككون النعل مطروحاً في بلاد المسلمين .

فقد يظهر من المصنف في بعض كتبه التعويل عليها (١) وذكره (٢) هنا مطلقاً تبعاً للرواية . ولعلها (٣) تدل على الثاني (والمحصرة) بالكسر وهي كل ما اختصره الانسان بيده فامسكه من عصي ، ونحوها (٤) قاله الجوهري والكلام فيها اذا كانت جلدأ كما هو الغالب كما سبق (٥) (والعصا) وهي

(١) اي على الامارات الدالة على ذكاته :

(٢) اي وذكر (المصنف) النعل هنا مطلقا من دون تقييده بغير الجلد ، او بامارات تدل على تذكيبه اذا كان النعل من الجلد ، لاجل متابعتها للرواية .
واليك نص الحديث عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله قال : سألت (اباعبدالله) عليه السلام عن النعلين ، والاداة ، والسوط يجدها الرجل في الطريق ابتغى بها قال : (لا يمسه) حيث إن الرواية في السؤال تدل على النعل المطلق من دون تقييده بغير الجلد ، او بامارات تدل على تذكيبه اذا كان النعل من الجلد :
راجع (الوسائل) لطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة ص ٣٣٢ الباب ١٢ - الحديث ٢ .

(٣) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٢ لعلها تسدل على الثاني وهو (كون النعل من الجلد ، وانه من المذكي) ، لوجود امارات في نفس الرواية تدل على هذا المعنى :

وتلك الامارات هي الاداة والسوط : حيث إنها يتخذان من الجلد فلا بد من كونها مذكبين ، لان الاداة هي المطهرة فلا يجوز ان يتخذ من جلد الميتة : وكذلك السوط فانه لا يجوز ان يتخذ من جلد الميتة اذن يحمل النعل على الجلد وعلى كونه مذكا :

(٤) كالذي يأخذه (الملك) ليشير به اذا خاطب :

(٥) في النعل اذا كان من الجلد فهي ميتة ، الا اذا كان عليه امارات للتذكية التي تدل على أن الجلد مذكي والنعل قد اخذ منه :

على ما ذكره الجوهري اخص من المخصصة وعلى المتعارف (١) غيرها
(والشِّطَّاء) بالكسر خشبة معدة الطرف تدخل في عروة الجواقين (٢)
ليجمع بينها عند حملها على البعير : والجمع أشظة (٣) (والحبل والوند)
بكسر وسطه (والفعال) بالكسر وهو حبل يُشد به قائمة البعير :

وقيل : يحرم بعض هذه (٤) للنهي عن مسه .

(ويكره أخذ اللقطة) مطلقاً (٥) وإن تأكدت في السابق (٦) لما
روى (٧) عن علي عليه السلام : إياكم واللقطة فإنها ضالة المؤمن وهي من
حريق النار ، وعن الصادق عليه السلام : لا يأكل الضالة إلا الضالون ، (٨)

(١) الجار والمجرور مرفوع محلا خبر مقدم : (وغيرها) مبتدأ : ومرجع
الضمير في غيرها (المعصا) .

فالمعنى : انه بناء على متعارف للعرف فالعصا غير المخصصة :

(٢) هو منى مفردة جوالتي بضم الجيم وفتح اللام .

وجوالتي بكسر الجيم وكسر اللام . جمعه (جوالتيق) وهو العدل المعمول

من الصوف ، او الشعر ، او اللقطن وهو (فارسي) معرب اصله (جولخ) :

(٣) وهو بفتح الاول وكسر الثاني وتشديد الثالث وزان اشعة جمع شعاع :

(٤) اي بعض هذه المذكورات ، للنهي الوارد راجع (الوسائل) للطهبة

للقديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٢ الباب ١٢ - الحديث ٢ :

(٥) سواء كانت من المذكورات أم لا .

(٦) اي وان تأكدت للكره في المذكورات :

(٧) (الوسائل) للطهبة للقديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ١

الحديث ٨ .

(٨) نفس المصدر الحديث ٥ :

وحرّمها بعضهم ، لذلك (١) وحمل النهي (٢) على اخذها بنية عدم التعريف ، وقد روي في الخبر الثاني (٣) زيادة اذا لم يعرفوها (خصوصاً من الفاسق والمعسر) ، لأن الأول (٤) ليس أهلاً لحفظ مال الغير بغير اذله ، والثاني يضر بحال المالك اذا ظهر وقد تملك (٥) ، وإنما جاز مع ذلك (٦) ، لأن اللقطة في معنى الاكتساب (٧) ، لا استئمان محض . هذا (٨) اذا لم يعلم خيانه (٩) ، وإلا (١٠) وجب على الحاكم اتزاعها

-
- (١) اي لاجل الروايتين المذكورتين المشار اليهما في الهامش رقم ٧-٨ ص ١٠٥
 (٢) اي النهي المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ١٠٥ .
 (٣) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ١٠٥ . لكنه روي في نفس المصادر السابق في الباب ٢ - الحديث ٤ :
 (٤) وهو الفاسق .
 (٥) وهو المعسر :
 (٦) اي وإنما جاز الالتقاط للفاسق والمعسر مع أن الفاسق ليس أهلاً للالتقاط والمعسر يضر بحال المالك لو تملك :
 (٧) فيجوز لها الاكتساب :
 (٨) اي كون الالتقاط لكل واحد من الفاسق والمعسر مكروهاً ،
 (٩) اي خيانة كل واحد من الفاسق والمعسر :
 لكن يحتمل ان يريد (الشارح) رحمه الله من الضمير خصوص الفاسق :
 حيث إنه هو الذي يقع في معرض الخيانة :
 (١٠) اي وان علم خيانة الفاسق بان صدرت منه خيالات متعددة قبل هذا وجب على الحاكم التزاع اللقطة منه :

منه حيث لا يجوز له التملك (١) ، او ضم مشرف اليه (٢) من باب الحسبة ، ولا يجب ذلك (٣) في غيره (ومع اجتماعهما) أي الفسق والاعسار المدلول عليهما بالمشترك منها (٤) (تزيد الكراهة) لزيادة سببها : (وليشهد) الملتقط (عليها) عند اخذها عدلين (مستحباً) تنزيهاً لنفسه عن الطمع فيها ، ومنعاً لوارثه من التصرف لومات ، وغرمائه (٥) لو فلس (ويعترف) (٦) الشهود بعض الأوصاف (كالسدة) (٧) ، والوعاء (٨) ، والعفاص (٩) ، والوكاء (١٠) ، لاجمعها حذراً من شياع

(١) كما في اثناء حول التعريف :

(٢) اي الى الفاسق الذي علم خيائته من باب الحسبة : (والحسبة) بكسر الحاء : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والعمل على دفع المنكرات : ورفعها . وضم المشرف الى الفاسق من هذا الباب اي من باب دفع المنكرات : (٣) اي النزاع اللقطة من يد الفاسق ، او ضم مشرف اليه لا يجب في الفاسق الذي لا يعلم خيائته اي ليس مسبوقاً بالخيانة .

(٤) وهما لفظنا (الفاسق والمفسر) بأن كان فاسقاً مفسراً .

(٥) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) اي ومنعا لغرمائه .

(٦) اي الملتقط يبين للشاهدين بعض الاوصاف ، لاجمعها .

(٧) بالضم وهو ما أعد لحوادث الدهر من مال ، او متاع ، او سلاح :

(٨) وهو كيس ، او صندوق ، او جوالق .

(٩) وزان كتاب هو الوعاء الذي يصنع من جلد او خرقعة ، او صوف

ويقال له : (محفظة وحقيبة) يجعل فيها النفقة :

(١٠) بالكسر: الخيط الذي يشد به الصرة والكيس وغيرها .

فالغني - في جميع هذه الالفاظ من العدة ، والوعاء ، والعفاص ، والوكاء

- : أن الملتقط حين الاشهاد بالعدلين يقول لها : إني وجدت مالا ، او سلاحا او متاعاً =

خبرها فيطلع عليها من لا يستحقها فيدعيها ويذكر الوصف :
 (والملتقط) للمال (من له أهلية الاكتساب) وإن كان غير مكلف
 أو مملوكاً (و) لكن يجب (أن يحفظ الولي ما التقطه الصبي) كما يجب
 عليه حفظ ماله ، ولا يُمكنه منه (١) ، لأنه لا يؤمن عليه ، (وكذا
 المجنون) (٢) فإن افتقر الى تعريف عرفه (٣) ثم فعل لها ما هو الأغبط
 لها من التملك ، والصدقة ، والابقاء امانة (٤) :
 (ويجب تعريفها) أي اللقطة البالغة درهماً فصاعداً (حولا) كاملاً
 وقد تقدم ، وانما اعاده ليرتب عليه قوله : (ولو متفرقاً) وما بعده (٥)
 ومعنى جوارزه (٦) متفرقاً أله لا يعتبر وقوع التعريف كل يوم من ايام
 = أو كيساً ، أو صندوقاً ، أو جوالق ، أو محفظة ، أو حقيبة ، أو خيطاً . أو يقول :
 كتابها ، أو منديلاً ، أو ساعة ، أو مسبحة بالكسر ، أو نظارة : وهكذا : ولا يبين
 أكثر من ذلك .

(١) اي يمنع الولي الصبي من التصرف في المال الذي التقطه :

(٢) اي يحفظ الولي ما التقطه المجنون :

(٣) اي الولي عرف الملتقط بالفتح نيابة عن الصبي والمجنون :

(٤) اي امانة شرعية :

(٥) اي ليرتب (المصنف) رحمه الله على الحول قوله : (ولو متفرقاً)

وما بعد ولو متفرقاً وهو قوله : (سواء نوى التملك ام لا) :

(٦) اي ومعنى جواز التعريف متفرقاً : أن الملتقط يعرف اللقطة في ضمن

الحول ولو كان التعريف متفرقاً اي يعرف يوماً ، ثم بترك ، ثم يعرف ، ثم بترك

اياماً ، ثم يعرف .

لا اله يعرف سنة كاملة متوالية الايام والاسباح والاشهر ، بل للغاية التعريف

حولا كاملاً ولو حصل التعريف متفرقاً :

الحول ، بل المعتبر ظهور أن التعريف التالي تكرر لما سبق ، لا للقطعة جديدة فيكتفي للتعريف في الابتداء كل يوم مرة ، أو مرتين ، ثم في كل اسبوع ، ثم في كل شهر مراعيًا لما ذكرناه (١) ، ولا يختص تكراره أياماً باسبوع (٢) وأسبوعاً ببقية للشهر ، وشهراً ببقية الحول ، وإن كان ذلك (٣) مجزياً ، بل المعتبر أن لا ينسى كون التالي تكررًا لما مضى ، لأن الشارح لم يقدره (٤) بقدر فيعتبر فيه (٥) ما ذكر ، لدلالة العرف عليه (٦) :

(١) من إظهار أن هذا التعريف تكرر لما سبق من التعريف ، لأنه تعريف للقطعة جديدة .

(٢) أي لا يعتبر التعريف أياماً معلومة في الاسبوع كيومين ، أو ثلاثة أيام أو أربعة في الاسبوع .

وكذلك لا يعتبر أن يقع في ليلة الجمعة ، أو يومها ، وكذلك لا يعتبر أن يقع في اسابيع معلومة في الشهر كاسبوعين ، أو ثلاثة .

وكذلك لا يعتبر أن يقع في أشهر معلومة في السنة كاربعة أشهر ، أو خمسة مثلاً . حيث إن (الشارح) لم يقدر مقدار التعريف في الحول :

إذن فالمعتبر في التعريف ما يوافق عليه العرف والعادة . لكن بشرط أن يظهر المعرف في كل تعريف أنه تكرر لما سبق ، لأنه تعريف للقطعة جديدة .

هنا ما يفهم من عبارة (الشارح) قدس الله نفسه .

(٣) وهي الأيام في الاسبوع ، وأسبوعاً ببقية الشهر ، وشهراً ببقية الحول :

(٤) أي لم يقدر (الشارح) التعريف في الحول بقدر ما ، فإن قدره في أيام ،

أو أشهر ، أو اسابيع :

(٥) أي في التعريف في الحول ما ذكر وهو : (التعريف) مفعولاً ابتداء

كل يوم مرة ، أو مرتين ، ثم في كل اسبوع مرة ، ثم في كل شهر مرة .

(٦) أي على مثل هذا التعريف وأنه عرف حولا .

وليس المراد بجوازه متفرقاً أن الحول يجوز تلفيقه لو فرض ترك التعريف في بعضه (١) ، بل يعتبر اجتماعه في حول واحد ، لأنه المفهوم منه شرعاً (٢) عند الإطلاق خلافاً لظاهر التذكرة حيث اكتفى به (٣) ؛ وبما ذكرناه من تفسير التفرق صرح في القواعد : وجوب التعريف ثابت (سواء نوى) الملتقط (التملك (٤) اولاً) في اصح القولين ، لاطلاق الامر به (٥) الشامل للقسمين ، خلافاً للشيخ حيث شرط في وجوبه نية التملك ، فلو نوى الحفظ لم يجب (٦) .

ويشكل (٧) باسئزاه (٨) خفاء اللقطة ، وبأن التملك غير واجب فكيف يجب وسيلته (٩) وكأنه أراد به الشرط (١٠) .

(وهي أمانة) في يد الملتقط (في الحول وبعده) فلا يضمها لو

-
- (١) اي في بعض الحول بمعنى ان قسماً من التعريف يقع في هذه السنة ، وقسماً منه في السنة التالية ، وقسماً في السنة الثالثة .
- (٢) لانه ان قيل : (عرفه حولاً) معناه : انه عرفه في ضمن سنة :
- (٣) اي بلفيق الحول على ستين متعددة :
- (٤) بعد مضي الحول ، لا قبله فانه لا يصح قصد التملك قبله :
- (٥) اي لا طلاق الامر بالتعريف الشامل لقسميه وهما : نية التملك : وعدمها
- (٦) اي للتعريف .
- (٧) اي يشكل عدم وجوب التعريف اذا نوى حفظ اللقطة .
- (٨) اي عدم التعريف .
- (٩) وهو التعريف .
- (١٠) اي اراد (الشيخ) بهذا الوجوب الوجوب الشرطي وهو : (ان قصد التملك شرط لوجوب التعريف) .

تلفت بغير تعريض (١) (ما لم ينو التملك فيضمن) (٢) بالنية وان كان (٣) قبل الحول ، ثم لا تعود أمانة لو عاد الى نيتها (٤) امتصحابا (٥) لما ثبت ولم تفد النية الملك في غير وقتها (٦) ، لكن لو مضى الحول مع قيامه بالتعريف وتملكها حينئذ (٧) بقي الضمان ، وعدمه على ما سلف (٨) من تنجيز الضمان ، أو توقفه على مطالبة المالك .

(ولو النقطة العبد عرّف بنفسه ، أو بنائبه) كالحر (فلو اتلفها) قبل التعريف ، أو بعده (ضمن بعد عتقه) ويساره كما يضمن غيرها (٩) من أموال العبيد التي يتصرف فيها من غير اذنه (ولا يجب على المالك

(١) حيث إن الملتقط أمين :

(٢) أي يضمن اللقطة لو قصد تملكها بعد الحول بمجرد النية ، بخلاف

ما لو لم ينو فانه يعتبر محافظا على مال غيره فلا يكون ضامنا :

(٣) أي التملك .

ولا يخفى : انه لا يصح له التملك قبل الحول : فان قصد التملك قبل الحول

لا يملك وكان خائنا فيضمن أو تلف ، لخيانته .

(٤) أي الى لية الامانة بأن تكون عنده امانة : فالضمان باق بعد ان ثبت

في ذمته بذية التملك .

(٥) تعليل لعدم عود اللقطة امانة ، ولبقاء الضمان ، لأن الضمان ثابت عليه ،

سواء كان التملك قبل الحول أم بعده . فيستصحب الضمان للثابت .

(٦) وهو ما كان قبل الحول .

(٧) أي بعد التعريف ، وبعد الحول :

(٨) من قوله : أن الضمان هل ينتج بمجرد ظهور المالك ، أو يتوقف

على مطالبته .

(٩) أي غير اللقطة .

انتزاعها منه) قبل التعريف وبعده (وإن لم يكن) العبد (اميناً) لأصالة البراءة من وجوب حفظ مال الغير مع عدم قبضه (١) خصوصاً مع وجود يد متصرفه (٢) :

وقيل : يضمن (٣) بتركها في يد غير الامين ، لتعديبه (٤) : وهو ممنوع :

نعم لو كان العبد غير مميز فقد قال المصنف في الدروس : ان المتجه ضمان السيد نظراً الى أن العبد حينئذ (٥) بمنزلة البهيمة المملوكة يضمن مالها ما تفسده من مال الغير مع امكان حفظها .

وفيه نظر ، للفرق بصلاحية ذمة العبد لتعلق مال الغير بها ، دون الدابة ، والاصل براءة ذمة السيد من وجوب انتزاع مال غيره وحفظه .
نعم لو أذن له في الالتقاط اتجه الضمان مع عدم تمييزه ، او عدم امانته اذا قصر (٦) في الانتزاع قطعاً ، ومع عدم التقصير (٧) على احتمال من حيث إن يد العبد يد المولى .

(ويجوز للمولى التملك بتعريف العبد) مع علم المولى به (٨) ، أو

(١) اي مع عدم قبض مالك العبد اللقطة ، لأنها في يد عبده ولم تصل الى يده حتى يلزم بحفظها :

(٢) وهي يد العبد .

(٣) اي مالك العبد وهو المولى لو ترك اللقطة في يد العبد غير الامين :

(٤) اي لتعدي المولى :

(٥) اي حين ان لا يكون مميزاً .

(٦) اي المولى .

(٧) اي ويتجه الضمان ايضاً وإن لم يقصر :

(٨) اي علم المولى بالتعريف :

كون العبد ثقة ليقبل خبره ، وللمولى انزعاعها منه قبل التعريف وبصدقه ولو تملكها العبد بعد التعريف صح على القول بملكه ، وكذا (١) يجوز لمولاه مطلقاً :

(ولا تدفع) اللقطة الى مدعيها وجوباً (٢) (إلا بالبينة) للعادلة أو الشاهد واليمين (لا بالأوصاف وإن خفيت) (٣) بحيث يغلب الظن بصدقه ، لعدم اطلاع غير المالك عليها غالباً كوصف وزنها ، وفقدتها ووكانها ، لقيام الاحتمال (٤) :

(نعم يجوز الدفع بها) (٥) وظاهره كغيره جواز الدفع بطلق

(١) اي وكذا يجوز لمولى العبد تملك اللقطة التي في يد العبد مطلقاً ، سواء تملكها العبد ام لا .

(٢) قيد للدفع اي لا يجب الدفع الى مدعي اللقطة الا بالبينة . فاذا قامت البينة على ألها للمدعي تدفع اليه وجوباً :

(٣) وان كانت تلك الاوصاف التي اظهرها المدعي خفية بحيث لم يطلع عليها الا المالك :

(٤) اي لاحتمال أن اللقطة ليست للمدعي :

(٥) مرجع الضمير يحتمل ان يكون مطلق الاوصاف ، سواء كانت خفية ام لا :

ويحتمل أن يكون الاوصاف الخفية وكلمة (نعم) هنا استدراك عما افاده (المصنف) رحمه الله من ان الدفع الى المدعي لا يكون واجباً لقيام البينة . بل يجوز الدفع الى مدعيها ، سواء كانت الاوصاف التي اظهرها خفية ام لا :

الوصف (١) ، لأن (٢) المحكم ليس منحصرأ في الأوصاف الخفية وانما ذكرت (٣) مبالغة وفي الدروس شرط في جواز الدفع اليه ظناً صدقه لاطنابه (٤) في الوصف ، أو رجحان عدالته وهو (٥) الوجه ، لأن

(١) مرجع الضمير في غيره (المصنف) . وفي وظاهره (عبارة المصنف) اي وظاهر عبارة المصنف في قوله : (نعم يجوز الدفع بها) فظهر أن مرجع الضمير في (بها) الاوصاف المطلقة ، لا الاوصاف الخفية :

لكن هذا الاستظهار من (الشارح) محل تأمل ، لان مرجع الضمير هي الاوصاف الخفية ، لا مطلق الاوصاف : اذ الاوصاف الخفية اقرب للضمير من الاوصاف المطلقة .

فما كان اقرب فهو اولى من ان يكون مرجعاً للضمير .

(٢) اي المحكم بجواز الدفع وعدم وجوبه ليس منحصرأ على الاوصاف الخفية :

فاللام تعليل لعدم قصر الاوصاف في الاوصاف الخفية :

(٣) اي تلك الاوصاف الخفية مع عدم انحصارها في الخفية مبالغة وتاكيدا وترقيا عن عدم الدفع الى مدعي اللقطة وان اظهر الاوصاف الخفية .

أما الحكم بجواز الدفع الى مدعيها فيعم الاوصاف غير الخفية ايضاً :

(٤) الاطناب في الوصف ورجحان العدالة مما يوجب ان الظن يصدق المدعي في نظر (المصنف) في (الدروس) :

وهكذا يظهر من (الشارح) ايضاً . ولانقاش معها اذا اوجبنا الظن بصدق المدعي .

لكن يناقش في ايجابها للظن في عامة الموارد . ورجحان العدالة ليس معناه عدالة المدعي ، بل الظن بعدالته . ولا يلزم من الظن بها الظن بالصدق .

(٥) تايد من (الشارح) لما ذهب اليه (المصنف) في الدروس من توقف =

مناطق أكثر الشرعيات الظن ، ولتعذر (١) إقامة البينة غالباً ، فلولا (٢) لزوم عدم وصولها إلى مالكتها كذلك (٣) .

وفي بعض الأخبار (٤) إرشاد إليه ، ومنع ابن إدريس من دفعها

= جواز الدفع على الظن ، وعلل ذلك بأن الأحكام الشرعية الغالب في ثبوتها الظن ؛ فليكن الحكم بجواز الدفع هنا جارياً مجرى الغالب :

والمراد من الوجه هنا الصحة يقال : (الوجه أن يكون كذا) أي الصحيح ويقال ليس لكلامه وجه أي ليس لكلامه صحيحاً .

(١) تعليل ثان من (الشارح) رحمه الله في اعتبار الظن في جواز الدفع

إلى مدعي اللقطة : لا البينة :

بيان أن إقامة البينة متعذرة من المدعي غالباً . فإذا اعتبرناها لزوم عدم

وصول اللقطة إلى صاحبها غالباً فحينئذ يكتفى بالظن :

(٢) أي فلولا اعتبار الظن يلزم ما ذكر من عدم وصول اللقطة إلى صاحبها

غالباً لتعذر إقامة البينة .

(٣) أي غالباً .

(٤) أي في بعض الأخبار ما يرشد إلى جواز الدفع بمطلق الوصف المفيد للظن .

واليك نص الحديث عن (سعيد بن عمر والجحفي) قال : دخلت (على أبي

عبدالله) عليه السلام إلى قوله : فلما خرجت من عنده وجدت على بابه كيساً فيه

سبعائة دينار فرجعت إليه من فوري ذلك فأخبرته فقال عليه السلام : يا سعيد أنت

الله عز وجل وعرفه في المشاهد (أي محال الاجتماعات) إلى أن قال الراوي

في صدد تعريفه بالكيس : من يعرف للكيس فأول صوت صوته إذا رجل على راسي

يقول :

أنا صاحب الكيس فقلت : ما علامة الكيس فأخبرني بعلامته فدفعته إليه

ففتحني ناحية فعدّها فإذا الدنانير على حالها ، ثم علمتها سبعين ديناراً فقال : (خذها) =

بدون البينة ، لاشتغال الدمة بحفظها (١) ، وعدم ثبوت كون الوصف حجة :
والأشهر الأول (٢) وعليه (٣) :

(فلو أقام غيره) أي غير الواصف (بها (٤) بينة) بعد دفعها
اليه (٥) (استعيدت منه) ، لأن البينة حجة شرعية بالملك ، والدفع
بالوصف إنما كان رخصة وبناء (٦) على الظاهر (فإن تعذر) انتزاعها

= حلالا خير لك من سبعمائة حراماً . فاخذت السبعين ودخلت على (إبي عبد الله)
عليه السلام فأنخبرته كيف تنحيت ، وكيف صنعت فقال عليه السلام : (أما
أنك حين شكوت امرنا لك بثلاثين ديناراً) :

قال الراوي : فاخذت الثلاثين وأنا من احسن قومي حالا .

(الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣١ الباب ٦ الحديث ١ :
فتقرير الامام عليه السلام لواجد الدلائل في اعطائها لمدعيها بالوصف دليل
على جواز الاعطاء بمطلق الوصف .

ثم إن المراد من سبعمائة حراما في قول صاحب الكيس (نفس الكيس الذي
وجده) لو لم يعرفه .

(١) فالاشتغال اليقيني مستلزم للبرائة اليقينية .

(٢) وهو جواز الدفع الى مدعي اللقطة بالوصف المطلق :

(٣) اي وعلى (القول الأشهر) وهو (جواز الدفع بالوصف) .

(٤) اي باللقطة :

(٥) اي الى الواصف الاول :

(٦) يحتمل ان يكون نصبه على المفعول لاجله : اي للدفع كان لاجل

البناء على الظاهر .

ويحتمل ان يكون نصبه على أنه معطوف على خبر (كان) اي للدفع
كان رخصة من الشارع ، وبناء على الظاهر .

ج ٧ (كتاب اللقطة - لودفعها بالوصف ثم قامت ببينة) - ١١٧ -

من الواصف (ضمن الدافع) لذي البينة مثلها ، أو قيمتها (ورجع) الغارم (على القابض) بما غرمه ، لأن التلف في يده (١) ، ولأنه عاد إلا أن يعترف الدافع له (٢) بالملك فلا يرجع عليه لو رجع عليه (٣) لاعترافه (٤) بكون الأخذ منه ظلماً ، وللمالك الرجوع على الواصف القابض ابتداء فلا يرجع على الملتقط ، سواء تلفت في يده (٥) أم لا . ولو كان دفعها الى الأول بالبينة ثم أقام آخر بينة حكم (٦) الرجوع

(١) اي في يد القابض الذي هو المدعي الواصف :

(٢) اي للقابض المدعي :

(٣) مرجع الضمير (الدافع) . والفاعل في رجع (مالك اللقطة) ومرجع

الضمير في عليه الاول (القابض المدعي) . والفاعل في يرجع (الدافع) :

والمعنى : ان الدافع لو دفع اللقطة الى المدعي الواصف باعترافه بأنها ملك

للقابض فلا يرجع الدافع على القابض المدعي لو رجع المالك على الدافع :

(٤) تعليل لعدم رجوع الدافع على القابض المدعي اي لاعتراف الدافع

بأن اللقطة ملك للواصف المدعي القابض . فعلى هذا يكون اخذ الدافع اللقطة ،

او البذل منه ظلماً في حق القابض ، لأن الدافع اعترف بأنها ملك له :

(٥) اي في يد القابض .

لا يخفى انه لا فرق في هذا الحكم وهو (التلف في يد القابض) بين ان يعترف

الدافع للقابض بان اللقطة ملك للقابض ، وبين ان لا يعترف :

ولا يخفى ايضاً : ان تعميم القول برجوع المالك على القابض ، سواء تلفت

اللقطة في يده ام لا لاجل عدم توهم انه في صورة تلف العين لا يكون للمالك حق

الرجوع على القابض حيث إنه في صورة عدم تلف اللقطة لا اشكال في جواز

رجوع المالك على القابض .

(٦) يحتمل ان يكون (حِكَم) مجهولاً . والمعنى : انه في صورة اقامة =

بارجح البينتين عدالة ، وعددأ (١) فان تساويا أقرع ، وكذا لو اقاماها ابتداء (٢) ، فلو خرجت القرعة للثاني انتزعها (٣) من الأول ، وان تلفت فبدلها مثلاً ، أو قيمة ولا شيء على الملقط ان كان دفعها بحكم الحاكم وإلا ضمن (٤) .

ولو كان الملقط قد دفع بدلها لتلفها تم ثبت للثاني رجم (٥) = المدعي الثاني البيئة يحكم الحاكم لمن كانت بيته ارجح من الآخر . فتعطى اللقطة له . هذا ما يفهم من العبارة :

ولكن حقها ان يقال هكذا : (حِكَمَ في الرجوع الى ارجح البينتين) : (١) فان كانت بيئة الاول اعدل من بيئة المدعي الثاني ، او اكثر عددا منها فالقول قول الاول ويحكم له ،

وكذلك لو كانت بيئة المدعي الثاني اكثر عدداً من بيئة المدعي الاول ، او اعدل منها فالقول قول الثاني ويحكم له :

(٢) اي يقرع بين المدعين عند تعارض البينتين راجع الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة (كتاب القضاء) ص ١٠٧ :

(٣) اي انتزع الثاني اللقطة من المدعي الاول الذي اقام بيئة ، ثم اقام الثاني : وأما لو اقاما البيئة دفعة واحدة فتعطى اللقطة لمن كانت بيته ارجح ، أو من خرجت القرعة باسمه :

(٤) اي لو كان الملقط دفع اللقطة الى من اقام البيئة من دون ان يراجع الحاكم للشرعي .

او رجع إحدى البينتين بنفسه : فدفع على طبق ترجيحه .

(٥) اي رجع الثاني على الملقط في صورة رجحان بيته عدداً ، او عدالة ، او خروج القرعة باسمه مع تساوى البينتين .

والا فقي صورة عدم ترجيح بيته ، او عدم خروج القرعة باسمه فلاحق للثاني في الرجوع على الملقط .

على الملتقط ، لأن المدفوع الى الأول ليس عين ماله (١) ، ويرجع الملتقط على الأول بما اداه ان لم يعترف له بالملك ، لا من حيث البينة ، اما لو اعترف لاجلها لم يضر ، لبنائه (٢) على الظاهر وقد تبين خلافه (٣) .
(والموجود في المفازة) وهي البرية (٤) القفر - والجمع المفاوز قاله ابن الاثير في النهاية :

ونقل الجوهري عن ابن الاعرابي أنها تُسميت بذلك تفاؤلا بالسلامة والقفوز (والخربة) التي باد أهلها (أو مدفونا في أرض لا مالك لها) ظاهراً (يَتَمَلَّكُ من غير تعريف) وإن كثر (إذا لم يكن عليه اثر الاسلام) من الشهاداتين ، او اسم سلطان من سلاطين الاسلام ونحوه (٥) ، (وإلا) يكن كذلك بأن وجد عليه اثر الاسلام (وجب التعريف) ، لدلالة الأثر على سبق يد المسلم فتستصحب :
وقيل : يملك مطلقاً (٦) ، لعموم صحيحة (٧) محمد بن مسلم أن للواجد

(١) اي عين مال الثاني ، لان الملتقط في صورة تلف المال في يده قد دفع البذل .

(٢) اي لبناء الاعتراف على الظاهر :

(٣) اي قد تبين ان اللقطة ليست ملكا للاول :

(٤) البرية (الصحراء) جمعها (براري) . والقفر : الارض الخالية من الماء والكلاء : والناس . جمعه : قفار يكسر القاف وقُفُور بضمها :

(٥) مما يدل على الاسلام كاسم البلدة التي ضربت للدناير فيها :

(٦) سواء وجد عليه اثر الاسلام ام لا . فكل ما وجد في (المفازة) فلواجده

(٧) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة ص ٣٣١ الباب ٥

ما يوجد في الحربة ، ولأن اثر الاسلام قد يصدر عن غير المسلم (١) وحملت الرواية (٢) على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه الأثر (٣) . وهو (٤) بعيد ، إلا أن الأول (٥) اشهر :

ويستفاد من تقييد الموجود في الأرض التي لا مالك لها بالمدفون عدم اشتراطه (٦) في الأولين ، بل يُملك ما يوجد فيها (٧) مطلقاً ، عملاً باطلاق للنص (٨) ، والفتوى ، أما غير المدفون في الأرض المذكورة (٩) فهو لقطة . هذا (١٠) كله اذا كانت في دار الاسلام ، أما في دار الحرب

(١) كما يتفق كثيراً لغير المسلم من ضرب السكة المغشوشة على مثال سكة المسلمين . وهو المبرر عنه في عصرنا الحاضر بـ (النقود المزيفة) او (الدينار المزيف) .

(٢) المشار اليه في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ :

(٣) اي اثر الاسلام :

(٤) اي محل الرواية المذكورة وهي صحيحة (محمد بن مسلم) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ على استحقاق الملتقط اللقطة بعد التعريف اذا كان عليه اثر الاسلام - بعيد ، لأن الرواية آتية عن هذا الحمل ، لأن قوله عليه السلام في الصحيحة (فان كانت ضربة قد جلى عنها اهلها فالذي وجد المال احق به) مطلق ليس فيه اية اشارة الى استحقاق الملتقط اللقطة بعد التعريف :

(٥) وهو وجوب التعريف ان وجد عليه اثر الاسلام ،

(٦) اي عدم اشتراط خلو الارض من المالك في الاولين وهما : المفازة والحربة

(٧) اي في المفازة ، والحربة مطلقاً ، سواء كان لها مالك ام لا .

(٨) وهي صحيحة (محمد بن مسلم) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ .

(٩) اي وجد في الارض التي لا مالك لها بأن كانت اللقطة مطروحة عليها

من دون ان تكون مدفونة فيها .

(١٠) اي خلو اللقطة عن اثر الاسلام .

فلو وجدته مطلقاً (١)

(ولو كان للأرض) التي وجد مدفوناً فيها (مالك عرفه فان عرفه) أي ادعى أنه له دفعه اليه من غير بينة ، ولا وصف (وإلا) يدعيه (فهو للواجد) مع انتفاء اثر الاسلام ، وإلا فللقطة كما سبق (٢) ولو وجدته في الأرض المملوكة غير مدفون فهو لقطة ، إلا انه يجب تقديم تعريف المالك فان ادعاه فهو له كما سلف ، والا عرفه :

(وكذا لو وجدته في جوف دابة عرفه مالكها) كما سبق (٣) لسبق يده ، وظهور كوله من ماله دخل في علفها ، لبعد وجوده في الصحراء واعتلافه ، فان عرفه المالك ، وإلا فهو للواجد ، لصحيحة عبد الله بن جعفر قال : كتبت الى الرجل (٥) أسأله عن رجل اشترى جزوراً ، أو بقرة الاضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم ، او دنائير أو جوهرة لمن تكون ؟ فقال : فوقه عليه السلام عرفها للبائع فان لم يكن

(١) سواء كان عليه اثر الاسلام ام لا :

(٢) أي تجري عليها احكام اللقطة من التعريف حولا ، وجواز تملكها بعد ذلك ، او التصديق بها ، او حفظها للمالكها :

(٣) في قول (المصنف) : (ولو كان للأرض مالك عرفه) :

(٤) في نسخ (اللمعة) جميعا (على بن جعفر) : ولكن في كتب الاخبار (الكافي . الوسائل . التهذيب . الوافي) (عبد الله بن جعفر) فهو (عبيد الله بن جعفر بن حسين بن مالك بن جامع الحميري) القمي شيخ القميين ووجههم :

قدم الكونة سنة ٢٩٧ وكان من اصحاب (الامام الهادي) عليه السلام وكان ثقة .

(٥) هو (الامام ابي الحسن الهادي) عليه السلام .

يعرفها فالشيء لك رزقك الله إياه (١) ، وظاهر الفتوى ، والنص (٢) عدم الفرق بين وجود أثر الإسلام عليه ، وعدمه :

والأقوى الفرق (٣) ، واختصاص الحكم (٤) بما لا أثر عليه ، ولا (٥) فهو لقطة جمعا بين الأدلة (٦) ، ولدلالة (٧) أثر الإسلام على يد

(١) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣١ الباب ٩

الحديث ١ .

(٢) وهي الرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ : فقوله عليه السلام : (فالشيء لك) بعد قوله : (عرفها الهامش) مطلق يشمل ما إذا كان عليه أثر الإسلام أم لا .

(٣) أي الفرق بين ما عليه أثر الإسلام ، وبين ما ليس عليه أثر الإسلام : (٤) وهو أن ما وجد في جوف الدابة فهو لو أجده أن لم يعرفها البائع بعد أن عرفه الواجد .

(٥) أي وإن كان على ما وجد أثر الإسلام : (٦) أي الأدلة الدالة على وجوب التعريف مطلقا ، سواء كان على اللقطة أثر الإسلام أم لا :

راجع (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣١ الباب ٢ - الأحاديث .

والأدلة التي دلت على تملك ما في جوف الدابة بدون التعريف وهي رواية (عبد الله بن جعفر) المشار إليها في الهامش رقم ١ .

(٧) دليل ثان لاختصاص الحكم وهو جواز تملك ما في جوف الدابة بدون التعريف إذا لم يكن عليه أثر الإسلام .

ولا يخفى : أن (الشارح) قدس الله روحه ظهر منه قريبا : أن المنقطع بملك اللقطة مطلقا ، سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا : وذلك في المال المدفون في أرض =

المسلم سابقاً (أما ما يوجد في جوف السمكة فللواجد) ، لأنها إنما ملكت بالحيازة ، وأُخِيزَ إنما قصد تملكها (١) خاصة ، لعدم علمه بما في بطنها فلم يتوجه قصده اليه (٢) بناء على أن المباحات إنما تُملك بالنية والحيازة معاً ، (إلا ان تكون) السمكة (محصورة في ماء تغلف) (٣) فتكون كالدابة (٤) ، لعين ما ذكر (٥) . ومنه (٦) يظهر أن المراد بالدابة : الاهلية كما يظهر من الرواية (٧) ، فلو كانت وحشية لا تغتلف من مال المالك فكالسمكة (٨) ، وهذا (٩) كله إذا لم يكن اثر الاسلام عليه ، = لا مالك لها عند قوله : (وحلت الرواية على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه الأثر وهو بعيد) :

(١) أي تملك السمكة .

(٢) أي إلى ما في جوفها .

(٣) أي تطعم .

(٤) أي حكم ما وجد في جوف هذه السمكة حكم ما يوجد في جوف الدابة المملوكة فكما أنه يجب تعريف ما في جوف الدابة كذلك يجب تعريف ما في جوف السمكة المحصورة في مثل هذا الماء ، لأنها مملوكة .

(٥) وهو سبق يد المالك ، وظهور كون ما في جوفها من مال المالك .

(٦) أي ويظهر من حكم السمكة في وجوب تعريف ما في جوفها إذا كانت محصورة في الماء :

(٧) وهي رواية (عبدالله بن جعفر) المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ١٢٢ .

(٨) أي حكم الدابة الوحشية حكم السمكة غير المحصورة في عدم وجوب تعريف ما في جوفها .

(٩) أي عدم وجوب التعريف فيما إذا كانت الدابة وحشية ، والسمكة

غير محصورة .

والا فلقطة كما مر (١) ، مع احتمال عموم الحكم (٢) فيها (٣) لاطلاق النص (٤) والفتوى :

(الموجود في صندوقه ، او داره) ، او غيرهما من املاكه (مع مشاركة الغير له) في التصرف فيها محصوراً ، او غير محصور على ما بقضيه اطلاقهم (لُقطة) أما مع عدم الحصر فظاهر ، لأنه بمشاركة غيره لا يدل بخصوصه فيكون لقطة ، وأما مع انحصار المشارك فلان المفروض أنه لا يعرفه فلا يكون له (٥) بدون التعريف .

ويحتمل قوياً كونه له مع تعريف المنحصر (٦) ، لأنه بعدم اعتراف المشارك بصير كما لا مشاركه فيه (ولا معها) أي لا مع المشاركة (حَلّ) للمالك الواجد ، لأنه من توابع ملكه المحكوم له به :

(١) في قول (الشارح) رحمه الله : (والا فهو لقطة جمعاً بين الأدلة) :
(٢) أي مع احتمال عموم الحكم وهو جواز تملك ماني جوف الدابة اذا كانت وحشية ، والسمكة غير محصورة ، وكان أثر الاسلام على ماني جوفها ، او لم يكن عليها أثر الاسلام :

(٣) أي في الدابة الوحشية ، والسمكة غير المحصورة :

(٤) راجع (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٣٣٢ الباب ١٠

الحديث ٤ :

(٥) أي للمنتقط :

(٦) أي تعريف المنتقط شريكه المنحصر الذي لا يشاركه غيره في المكان :

هذا (١) اذا لم يقطع بانتفائه عنه (٢) ، وإلا (٣) اشكل الحكم بكوله له ، بل ينبغي ان يكون لقطة (٤) ، إلا ان كلامهم هنا (٥) مطلق كما ذكره المصنف (٦) ، ولا فرق في وجوب تعريف المشارك هنا بين ما نقصن عن الدرهم ، وما زاد ، لاشتراكهم في اليد بسبب التصرف ولا يفقر مدعيه منهم (٧) الى البينة ، ولا الوصف ، لانه مال لا يدعيه احد ، ولو جهلوا جميعاً (٨) امره فلم يعترفوا به ولم ينقوه ، فان كان الاشتراك في التصرف خاصة فهو للمالك منهم ، وان لم يكن فيهم مالك فهو للمالك ، وان كان الاشتراك في الملك والتصرف فهم فيه سواء :
(ولا يكفي التعريف حولاً في التملك) لما يجب تعريفه (بل لا بد)
بعد الحول (من التبة) للملك وانما يُجِدُّدُ التعريفُ حولاً تخير الملتقط

-
- (١) اي كون ما وجده حلاً للمالك :
(٢) مرجع الضمير (الملتقط) . وفي انتفائه (المال الملتقط) :
والمعنى : أن كون ما وجده حلاً للمالك اذا لم يقطع بانتفاء المال الملتقط عنه وأما اذا قطع بأنه ليس له فيشكل الحكم بحليته له :
(٣) اي وان قطع يكون ما وجده متفقاً عنه :
(٤) فيجب عليه تعريفه حولاً كاملاً :
(٥) اي في باب ما وجد في صندوقه او داره :
(٦) في قوله : (والموجود في صندوقه ، او داره مع مشاركة الغير له لقطة ولا معها حل) حيث إن كلام (المصنف) هنا مطلق ، سواء قطع بأن ما وجده ليس له ام لم يقطع بذلك .
(٧) اي مدعي المال من الشركاء المنحصرين .
(٨) اي جهل جميع الشركاء المنحصرين امر ما وجدوه :

بين التملك بالنية ، وبين الصدقة به (١) ، وبين إبقائه في يده امانة (٢) لملكه .

هذا (٣) هو المشهور من حكم المسألة (٤) ، وفيها قولان آخران على طرفي النقيض (٥) .

احدهما دخوله (٦) في الملك قهراً من غير احتياج الى أمر زائد على التعريف ، لظاهر قول الصادق عليه السلام : فان جاء لها طالب ، وإلا فهي كسبيل ماله (٧) . والقاء (٨) للتعقيب : وهو قول ابن ادریس ورد بان كوليها (٩) كسبيل ماله لا يقتضي حصول الملك حقيقة (١٠) .

(١) اي بالمال الملتقط .

(٢) اي امانة شرعية .

(٣) اي مرور الحول لا يوجب التملك ان لم ينوه .

(٤) اي مسألة اللقطة .

(٥) اي متناقضان احدهما مخالف للآخر :

(٦) اي دخول المال الملتقط .

(٧) (الوصائل) الطبعه القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ٢ -

الحديث ١ .

(٨) اي في قوله عليه السلام : (والا فهي كسبيل) اي يترتب على التعريف

حولاً كاملاً - جواز التصرف في المال الملتقط كيف شاء ، ولا نعي بالتملك إلا هذا وليس في الرواية ما يشعر باشتراط النية في التملك .

(٩) اي كون اللقطة :

(١٠) لأن السبيل هو الطريق : فيجوز أن يراد أن المال الملتقط واقف في طريق

مال الملتقط بالكسر . اي يصلح ان يكون مالا له بالنية .

اذن فلم يدل (كسبيل ماله) على صبروته مالا له بلا حاجة الى امر آخر من لية ونحوها .

والثاني افتقار ملكه الى اللفظ الدال عليه بأن يقول : اخترت تملكها وهو قول أبي الصلاح وغيره ، لأنه معه (١) مجمع على ملكه : وغيره (٢) لا دليل عليه :

والأقوى الأول (٣) ، لقوله عليه السلام : « وإلا فاجعلها في عرض مالك » (٤) : وصيغة العمل (٥) للامر ، ولا اقل من أن يكون للاباحة (٦) فيستدعي (٧) ان يكون المأمور به مقدوراً بصد التعريف ، وعدم مجيء

(١) اي مع اللفظ الدال على ملكه علاوة على قصد التملك ؛

(٢) وهو التملك بغير اللفظ .

(٣) وهي كفاية لية التملك من دون اعتبار اللفظ الدال عليه :

(٤) (الوسائل) الطبعة للتدعيم المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ٢ -

الحديث ١٠ .

(٥) وهي كلمة (اجعل) امر : والامر للوجوب :

(٦) بناء على عدم دلالة الامر على الوجوب .

(٧) اي الامر يستدعي أن يكون المأمور به وهو (فاجعلها في عرض مالك)

مقدوراً بعد التعريف ، وبعد مجيء المالك ؛

هذا رد من (الشارح) على ما افاده (ابن ادريس) رحمه الله من أن اللقطة

تدخل في ملكه بعد التعريف حولاً كاملاً ان لم يجيء مالكها في اثناء الحول :

خلاصة الرد : أن دخول اللقطة في ملك الواجد بعد التعريف قهراً يستلزم

ان يكون ادخالها في ملكه من قبل محالاً ، لأن الادخال تحصيل للحاصل ، وهو محال

والامام عليه السلام قد امره ان يدخلها في ملكه . وهذا محال . بناء على قول (ابن

ادريس) : والشارح لا يأمر بما هو محال .

المالك ولم يذكر اللفظ (١) فدل الأول (٢) على انتفاء الأول ، والثاني (٣) على انتفاء الثاني وبه (٤) يجمع بينه (٥) ، وبين قوله عليه السلام : كسبيل

(١) هذا رد من (الشارح) على (ابي الصلاح) رحمه الله خلاصته :
أن قول الامام عليه السلام في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ : (فاجعلها في عرض مالك) ليس فيه ما يدل على اعتبار التملك باللفظ :

فما افاده (ابو الصلاح) رحمه الله من احتياج التملك الى اللفظ الدال على التملك كقوله : اخترت تملكها - غير مفيد :

(٢) وهو كون المأمور به مقدورا دل على انتفاء الاول وهو (التملك للقهرى) كما افاده (ابن ادریس) :

(٣) وهو عدم ذكر اللفظ في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ يدل على انتفاء الثاني وهو (احتياج تملك اللقطة الى اللفظ) كما افاده (ابو الصلاح) :
(٤) اي وبالقول الاول وهو (احتياج التملك الى النية) فقط من دون احتياجه الى اللفظ الدال على التملك :

(٥) اي بين قوله عليه السلام : (فاجعلها في عرض مالك) حيث إنه يدل على نفى الاحتياج الى النية ، وعلى عدم التملك القهرى : كما في الخبر المشار اليه في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ .

وبين قوله عليه السلام : (والا فهي كسبيل ماله) حيث يدل على الملك القهرى من دون احتياج التملك الى النية ، والى التلفظ الدال عليه . كما في الخبر المشار اليه في الهامش رقم ٧ ص ١٢٦ فالجمع بين هذين الخبرين هو التملك مع النية :

ماله ، وإلا (١) لكان ظاهره الملك القهري ، لا كما رد (٢) سابقاً .
والأقوال الثلاثة (٣) للشيخ .

(١) اي ولولا هذا لجمع لكان ظاهر قوله عليه السلام : (والا فهي كسبيل ماله) :

(٢) اي لا كما رد (ابن ادريس) سابقاً من أن اللقطة كسبيل ماله لا يقتضي حصول الملك حقيقة ، بل الرد الصحيح عليه هذا .

(٣) (التملك القهري) كما افاده (ابن ادريس) و (التملك بالنية) .

و (التملك بالنية مطلقاً بها) كما افاده (ابو الصلاح) .

کتاب الحیات الموت

كتاب احياء^(١) الموات^(٢)

(وهو) أي الموات من الأرض (مالا يُنفع به) منها (لِعُطْلته (٣) او لامتنيعامه (٤) ، أو لعدم الماء عنه او لاستيلاء الماء عليه) ولو جعل هذه الأقسام أفراداً لِعُطْلته ، لأنها (٥) اعم منها كان ايجاد ولا فرق بين أن يكون قد سبق لها إحياء ثم ماتت ، وبين موتها ابتداء على ما يقتضيه الاطلاق (٦) وهذا (٧) يتم مع اعادة اهله بحيث لا يُعرفون ولا بعضهم

(١) مصدر باب الافعال من احيى يحيى احياء .

(٢) مصدر مات يموت موتاً بمعنى خلو الارض من العبارة والسكان لا من مات يموت موتاً بمعنى جلول الموت به .

(٣) يضم العين ، وسكون الطاء بمعنى البقاء بلا النفع .

(٤) من استأجم اي تحول الى (آجم) : والاَّجم : الارض ذات للشجرة للكثيرة الملتف :

والارض ذات القصب الكثير :

والارض المسبعة بان تكون مأوى السباع :

(٥) اي للعطلة اعم من هذه الاقسام ، لانها تشملها :

(٦) اي اطلاق قول (المصنف) : (وهو مالا ينتظم به) ، سواء كانت

محياة ابتداء ثم ماتت ، ام كانت مواتاً من الابتداء :

(٧) اي تعميم اطلاق الموات على الاراضي التي كانت محياة ثم ماتت لا يتم

إلا مع اعادة اهلهما :

فلو عُرف ألحبي لم يصح احياؤها على ما صرح به المصنف في الدروس
وسياتي ان شاء تعالى ما فيه :

ولا يُعتبر في تحقق موتها العارض ذهاب رسم العارة رأساً ، بل
ضابطة العطة وان بقيت آثار الالهة ، ونحوها ، لصدقه عرفاً معها (١)
خلافاً لظاهر التذكرة (٢) ، ولا يلحق ذلك (٣) بالتحجير حيث إنه (٤)
لو وقع ابتداء كان تحجيراً ، لأن (٥) شرطه بقاء البد ، وقصد العارة .
وهما (٦) متفقان هنا ، بل التحجير مخصوص بابتداء الإحياء ، لانه (٧)
بمعنى الشروع فيه حيث لا يبلغه (٨) فكأنه قد حجّر على غيره بأثره
أن يتصرف فيها حجّره بإحياء ، وغيره .

(١) اي لصدق الموات عرفاً مع وجود الآثار .

(٢) اي خلافاً (للعلامة) في التذكرة حيث افاد رحمه الله أن الآثار قائمة
مقام التحجير وأنها بمنزلة .

(٣) اي بقاء الآثار لا يلحق بالتحجير في عدم جواز التصرف للغير حتى
يقال : إن الآثار بمثابة التحجير . فكأنه لا يجوز لاحد التصرف في الارض
المحجرة ، كذلك لا يجوز له التصرف في الارض ذات الآثار القديمة كما في المسدنة
البائدة التي تركها اهلها وبقيت خربة .

(٤) اي التحجير لو وقع ابتداء في الارض غير الحياة مايقاً كان تحجيراً
فلا يجوز لاحد التصرف فيها .

(٥) تعليل لعدم الحاق الآثار بالتحجير اي شرط التحجير .

(٦) اي بقاء البد : وقصد العارة متفقان هنا اي في الارض ذات الآثار
والرسوم :

(٧) اي للتحجير بمعنى الشروع في الإحياء وللعارية .

(٨) اي لا يبلغ للتحجير مرتبة الإحياء فهو شروع في الإحياء .

(و) حكم الموات أن (يملكه من احياء) اذا قصد تملكه (مع غيبة الامام عليه السلام) سواء في ذلك المسلم ، والكافر ، لموم « من احياء أرضها مبنية فهي له (١) ، : ولا يقدح في ذلك (٢) كونها للامام عليه السلام على تقدير ظهوره (٣) ، لأن ذلك (٤) لا يقصر عن حقه (٥) من غيرها (٦) كالخمس ، والمغنوم بغير اذله (٧) ، فانه بيد الكافر والمخالف على وجه الملك حال الغيبة ، ولا يجوز التزاحم منه فهنا (٨) أولى : (وإلا) يكن الامام عليه السلام غائبا (افتقر) الإحياء (الى اذنه) اجماعاً ، ثم ان كان مسلماً ملكها باذنه ، وفي ملك الكافر مع الاذن قولان ، ولا اشكال فيه لو حصل (٩) انما الاشكال في جواز اذله له

(١) (الوسائل) الطهارة للشيخ القمي المجلد ١٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

للهاج ١ - الحديث ٥ :

(٢) اي في تملك الارض بالاحياء مطلقاً ، سواء كان الحي مسلماً ام كافراً :

(٣) اي على تقدير ظهور (الامام) عليه السلام :

(٤) اي تملك الارض الحية لكل من احيائها ، سواء كان مسلماً ام كافراً :

(٥) اي عن حق الامام الذي يختص به :

(٦) اي من غير الارض الحية .

(٧) اي بغير اذن الامام : فكما أن الخمس والمغنوم بغير اذنه يكونان لمن

بيده مع أنها (للامام) عليه السلام :

كذلك الارض الحية التي احيائها الانسان فهي لحييها ، سواء كان مسلماً

ام كافراً ولو ظهر (الامام) عليه السلام :

(٨) اي في صورة الاحياء :

(٩) اي لو حصل الاذن فانه حينئذ تكون الارض الحية ملكاً للكافر .

نظراً إلى ان الكافر هل له اهلية ذلك أم لا . والنزاع قليل الجدوى (١) .
 (ولا يجوز إحياء العامر (٢) وتوابه كالطريق) المفضي إليه (٣)
 (والشرب) بكسر الشين - واصله الحِظ (٤) من الماء . ومنه (٥)
 قوله تعالى : لَمَّا شَرِبُوا يَوْمَ وَاكُنْتُمْ شَرِبُوا يَوْمَ مَعْلُوم (٦)
 والمراد هنا النهر وشبهه المعد لمصالح العامر (٧) ، وكذا غيرها (٨)
 من مرافق العامر وحريمه (ولا) إحياء (المفتوحة عَنوة) بفتح العين
 أي قهراً وغلبة على أهلها كارض الشام ، والعراق وغالب بلاد الاسلام
 (اذ عامرها) حال للفتح (للمسلمين) قاطبة بمعنى أن حاصلها يصرف
 في مصالحهم لا تصرفهم فيها كيف اتفق كما سيأتي (وغامرها) بالمعجمة
 وهو خلاف العامر بالمهملة قال الجوهري : وانما قيل له : غامر ، لأن
 الماء يبلغه فيغمره . وهو فاعل بمعنى مفعول كقولهم سرّ كاتم ، وماء

(١) بل عديم الجدوى والفائدة ، لأن (الامام) عليه السلام يعرف تكليفه .
 (٢) اطلاق الإحياء على العامر مجاز ، لأنه تحصيل للحاصل فالعامر لا يعمر
 وانما ذكره تهيئاً لما بعده في قول (المصنف) : (وتوابه كالطريق والشرب) الخ .
 والمراد من العامر المعمور . فاسم للفاعل هنا بمعنى المفعول كما في قوله تعالى :
 (لا عاصم اليوم من امر الله) أي لا معصوم .

(٣) أي إلى العامر . والمراد من الطريق (المجاز) ، أو (للدرب) .
 (٤) أي له حق ونصيب من الماء .
 (٥) أي ومن هذا المعنى وهو النصيب والحظ .
 (٦) للشعراء : الآية ١٠٥ .
 (٧) وهو الحبي ، سواء كان الماء لشرب أهل العامر ، أو لما شربه وسقي زرع .
 (٨) أي غير الطريق والشرب كالاصطبل ، وأماكن الحراسة :

دافق (١) ، وانما بُني على فاعل ليقابل به العامر .
وقيل : العامر من الأرض ما لم يُزرع مما يَحْتَمِلُ (٢) الزراعة ،
ومالا يبلغه الماء من موات الارض لا يقال له : عامر نظراً الى الوصف
المتقدم (٣) ، والمراد هنا ان مواتها مطلقاً (٤) (الامام عليه السلام)
فلا يصح احياءه بغير اذنه مع حضوره ، أما مع غيبته فيملكها المحيي ، ويرجع
الآن في المحيي منها والميت في تلك الحال (٥) الى القرائن . ومنها (٦)
ضرب الخراج والمقاسمة ، فان انتفت (٧) فالأصل يقتضي عدم العمارة (٨)
فيحكم لمن يئده منها شيء بالملك او ادعاه ، (وكذا كل ما) أي موات
من الأرض (لم يجر عليه ملك المسلم) فانه للامام عليه السلام فلا يصح
احيائه إلا باذنه مع حضوره وبإباح في غيبته . ومثله (٩) ما جرى عليه

(١) اي ماء مدفوق ، وسر مكتوم .

(٢) اي يصلح للزراعة :

(٣) لأن العامر : ما يبلغه الماء فيغمره :

(٤) سواء كانت اراضي الموات يغمرها الماء ام لا .

(٥) اي في حال الفتح .

(٦) اي ومن تلك القرائن (الضرائب المالية) التي نوضع من قبل الحكومات

على الاراضي .

فان كانت الضرائب موجودة حينئذٍ فالاراضي تعد بحياة ، وان لم تكن

موجودة فهي موات :

(٧) اي (الضرائب) .

(٨) أي حين الفتح .

(٩) اي ومثل الموات التي لم يجر عليها ملك مسلم وأنها (للإمام) عليه السلام -

ملك مسلم باد اهله عنه فانه يحكم الموات وأنه للامام عليه السلام : فلا يجوز احياءه =

ملكه ثم هاد أهله .

(ولو جرى عليه ملك مسلم) معروف (فهو له ولوارثه بعده)
كغيره من الاملاك (ولا ينتقل عنه بصيرورته مواتاً) مطلقاً (١) ، لأصالة
بقاء الملك وخروجه يحتاج الى سبب ناقل وهو (٢) محصور وليس منه (٣)
الخراب .

وقيل : يملكها المحيي بعد صيرورتها مواتاً ويبطل حق السابق ، لعموم
من أحياء أرضاً ميتة فهي له (٤) ، ولصحيحة (٥) أبي خالدة الكلابي عن الباقر
عليه السلام قال : وجدنا في كتاب علي عليه السلام إنَّ الأرضَ لله
يُورِثها مَنْ بَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٦) . الى ان قال :
فان تركها واخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها ، او احيها
فهو احق بها من الذي تركها (٧) ، وقول الصادق عليه السلام : إنما رجل
أتى خربة باثرة فاستخرجها ، وكرى (٨) انهآرها ، وعمرها فإنَّ عليه
= في زمن حضوره الا باذنه ، وبإباح ذلك في زمن غيبته عجل الله له الفرج .

(١) سواء كان ملك الملك المذكور بالاحياء او بالشراء .

(٢) أي السبب الناقل محصور ، لأنه إما البيع أو الهبة ، أو الوقف ، أو غيرها .

(٣) أي من السبب الناقل .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب الاول - الحديث ٥ :

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب ٣ - الحديث ٢ : حيث استشهد (الامام) عليه الصلاة والسلام بالآية الشريفة :

(٦) الاعراف : الآية ١٢٨ .

(٧) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٨) بمعنى الحفر والتنظيف عن الرواسب .

فيها الصدقة ، فان كانت أرضاً لرجل قبله فغاب عنها وتركها واخرها
ثم جاء بعد يطلبها فانَّ الأرضَ لله ، ولمن عمرها :

وهذا هو الأقوى ، وموضع الخلاف (١) ما إذا كان السابق قد ملكها
بالاحياء . فلو كان قد ملكها بالشراء ونحوه (٢) لم يزل ملكه عنها اجماعاً
على ما نقله العلامة في التذكرة عن جميع أهل العلم .

(وكل أرض أسلم عليها أهلها طوعاً) كالمدينة المشرفة ، والبحرين
واطراف اليمن (فهي لهم) على الخصوص يتصرفون فيها كيف شاؤوا
(وليس عليهم فيها سوى الزكاة مع) اجتماع (الشرائط) المعتبرة فيها .
هذا اذا قاموا بهارتها ، أما لو تركوها فخربت فانها تدخل في عموم
قوله (٣) :

(وكل أرض تركَ أهلها عمارتها فالمحيي احق بها) (٤) منهم
لا بمعنى ملكه لها بالاحياء ، لما سبق من ان ما جرى عليها ملك مسلم
لا ينتقل عنه بالموت فبترك العمارة التي هي أعم من الموت اولى ، بل بمعنى
استحقاقه التصرف فيها مادام قائماً بهارتها (وعليه طسقتها) (٥) أي اجرتها
(لاربابها) الذين تركوا عمارتها :

= والمراد من استخراجها : جعلُ الأرض صالحة للزراعة :
(١) أي الخلاف في أن الأرض المحيية لو تركت وماتت ، ثم احيها آخر
هل يملكها ام لا :

(٢) كالارث والهبة .
(٣) وهو قوله صلى الله عليه وآله : (من احيى أرضاً مبيته فهي له) وقد اشير
اليه في الهامش رقم ٤ ص ١٣٨ :

(٤) هذا مضمون صحيحة (ابي خالد الكابلي) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ١٣٨
(٥) معرب « تشك » او « تشك » وهو قدر معين من الخراج :

أما عدم خروجها عن ملكهم فقد تقدم (١) ، وأما جواز أحيائها مع القيام بالأجرة فلرواية (٢) سليمان بن خالد وقد سأله عن الرجل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها (٣) ويجري أنهارها ويعمرها ويزرعها فإذا عليه ؟ قال : الصدقة (٤) قلت : فإن كان يعرف صاحبها قال : فليؤد إليه حقه ، وهي (٥) دالة على عدم خروج الموات به عن الملك أيضاً ، لأن نفس الأرض حقت صاحبها (٦) ، إلا أنها (٧) مقطوعة السند ضعيفة فلا تصلح (٨) ، وشرطاً في الدروس اذن المالك في الاحياء ، فإن تعذر (٩) فالحاكم ، فإن تعذر (١٠) جاز الاحياء بغير اذن ، وللمالك

(١) في قول (المصنف) : (ولو جرى عليه ملك مسلم فهو له ولوارثه بعده)

(٢) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب ٣ - الحديث ٣ .

(٣) اي يصلح الارض للزراعة .

(٤) اي يعطي زكاة الزرع اذا كان ما زرعه مما يوجب الزكاة :

واما غيره فستحب اعطاء زكاته :

(٥) اي هذه الرواية دالة على عدم خروج مثل هذه الارض المحيطة بواسطة

اصلاحها ، واجراء الماء فيها ، وزرعها عن ملك محيها الاول . كما لم تخرج بموتها عن ملكه .

(٦) اي لا تزال الارض ملكا لصاحبها وان احيها الحي .

(٧) اي هذه الرواية سندها مقطوع :

(٨) اي للاستدلال :

(٩) اي المالك بأن لم يكن موجودا ، او لم يمكن الوصول اليه ، او لم ياذن

في الاحياء .

(١٠) اي الحاكم بان لم يوجد ، او لم يمكن الوصول اليه :

حينئذ (١) طسقها . ودليله (٢) غير واضح :
والأقوى أنها ان خرجت عن ملكه (٣) جاز احيائها بغير اجرة
ولا امتنع التصرف فيها بغير اذنه (٤) : وقد تقدم ما يعلم منه (٥)
خروجها عن ملكه ، وعدمه (٦) :
نعم للامام عليه السلام تقبيل المملوكة الممتنع اهلها من عارتها بما شاء
لأنه أولى بالمؤمنين من انفسهم (٧) :

(١) اي حين ان تصرف بها واحياها عليه اجرة الارض فيدفعها الى صاحبها
(٢) اي دليل (الشهيد الاول) في الدروس غير واضح :
ولا يخفى : أن دليله واضح بعد ان حكمتا بعدم خروج الارض عن ملك
صاحبها الاول :

فانه يحتاج الى اذن المالك لو امكن ، والا الحاكم لو امكن :
(٣) اي الارض خرجت عن ملك المالك الاول :
(٤) اي بغير اذن المالك الاول لو لم تخرج عن ملكه حتى مع اذن الحاكم
(٥) اي مما تقدم وهو (وقيل : يملكها المحيي بعد صيرورتها مواتا ويبطل
حق السابق ، لعدم من احيا ارضا ميتة) :

(٦) اي وعدم خروج الارض عن ملك صاحبها ، لأصالة بقاء الملك .
وخروجه يحتاج الى سبب لاقول وهو محصور وليس منه الخراب :
(٧) اشارة الى قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ اَنْفُسِهِمْ)
الاحزاب : الآية ٦ :

الآية الشريفة - كما استدلل بها (الشارح) رحمه الله - تهدف الى اثبات ولاية
عامة لـ (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله على اموال المؤمنين وانفسهم :
بمعنى ان له التصرف في اموالهم وانفسهم ، سواء رضوا بذلك ام لا ، لان
مسلطته وولايته بالاستخلاف عن الله عز وجل ، لكونه خليفة في ارضه جل اسمه =

= فولايته وسلطنته في طول ولاية الله وساطنته على خلقه .

فكل تصرف منه صلى الله عليه وآله صحيح نافذ :

وهذه الولاية حتى ثابت له صلى الله عليه وآله بلا شك وارتياب ثم من بعده
اللائمة عليهم السلام وقد اخذ صلى الله عليه وآله الاعتراف بـ (هذه الولاية العامة)
من عموم المسلمين يوم (غدیر خم) اولا :

فقال صلى الله عليه وآله : (اَلَسْتُ اَوَّلَىٰ بِكُمْ مِنْ اَنْفُسِكُمْ) ؟ .

قالوا : (اَللّٰهُمَّ بَلَىٰ) .

فقال صلى الله عليه وآله : (اَللّٰهُمَّ فَاشْهَدْ) .

وبعد ذلك ابدى ان هذا الحق قد انتقل من بعده الى وصيه وخليفته (امير

المؤمنين علي بن ابي طالب) صلوات الله وسلامه عليه .

فقال ثانياً - : (فمن كنت مولاه فعلي مولاه) . فبايعه المسلمون على ذلك

منذ عينه (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله . فجعلوا يباركون (علياً

امير المؤمنين) صلوات الله عليه بامرة المؤمنين ويقول كل واحد منهم :

نَحْنُ لَكَ (يا بن ابي طالب) اصبحنا مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة .

ان الشيعة تأخذ بهذا الموقف نصاً ثابتاً على خلافة (امير المؤمنين) عليه

الصلوة والسلام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل . فقد نصبه اماماً على الخلق

في ذلك اليوم الرهيب هـ

نعم إن (اخواننا اللسنة) بعد اذعانهم بالموقف ، وبالنص المتواتر - يأولون

لفظ (المولى) على غير ظاهره : ويقولون : لعل المراد به (المحب أو الصديق) .

لكن التاويل باطل . حيث إن اللفظ المذكور (المولى) مشترك في لغة العرب

ولا شك ان استعمال اللفظ المشترك في احد معانيه غير جائز الا مصحوباً بالقرينة

المعينة .

ولا ريب ان النبي صلى الله عليه وآله عربي صميم فلم يشدعن القاعدة المذكورة ولا بد من نصب قرينة تدل على مراده من هذه اللفظة .
ونحن اذ نفحص عن هذه القرينة نجدها واضحة جلية ، لانه صلى الله عليه وآله اخذ الاعتراف من عموم المسلمين اولا - (الست اولى بكم من انفسكم) .
ثم قال صلى الله عليه وآله : (فن كنت مولاة فعلي مولاة) ،
يعنى أن المقام الذي تعرفون به بالنسبة الي . فهو حق ثابت لـ (علي) عليه السلام .

وهو (مقام الولاية العامة) اي ولايته على المؤمنين امتداد لولايته :
وهذه هي الخلافة الكبرى ، او الامامة العظمى ، او الولاية العامة التي هي تعابير مترادفة :

واليك خلاصة واقعة (غدِير خم) : في السنة للعاشرة من الهجرة عزم (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله على الخروج الى الحج واذن في الناس بذلك :
فقدم (المدينة المنورة) خلق كثير يأتون به في تلك السنة التي يقال لها :
(عام حجة الوداع) لو داعه صلى الله عليه وآله مع (البيت الشريف) ويقال لها : (عام حجة البلاغ) لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَنَافَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ وَرِيسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُكُمْ مِنَ النَّاسِ) المائدة : الآية ٧١ :

فان الرسول صلى الله عليه وآله أمر في تلك السنة بالحج لتبليغ للولاية :
ويقال لها : (عام حجة التمام والكمال) لتامة النعمة على المسلمين ، واكمال ايمانهم بنصبه صلى الله عليه وآله (عليا) صلوات الله وسلامه عليه (للامرة والولاية) في قوله تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) المائدة : الآية ٥ .

لم يخرج (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله غير هذه الحجة منسذ هاجر
من (مكة المكرمة) الى ان توفاه الله عز وجل .

خرج للنبي صلى الله عليه وآله يوم السبت الخامس والعشرين او السادس
والعشرين من ذي القعدة من (المدينة) مغتسلا مترجلا متجردا في ثوبين صحاريين
(ازار ورداء) :

اخرج صلى الله عليه وآله معه نساءه كلهن في الموادج وسار معه اهل بيته
وعامة المهاجرين والانصار ومن شاء الله من قبائل العرب وأفناء الناس :
خرج صلى الله عليه وآله من المدينة وقد اصاب الناس جُدري ، او حصبة
منعت كثيرا من الناس من الحج معه :

ومع هذه الكارثة خرج معه جموع لا يعلمها الا الله تعالى .

قيل : خرج معه تسعون الفا .

قيل : مائة واربعة عشر الفا :

قيل : مائة وعشرون الفا .

قيل : مائة واربعة وعشرون الفا :

قيل : اكثر من ذلك :

هؤلاء عدة من خرج معه صلى الله عليه وآله :

وأما الذين حجوا معه فهم اكثر من ذلك كالمقيمين في مكة والذين اتوا من (اليمن)

مع (علي امير المؤمنين) صلوات الله وسلامه عليه :

اصبح صلى الله عليه وآله يوم الأحد بـ (يللم) :

صلى المغرب والعشاء هناك ، والصبح بـ (عرق الظبية) ثم نزل (الروحاء)

والصرف منها :

صلى العصر بـ (المنصرف) ، والمغرب والعشاء بـ (المتعشى) وتعشى به ،

وصلى الصبح بـ (الاثابة) ، واصبح يوم الثلاثاء بالمرج واحتجم بـ (لحي جل)
(عقبه الجحفه) .

زل (السقياء) يوم الاربعاء ، واصبح بـ (الابهاء) زل (الجحفه) يوم
الجمعة ويوم الاحد بـ (عسفان) :

سافر من عسفان الى (الغميم) اعترض المشاة فصفوا صفوفاً فشكوا اليه
المشي فقال صلى الله عليه وآله :

(استمعيوا بالنسلان) : (مشي سريع دون العدو) ففعلوا ذلك فوجدوا
لذلك راحة :

دخل صلى الله عليه وآله (مر الظهران) يوم الاثنين ما برح صلى الله عليه وآله
حتى امسى وغربت له الشمس بـ (سرف) صلى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله
المغرب في (مكة المكرمة) قضى صلى الله عليه وآله مناسكه والصرف راجعا الى (المدينة
المنورة) ومعه من الجموع المذكورات .

وصل (غدِير خم) موضع بين (مكة والمدينة المنورة) بـ (الجحفه) يوم
الخميس ثامن عشر ذى الحجة سنة ١٠ من الهجرة وكان يوماً شديداً الحر حتى
أن الرجل من شدة الحر ليضع رداءه تحت قدميه .

زل اليه (جبرئيل الامين) عن الله عز وجل بقوله : (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ
بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ
بِعَصْمِكَ مِنَ النَّاسِ) :

ايها القاري الكريم انظر الى عظمة الامر اي (الإمرة والولاية) حيث يقول
الله عز وجل (لرسوله الاعظم) صلى الله عليه وآله : (فان لم تفعل فما بَلَّغْتَ
رِسَالَتَهُ) اي لو لم تفعل ما أمرت به من نصب (علي) صلوات الله وسلامه عليه
(الإمرة والولاية والخلافة) فما بَلَّغْتَ رسالة ربك :

فالهدف الاسمى من التبليغ (الامرة والولاية) ، لا تبليغ بعض احكام طفيفة كما يقول بعض من لاخبرة له .

اذ كيف يمكن ذلك مع أنها بلغت بنامها ولم يبق منها شيء لم تبليغ :
ثم كيف يسوغ (للرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله إخفاء الاحكام الإلهية وعدم تبليغها الى (حجة الوداع) .

ثم إن قوله تعالى : (وَٱللَّهُ بِعَصْمِكَ ۙ إِنَ النَّاسِ) يتنافى مع تبليغ الاحكام ، لأن الاحكام ليست مما يخشى ذكرها حتى يعصم الله رسوله الاعظم . فالخشية إنما كانت لاجل هذه المهمة (الإمرة والولاية) لا لاجل (تبليغ الاحكام) كما يدعيه البعض ، لان الاحكام يشترك فيها المسلمون قاطبة وليس لاحد فيها نزاع لاسيا وفي بداية الاسلام . فلا خوف ولا خشية (للرسول) صلى الله عليه وآله منهم في الاحكام حتى يعصمه الله من الناس .

ومن السخافة جدا القول بأن النبي صلى الله عليه وآله جمع الناس بعد ثلاثة وعشرين سنة من دعوته المباركة في ذلك اليوم الشديد الحر لاجل تبليغ الاحكام . ابن كان (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله طول هذه المدة من التبليغ وهل يسوغ له اخفاؤها خلال المدة المذكورة وماذا كان المسلمون يعملون : فالعبادات ، والعقود ، والایقاعات التي كانت تقع على ايدي المسلمين من جاء بها ومن علمهم فيالسخافة الراي من قبول هذه الارجيف والتمسك بها الى هنا نقف ونحيل الامر والقضاء فيه الى من كان منصفاً ولعله يوجد الآن من ينصفنا ، اوباني في المستقبل جمع (النبي) صلى الله عليه وآله الناس في (غدیر خم) يوم الثامن عشر من (ذي الحجة الحرام) وكان يوما شديد الحر من شدة الرمضاء يضع الرجل من بعض رداءه على راسه ، وبعضه تحت قدميه .

ظلَّ لرسول الله صلى الله عليه وآله بثوب على شجرة سمرة من الشمس فلما

انصرف صلى الله عليه وآله من صلاته قام خطيباً وسط القوم على اكتاب الابل واسمع الجميع رافعاً عقيرته فقال :

الحمد لله ونستعينه ، ونؤمن به ، ونعوكل عليه ، ونعوذ بالله من شرور النفسنا ومن سيئات اعمالنا الذي لا هادي له ، لمن ضل ، ولا مضل له لمن هدى ، واشهد ان لا اله الا الله ، وان محمداً عبده ورسوله :

اما بعد : ايها الناس قد نبأني اللطيف الخبير : انه لم يؤمن بنبي الا مثل نصف عمر الذي قبله واني او شك ان ادعى واجبت ولني مستول واتم مستولون . فاذا انتم قائلون :

قالوا : لشهد انك قد بلغت ونصحت وجهدت فجزاك الله خيراً .
قال : (الستم تشهدون أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن جنته حق ، وناره حق ، وأن الموت حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور) :

قالوا : (بلى نشهد بذلك) .

قال : (اللهم اشهد)

ثم قال صلى الله عليه وآله : (ايها الناس الا تسمعون) :

قالوا : نعم .

قال صلى الله عليه وآله : (فاني فرط على الخوض رانتم واردون على الخوض وأن عرضه ما بين الصفاء ، وبصرى فيه اقداح عسدد النجوم من فضة فالظروا كيف تخطفوني في الثقلين) :

فنادى مناد فما الثقلان يا رسول الله .

قال صلى الله عليه وآله : الثقل الاكبر (كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف بايديكم وتمسكوا به لاتفصلوا) .

والآخر الاصغر عترتي ، وأن اللطيف الخبير لباني ألها لن يتفرقا حتى يردا علي الخوض ، وسأت ذلك لها ربّي ، فلا تقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا عنها فتهلكوا ،

ثم اخذ بيد (علي) فرقمها حتى راي بياض آباطها وعرفه القوم اجمعون : فقال صلى الله عليه وآله : (ايها الناس من اولى الناس بالمؤمنين من انفسهم) . فقالوا : الله ورسوله اعلم .

قال : (إن الله مولاي وانا مولى المؤمنين وانا اولى بهم من انفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه) .

يقولها : ثلاث مرات :

وفي لفظ (احمد بن حنبل) امام الحنابلة اربع مرات :

ثم قال : (اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، واحب من احبه ، وابغض من ابغضه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وادر الحق معه حيث دار) : (ألا فليبلغ الشاهد الغائب) :

ثم لم يتفرقا حتى نزل (الامين) وحلاه بقوله : اَلْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ لِعَمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْاِسْلَامَ دِينًا .

ثم قال صلى الله عليه وآله : (الله اكبر على كماله ، واتمام النعمة ، ورضى الرب برساتي ، والولاية لعلي من بعدي) .

ثم طفق القوم يهتأون (امير المؤمنين) صلوات الله وسلامه عليه .

ومن هنا في مقدم الصحابة (الشيخان ابو بكر وعمر) كل يقول : بخ بخ لك

(يا بن ابي طالب) اصبحت وامسيت مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة :

وقال (ابن عباس) : وجبت والله في اعناق القوم .

وقال (حسان بن ثابت) : إله ذن لي يا رسول الله ان اقول في (علي) ايها

(وارض الصلح التي بأيدي اهل الذمة) وقد صالحوا للنبي صلى الله عليه وآله ، او الامام عليه السلام على أن الأرض لهم (فهي لهم) عملاً بمقتضى الشرط (وعليهم الجزية) ما داموا اهل ذمة . ولو اسلموا صارت كالارض التي اسلم اهلها عليها طوعاً ملكاً (١) لهم بغير عوض ، ولو وقع الصلح ابتداء على الأرض للمسلمين كارض خيبر (٢) فهي كالفتوحة تسميها .

فقال : قل على بركة الله فقام (حسان) فقال : يامعشر مشيخة قريش انبئها قولي بشهادة من رسول الله في الولاية الماضية ثم قال :

يناديهم يوم الغدير نبيهم
بنحيم فاسمع بالرسول متادبا
هذا مجمل القول في واقعه (غدیر خم) .

ومن اراد التفصيل والاحاطة بجميع مواقف الغدير وخصوصياته فعليه بكتاب (الغدير) تأليف (الحجة المجاهد العظيم الشيخ الأميني) حفظه الله تعالى من كل سوء الجزء الاول من ص ٩ الى آخر الجزء الثالثة (طهران) (المطبعة الحيدرية) دار الكتب الاسلامية ١٣٧٢ سبوا فيك هناك تفصيل الفاظها .

وقد اصفقت الامة الاسلامية على هذا ، وليست في العالم كله وعلى مستوى البسيطة واقعة اسلامية غديرية غيرها .

ولو اطلق يومه فلا ينصرف الا اليه وان قيل : محله فهذا المكان بين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) الحجة لم يعرف احد من البهائية والمنتمين مكانا سواه . (١) خبر (صارت) اي صارت الارض ملكا مستقرا لهم بعد ان لم تكن ملكهم وان كانت بيدهم وكانوا يدفعون الجزية .

(٢) (خيبر) وزان صيقل : حصن كبير كان لليهود قرب (المدينة المنورة) على الجانب الايسر من الذهاب اليها ،

سمي باسم رجل من العالين نزل بها وهو (خيبر بن ثالب بن عبيد بن مهلهل) : =

= وخيبر كانت مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع ونخل كثير :

وكان فيها من الحصون سبعة بهذه الاسامي .

(الأول : ناعم) .

(الثاني : قوص) بفتح القاف وزان ذلول

(الثالث : كتيبة) .

(الرابع : شق) بكسر الشين ومكون القاف

(الخامس : نطاة) بفتح للنون .

(السادس : وطيح) بفتح الواو :

(السابع : سلاط) :

هذه الواقعة كانت في جمادى الأولى ، او في محرم سنة سبع من الهجرة بعد

رجوع (الرسول الأعظم) صلى الله عليه وآله من (الحديبية) وتمت شروط

الصلح والمهادلة بين النبي صلى الله عليه وآله ، وبين قريش وبقية كفار العرب :

بقي صلى الله عليه وآله واله عشرين يوماً في (المدينة المنورة) :

ثم خرج صلى الله عليه وآله من (المدينة) قاصداً يهود خيبر ومعه ١٤٠٠

من المسلمين ، ومائتا فرس . وحل بقرب خيبر :

خرج اليهود للزراعة على عادتهم ومعهم المساحي والزنايل فاذا وقعت

انظارهم على (الرسول الأكرم) وأصحابه فنادوا والله هذا محمد وأصحابه فهربوا

وتحصنوا في قلاعهم السبع المذكورة :

لما رأى النبي صلى الله عليه وآله هذا العمل منهم قفائل ونادى : (الله أكبر

خربت خيبر إلاما نزلنا بساحة قوم الاوساء صباح المنذر) :

أدخل اليهود النساء والاطفال في حصن (كتيبة) وعزموا على محاربة

(الرسول الأعظم) صلى الله عليه وآله .

اجتمع رجال اليهود المخاربون ودهانهم في قلعة (نطاة) .
 جعل المسلمون يناوشون اليهود من بين أيدي حصونهم وجنبااتها :
 فتح اليهود ذات يوم باب خيبر وقد خندقوا على انفسهم خندقاً .
 خرج (مرحب) الى أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وكان من رجال
 اليهود طويل اللقمة . عظيم الهامة :

وكان مقدماً عندهم مشهوراً بشجاعته وبسالته :
 وكما خرج قرن من المسلمين الى ساحة الحرب يحمل عليه مرحب فلم يتمكن
 احد من المسلمين على مقاومته :
 ابتلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله بوجع في شقيقته المباركة فلم يتمكن
 من الحضور في ميدان الحرب .

دعا (رسول الله) صلى الله عليه وآله (أبا بكر) فقال له : خذ الراية
 فاخذها وجاء بها مع جمع من المهاجرين الى ساحة الحرب فلم يتمكن من محاربة
 (مرحب) فعاد خائباً يؤنب القوم الذين اتبعوه ، ويؤنبونه .

فلما صار الغد دعا (الرسول) صلى الله عليه وآله (عمر) فأعطى الراية له
 فجاء بها الى الحرب فلم يتمكن من المقاومة فرجع يبكين أصحابه ، ويبجبونه .
 فقال صلى الله عليه وآله : (ليست هذه لمن حملها) فقال في اليوم الثالث :
 (لأعطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله يفتح الله على
 يديه كراراً غير فرار) :

ما اعظم هذه الكلمة (يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله) :
 وما اعظم قائلها :

وما أعظم من قيلت في حقه .

نعم والله إنها لعظيمة جداً لعظم فضيلتها لو امكن اللسان فيها واعطاها

• • • • •

حقها متجرداً لنفسه عن النزعات والعصبيات الشيطانية .

بات الناس بدوكون بجملتهم أئهم يعطاها فلما اصبحوا غدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله كلهم يرجون ان يعطاها .

قال صلى الله عليه وآله : (ابن علي بن أبي طالب) :

فقالوا : يا رسول الله هو يشتكي عينيه قال صلى الله عليه وآله : فأرسلوا اليه فأني به فجعل صلى الله عليه وآله من ريق فيه على عينيه ودعا له فبرأ كأن لم يكن به وجع :

ثم قال صلى الله عليه وآله : (اللهم اكفه الحر والبرد) .

قال علي صلوات الله وسلامه عليه : (فما وجدت بعد ذلك حرّاً ولا برداً)
قال (علي) عليه الصلاة والسلام : (يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا)
قال صلى الله عليه وآله : (انفسد على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم الى الاسلام واخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فو الله لئن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم) .

أخذ (علي) صلوات الله عليه الراية وجاء بها مهرولاً حتى حصار (قموص)
خرج (مرحب) كهاده كل يوم وهو يرتجز :

قد علمت خبير أني مرحب شاكى السلاح بطل مجرب
فأجابه (علي) .

أنا الذي ستمني أمي حيدرة : . ضرغام آبنام وليث قسورة .

اشتبكت الحرب بينهما : اراد (مرحب) ان يحمل على (أمير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام فضربه ضربة سقط منها لوجهه فقتل .
ثم حل عليه السلام على (ربيع بن أبي الحقيق) وكان من صناديد اليهود وشجعاهم فقتله .

عنوة (١) :

(وبصرف الامام عليه السلام حاصل الأرض المفتوحة عنوة) الحياة
حال الفتح (في مصالح المسلمين) الغائبين وغيرهم كسد الثغور ، ومعونة
الغزاة ، وازراق اللوالة .

هذا (٢) مع حضور الامام ، أما مع غيبته فما كان منها بيد الجائر

= ثم حمل عليه السلام على (عنتر) وكان من الابطال ومن رجال اليهود
وشجعائهم فقتله :

ثم حمل على (مرة وياسر) وأمثالهما فقتلهم فبقتلهم انهزم اليهود وتحصنوا
في قلعة (قوص) واغلقوا الباب عليهم :

جاء (علي) صلوات الله وسلامه عليه فوقف لدى الباب وهزه هزاً عنيفاً
وقعت من جرائها (صفية بنت حيي بن أخطب) من عرشها وانخدش وجهها :
فقلع عليه السلام الباب وجعله قنطرة على الخندق ليعبره الجيش الاسلامي ووقف
هو عليه السلام في (الخندق) حتى عبر الجيش ودخلوا قلاع اليهود ، ثم رمى
بالباب الى أربعين ذراعاً فاراد أربعون شخصاً من المسلمين ان يحركوا الباب
فلم يتمكنوا :

والى هذا المعنى أشار (ابن أبي الحديد) المعتزلي في قصيدته (العينية) الشهيرة
ومنها :

يا قارع الباب الذي عن هزه .: عجزت اكف اربعون واربع :

(١) في أن عامرها للمسلمين : وغامرهما اي خرابها (للامام) عليه السلام :

(٢) اي صرف (الامام) عليه السلام حاصل الارض المفتوحة عنوة الحياة

حالة الفتح في مصالح المسلمين الغائبين :

يجوز المضي منه في حكمه فيها (١) فيصح تناول الخراج والمقاسمة منه (٢) بهبة ، وشراء ، واستقطاع ، وغيرها (٣) مما يقتضيه حكمه شرعاً (٤) . وما يمكن استقلال نائب الامام به وهو الحاكم الشرعي فأمره اليه بصرفه في مصالح المسلمين كالأصل (٥) :

(ولا يجوز بيعها) أي بيع الارض المفتوحة عنوة الحياة حال الفتح لأنها للمسلمين قاطبة من وجد منهم ذلك اليوم ، ومن يتجدد الى يوم القيامة ، لا بمعنى ملك الرقبة ، بل بالمعنى السابق : وهو صرف حاصلها في مصالحهم .

(ولا هبتها ، ولا وقفها ، ولا نقلها) بوجه من الوجوه المملكة لما ذكرناه من العلة (٦) : (وقيل) والقاتل به جماعة من التأخرين ومنهم المصنف وقد تقدم في كتاب البيع (٧) اختباره له : (لانه يجوز) جميع

(١) مرجع الضمير (الارض) . وفي حكمه ومعه (الجائر) اي يجوز للمسلمين مع غيبة (الامام) عليه السلام التصرف في مثل هذه الارض الحياة التي بيد الحاكم الجائر والعمل بحكمه كلما يحكم ويقضي حكمه طبقاً للمذهب :

(٢) اي من الجائر .

(٣) اي وغير هذه المذكورات مما يقتضيه حكم الجائر ومذهبه .

(٤) قيد لقوله : (فيصح) اي فيصح شرعاً تناول الخراج والمقاسمة

الى آخر قول (الشارح) .

ونصب شرعاً على التميز .

(٥) اي كنفس (الامام) عليه السلام .

(٦) لأن الارض المفتوحة عنوة ملك المسلمين قاطبة الموجود منهم ومن يوجد

فيها بعد وتصرف منافعها في مصالحهم :

(٧) في (الجزء الثالث) من طبعتنا الحديثة كتاب البيع ص ٢٤٧ في قول =

ما ذكر من البيع والوقف وغيره (تبعاً لآثار المتصرف) من بناء ، وغرس ويستمر الحكم ما دام شيء من الأثر باقياً ، فإذا زال رجعت الأرض الى حكمها الأول (١) .

ولو كانت مينة حال الفتح ، او عرض لها المآتون (٢) ثم أحياءها محي ، أو اشتبه حالها حالته (٣) ، أو وجدت في يد أحد يدعي ملكها حيث لا يعلم فساد دعواه فهي كغيرها من الأرضين المملوكة بالشروط السابق (٤) يتصرف بها المالك كيف شاء بغير اشكال (وشروط الاحياء المملك للمحي . ستة : التفاء بد الغير) عن الأرض المينة ، فلو كان عليها يد محترمة لم يصح احيائها لغيره لان اليد تدل على الملك ظاهراً اذا لم يعلم انتفاء سبب صحيح (٥) للملك أو الأولوية (٦) ، وإلا (٧) لم يلفقت الى اليد.

= (المصنف) رحمه الله : (ولا الأرض المفتوحة عنوة الا تبعاً لآثار المتصرف) :

(١) وهو أن الأرض ملك لجميع المسلمين :

(٢) بعد الفتح :

(٣) أي حالة الفتح :

(٤) وهي غيبة (الامام) عليه السلام . او حضوره مع اذنه .

(٥) المراد من السبب الصحيح هو احد الاسباب المملوكة اختصاراً كالبيع .

والهبة . والصلح : وسائر العقود - او قهراً كالارث :

فإذا علم أن ذا اليد قد تسلط على الأرض من غير سبب صحيح شرعي فلا

اعتبار بيده .

لكنه اذا شك في ذلك فحينئذ تكون اليد اماره ظاهريه للملك ، ولا يجوز

لاحد معارضته فيه :

(٦) أي سبب صحيح للأولوية كالتحجير لغرض الاحياء .

(٧) أي ان علمنا بانتفاء الاسباب الصحيحة للملك والأولوية :

(وانتفاء ملك سابق) للأرض قبل موتها (١) لمسلم (٢) ، او مسلم
 فلو كانت مملوكة لاحدهما لم يصبح احياؤها لغيره (٣) استصحاباً للملك
 السابق وهذان الشرطان (٤) مبنيان على ما سبق من عدم بطلان الملك (٥)
 بالموث مطلقاً (٦) وقد تقدم (٧) ما فيه من التفصيل المختار (٨) :
 (وانتفاء كونه حريماً لعامر) ، لأن مالك العامر استحق حريمه ،
 لأنه من مرافقه ومما يتوقف كمال انتفائه عليه (٩) ، وسيأتي تفصيل الحريم
 (وانتفاء كونه مشعراً) أي محلاً (للعبادة) كعرفة ، والمشرع
 ومنى ولو (١٠) كان يسيراً لا يمنع المتعبدين ، سداً (١١) لباب مزاحمة
 (١) اي موت الارض .

(٢) الجار والمخروم متعلق بـ (مدخول الانتفاء) وهو (ملك سابق) اي
 انتفاء ملك سابق لمسلم :

والمراد من المسلم اهل الذمة : والمعاهدون .

(٣) اي لغير مالكة المسلم ، او المعاهد :

(٤) وهما : انتفاء يد الغير . وانتفاء ملك سابق .

(٥) اي الملك السابق .

(٦) سواء كان ملك السابق بالاحياء ام بغيره ، وسواء بقيت الآثار ام لم تبق :

(٧) في قول (الشارح) : (وموضع الخلاف ما اذا كان السابق قد ملكها
 بالاحياء . فلو كان ملكها بالشرع ونحوه لم يزل ملكه عنها اجماعاً) .

(٨) وهو أن الملكية لا تزول إلا اذا كان المالك الاول قد ملكها بالاحياء
 ثم اهل الأرض حتى ماتت :

(٩) اي على هذا الحريم .

(١٠) « لو » وصليّة ، واسم كان ضميره الاحياء ، اي وان كان ما احياه يسيراً .

(١١) تعليل لعدم جواز احياء أرض « منى » و « عرفات » ، والمشرع « وان =

لناسكين ، ولتعلق حقوق الناس كافة بها (١) فلا يسوغ تملكها مطلقاً (٢) لادائه الى تفويت هذا الغرض الشرعي (٣) :
وجوز المحقق اليسير منه (٤) ، لعدم الإضرار مع انه (٥) غير ملك لأحد : وهو (٦) نادر وعليه (٧) لو عمد بعض الحاج فوقف به (٨) لم يجز ، لانه من التصرف في ملك الغير ، لأننا ههنا عليه (٩) وهو (١٠) مفسد للعبادة التي هي عبارة عن الكون ومن ضرورياته (١١) المكان :

= كان موضع الاحياء يسيراً .

- (١) أي بتلك المشاعر :
- (٢) سواء زاحم أم لا :
- (٣) وهي العبادة ، لأنه يستلزم إحداث ابنية كثيرة شيئاً فشيئاً حتى يستوعب البناء تمام تلك المشاعر .
- (٤) أي من الاحياء :
- (٥) أي مع أن ذلك اليسير قبل الاحياء لا يكون ملكاً خاصاً لأحد : فلا يجوز معارضته في ذلك . لعدم تطاوله على حق احد .
- (٦) أي قول (المحقق) :
- (٧) أي وعلى القول بجواز إحياء اليسير من المشاعر وحصول الملك به :
- (٨) أي بهذا الحيا من أرض المشعر :
- (٩) يعني فرضنا صحة ذلك الاحياء اليسير : ولازم ذلك هو تملك الخبي لهذا المقدار الذي أحياء ، فلا يجوز لغيره التصرف فيه بالوقوف ، او بغيره من دون اذنه
- (١٠) أي النهي .
- (١١) اي من ضروريات الكون (المكان) ، لأن الكون الذي هو نفس العبادة المطلوبة في ذلك الموقف إنما يتحقق بالمكان : حيث إنه جزء مفهومة .

وللمصنف تفريعاً عليه (١) وجه بالجواز (٢) جمعاً بين الحقيقتين (٣) وآخر (٤) بالتفصيل بضيق المكان فيجوز (٥) ، وبسعته (٦) فلا ؛ وثابت (٧)

(١) أي على هذا القول وهو (جواز احياء اليسير من المشاعر) كما افاده (المحقق) رحمه الله .

(٢) أي ويجوز وقوف الحاج في المكان اليسير الذي احياه المسلم .

(٣) وهما : حق المسلم بجواز الاحياء اليسير في المشاعر .

وحق الحاج بجواز الوقوف في هذا المكان :

(٤) أي وللمصنف تفريعاً على قول (المحقق) للفاضل بجواز احياء اليسير في المشاعر وجه آخر . وهو التفصيل بين ضيق المكان فيجوز الوقوف ، وبين السعة فلا يجوز الوقوف فيه .

(٥) أي يجوز للحاج للوقوف في المكان الحي إذا كان ضيقاً .

(٦) أي بسعة المكان . فلا يجوز للناسك الوقوف في المقدار الحي .

(٧) رد من (الشارح) على (المصنف) في كلا وجهيه :

وهما : الجواز مطلقاً جمعاً بين الحقيقتين كما عرفت في الهامش رقم ٣ .

والقول بالتفصيل بين السعة فلا يجوز ، وبين الضيق فيجوز خلاصة الرد : أنه بناء على جواز احياء اليسير في المشاعر يكون الحي مأكلاً للأرض مطلقاً من دون تقييد للجواز :

فهذه المالكية كغيرها من دون فرق بين هذه ، وتلك في التملك ، وعدم تقييدها بشيء ، فلا وجه لترخيص التصرف في مال الغير بدون اذله والقول بجواز وقوف الحاج فيه :

أذن فالإلزام بأن مثل هذا المالك يملك مطلقاً يابى الوجهين (السابقين) وهما : جواز الوقوف مطلقاً جمعاً بين الحقيقتين والتفصيل بين الضيق فيجوز الوقوف ، والسعة فلا يجوز :

المالك مطلقاً (١) بأبائها ، وانما يتوجهان (٢) لو جعله مشروطاً باحد الأمرين (٣) :

(أ أو مقطعاً) من النبي صلى الله عليه وآله ، او الامام عليه السلام لأحد المسلمين ، لأن المقطع له يصير اولى من غيره كالتحجير (٤) فلا يصح لغيره التصرف بدون اذنه (٥) وإن لم يفد ملكاً (٦) ، وقد روي (٧) أن النبي صلى الله عليه وآله اقطم بلال بن الحوث العتيقي وهو واد بظاهر المدينة واستمر تحت يده الى ولاية عمر ، واقطع (٨) للزبير بن العوام حضرته فرسه - بالخاء المهمل المضمومة والضاد المعجمة وهو

(١) اي من غير قيد وشروط كما هو المفروض في كل من يملك :
(٢) اي الوجهان اللذان اختارهما (المصنف) وهما : جواز الوقوف مطلقاً من غير قيد وشروط .

والقول بالتفصيل بين السعة فلا يجوز الوقوف . وبين الضيق فيجوز فرعاً على القول بجواز احياء يسيراً في المشاعر :

(٣) اي لو جعل (المصنف) جواز احيائه مشروطاً بعدم المزاحمة حتى يتوجه التفصيل .

او مشروطاً بجواز وقوف الحاج مطلقاً حتى يتوجه الوجه الاول وهو الجواز المطلق من غير قيد وشروط :

(٤) فكما أن التحجير موجب للاولوية لو احجر المكان ، كذلك المقطع له ولى من غيره :

(٥) اي بدون اذن المقطع له ، بل لا بد في التصرف من اذنه .

(٦) فان الاولوية كافية في عدم جواز التصرف بغير اذن من له الاولوية .

(٧) (نيل الاوطار) الجزء ٥ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧ الطبعة الثالثة .

(٨) نفس المصدر .

عدوه - مقدار ما جرى فأجرى فرسه حتى قام (١) أي عجز عن التقدم فرمى بسوطه طلباً للزيادة على الحُضُر فاعطاه من حيث وقع السوط ، واقطع صلى الله عليه وآله غيرهما مواضع آخر .

(او محجراً) أي مشروعاً في إحيائه شروعاً لم يبلغ حد الأحياء فانه بالشروع يفيد أولوية لا يصبح لغيره التخطي اليه ، وإن لم يفد ملكاً فلا يصح بيعه (٢) . لكن يورث وبصح الصلح عليه ، إلا أن يُهمل الأتباع ، فللحاكم حينئذ الزامه به (٣) ، أو رفع يده عنه ، فإن امقنع اذن لغيره في الأحياء ، وإن اعتذر بشاغل أمهله مدة يزول عذره فيها ، ولا يتخطى (٤) غيره إليها مادام مهلاً :

وفي الدروس جعل الشروط (٥) تسعة ، وجعل منها (٦) اذن الامام مع حضوره ، ووجود (٧) ما يُخرجها عن الموات بأن يتحقق الأحياء

(١) اي حتى وقف وضعف عن التقدم كما في قوله تعالى : (وَإِذَا آخَظَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا) .

(٢) لانه لم يملكه بعد :

(٣) اي للحاكم الامر بآتمام العمل حين أن اهل الحجر .

(٤) اي لا يجوز لغيره تحجير تلك الارض ما دامت مدة المهلة باقية .

(٥) اي شروط الأحياء المملك .

(٦) اي وجعل من تلك الشروط التسعة اذن (الامام) عليه السلام مع حضوره .

فهذا هو الشرط الاول من الشروط الزائدة :

(٧) بالنصب عطفاً على مدخول (وجعل) أي من تلك الشروط للتسعة وجود

اي إيجاد وإحداث ما يخرج الارض عن الموات .

فهذا هو الشرط الثاني من الشروط الزائدة .

وأما تعبير (الشارح) رحمه الله بـ لفظ (الوجود) دون الإيجاد ، لان =

إذ لا ملك قبل كمال العمل المعتبر فيه ، وإن افاد الشروع تحجيراً لا يفيد سوى الأولوية كما مر . وقصد (١) التملك فلو فعل أسباب الملك بقصد غيره (٢) أولاً مع قصد (٣) لم يملك كحيازة سائر المباحات من الاصطياد ، والاحتطاب والاحتشاش :

والشرط الأول (٤) قد ذكره هنا في أول الكتاب (٥) :
والثاني يلزم من جعلها (٦) شروط الاحياء مضافاً الى ما سيأتي من قوله : والمرجع في الاحياء الى العرف (٧) الخ :

= الاحياء يتحقق بمحصول ذلك :

اما مجرد الایجاد من غير تحقق الوجود فلا يفيد الاحياء :

(١) بالنصب عطفاً على مدخول (وجعل منها) اي وجعل (المصنف) من تلك الشروط التسعة . قصد التملك .

وهذا هو الشرط الثالث من الشرائط الثلاثة الزائدة على الست المذكورة

في الكتاب :

(٢) كما لو احيى احياء تاماً . ولكن بقصد ولده ، او اخيه مثلاً :

(٣) بان كان عابثاً بذلك الاحياء .

(٤) وهو (اذن الامام) عليه السلام مع حضوره :

(٥) عند قول (المصنف) : (والافتقر الى اذنه) اي وان كان (الامام)

عليه السلام حاضراً احتاج الاحياء الى اذنه :

(٦) وهو (وجود ما يخرجها عن الموات) . فهذا الشرط يستفاد من قول

(المصنف) : (وشروط الاحياء ستة) . فان من لوازم الاحياء ایجاد ما يصدق

معه الاحياء .

ومرجع الضمير في (من جعلها) (الشروط الستة المذكورة في الكتاب) :

(٧) فالعرف يرى ان الإحياء بإيجاد شيء في الارض يخرجها عن الموات وحاصل =

والثالث (١) يستفاد من قوله في أول الكتاب : يملكه من احياء
اذ التملك يستلزم القصد اليه فان الموجود في بعض النسخ يملكه بالتناء بعد
الباء ، ويوجد في بعضها يملكه : وهو (٢) لا يفيد :

ويمكن استفادته (٣) من قوله بعد حكمه برجوعه الى العرف (٤) :
لمن اراد الزرع ، ولمن اراد البيت فان الارادة لما ذكر (٥) ، ونحوه
تكفي في قصد التملك وان لم يقصده (٦) بخصوصه .

وحيث بين أن من الشرائط ان لا يكون حريماً لعامة نبيه هنا
على بيان حريم بعض الاملاك بقوله : (وحريم العين لف ذراع) حولها
من كل جانب (في) الارض (الرخوة ، وخمسة في الصلابة) (٧)

= المعنى : أن قول (المصنف) : (وشروط الاحياء ستة) بعد انضمامه الى قوله :
(والمرجع في الاحياء الى العرف) يفتح هذا الشرط الثاني وهو (إيجاد
شيء يخرج الارض عن الموات) . حيث إن الشروط الستة المذكورة لا تتحقق الا
بما يخرج الارض عن الموات . واخراج الارض عن الموات موكول الى العرف ،
فاستغنى (المصنف) عن ذكر الشرط الثاني بهذه الملازمة . وهي (ملازمة الاحياء
لإحداث وإيجاد شيء في الارض يخرجها عن الموات) ،
(١) اي والشرط الثالث (وهو قصد التملك) .

(٢) اي ولفظ يملكه لا يفيد اعتبار قصد التملك ، بخلاف يملكه : فان
التملك لا يكون إلا بالقصد :

(٣) اي ويمكن استفادة الشرط الثالث وهو قصد التملك من قول (المصنف) :

(٤) اي في الإحياء :

(٥) وهو الزرع ، والبيت .

(٦) اي وان لم يقصد التملك .

(٧) يحتمل أن تكون بفتح الصاد واللام وهو ما صلب من الارض : جمعها =

بمعنى أنه ليس للغير استنباط (١) عين أخرى في هذا القدر : لا المنع من مطلق الأحياء (٢) . والتحديد بذلك (٣) هو المشهور رواية (٤) . وفتوى . وحده (٥) ابن الجنيّد بما ينتفي معه الضرر ، ومال اليه العلامة في المختلف استضعافاً للمنصوص (٦) ، واقتصاراً (٧) على موضع الضرر ونعسكاً بعموم نصوص (٨) جواز الإحياء ، ولا فرق بين العين المملوكة (= صلبة وأصلاّب) .

ويمتثل ان تكون بضم الصاد وسكون اللام وهي الارض القوية والمكان الغليظ الحجر . جمها (صلبة) .

(١) أي الاستخراج .

(٢) من الزرع والغرس والبناء .

(٣) أي بالالف في الارض الرخوة ، والخمسائة في الارض الصلبة .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب إحياء الموات ص ٣٢٩

الباب ١١ - الحديث ٣ .

(٥) أي وحدّ حريم العين (ابن الجنيّد) .

خلاصة هذه العبارة : أن عدم جواز استخراج العين للآخر الى حد يتضرر

صاحب العين من الاستخراج ؛

وأما اذا استخرج في مكان لا يتضرر منه صاحب العين فليس لصاحبها

منعه من الاستخراج .

(٦) وهو الف ذراع . في الارض الرخوة ، والخمسائة في الصلبة ، لضعف

النص الوارد فيه وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٤ .

(٧) أي اقتصاراً في حد العين على موضع الضرر بحيث يحصل للضرر احيائه

(٨) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب ١ - الحديث ٥ .

والمشركة بين المسلمين . والمرجع في الرخاوة ، والصلابة الى العرف .
 (وحريم بئر الناضح) وهو (١) البئر الذي يستقى عليه للزرع ،
 وغيره (٢) (ستون ذراعاً) من جميع الجوانب ، ولا يجوز احياؤه (٣) بحفر
 بئر اخرى ، ولا غيره (٤) (و) حريم بئر (المتعطين) واحد المعاطن
 وهي مبارك الابل عند الماء لتشرب قاله الجوهري ، والمراد البئر التي
 يُستقى منها لشرب الابل (اربعون ذراعاً) من كل جانب كما مر .
 (وحريم الحائط مطرح آلاته) من حجر ، وتراب ، وغيرهما
 على تقدير الهدامة لمسيب الحاجة اليه عنده (٥) (وحريم الدار مطرح ترابها
 ورمادها ، وكناستها (٦) ، (وثلوجها ، ومسبل مائها) حيث يحتاج اليها :
 (ومسلك الدخول والخروج في صوب الباب) الى أن يصل الى الطريق
 أو المباح (٧) ولو بازورار (٨) لا يوجب ضرراً كثيراً ، أو بُعداً (٩)

(١) تفسير (لناضح) .

(٢) كالشرب والغسل .

(٣) اي احياء الستين ذراعاً الذي هو حريم البئر .

(٤) كاحداث عين ، او زراعة :

(٥) اي عند الهدام الحائط ، وارادة تجديد بنائه :

(٦) بضم الكاف ما يكتسب في الدار من الاوساخ والافذار فترمى خارجها

(٧) اي يصل الى الطريق المباح للجميع :

(٨) اي ولو باعوجاج ، وميل عن الطريق المستقيم . بحيث يصيب مملك

الدخول والخروج الى الدار مزوراً بعد ان كان معتدلاً .

(٩) اي لا يوجب الازورار بعداً كثيراً بحيث يضر على مملك الدار حتى

يصير غير جائز . فكيف اذا اوجب الازورار ضرراً أو بعداً كثيراً :

وينضم الى ذلك (١) حريم حائطها بما سلف . وله منع من يحفر بقرب حائطه بشراً ، أو لهما ، أو بغرس شجرة تضر بحائطه أو داره وكذا لو غرس في ملكه ، أو أرض احيائها ما تبرز اغصانه ، أو عروقه الى المباح ولو بعد حين لم يكن لغيره احياءه (٢) وللغارس منعه (٣) ابتداء . هذا (٤) كله اذا احيى هذه الاشياء (٥) في الموات ، أما الأملاك المتلاصقة فلا حريم لاحدها على جاره ، لتعارضها فان كل واحد منها حريم بالنسبة الى جاره ولا أولوية ، ولأن من الممكن شروعهم في الأحياء دفعة فلم يكن لواحد على آخر حريم .

(والمرجع في الإحياء الى العرف) ، لعدم ورود شيء معين فيه من الشارع (كمضد (٦) الشجر) من الأرض (وقطع المياه للغابة) عليها (٧)

(١) اي الى حريم الدار حائطها فتصبح الدار ذات حريمين مسلك للدخول والخروج . وحريم الحائط :

وهذا من قبيل ذكر الخاص بعد العام ، اذ الحائط المذكور قبلاً مطلق الحائط سواء كان حائط الدار ام حائط البستان ام حائط العرصة ؛ والمراد من الحائط هنا حائط الدار فقط .

(٢) اي احياء ذلك الموضع الذي تصل اليه أغصان الشجرة :

(٣) اي للغارس حين يغرس منع من يريد احياء المكان للذي تصل اليه أغصان شجرته فيما بعد وان لم تكن موجودة الآن .

(٤) اي ما ذكر من الحرم :

(٥) وهي البئر ، والعين ، والدار ، والحائط :

(٦) اي قطع الشجر كما اذا فرض الأحياء في الغابة :

(٧) اي على الأرض :

(والتحجير) حولها (١) (بحائط) من طين ، أو حجر (أو مرز) بكسر الميم - وهو جمع التراب حول ما يريد احبائه من الأرض ليميز عن غيره (أو مُسْنَاة) (٢) بضم الميم - وهو نحو المرز ، وربما كان ازيد منه تراباً :

ومثله (٣) نصب القصب والحجر ، والشوك ، ونحوها حولها (٤) (وسوق الماء) اليها حيث يحتاج الى السقي (او اعتياد الغيث) :

كل ذلك (٥) (لمن اراد الزرع والفرس) باحياء الأرض :
وظاهر هذه العبارة أن الأرض التي يُراد احيائها للزراعة لو كانت مشغلة على شجر والماء مستول عليها لا يتحقق احيائها إلا بعصد شجرها وقطع الماء عنها ، ونصب حائط وشبهه (٦) حولها ، وسوق ما يحتاج اليه من الماء اليها ان كانت مما تحتاج الى السقي به (٧) فلو اخلّ باحد هذه لا يكون احياء ، بل تحجيراً ، وإنما جمع بين قطع الماء وسوقه اليها لجواز أن يكون الماء الذي يحتاج الى قطعه غير مناسب للسقي بأن يكون وصوله

(١) اي حول الارض .

(٢) بضم الميم ولشد يد النون (الدكة من التراب المتراكم المضغوط) :

(٣) اي ومثل الحائط والمسناة والمرز في كونها احياء .

(٤) اي حول الارض .

(٥) اي كل واحد من سوق الماء ، واعتياد الغيث :

(٦) كالمرز ، والمسناة ، ونصب الحجر والشوك :

(٧) اي بالماء :

اليها على وجه الرشح (١) المضر بالأرض من غير أن ينفع في السقي ونحو ذلك (٢) وإلا فلو كان كثيراً يمكن السقي به كفى قطع القدر المضر منه وإبقاء الباقي للسقي :

ولو جعل الواو في هذه الاشياء بمعنى او كان كل واحد منها كافياً في تحقيق الاحياء ، لكن لا يصح في بعضها ، فان من جملتها سوق الماء أو اعتياد الغيث ، ومقتضاه أن المعتاد لسقي الغيث لا يتوقف احياءه على شيء من ذلك (٣) .

وعلى الأول (٤) لو فرض عدم الشجر ، او عدم المياه الغالبة لم يكن مقدار ما يُعتبر في الاحياء مذكوراً (٥) ويكفي كل واحد مما يبقى على الثاني (٦) : وفي الدروس اقتصر على حصوله (٧) بمضد الاشجار والتهيئة للانفعا ، وسوق الماء ، أو اعتياد الغيث ، ولم يشترط الحائط والمستناة ، بل اشترط أن يبين الحسد بمرز وشبهه (٨) ، قال : وبحصل

(١) بفتح الراء : الماء الذي يصل الى الارض شيئاً فشيئاً اي تدريجاً بحيث يكون وصوله اليها مضرأ ولا ينفع الزرع :
(٢) كما لو كان الماء الموجود مالخاً :

(٣) وهو عضد الشجر وقطع المياه الغالبة . والتحجير ، وسوق الماء .

(٤) وهو كون الواو بمعنى الجمع اي الجمع بين هذه الاشياء :

(٥) لأنه اذا كان الاحياء يتوقف على الجمع بين هذه الاشياء : فالارض

العارية والخالية من الاشجار ، والمياه الغالبة لم تكن كيفية احيائها مذكورة :

(٦) وهو كون الواو بمعنى او فانه لو لم يكن في الارض الشجر ، او المياه

الغالبة يكفي في الاحياء كل واحد مما بقي كالتحجير والحائط . وسوق الماء .

(٧) اي حصول الاحياء :

(٨) كالمستناة :

الاحياء ايضاً بقطع المياه الغالبة : وظاهره (١) الاكتفاء به عن الباقي (٢) اجمع ، وباقي عبارات الاصحاب مختلفة في ذلك (٣) كثيراً :
والأقوى الاكتفاء بكل واحد من الأمور الثلاثة السابقة (٤) مع سوق الماء حيث يفقر اليه (٥) ، وإلا (٦) اكتفى بإحدها خاصة ، هذا اذا لم يكن المانعان الأولان (٧) ، او أحدهما موجوداً ، وإلا (٨) لم يكتف بالباقي (٩) فلو كان الشجر مستولياً عليها والماء كذلك لم يكف الحائط ، وكذا أحدهما (١٠) وكذا لو كان الشجر (١١) لم يكف دفع الماء ، وبالعكس (١٢) لدلالة العرف على ذلك كله :

اما الحرث والزرع فغير شرط فيه قطعاً ، لانه انتفاع بالمحبي

- (١) اي ظاهر المصنف في هذه العبارة : الاكتفاء بقطع المياه الغالبة :
- (٢) وهو قطع الشجر والتحجير بحائط ، او مرز ، او حائط :
- (٣) اي في المعتبر في الاحياء :
- (٤) وهو عضد الشجر ، وقطع المياه الغالبة والتحجير :
- (٥) كما لو اراد الزرع .
- (٦) اي وان لم نفتقر الى الماء اكتفى باحد الامور الثلاثة المذكورة . عضد الشجر : قطع المياه الغالبة . التحجير .
- (٧) وهما : الشجر : والمياه الغالبة .
- (٨) اي وان كان المانعان الأولان ، او أحدهما موجوداً .
- (٩) وهو التحجير ، وسوق الماء ، او اعتياد الغيث :
- (١٠) وهو الماء ، او الشجر :
- (١١) اي وكذا لو كان الشجر موجوداً لم يكف دفع الماء من دون قطع الشجر :
- (١٢) بأن يكون الماء موجوداً ويقطع الشجر : فانه لا يكفي في الاحياء ، بل لابد من دفع الماء ايضاً :

كاسكنى لحيي الدار :

نعم لو كانت الأرض مهيأة للزراعة والغرس لا يتوقف إلا على الماء كفى سوق الماء اليها مع غرسها ، او زرعها ، لان ذلك يكون بمنزلة تميزها بالمرز ، وشبهه (وكالحائط) ولو بنحش ، أو قصب (لمن أراد) احياء الأرض (الحظيرة) المعدة للغنم ونحوه او لتجفيف الثمار أو لجمع الحطب والخشب والحشيش وشبه ذلك ، وانما اكتفى فيها (١) بالحائط لأن ذلك (٢) هو المعتبر عرفاً فيها (٣) (و) كالحائط (مع السقف) بنحش ، أو عقد (٤) ، أو طرَحَ (٥) بحسب المعتاد (إن أراد البيت) واكتفى في التذكرة في تملك قاصد السكنى بالحائط (٦) المعتبر في الحظيرة وغيره (٧) من الاقسام التي يحصل بها الاحياء لنوع مع قصد غيره الذي

(١) اي في الحظيرة :

(٢) اي الحائط .

(٣) اي في الحظيرة :

(٤) بضم العين وفتح القاف : جمع عُقْدَة . وهي تداخل اللبن المبني بها السقف .

(٥) بضم اللطاء وفتح الراء : جمع طُرْحَة . وهو بناء السقف بهيدان يطرح عليها البوريا ، ثم للتراب .

(٦) الجار والمجرور متعلق بقوله : (اكتفى) اي اكتفى (العلامة) في صدق احياء الارض بمجرد بناء الحائط حولها ولو لم يسقف ، ان كان قصده السكنى فيها (٧) بالجر عطفاً على (الحائط) . ومرجع الضمير في غيره للثاني (النوع) : ولفظ الذي مجرور محلا صفة لكلمة (غيره) الثاني .

فالمنعى : انه كما يحصل الاحياء به بناء (الحائط) :

كذلك يصدق بغير الحائط من اي قسم من الاقسام مما يحصل به الاحياء ، =

لا يحصل به .

وأما تعليق (١) الباب للحظيرة والمساكن فليس بمعتبر عندنا لأنه للحفظ لا لتوقف السكنى عليه :

(القول في المشتركات)

بين الناس في الجملة وإن كان بعضها مختصاً بفريق خاص : وهي أنواع ترجع أصولها الى ثلاثة : الماء ، والمعدن ، والمنافع ، والمنافع ستة : المساجد والمشاهد ، والمدارس ، والرباط ، والطرق ، ومقاعد الأسواق : وقد أشار إليها (٢) المصنف في خمسة أقسام :

(فنحن المسجد) وفي معناه المشهد (٣) (فن سبق الى مكان منه فهو أولى به) ما دام باقياً فيه . (فلو فارق) ولو لحاجة كتجديد طهارة

= وإن كان ذلك بالنسبة الى غرضه غير موافق للنوع الذي اراده .

كما لو اراد ايجاد (معمل) فحفر بئراً في الارض واجرى فيها الانابيب المساء فمجرد حفر البئر وجر الانابيب يصدق الاحياء في هذه الارض ، وإن كان سببه حفر البئر وهو غير الحائط .

مع أن حفر البئر وحده غير كاف في ايجاد المعمل ، لان ايجاده يحتاج الى توفير جميع ادواته وتركيبها حتى يصدق انه اوجد المعمل ، ثم استفاد من الماء للزرع : فهذا المقدار من البناء يكفي في صدق الاحياء وإن كان ما استفاده من الماء وهو الزرع مخالفاً للنوع الذي اراده . فان النوع الذي اراده هو المعمل :

(١) اي نصبه :

(٢) اي الى المشتركات :

(٣) اي (للعبات المقدسة) .

أو ازالة نجاسة (بطل حقه) وان كان ناوياً للعود (إلا أن يكون رحله) وهو شيء من أمتعته ولو سُبحته (١) وما (٢) بشدّ به وسطه ، وخفه (٣) (باقياً) في الموضع (و) مع ذلك (ينوي العود) . فلو فارق لا هنية للعود سقط حقه وان كان رحله هاقباً .

وهذا الشرط (٤) لم يذكره كثير : وهو (٥) حسن ، لان الجلوس يفيد أولوية فاذا فارق بنية رفع الأولوية سقط حقه منها (٦) : والرحل لا مدخل له في الاستحقاق (٧) بمجرد مع احتماله (٨) ، لاطلاق النص (٩)
(١) بالنصب خبر لـ (كان) المحذوفة اي ولو كان الشيء الذي يتركه في المكان سُبحته .

(٢) منصوب محلا عطف على (سُبحته) فهو خبر ايضاً لـ (كان) المحذوفة اي ولو كان الشيء الذي يتركه في المكان ما يشد به ظهره كالخزام :
(٣) بالنصب خبر لـ (كان) المحذوفة عطف ايضاً على سُبحته اي ولو كان الشيء الذي يتركه في المكان خفه كالنعل :

(٤) وهي نية العود بعد المفارقة في بقاء حقه :
(٥) اي اشترائط نية العود في بقاء حقه بعد المفارقة ومن هذه الجملة من كلام (الشارح) رحمه الله يؤيد اشترائط (لية العود) :
(٦) اي من الأولوية الحاصلة بالجلوس :
(٧) اي في استحقاق الأولوية بمجرد بقاء الرحل في المكان اذا لم ينضم اليه الجلوس ، او نية العود بعد المفارقة :

(٨) اي مع احتمال ان يكون للرحل مدخلة في الاولوية ، وعدم سقوط حقه :
(٩) للام تعليل لاحتمال مدخلة بقاء الرحل في الأولوية ، وعدم سقوط حقه .
وأما اطلاق النص فإليك الرواية :-

عن (محمد بن اسماعيل) عن بعض (اصحابنا) عن (أبي عبد الله) عليه السلام =

والفتوى ، وإنما تظهر الفائدة (١) على الأول لو كان رحله لا يشغل من المسجد مقدار حاجته في الجلوس والصلاة (٢) ،

= قال : قلت له : تكون (مكة) ، او (بالمدينة) ، او (الحيرة) اي (الحائر الحسيني) (على مشرفها الآف الثناء والتحية) ، او (المواضع التي يرجى فيها الفضل) فربما نخرج الرجل يتوضأ فيجيبه آخر فيصير مكانه .. ؟

فقال عليه السلام : « من سبق الى موضع فهو احق به يومه وليته » :
(الوسائل) للطبعة الحديثة الجزء ٣ ص ٥٤٢ كتاب الصلاة الباب ٦٠
الحديث ١ .

(١) اي فائدة نية العود على القول الاول وهو (اشترط نية العود في بقاء الحق ببقاء الرحل ، واولوية المفارق بالمكان) :
(٢) كما اذا فارق الرجل مكانه من المسجد ، او احد المشاهد وقد ترك فيه رطلا وهو ينوي العود فحقه باق .

وأما اذا لم يترك فيه رحلا فحقه يسقط وان لوى العود .
وكذلك يسقط حقه اذا لم ينو العود وان كان رحله باقياً في المكان . فيكون المفارقة اولى بالمكان من السابق في الصورتين الاخبرتين وهما : عدم نية السابق العود وان ترك رحلا : ونية العود وان ترك رحلا :
ثم إن الرحل الذي يترك في المكان على قسمين :
(الاول) ما كان واسعاً بحيث يمكن إيقاع الصلاة والعبادات فيه على وجهها الاكمل :

(الثاني) ما كان ضيقاً بحيث لا يسمع اداء العبادة فيه كما اذا ترك مندبلاً صغيراً ، او سبحة ، او تربة للسجود عليها ، أو كتاباً .

ففي القسم الاول لا تظهر الفائدة في نية العود وعدمها ، لان للشخص الذي يجيبه بعدله لا يجوز له التصرف في رحل المتقدم وان كان لا ينوي العود وقد زالت =

لأن ذلك (١) هو المستثنى على تقدير الأولوية . فلو كان كبيراً يسمع ذلك فالحق باق (٢) من حيث عدم جواز رفعه بغير اذن مالكة ،
= او لويته .

نعم تظهر فائدة اية العود ، وعدمها في القسم الثاني وهو ما كان الرحل ضيقاً لا بسم اداء العبادات فيه . فان في هذه الصورة لو نوى العود فلا يجوز للشخص الثاني التصرف في المكان الفارغ عن الرحل اذا عاد الشخص الاول اليه ، لأنه اولى : فحقه باق ، ولو شغله الثاني وجب عليه تخليته .
وأما اذا لم ينو العود فالثاني اولى من الاول بالمكان ولا يجوز للاول ازاحته عن المكان .

هذا في المكان الفارغ عن الرحل :
وأما المكان الذي فيه الرحل فلا يجوز للثاني التصرف فيه وازالة الرحل عنه مطلقاً ، سواء نوى العود ام لا .
(١) اي المكان الفارغ عن الرحل وقد فارقه الاول هو المستثنى من جواز تصرف الغير فيه . فعلى فرض أولوية الثاني بالمكان تكون أولويته بالمكان الفارغ عن الرحل او لم ينو الاول العود الى المكان ،
وأما المكان المشغول فلا يجوز للثاني التصرف فيه وان لم ينو العود اليه :
وهذا لا يكون مستثنى من جواز التصرف فيه .

(٢) اي حق الاول وهو صاحب الرحل باق على ما كان ، لعدم جواز رفع الرحل عن المكان بغير اذن مالكة :
اذن فلا يجوز التصرف في ذلك المكان ، لاستلزامه التصرف في الرحل برفعه وهو غير جائز فيبقى حق الاول .

ولا يفتى : أن عدم جواز رفع الرحل بغير اذن مالكة لا يستلزم بقاء حق الاول اذا لم ينو العود اذن فلا يبقى للأولوية مجال ، وان لم يمز =

وكونه (١) في موضع مشترك كاللباح ، مع احتمال سقوط حقه مطلقاً (٢) على ذلك التقدير (٣) فيصح رفعه (٤) لاجل غيره (٥) حذراً من تعطيل بعض المسجد ممن لا حق له .

ثم على تقدير الجواز (٦) هل يضمن الرجل رفعه بحتمه ، لصدق التصرف وعدم المناقاة بين جواز رفعه ، والضمان : جمعاً بين الحقيقين (٧) ، ولعموم (٨)

= التصرف في المكان :

فلو ابقى الاول الرجل ولم ينو العود وكان الرجل مزاحماً للمصلين ، او الزائرين بعد غاصبا وعاصيا وان لم يترتب على هذا الغصب ضمان :

(١) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) اي ومن حيث كون الرجل في مكان مشترك بين الناس فهو كالمكان المباح له حق اشغاله فلا يسقط حقه .
هذا دليل ثان لعدم سقوط حقه ولو لم ينو العود ولا يخفى عدم صحة هذا للدليل في صورة مزاحمة المصلين ، أو الزائرين .

(٢) سواء بقي رحله ام لم يبق .

(٣) وهو اشتراط لية العود في بقاء حقه :

(٤) اي رفع الرجل .

(٥) اي لاجل غير صاحب الرجل :

(٦) اي جواز رفع الرجل .

(٧) وهما : حق صاحب الرجل في الضمان ،

وحق المصلي في جواز الرفع حذراً من تعطيل المسجد .

(٨) دليل ثان للضمان : حيث إنه يشمل المقام ، لانه تصرف في مال الغير

فيضمن (مستدرك الوسائل) المجلد الثالث كتاب الغصب ص ١٤٥ الباب الاول

الحديث ٤ .

على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، وعدمه (١) لانه لا حق له فيكون تفريغه منه بمنزلة رفعه من ملكة (٢) :

ولم أجد في هذه الوجوه كلاماً يعتمد به ، وعلى تقدير بقاء الحق لبقائه (٣) ، أو بقاء رحله (٤) فأزعجه (٥) مزعج فلا شبهة في ائمه : وهل يصير أولى منه (٦) بعد ذلك يحتمله (٧) ، اسقوط (٨) حق الاول بالمقارعة ، وعدمه (٩) ، للنهي فلا يترتب عليه (١٠) حق .

(١) بالرفع عطف على مدخول (ويحتمله) اي ويحتمل عدم الضمان :
(٢) مرجع الضمير (الرافع) وفي رفعه (الرحل) اي تفريغ المكان من رحل المصلي الذي ذهب يكون تفريغاً عن ملكه ، لأن المكان مشترك بين المسلمين فاذا ذهب صاحب الرحل وجاء آخر مكانه فقد ذهب حق صاحب الرحل وصار المكان للجائي فهو اولى منه .

هذا بناء على عدم نية رجوع صاحب الرحل :
(٣) اي لبقاء المصلي :
(٤) على تقدير ذهاب المصلي وبقاء الرحل مع نية العود ، او عدمها على بعض الفروض : وهو (بقاء حق صاحب الرحل مطلقاً) :
(٥) اي ازاله عن مكانه .
(٦) اي هل يصير المزعج اولى من الاول بعد ان دفعه عن مكانه وازاله عنه .

(٧) اي يحتمل أن الثاني يصير اولى من الاول :
(٨) كيف يسقط حق الاول بالمقارعة على هذا الوجه :
(٩) بالرفع عطف على مدخول ويحتمله اي ويحتمل عدم السقوط لاجل النهي الوارد في المقام :
(١٠) اي على احتلال هذا المكان بهذا الوجه .

والوجهان (١) آتيان في رفع كل أولوية ، وقد ذكر (٢) جماعة من الاصحاب : ان حق أولوية التحجير لا يسقط بتغلب غيره ، ويتفرع على ذلك (٣) صحة صلاة الثاني (٤) ، وعدمه (٥) ، واشترط المصنف في الذكرى في بقاء حقه (٦) مع بقاء الرجل أن لا يطول المكث ، وفي التذكرة استقر بقاء الحق مع المفارقة لعذر كاجابة داع . وتجديد وضوء ، وقضاء حاجة ، وان لم يكن له رجل .

(ولو استبق اثنان) دفعة الى مكان واحد (ولم يمكن الجمع) بينهما (٧) (اقرع) ، لأنحصار الأولوية (٨) فيها ، وعدم اسكان الجمع

(١) وهما : سقوط الحق . وعدمه في رفع كل اولوية كما في الوفاء لو كان الثاني من الموقف عليهم فجاء وازعج الاول واخرجه من مكانه :

وكما في المدرسة ، والرباط ، وما شابههما .

(٢) هذا تأييد للقول الثاني وهو عدم سقوط حق الاول بازعاجه من مكانه .

(٣) اي على سقوط حق الاول وعدمه .

(٤) لو قلنا بسقوط حق الاول .

(٥) اي بعدم صحة صلاة الثاني لو قلنا بعدم سقوط حق الاول :

(٦) اي حق الاول .

(٧) إما لأن كليهما يريدان الصلاة ، أو يريدان الجلوس للذكر والدعاء ،

أو الزيارة ولا يسمها المكان ، أو أحدهما يريد الصلاة والآخر الدعاء والمكان لا يسع لاداء الوظيفتين معاً .

(٨) اي الاولوية على غيرها . أما هما فلا اولوية لاحدهما على الآخر :

فعلى هذا لو دفع احدهما الآخر واستولى على المكان فلا يبعد صحة تصرفه

في المكان ويصبح اولى من المدفوع ولا تصل النوبة حينئذ الى القرعة . لكن بشرط ألا يكون دفعه اهانة للاول .

فهو (١) لاحدهما اذ منهما معا باطل (٢) ، والقرعة لكل امر مشكل مع احتمال العدم (٣) ، لان القرعة لتبين المجهول عندنا المعين في نفس الامر ، وليس كذلك هنا (٤) :

وقد تقدم (٥) أن الحكم بالقرعة غير منحصر في ما ذكر (٦) ، وعموم (٧) الخبر يدفعه والرجوع اليها (٨) هنا هو الوجه ، ولا فرق في ذلك (٩) كله بين المعتاد لبقعة معينة ، وغيره ، وان كان اعتياده لدرس

= نعم تصل الثوبة الى القرعة اذا لم يرد كل منها ازعاج صاحبه ، واخراجه من المكان وان كان ممكنا له او حاول اخراجه ، لكنه لم يتمكن من ذلك .

(١) هذا ممنوع ، بل الحق لكليهما ، لأنه لا يمكن الحكم بأن المكان لاحدهما معينا ، او غير معين . والوجه ظاهر .

(٢) اي الحكم بتمتعها معا باطل ، او المعنى : أنه لا يجوز لغيرهما متعتهما :

(٣) اي عدم القرعة :

(٤) لأنها جاءت معا دفعة واحدة ونعلم عدم اسبقية احدهما : فليس للقرعة

مجال هنا ، لعدم كون المكان معلوما في الواقع لايها :

(٥) في كتاب العتق الجزء السادس من طبعتنا الحديثة ص ٢٩٢ .

(٦) وهو ما كان معلوما واقعا ، ومجهولا ظاهرا :

(٧) اي خبر (القرعة لكل امر مشكل) عام يشمل ما كان معلوما في الواقع

ومجهولا في الظاهر .

ويشمل ما لم يكن معلوما في الواقع ونفس الامر :

فيدفع هذا الخبر احتمال عدم القرعة :

ولفظ العموم مبتدا خبره (يدفعه) :

(٨) اي الرجوع الى القرعة في باب (تراحم اثنين على مكان واحد) :

(٩) اي في باب تراحم شخصين على مكان واحد لو تسابقا دفعة واحدة :

وامامة ، ولا بين المفارق في اثناء الصلاة ، وغيره ، للعموم (١) .
 واستقرب المصنف في الدروس بقضاء اولوية المفارق في اثنائها (٢)
 اضطراراً ، إلا أن يجد (٣) مكاناً مساوياً للاول (٤) ، او اول منه (٥)
 محتجاً بأنها صلاة واحدة فلا يمنع من اتمامها .
 ولا يخفى ما فيه (٦) ،
 (ومنها (٧) المدرسة ، والرباط - فن سكن بيتاً منها) ، او أقام
 بمكان مخصوص (٨) (ممن له السكنى) بأن يكون متصفاً بالوصف المعتبر

= ولو كان احدهما معتاداً في ذلك المكان :

وفي غير هذا الباب كمن سبق الى مكان . فهو اولى وان كان غيره قد اعتاد
 الجلوس فيه :

(١) اي (عموم من سبق الى موضع فهو احق به) .

راجع للوسائل ج ٣ ص ٥٤٢ :

(٢) اي في اثناء الصلاة كما لو دفعه شخص ، او اضطر لمفارقة المكان بسبب

ازدحام الناس .

(٣) اي المفارق اضطراراً :

(٤) وهو المكان الذي فارقه اضطراراً :

(٥) اي المكان الثاني احسن من المكان الاول الذي فارقه اضطراراً :

(٦) لأن المفارقة على هذا الوجه موجبة لقطع الصلاة قهراً . فكيف يصدق

وحدة الصلاة المطلوبة فيها .

نعم اذا لم يوجب المفارقة قطع الصلاة فكلام (المصنف) رحمه الله موجه :

(٧) اي ومن المشتركات .

(٨) كالمساحة منها ، او السطح ، او السرداب .

في الاستحقاق (١) ، إما في أصله (٢) بأن يكون مشغلا بالعلم في المدرسة أو بحسب الشرط بأن تكون موقوفة على قبيلة مخصوصة ، أو نوع من العلم (٣) ، أو المذاهب (٤) ويتصف الساكن به (٥) (فهو (٦) أحق به وإن تناولت المدة ، إلا مع مخالفة شرط الواقف) بأن يشترط للواقف امدأ فينتهي .

واحتمل المصنف في الدروس في المدرسة ، ونحوها الازعاج (٧) اذا تم غرضه من ذلك ، وقوى الاحتمال (٨) اذا ترك التشاغل بالعلم وان لم يشترط الواقف ، لأن موضوع المدرسة ذلك (٩) (وله أن يمنع من مشاركته) ، لما فيها (١٠) من الضرر (اذا كان المسكن) الذي أقام به (معداً لواحد) فلو أعدّ لما فوقه لم يكن له منع الزائد عنه إلا أن يزيد عن التصاب المشروط .

(ولو فارق) ساكن المدرسة والرباط (لغير صدر بطل حقه)

(١) بأن يكون من الموقوف عليهم .

(٢) الجدار والمجرور متعلق بقوله : (المعتبر) اي الوصف المعتبر في اصل الوقف (كالمدرسة) المبنيّة للدراسة والاشتغال بالعلوم الدينية . فهو متصف بهذا الوصف .

(٣) كالفقه ، او التفسير .

(٤) اي نوع من المذاهب كالشعبة ، او السنة .

(٥) اي بالشرط :

(٦) اي المتصف بالاوصاف المعتبرة مادام ساكناً في ذلك المكان اومقيماً فيه

(٧) اي الاخراج من المدرسة ونحوها لو تم غرض الساكن المتصف بالوصف

(٨) اي احتمال لزوم الاخراج ، او جوازه .

(٩) وهو التشاغل بالعلم فاذا تركه وجب اخراجه .

(١٠) اي في مشاركة الغير لهذا .

سواء بقي رحله أم لا ، وسواء طالبت مدة المفارقة أم قصرت لصدةها (١) وخلق المكان الموجب لاستحقاق غيره اشغاله .

ومفهومه (٢) : انه لو فارق لعذر لم يستطع حقه مطلقاً (٣) ، وبشكل (٤) مع طول المدة ، واطلق الاكثر (٥) بطلان حقه بالمفارقة ، وفي التذكرة أنه اذا فارق اباماً قليلة لعذره هو الحق ، وشرط بعضهم بقاء الرجل ، وعدم طول المدة .

وفي الدروس ذكر في المسألة (٦) أرجها :

زوال حقه (٧) كالمسجد . وبقاؤه مطلقاً (٨) ، لأنه باستيلائه جرى مجرى المالك . وبقاؤه ان قصرت المدة ، دون ما اذا طالبت ، لثلا يضر بالمستحقين : وبقاؤه ان خرج لضرورة وان طالبت المدة ، وبقاؤه ان بقي رحله ، أو خادمه ، ثم استقرب تفويض الأمر الى ما براه الناظر (٩) صلاحاً : والأقوى أنه مع بقاء الرجل وقصر المدة لا يبطل حقه ، وبدون الرجل يبطل ، إلا ان يقصر الزمان بحيث لا يخرج عن الإقامة عرفاً :

(١) اي لصديق المفارقة وان قصرت المدة .

(٢) اي ومفهوم قول (المصنف) رحمه الله (ولو فارق لغير عذر يطل حقه)

(٣) سواء قصرت مدة المفارقة أم طالبت .

(٤) اي بقاء الحق مع طول مدة المفارقة :

(٥) اي لم يقيد اكثر الفقهاء بطلان حقه لا بقصر المدة ، ولا بطولها ،

لا بعذر ، ولا بغير عذر .

(٦) اي مسألة مفارقة المدرسة في أنه هل يبقى حقه في هذه الصورة أم لا .

(٧) بمجرد المفارقة . طالبت المدة أم قصرت ، لعذر كانت أم لغيره .

(٨) قصرت المدة أم طالبت : كانت المفارقة لعذر أم لا .

(٩) وهو المتولي الشرعي :

وبشكل الرجوع الى رأي الناظر مع اطلاق النظر اذ ليس له اخراج المستحق اقتراحاً فرأيه حينئذ فرع الاستحقاق وعدمه .

نعم لو فوّض اليه (١) الامر مطلقاً (٢) فلا اشكال :

(ومنها (٣) الطرق - وفائدتها) في الأصل (الاستطراق والناس فيها شرع) (٤) بالنسبة الى المنفعة المأذون فيها (ويمنع من الانتفاع بها في غير ذلك) المذكور وهو الاستطراق (مما يفوت به (٥) منفعة المارة) لا مطلقاً (٦) (فلا يجوز الجلوس) بها (للبيع والشراء) ، وغيرهما من الأعمال ، والاكون (إلا مع السعة حيث لا ضرر) على المارة لو مروا في الطريق بغير موضعه ، وليس لهم حينئذ تخصيص الممر بموضعه اذا كان لهم عنه مندوحة ، لثبوت الاشتراك على هذا الوجه ، واطباق الناس على ذلك في جميع الأصقاع ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم ، لأن لاهل الذمة منه (٧) ما للمسلمين في الجملة (٨) :

(١) اي الى المتولي الشرعي .

(٢) اي من دون تحديد للمتولي الشرعي :

(٣) اي ومن المشتركة بين عامة الناس :

(٤) اي سواء من دون ترجيح لاحد من الناس على الآخر :

(٥) اي بسبب غير الاستطراق .

(٦) اي لا يمنع مطلقاً ، بل لو كان غير الاستطراق مفوتاً للاستطراق ،

(٧) اي من الحق .

(٨) قيد للحق اي لاهل الذمة من حق الاستطراق والاستفادة من الطريق

حق في الجملة غير تام ، لانهم لا يستحقون المرور في الطرق المؤدية الى امكنة العبادة كالمساجد والمشاهد لو كانت الطرق منحصرة اليها كما لو كان للطريق الى الدار منحصراً فليس لغير اهل الدار حق المرور .

(فاذا فارق) المكان الذي جلس فيه للبيع ، وغيره (بطل حقه) مطلقاً (١) ، لأنه (٢) كان متعلقاً بكونه (٣) فيه وقد زال (٤) وان كان رحله باقياً ، لاختصاص ذلك (٥) بالمسجد ، وأطلق المصنف في الدروس وجماعة بقاء حقه مع بقاء رحله ، لقول أمير المؤمنين عليه السلام : « سوق المسلمين كمسجدهم » (٦) والطريق على هذا الوجه (٧) بمنزلة السوق ، ولا فرق مع سقوط حقه على التقديرين (٨) بين تضرره بتفرق معامليه (٩) وعدمه ، واحتتمل في الدروس بقاءه (١٠) مع الضرر ، لأن أظهر المقاصد ان يعرف مكانه ليقصده المعاملون . إلا مع طول زمان المفارقة (١١) ،

(١) سواء بقي رحله أم لا .

(٢) أي حقه :

(٣) بمعنى وجود الشخص في ذلك المكان .

(٤) أي كونه في ذلك المكان بسبب المفارقة .

(٥) أي بقاء الرحل .

(٦) (الوسائل) الطبعة الحديثة الجزء ٣ ص ٥٤٢ كتاب الصلاة الباب ٥٦

الحديث ١ .

(٧) هذه الجملة من كلام (الشارح) رحمه الله ، لا من ثمة الحديث أي

على هذا الوجه في التشبيه في قول (أمير المؤمنين) عليه السلام : (سوق المسلمين كمسجدهم) .

(٨) وهما : سقوط حقه مطلقاً ، سواء كان رحله باقياً أم لا :

وعدم سقوط حقه مع بقاء رحله :

(٩) أي ولو تفرق عنه معاملوه .

(١٠) أي بقاء حقه مع تفرق معامليه .

(١١) فإن الحق يسقط عنه حينئذ أي حين ان طال زمن المفارقة ، لاسناد

للتفرق الى نفسه .

لاستناد الضرر حينئذ اليه .

وفي التذكرة قيد بقاء حقه مع الرحل ببقاء النهار . فلو دخل الليل سقط حقه محتجاً بالخبر السابق (١) حيث قال فيه : فمن سبق الى مكان فهو أحق به الى الليل .

وبشكل (٢) بأن الرواية تدل باطلاقها على بقاء الحق الى الليل ، سواء كان له رحل ام لا :

والوجه بقاء حقه مع بقاء رحله مالم يطل الزمان ، أو يضر بالمارة ولا فرق في ذلك (٣) بين الزائد عن مقدار الطريق شرعاً ، وما دوله ، إلا أن يجوز لإحياء الزائد فيجوز الجلوس فيه مطلقاً (٤) :
وحيث يجوز له الجلوس يجوز للتظليل عليه بما لا يضر بالمارة ،

(١) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٦ ص ١٨٢ في قول (امير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام : (سوق المسلمين كمسجدهم فهو أحق به الى الليل) : حيث حصر (الامام) عليه السلام غاية بقاء الحق الى الليل .

(٢) اي بقاء حقه ببقاء رحله في النهار مشكل : حيث إن الرواية المشار اليها في الهامش رقم ١ طلقة ، لا تقييد فيها بادل على بقاء الحق ببقاء الرحل ، بل تدل على بقاء الحق مطلقاً .

(٣) اي في الحكم المذكور وهو (بقاء حقه ببقاء رحله) بين الزائد عن مقدار الطريق شرعاً وهي (خسة اذرع) ، او (سبعة) .

فلو احتل شخص مكاناً زاد عن (الخمسة ، او السبعة) فحكمه حكم من احتل مكاناً في ضمن (الخمسة ، او السبعة) .

(٤) سواء اضر بالمارة ام لا .

دون التسقيف ، وبناء (١) دكة ، وغيرها (٢) ، إلا على الوجه المرخص في الطريق مطلقاً (٣) وقد تقدم (٤) . وكذا الحكم (٥) في مقاعد الأسواق المباحة ، ولم يذكرها المصنف هنا ، وصرح في الدروس بالحاقها (٦) بما ذكر في حكم الطريق :

(ومنها (٧) المياه المباحة) كياه العين في المباح (٨) ، والآبار المباحة (٩) ، والغيوث ، والانهار الكبار كالفرات ، ودجلة ، والنيل ، والصغار التي لم يُبحر بها تُجرى بنية التملك (١٠) : فان الناس فيها شرع (فمن سبق الى اغتراف شيء منها فهو أولى به ، وبملكه مع لية التملك)

(١) بالجر عطفاً على مدخول دون اي دون بناء الدكة .

(٢) كتليط الخل ، ورصه ، ورصفه :

(٣) لمن اراد الجلوس وغيره :

(٤) في قول (المصنف) : (ومنها الطرق وفاندها) الى آخر ما ذكره .

(٥) وهو بقاء الحق مطلقاً ، أو الى الليل اي الكلام في مقاعد الاسواق كالكلام في نفس الاسواق .

(٦) اي المقاعد .

(٧) اي ومن المشتركات بين عامة الناس :

(٨) اي في المكان غير المملوك . فقيد (المباح) لاجراج المملوك :

(٩) اي المياه المسبلة .

(١٠) بل في سهيل المصلحة العامة ، او عبثاً . فان نفس الماء المُجرى لا يكون

ملكاً حينئذ لمجره ، بل هو باق على عمومته : وذلك لأن قصد التملك شرط في حصول ملك المأزر للمحيز .

لأن المباح لا يُملك إلا بالاحراز والنية ومقتضى العبارة (١) أن الأولوية تحصل بدون نية التملك ، بخلاف الملك (٢) ، تنزيلاً للفعل (٣) قبل النية منزلة التحجير (٤) ، وهو (٥) يشكل هنا بأنه إن نوى بالاحراز الملك فقد حصل الشرط (٦) ، وإلا (٧) كان كالعابث لا يستفيد أولوية :

(ومن أجرى منها) أي من المياه المباحة (نهراً) بنية التملك (ملك الماء المجرى فيه) على أصح القولين ، وحكي عن الشيخ افادته الأولوية خاصة استناداً الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الناس شركاء في ثلاث : النار ، والماء ، والكلاء (٨) ، وهو محمول على المباح منه دون المملوك إجماعاً .

(ومن أجرى عيناً) بأن أخرجها من الأرض وأجرأها على وجهها (فكنلك) يملكها مع نية التملك ، ولا يصح لغيره أخذ شيء من مائها

(١) اي عبارة (المصنف) في قوله : (فمن سبق الى اغتراف شيء منها فهو أولى) :

(٢) فانه لا يحصل الا بنية التملك .

(٣) وهو الاغتراف ، او الاحراز .

(٤) فان التحجير يُحدث أولوية ، لا ملكاً ، بل الملكية تحصل بعد الاحياء .

(٥) اي كون الاحراز يوجب أولوية .

(٦) وهي لية التملك .

(٧) اي وان لم ينو نية التملك يكون كالعابث فلا يفيد أولوية كما لا يفيد ملكاً .

(٨) (مستدرك الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات

ص ١٥٠ الباب ٤ - الحديث ٢ :

وفي (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٨ الباب ٥

حديثان بهذا المضمون :

إلا بإذنه ، ولو كان الحجري جماعة ملكوه على نسبة عملهم ، لا على نسبة خراجهم ، إلا ان يكون الخرج تابعاً للعمل (١) . وجوز في الدروسن للوضوء ، والغسل ، وتطهير الثوب منه (٢) عملاً بشاهد الحال ، إلا مع النهي ولا يجوز ذلك (٣) من المحرز في الإناء ، ولا مما يُظن الكراهية فيه مطلقاً (٤) .

ولو لم ينته الحفر في النهر ، والعين الى الماء بحيث يجري فيه فهو تحجير يُفيد الاولوية كما مر (٥) .

(وكذا) يملك الماء (من احتقن شيئاً من مياه الغيث ، او السيل) لنحقق الاحراز مع نية التملك كاجراء النهر (٦) .

ومثله (٧) ما لو أجرى ماء الغيث في ساقية ، ونحوها (٨) الى مكان بنية التملك ، سواء أحرزها (٩) فيه أم لا حتى لو أحرزها في ملك الغير (١) بمعنى أن العمل تابع للخرج : فيمقدار ما يصرف يكون للعمل ، فيأخذ بنسبته .

(٢) أي من هذا الماء المخرج بعمل فرد ، او جماعة .

(٣) أي الوضوء ، والغسل ، وتطهير الثوب من هذا الماء المحرز في الإناء كالخوض ، والابريق ، وغيرهما .

(٤) سواء كان الماء محرزاً في الإناء ، أو يجري في النهر :

(٥) في قول (الشارح) رحمه الله : (أي مشروعاً في أحيائه شرعاً لم يبلغ حد الأحياء : فإنه بالشروع بفيد الاولوية لا يصح لغيره التخطي إليه وان لم يقدملكاً) .

(٦) في أنه يملكه لو أجراه .

(٧) أي ومثل احتقان الماء في كونه يملك لو أجراه :

(٨) كالنهر الصغير .

(٩) تأليث الضمير باعتبار لفظ « المياه » في كلام المصنف رحمه الله وأما -

وان كان غاصباً للمحرز فيه ، إلا اذا اجراها (١) ابتداء في ملك الغير فانه لا يفيد ملكا مع احتماله (٢) ، كما لو احرزها (٣) في الآنية المقصودة بنية التملك :

(ومن حفر بئراً ملك الماء) الذي يحصل فيه (بوصوله اليه) أي الى الماء اذا قصد التملك (ولو قصد الانتفاع بالماء والمفارقة فهو أولى به ما دام نازلاً عليه) فاذا فارقه بطل حقه ، فلو عاد بعد المفارقة ساوى غيره على الأقوى ، ولو تجرد عن قصد التملك والانتفاع فقتضى القواعد السابقة عدم الملك والأولوية معاً كالعابث .

(ومنها (٤) - المعادن (٥)) وهي قسمان : ظاهرة وهي التي لا يحتاج تحصيلها الى طلب كاللياكوت ، والبرام (٦) والقبر ، والنفط ، والملح ، والكبريت ، وأحجار الرّحا ، وطبن الغسل ، وباطنة (٧) وهي المتوقف ظهورها على العمل كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والبلور ، والفيروزج (فالظاهرة لا تملك بالاحياء لأن احياء المعدن اظهاره = تذكير ضمير في « فيه » فهو باعتبار المحل المحرز فيه :

- (١) اي مياه الغيث .
- (٢) اي احتمال افادة الملكية وان اجرى الماء في ملك الغير غصباً .
- (٣) اي مياه الغيث .
- (٤) اي ومن المشتركات بين عامة الناس :
- (٥) جمع المعدن يفتح الميم وسكون العين ، وكسر الدال وزان مسجد على خلاف القياس : منبت جوهر . او فلز .
- (٦) وهو الحجر الذي يصنع منه القدور والارجحية :
- (٧) هذا هو (للقسم الثاني) من قسمي المعدن وبني المعدن الباطنة اي المستورة في الارض :

بالعمل ، وهو غير متصور في المعادن الظاهرة لظهورها ، بل بالتحجير أيضاً (١) ، لأنه (٢) الشروع بالاحياء ، وادارة (٣) نحو الحائط احياء للارض على وجه لا مطلقاً ، بل الناس فيها شرع ، الامام وغيره :
(ولا يجوز أن يقطعها السلطان العادل (٤)) لاحتد على الأشهر ،
لاشئواك الناس فيها :

وربما قيل : بالجواز (٥) نظراً الى عموم ولايته (٦) ، ونظرة :
(ومن سبق اليها فله اخذ حاجته) أي أخذ ما شاء وان زاد عما
يحتاج اليه ، لثبوت الاحقية بالسبق ، سواء طال زمانه (٧) ام قصر :
(فان توافيا عليها) دفعة واحدة (وأمكن القسمة) بينهما (وجب
قسمة الحاصل) بينهما ، لتساويهما في سبب الاستحقاق ، وامكان الجمع

(١) أي بل هذا القسم من المعادن لا يملك بالتحجير أيضاً .
(٢) أي التحجير شروع في الاحياء بسبب الحائط ، وليس إحياء : والمملك
هو الاحياء نفسه ، لامقدماته .
(٣) دفع وهم حاصل الوهم : ان بناء الحائط بوجب احياء الارض :
واحيائها بوجب التملك . فاذا ادار الحائط هنا فقد ملك المكان .
والجواب : ان ادارة الحائط انما توجب الملك لو بناه للمريض والحظيرة
والمسكن ، لا مطلقاً بحيث يشمل المعادن :

- (٤) المراد منه غير الامام المعصوم .
(٥) أي جواز اقطاع السلطان العادل لاحتد .
(٦) أي السلطان العادل على قول .
(٧) أي زمان سبق على المسبوق :

بينهما فيه (١) بالقسمة ، وان (٢) لم يمكن الجمع بينهما للاخذ من مكان واحد .

هذا (٣) اذا لم يزد المعدن عن مطلوبها ، والا اشكل القول بالقسمة لعدم اختصاصها (٤) به (٥) حينئذ ، (ولا) يمكن للقسمة بينهما لقلة المطلوب (٦) ، أو لعدم قبوله لها (٧) (أُقرع) ، لاستوائها في الاولوية

(١) مرجع الضمير (الحاصل) .

والمعنى أنه لو ورد اثنان على المعدن دفعة واحدة وامكن الجمع بين حقهما قُسِّمَ ما حصل بينهما بالسوية :

(٢) « ان » هنا وصلية اي لا مكان الجمع بينهما في الحاصل بسبب القسمة وان لم يمكن الجمع بينهما للاخذ من مكان واحد بسبب ضيق مكان الاخذ :

(٣) اي امكان الجمع بينهما بالقسمة .

(٤) هذا من باب القلب . والاصل ان يقال: لعدم اختصاص المعدن بها :

(٥) اي بالمعدن حين أن زاد بمطابرها :

(٦) المراد منها قلة ما يحصل من المعدن .

(٧) مرجع الضمير (القسمة) . وفي قبوله (المعدن) اي لعدم قبول المعدن

القسمة كما لو توافقا على حجر واحد . وكل منهما يريد ان يصنع به رحي لنفسه ، ولا يصلح الحجر الا لصنع رحي واحد فعند ذلك يُقرع بينهما وبأخذه من خرج اسمه مجانا :

هذا اذا لم يكن للحجر قيمة حينئذاك :

واما اذا كان ذا قيمة كالا حجار الثمينة . فهو لاحدهما ويدفع نصف ثمنه

الى الآخر . لكن أخذ احدهما الحجر يكون بالقرعة ايضا .

وعدم امكان الاشتراك (١) ، واستحالة (٢) للترجيح فاشكل المستحق
فهي بالقرعة ، لانها لكل أمر مشكل (٣) فن اخرجته القرعة اخذها اجمع
ولو زاد عن حاجتها ولم يمكن اخذها دفعة لضيق المكان فالقرعة ايضاً (٤)
وان أمكن للقسمة . وفائدتها (٥) تقديم من أخرجته في أخذ حاجته .
ومثله (٦) ما لو ازدحم اثنان على نهر ، ونحوه (٧) ولم يمكن

(١) اي لعدم امكان اشتراكها في المعدن على سبيل الاشاعة لجهة من الجهات
(٢) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) اي لاستحالة الترجيح بينها .
فلا يدري ايها المستحق .

(٣) راجع (الوسائل) الطبعة القديسة المجلد ٣ كتاب العتق ص ٢٠٣
الباب ٢٤ - الحديث ١ .

ونفس المصدر ص ٢٠٧ الباب ٥٧ - الاحاديث .

ونفس المصدر ص ٢٠٨ الباب ٦٦ - الحديث ١ - ٢ .

ونفس المصدر كتاب القضاء ص ٤٠٠ الباب ١٣ - الاحاديث :

ونفس المصدر كتاب القضاء ص ٤٠٣ الباب ٢٠ - الاحاديث .

ونفس المصدر كتاب الميراث ص ٣٦٧ - الباب ٤ :

من ابواب ميراث للفرق والمهدوم عليهم - الاحاديث :

(٤) في تقديم احدهما على الآخر .

(٥) اي وفائدة القرعة مع امكان القسمة .

(٦) اي ومثل الورود على المعدن دفعة واحدة :

(٧) كالقناة ، والعين ، والبئر مما يزيد ماؤها عن حاجتها :

لكنه ليس له إلا مدخل واحد ، ولا يمكن لكليهما الاخذ منه وحيث لا يمكن

الجمع بينهما في الاخذ أقرع بينهما .

الجمع (١) ، ولو تغلب احدهما على الآخر أتم ومملك هنا (٢) ، بخلاف تغلبه على أولوية التحجير ، والماء الذي لا يفي بغرضها (٣) : والفرق (٤) : ان الملك مع الزيادة لا يتحقق ، بخلاف ماله لم يزد :

(و) المعادن (الباطنة) تملك ببلوغ نيلها (٥) وذلك هو احيائها

(١) اي بين المتواردين على القناة ، او العين ، او النهر الصغير ، لضيق مكان الورد فتيقصر بينهما في تقديم احدهما على الآخر .

(٢) اي في باب النهر ، والعين ، والبئر مما يزيد ماؤها عن مقدار حاجتها : ولا يخفى أن المتواردين على النهر ، أو البئر ، أو العين لا يملكان مائها ، بل يملكان مقدار اخذها وان كان لها حق الاولوية في الاخذ .

فاذا تغلب احدهما على الآخر ملكه ، لأنه لم يكن ملكاً لاحدهما ، وإن كان آتما . (٣) فان المتغلب لا يملك الماء ، أو المكان الذي حجرة .

(٤) اي الفرق بين النهر ونحوه مما يزيد ماؤه عن مقدار حاجتها في أن المتغلب يملك مقدار ما يأخذه إذا تغلب :

وبين التحجير فيما لا يفي بغرضها لقلته في أن المتغلب لا يملك اذا تغلب - هو أن في صورة الزيادة عن مقدار حاجتها والاستباق عليها لم يملكها إذا استبقا عليها .

فاذا تغلب احدهما على الآخر ملك ما اخذه ، لأنه لم يكن مملوكا لاحد قبل التغلب :

بخلاف الاستباق على القليل الذي لا يفي بغرضها فانه بالاستيلاء يملكه : والمفروض أنها وردا عليه دفعة واحدة . فاحدهما هو المالك من غير تعيين . فلو دفع احدهما الآخر لا يملك ، لسبق الملك على التغلب . لكون الملك لاحدهما لا على التعيين .

(٥) اي إلى المكان الذي يمكن الاخذ من المعدن .

وما دونه تحجير ، ولو كانت على وجه الأرض ، او مستورة بقراب يسير لا يصدق معه (١) الاحياء عرفاً لم يملك بغير الحيازة كالظاهرة :
هذا (٢) كله اذا كان المعدن في أرض مباحة ، فلو كان في أرض مملوكة فهو بحكمها ، وكذا لو احيا أرضاً مواتاً فظهر معدن فانه يملكه وان كان ظاهراً إلا أن يكون ظهوره سابقاً على احيائه (٣) .

وحيث يملك المعدن يملك تحريمه وهو منتهى عروقه عادة ، ومطرح تراهه ، وطريقه ، وما يتوقف عليه عمله (٤) إن عمله عنده (٥) ، ولو كان المعدن في الأرض المختصة بالامام عليه السلام فهو له تبعاً لها ، والناس في غيره (٦) شرع على الأقوى . وقد تقدم الكلام في باب الخمس (٧) :

(١) اي مع كونه فوق الارض ، أو عليه تراب يسير . قاله لا يصدق عليه الاحياء :

(٢) اي التملك ببلوغ ثيل المعادن الباطنة الى المكان الذي يمكن الاخذ منه .

(٣) فانه حينئذ لا يملكه الا بالحيازة .

(٤) اي عمل المعدن ،

(٥) اي تصدى لعمل ما استخرج من المعدن عند المعدن :

(٦) اي في غير ما يختص بالامام عليه السلام :

(٧) في (الجزء الثاني) من طبعتنا الحديثة كتاب الخمس ص ٨٦ :

كتاب الصيغ الناجية

كتاب الصيد^(١) والذبابة^(٢)

وفيه فصول ثلاثة

(الأول - في آلة الصيد يجوز الاصطياد) بمعنى اثبات (٣) الصيد وتخصيله (بجميع آلاته) التي يمكن تحصيله بها من السيف ، والرمح ، والسهم ، والكلب ، والفهد (٤) ، والبارزي (٥) ، والصقر (٦) والعقاب (٧)

-
- (١) مصدر صاد بصيد وزان (باع ببيع) اجوف يأتي
 (٢) بفتح الدال اسم مصدر ذبح بلذخ وزان (منع بمنع) ومصدره اللذخ
 (٣) الاثبات هنا بمعنى وضع اليد عليه فقط ؛
 (٤) نوع من السباع ، بين الكلب والنمر ، وهو منقط ؛
 (٥) مفرد . جمعه أبواز ؛ هواز . بيزان : بُزاة : طير من الطيور المفترسة
 يقال لهذه الطيور : (الجوارح) ؛
 (٦) طائر يصاد به جمعه (اصقُرُ : صقُور : صقار ، صقَر) ؛
 (٧) طائر من الجوارح يطلق على الذكر والائى قوي الخالب له منقار
 اعوج نحو الاسفل جمعه (عقبان اعقُب) . وجمع الجمع : (عقابين)

والباشق (١) والشرك (٢) ، والحبال (٣) ، والشبكة (٤) ، والفخ (٥) والبنديق (٦) ، وغيرها (٧) (و) لكن (لا يؤكل منها) أي من الحيوانات المصيدة المدلول عليها (٨) بالاصطياد (مالم يُدَّك) بالذبح بعد إدراكه حياً (فلو ادركه) بعد رميه (ميتاً) ، أو مات قبل تذكيته لم يحل (إلا ما قتله الكلب المعلم) دون غيره على اظهر (٩) الاقوال ،

-
- (١) بفتح الشين : طائر صغير من اصغر الطيور المفترسة . جمعه : بواشق .
 (٢) بفتح الشين والراء : حبال الصيد اي (المصيدة) كالتي تصاد بها الفأرة : جمعه (شرك) بضم الشين والراء و (أشراك) .
 (٣) بضم الحاء (المصيدة) جمعا (حبال) :
 (٤) بفتح الشين والباء : آلة تعمل من الخيوط والحبال بصاد بها في البر والبحر : جمعا (شبك) بالتحريك و (شباك) بكسر الشين و (شبكات) :
 (٥) بفتح الفاء آلة بصاد بها . جمعه (فخاخ) بكسر الفاء و (فخوخ) بضم الفاء والخاء :
 (٦) بضم الباء وسكون النون جسم كروي يصنع من طين ، أو حجر ، أو رصاص يرى به للصيد .

ومنه في عصرنا الحاضر (البندقية والمسدس) :

- (٧) كالفأس . وهي آلة يقطع بها الخشب : والفالة : وهي آلة من حديد فيها ثلاث شعب محدة الرؤس يُجعل في راس عصاً قوية يضرب بها الصيد :
 (٨) اي على الحيوانات المصيدة :
 (٩) قيد لغير الكلب المعلم . وأما الكلب المعلم فورد اجماع في أن ما يصيده حلال اكله :

والأخبار (١) :

ويثبت تعليم الكلب بكونه (بحيث يَسْتَرسل) أي ينطلق (اذا أرسل وينزجر) ويقف عن الاسترسال (اذا زجر) عنه ، (ولا يعتاد اكل ما يمسكه) من الصيد (و يتحقق ذلك الوصف) وهو الاسترسال والانزجار ، وعدم الاكل (بالتكرار على هذه الصفات) الثلاث مراراً يصدق بها (٢) التعليم عليه عرفاً . فاذا تحقق كوننا معلماً حلّ مقتوله ، وإن خلا عن الأوصاف (٣) الى أن يتكرر فقدها (٤) على وجه يصدق عليه زوال التعليم عرفاً ، ثم يحرم مقتوله ، ولا يعود (٥) الى أن يتكرر

(١) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الصيد والذباحة ص ٢٣١ الباب ١ - الاحاديث . واليك نص بعض الاخبار عن ابي بكر الحضرمي عن (ابي عبدالله) عليه السلام في جواب سؤاله عن صيد البزاة ، والصدقورة ، والكلب ، والفهد :

فقال عليه السلام : (لا تاكل صيد شيء من هذه إلا ما ذكيت ، إلا الكلب المكَلَّب) :

قلت : فان قتله .

قال عليه السلام : (كل ، لأن الله عز وجل يقول : وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فُكِّلُواْ مِمَّا آمَسْكَنَ عَلَيْكُمْ ؕ وَادْكُرُواْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ) :

(٢) اي بهذه المرات الثلاث .

(٣) اي وإن خلا الكلب عن الاوصاف المذكورة وهي الاسترسال اذا ارسل : والانزجار إذا زجر : وعدم اعطاد اكل ما يمسكه .

(٤) اي فقد الاوصاف المذكورة .

(٥) اي الكلب معلماً .

انصافه بها (١) كذلك وهكذا (٢) .

(ولو اكل لادراً ، أو لم يستمرسل لادراً لم يقدح) في تحقق التعليم عرفاً ، ولا في زواله (٣) بعد حصوله . كما لا يقدح حصول الأوصاف له لادراً (٤) ، وكذا لا يقدح شربه (٥) الدم :

(ويجب) مع ذلك (٦) بمعنى الاشتراط (٧) امور : (التسمية) لله تعالى من المرسل (عند ارماله) الكلب المعلم . فلو تركها عمداً حرم (٨) ولو كان نسياناً حل (٩) ، ان لم يذكر قبل الاصابة ، وإلا اشترط استندراكها عند الذكر ولو مقارنة لها (١٠) ، ولو تركها جهلاً

(١) اي بالاوصاف المذكورة بأن يصدق على الكلب أنه معلم :

(٢) اي فيحل مقتواه لو صدقت عليه الاوصاف ويبقى حالاً إلى أن يصدق عليه زوالها فيحرم اكل مقتوله :

(٣) اي زوال التعليم بمجرد خلو الكلب المعلم عن هذه الاوصاف لادراً بقدر حصول التعليم له .

(٤) اي كما أن وجود هذه الاوصاف للكلب المعلم في وقت ما لا يصدق المعلم على مثل هذا الكلب .

(٥) اي شرب الكلب المعلم دم ما صاده .

(٦) اي مع وجوب كون الكلب معلماً .

(٧) اي وجوب كون الكلب معلماً هنا وجوب شرطي ، لا تكليفي حتى يجب

بل هو شرط للتذكية . فاذا لم يسم عمداً لم يجز اكل الصيد :

(٨) اي اكل الصيد :

(٩) اي اكل للصيد :

(١٠) اي للاصابة :

بوجوبها ففي الحاقه بالعامد ، او الناسي وجهان : (١) أنه عامد ومن (٢) أن للناس في سعة مما لم يعلموا ، وألحقه المصنف في بعض فوائده بالناسي .

ولو نعد تركها (٣) عند الارسال ثم استدرکها قبل الاصابة ففي الاجزاء قولان . اقربها الاجزاء ، لتناول الأدلة له مثل وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (٤) فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ* (٥) واذكروا اسم الله عَلَيْهِ (٦) ، وقول الصادق عليه السلام : كُلْ مِمَّا قَتَلَ الْكَلْبُ إِذَا سَمَّيْتَ عَلَيْهِ (٧) ، ولأنه (٨) أقرب الى الفعل المعتبر في الذكاة فكان (٩) أولى :

ووجه المنع دلالة بعض الاخبار (١٠)

(١) دليل للاحاق الجاهل بالعامد فيحرم اكل ما صاده :

(٢) دليل للاحاق الجاهل بالناسي . فيحل اكل ما صاده :

(٣) اي ترك التسمية :

(٤) الانعام : الآية ١٢١ :

(٥) الانعام : الآية ١٨ .

(٦) المائدة : الآية ٤ .

(٧) (الكافي) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ هجرية الجزء ٦ كتاب الصيد

والذبابة ص ٢٠٥ الحديث ١٣ :

(٨) اي التسمية بعد الارسال ، وقبل الاصابة .

(٩) اي لاجزاء هذه التسمية اولى من التسمية قبل الارسال :

(١٠) واليك نص بعض تلك الأخبار :

عن (ابي عبدالله) عليه السلام قال : (اذا ارسلت للكلب المعلم فاذكر اسم

الله عليه : فهو ذكاته) .

على أن محلها (١) الارسال ، ولأنه (٢) اجماعي ، وغيره (٣) مشكوك فيه ولا عبرة بتسمية غير المرسل :

ولو اشترك في قتله كلبان معلان اعتبر تسمية مرسلها . فلو تركها احدهما او كان احد الكلبين غير مُرسل ، او غير معلم لم يحصل ، والمعتبر من التسمية هنا (٤) . وفي ارسال للسهم ، والذبح ، والنحر ذكر الله المقترن بالتعظيم (٥) ، لأنه المفهوم منه كاحد التسيبحات الرابع :

وفي آلهُم اغفر لي وأرحمني ، أو صل على محمد وآله قولان : اقربها الإجزاء ، دون ذكر الله مجرداً (٦) مع احتماله (٧) ، لصدق الذكر وبه قطع الفاضل :

وفي اشترط وقوعه بالعريضة قولان . من (٨) صدق الذكر :

= راجع الوسائل - الطبعة القديمة . المجلد ٣ كتاب الصيد ص ٣٣١ للباب ١ الحديث ٤ :

(١) أي محل التسمية :

(٢) أي اجزاء التسمية حال الارسال .

(٣) أي واجزاء التسمية بعد الارسال مشكوك فيه . فالأصل عدم جواز اكله ، لأن الأصل عدم التذكية .

(٤) أي في الكلب المعلم :

(٥) كقوله : سبحان الله . أو الحمد لله . أو لا إله الا الله :

(٦) أي من التعظيم : كأن يقول : الله :

(٧) أي مع احتمال اجزاء اسم الله مجرداً عن التعظيم :

(٨) دليل لعدم اشترط العربية . فلو قال المرسل حين الارسال بالفارسية :

« بنام خدا » أو بالانجليزية : « ماي گود » أي ربي . أو بالفرنسية : « أوديو » أي الله : كفى ذلك وجاز أكله .

وتصريح (١) القرآن باسم الله العربي .
والأقوى الاجزاء ، لأن المراد من الله تعالى في الآية الذات ، لا الاسم .
وعليه (٢) يتفرع ذكر الله تعالى بأسمائه المختصة به (٣) غير الله :
فعلى الأول (٤) يُجزى ، لصدق الذكر ، دون الثاني (٥) ، ولكن
هذا (٦) مما لم ينبهوا عليه (وأن يكون المرسل مسلماً ، أو بحكمه)
كولده المميز غير البالغ ذكراً كان ، أو أنثى . فلو أرسله الكافر لم يحل
وإن سُمي ، أو كان ذمياً على الأصح ، وكذا الناصب (٧) من المسلمين
والمجسم (٨) اما غيرهما من المخالفين ففي حل صيده الخلاف الآتي
في الذبيحة ، ولا يحل صيد الصبي غير المميز ، ولا المجنون ، لاشتراط

-
- (١) دليل لاشتراط العربية .
(٢) اي وعلى أن المراد من « الله » في الآية الشريفة : الذات المقدسة ،
لا مجرد الاسم .
(٣) كالحق ، والرازق ، والمحبي ، والمميت :
(٤) وهو أن المراد من (الله) في الآية الكريمة (الذات المقدسة) فتجزى
الاسماء المختصة به .
(٥) وهو أن المراد من (الله) في الآية الشريفة (الاسم) فلا تجزى من صفات
الله غير اسم الجلالة ، لعدم صدق اسم (الله) على ما يتلفظ به من الصفات .
(٦) اي أن المراد من اسم (الله) تعالى هل هي (الذات ، المقدسة) ،
أو الاسم .
(٧) وهو الذي يظهر العداء (لاهل البيت) عليهم للصلاة والسلام (لدين
أَذْهَبَ اللهُ عَنْهُمْ الرُّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً) :
(٨) وهو الذي يقول : بأن (الله) جل جلاله جسم .

القصد (١) ، واما الأعمى فان تصور فيه قصد الصيد حل صيده ، وإلا فلا :
(وأن يرسله للاصطياد) فلو استرسل من نفسه ، أو أرسله
للاصيد فصادف صيداً فقتله لم يحل وإن زاده (٢) اغراء . نعم لو زجره
فوقف ثم أرسله حل .

(وأن لا يغيب للصيد) عن المرسل (وحياته (٣) مستقرة) بأن
يمكن أن يعيش ولو نصف يوم فلو غاب كذلك (٤) لم يحل ، لجواز
استناد القتل الى غير الكلب ، سواء وجد الكلب واقفاً عليه أم لا ، وسواء
وجد فيه أثراً غير عضة الكلب أم لا ، وسواء تشاغل (٥) عنه أم لا :
وأولى منه (٦) لو تردى من جبل ، ونحوه (٧) وان لم يغيب فان

(١) والقصد لا يتأتى منها .

(٢) اي وان زاد صاحب الكلب الكلب إغراء وحثاً على الصيد :

(٣) اي حياة الصيد .

(٤) اي ولو غاب الصيد عن المرسل وحياته مستقرة ، ثم ادركه فوجده
ميتاً لم يحل له .

(٥) اي ذهب الكلب عنه :

(٦) اي وأولى من الغياب مستقر الحياة في عدم الحلية لو تردى الصيد اي
وقع من مكان مرتفع ، أو سقط في بئر وان لم يغيب الصيد عن عين الصائد ، بل
وقع امامه :

والتردى بمعنى السقوط من باب التفعّل :

(٧) كما لو وقع في بئر :

الشرط موته بمرح الكلب حتى لو مات باقماه (١) ، او غمه (٧) لم يحل :
لعم (٣) لو علم القواء سبب خارجي ، او غاب (٤) بعد أن صارت
حياته غير مستقرة وصار في حكم المذبوح ، او تردى (٥) كذلك حل .
وبشروط مع ذلك (٦) كون للصيد بمتناً (٧) ، سواء كان وحشياً (٨)
أم أهلياً . فلو قتل غير الممتنع من الفروخ ، أو الأهلية لم يحل .

(ويؤكل أيضاً) من الصيد (ما قتله السيف ، والرمح ، والسهم
وكل ما فيه نصل) (٩) من حديد ، سواء خرق أم لا حتى لو قطعه

(١) مرجع الضمير (الصيد) . والمصدر مضاف الى المفعول . والفواصل
وهو (الكلب المعلم) مخوف : اي لو مات للصيد بسبب إتعاب (الكلب) له
بأن اتعبه بالعدو ، والركض :

(٢) يحتمل أن يكون غمه بمعنى اخافه ومرجع الضمير في غمه (الصيد) .
والمصدر مضاف إلى الفاعل المخوف وهو (الكلب المعلم) اي لو مات للصيد خوفاً
من (الكلب) لم يحل اكله .

(٣) استثناء من عدم جواز اكل ما غاب مستقر الحياة : فالغنى : أن الصيد
لو غاب مستقر الحياة ثم وجده ميتاً وعلم أن موته مستند الى الكلب ، لا الى سبب
خارجي حل اكله .

(٤) اي غاب الصيد عن نظر الصائد :

(٥) اي سقط من جبل ، أو وقع في بحر كذلك اي غير مستقر الحياة .
(٦) اي مع الشروط المذكورة . وهو كون للصائد مسلماً . وكون الكلب
معلماً . والتسمية عند الارسال . وأن يرسله للاصطياد : وأن لا يغيب وحياته مستقرة
(٧) اي لا يألف الناس :

(٨) اي من حيوانات البر :

(٩) يفتح النون ، وسكون الصاد وهي حديدة تجعل في اعلى الرمح ، أو
في اسفل العصا .

بنصفين مختلفا أم انفقا تحركا أم لا حلا ، إلا أن يكون ما فيه الرأس مستقر الحياة فبذلكي ويحرم الآخر (١) . (والمعراض (٢)) ونحوه من السهام المحددة التي لا فصل فيها (اذا خرق اللحم) فلو قتل معترضاً لم يحل دون المتثقل (٣) كاللحجر ، والبندق فانه لا يحل وان خرق وكان (٤) البندق من حديد :

والظاهر أن الدَّبُّوس (٥) يحكمه إلا أن يكون محدداً بحيث يصلح للخرق وان لم يخرق :

(كل ذلك (٦) مع التسمية) عند الرمي ، او بعده قبل الاصابة ، ولو تركها عمداً اوسهواً ، أو جهلاً فكما سبق (٧) (والقصد) الى الصيد فلو وقع السهم من يده فقتله ، أو قصد الرمي لاله فقتله ، أو قصد خنزيراً فأصاب

(١) اي النصف الآخر الذي لا راس فيه وقد انقطع نصفين بسبب تلك الآلة الحديدية :

(٢) بكسر الميم وزان (محراب) سهم بلا ريش . دقيق الطرفين : غليظ الوسط . يصيب بعرضه دون حده . جمعه (مغاريض) .

(٣) المراد : الآلة التي تقتل الصيد بثقله . لا بالخرق والشق :

(٤) اي حتى لو كان الذي يصيب الصيد (بندقاً) من حديد فانه لا يحل اكل هذا الصيد :

(٥) بفتح الدال وضمها عصاً من حديد ، أو خشب في راسها شيء كالكرة وعند العامة يقال لها : (المقوار) اي الدَّبُّوس بحكم البندق في أنه لو صيد بها لا يحل اكله :

(٦) اي جواز الاكل .

(٧) من انه لو ترك التسمية عمداً لا يجوز اكل ما صاده أما سهواً ونسياناً فيجوز اكله وجهلا الوجهان السابقان : الجواز ، والعدم :

ظبياً ، أو ظنه خنزيراً فبان ظبياً لم يحل ؛
نعم لا يشترط قصد عينه (١) حتى لو قصد فأخطأ فقتل صيداً آخر
حل . ولو قصد عملاً ومحرماً حل المحلل .
(والاسلام) أي اسلام الرامي ، او حكمه كما سلف (٢) وكذا
يشترط موته بالجرح ، وأن لا يغيب عنه وفيه حياة مستقرة وامتناع
المقتول كما مر (٣) .

(ولو اشترك فيه (٤) آلتا (٥) مسلم وكافر (٦)) أو قاصد (٧)
وغيره ، او مسم (٨) ، وغيره . وبالجمله قالة جامع (٩) للشرائط ،
وغيره (١٠) (لم يحل (١١) إلا أن يعلم أن جرح المسلم) ومن بحكمه (١٢)

(١) اي عين الصيد ؛
(٢) في كلام (المصنف) : (وأن يكون المرسل مسلماً ، أو بحكمه) ؛
(٣) في صيد الكلب آنفاً ؛
(٤) اي في قتل الصيد .
(٥) تثنية (آلة) اصلها آلتان حذف النون بالاضافة .
(٦) بأن اشتركا في القتل بأن رمياه دفعة واحدة ومات الصيد من رميها ؛
(٧) اي اشترك في قتل الصيد آلتا قاصد ، وغير قاصد بأن كان احد
الرامي عاهياً ، والآخر صائداً ؛
(٨) بأن كان هناك صائدان فقصدوا الصيد فسمى احدهما عند الرمي ،
دون الآخر .

(٩) بالجرح صفة لموصوف محذوف اي آلة صائد جامع للشرائط ؛
(١٠) اي وغير جامع للشرائط ؛ اي وآلة صائد غير جامع للشرائط كأن
تكون احدي الآتين ذات نصل ، والاخرى ليست كذلك كالجحر والبنديق .
(١١) اي لم يحل الصيد المقتول بالآتين المذكورتين .
(١٢) او جرح القاصد للصيد ، أو المسمي عند الصيد ؛

(او كلبه) (١) لو كانت الآلة كلبين فصاعداً (هو القاتل) خاصة وان كان الآخر معيناً على اثباته (٢) (ويحرم الاصطباد بالآلة المفصوبة) لقبح التصرف في مال الغير بغير اذنه (٣) ، (و) لكن (لا يحرم الصيد بها) (٤) ويملكه الصائد (وعليه اجرة الآلة) ، سواء كانت كلباً ام سلاحاً : (ويجب عليه غسلُ موضع العضة) من الكلب جمعاً بين نجاسة للكلب ، واطلاق الأمر (٥) بالأكل .

وقال الشيخ : لا يجب (٦) ، لاطلاق الأمر (٧) بالأكل منه (٨) من غير أمر بالغسل وانما يحل المقتول بالآلة مطلقاً (٩) اذا أدركه ميتاً ،

(١) اي كلب المسلم ، أو كلب القاصد للصيد ، أو كلب المسمي عند الصيد :
(٢) ففي هذه الصور كلها يحل الصيد المقتول : والمراد من الانهات وضع اليد على الصيد :

(٣) كما مر في مقدمة ما ذكرناه في أول كتاب (الغصب) الجزء السابع من طبعتنا الحديثة :

(٤) اي لا يحرم الصيد بالآلة المفصوبة من حيث الاكل لو صيد بها ، وان كان الصائد يعاقب ويجب عليه دفع الاجرة .

(٥) في قوله عليه السلام : (اذا صاد الكلب وقد سمى فليأكل) :
(الوسائل) المجلد ٣ الطبعة القديمة كتاب الصيد والذباحة ص ٢٨٤
الباب ١٢ الحديث ١ .

(٦) اي غسلُ موضع العضة .
(٧) وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ .
(٨) اي مما اصطاده الكلب .
(٩) اي سواء كانت الآلة كلباً ام غيره .

أو في حكمه (١) .

(ولو ادرك ذو السهم ، أو الكلاب الصيد) مع اسرعه اليه حال الإصابة (وحياته مستقرة ذكاه ، وإلا) يُسرّع (٢) أو لم يذكه (حرم ان اتسع الزمان لذبحه) فلم يفعل (٣) حتى مات ، و او قصر الزمان عن ذلك (٤) فالمشهور حله وان كانت حياته مستقرة ، ولا منافاة بين استقرار حياته ، وقصور الزمان عن تذكيته مع حضور الآلة ، لأن استقرار الحياة مناطه الامكان (٥) ، وليس كل ممكن يواقع : ولو كان عدم امكان ذكاته للبيئة الآلة التي تقع بها الذكاة ، او فقدانها بحيث يفترق الى زمان طويل عادة فانفق موته فيه (٦) لم يحل قطعاً :

(الفصل الثاني - في الذباجة)

غُلِبَ العنوان (٧) عليها - مع قولها اخصّ - مما يُبحث عنه

(١) اي غير مستقر الحياة :

(٢) بان ابطأ للصيد عن الصيد ، او أسرع اليه ولكن لم يذكه . هذا

مع استقرار حياة للصيد .

(٣) اي لم يذبحه .

(٤) اي عن الذبح :

(٥) اي امكان الحياة :

(٦) اي في هذا الزمن للطويل لم يحل اكل هذا الصيد ، لعدم استناد موته

الى الآلة .

(٧) اي غُلِبَ عنوان هذا الفصل على الذباجة اي تنون هذا للفصل بالذباجة

وهذا اشكال على هذا العنوان الخاص وهو : ان الذباجة اخص مما يذكر

في هذا الفصل ، لأنها عبارة عن فري الاوداج : والمذكور في هذا الفصل اعم =

في الفصل ، فان النحر وذكاة السمك ، ونحوه (١) خارج عنها (٢) -
تجوزاً في بعض الافراد ، او اشهرها ، ولو جعل العنوان الذكاة كما فعل
في الدروس كان أجود ، لشموله (٣) الجميع (وبشروط في الذابح الاسلام ،
أو حكمه) وهو طفله المميز فلا تحمل ذبيحة الكافر مطلقاً ، وثلياً كان
أم ذمياً سُمِعت تسميته أم لا على أشهر الأقوال :

وذهب جماعة الى حل ذبيحة للذمي اذا سُمِعت تسميته :
وآخرون الى حل ذبيحة غير المجوسي مطلقاً (٤) وبه (٥) أخبار

= من الذباجة : حيث إنه يبحث فيه عن النحر ، وذكاة السمك والجراد .
فلماذا اختار (المصنف) لهذا الفصل عنوان الذباجة فقط وقال : (للفصل
الثاني في الذباجة) ،

فاجاب (الشارح) رحمه الله ما خلاصته : أن (المصنف) رحمه الله تجوز
بتسمية الكللي باسم بعض أفراده وهي الذباجة الحاصلة بفري الاوداج ، أو باسم
اشهر أفراده وهي الذباجة الخاصة به
(١) كاخذ الجراد حياً .

(٢) اي النحر ، وذكاة السمك ، واخذ الجراد حياً خارج عن (الذباجة) .

(٣) اي شمول عنوان الذكاة جميع الاقسام .

(٤) سواء سمعت تسميته أم لا :

(٥) اي وبجواز أكل ذبيحة غير المجوسي مطلقاً ، سواء سُمِعت تسميته أم لا
أخبار صحيحة .

راجع (لوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباجة ص ٢٤٣ ٢٤٤

الباب ٢٧ الخبر ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ :

واليك نص بعضها :

عن (جميل ومحمد بن حمران) ألها مثلاً (ابا عبد الله) عليه السلام عن ذباح =

صحيفة معارضة (١) بمثلها فحملت (٢) على التقية ، او الضرورة .
(ولا بشرط الايمان) (٣) على الأصح ، لقول علي أمير المؤمنين عليه السلام : « من دان بكلمة الاسلام ، وصام وصلى فذبيحته لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه » (٤) ومفهوم الشرط أنه اذا لم يذكر اسم الله عليه

= اليهود والنصارى والمجوس :

فقال عليه السلام : (كل) .

فقال بعضهم : إنهم لا يسمون .

فقال عليه السلام : (فان حضروهم فلم يسموا فلا تأكلوا) :

وقال عليه السلام : (اذا غاب فكل) .

(١) باسم المفعول اي هذه الاخبار الدالة على جواز اكل ذبيحة غير المجوسي

مطلقاً المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٠٨ عارضها أخبار صحيفة آخر مثلها :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٣ ، ٢٤٤

الباب ٢٧ من خبر ١ - الى ٣٢ .

واليك نص بعض تلك الاخبار :

عن (زيد الشحام) قال : سئل (ابو عبد الله الصادق) عليه السلام عن ذبيحة النمي :

فقال عليه السلام : (لا تأكله ان سم وان لم يسم) .

وتذكير الضمير في (لا تأكله) باعتبار اللحم المدلول عليه بالذبيحة :

(٢) اي الاخبار الدالة على جواز اكل ذبيحة غير المجوسي مطلقاً حملت

على التقية ، أو في مورد الضرورة .

(٣) اي الاقرار والاعتراف به امامة (الأئمة الاثني عشر) بعد (النبي)

صلى الله عليه وآله .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الذباحة ص ٢٤٥

الباب ٢٨ الحديث ١ .

لم يحل .

وهل يشترط مع الذكر اعتقاد وجوبه (١) قولان : من (٢) صدق ذكر اسم الله عليه ، وأصالة (٣) عدم الاشتراط : ومن اشترطه (٤) اعتبر إبقاعه (٥) على وجهه كغيره (٦) من العبادات الواجبة :

والاول (٧) أقوى . وحيث لم يعتبر الإيمان صح مع مطلق الخلاف (٨) : (إذا لم يكن بالغا حدّ للنصب) لعداوة أهل البيت عليهم السلام فلا تحل حينئذ (٩) ذبيحته ، لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) أي اعتقاد الذابح وجوب ذكر الاسم عند الذبح .

(٢) دليل لعدم اشتراط اعتقاد الوجوب ، بل يكفي ذكر اسم الله وإن لم يكن للذاكر معتقداً بوجوبه :

(٣) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) :

دليل ثان لعدم اشتراط اعتقاد وجوب ذكر الاسم عند الذبح :

(٤) أي ومن اشترط اعتقاد الوجوب .

(٥) أي هو من الذين يرون لزوم أداء الواجب بنية الوجوب :

ولهذا اعتبر اعتقاد الوجوب في التسمية ليقعها على وجهها : أي بنية للوجوب .

فهذا دليل لاشتراط اعتقاد وجوب التسمية حتى يتأتى منه نية الوجوب

عند التسمية .

(٦) أي كغير التسمية من بقية العبادات .

وتذكير الضمير باعتبار أن التسمية مصدر :

(٧) أي الدليل الاول الدال على عدم اشتراط اعتقاد الوجوب في التسمية

للذابح إذا كان من سائر فرق المسلمين .

(٨) أي من أي فرق المسلمين كالوا من (الشيعة أو السنة) :

(٩) أي حين أن بلغ عداؤهم إلى حد النصب .

قال : « ذبيحة الناصب لا تحل (١) ، ، ولا رثايب (٢) الناصب خلاف ما هو المعلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله ثبوته ضرورة (٣) فيكون كافراً فيتناوله ما دلّ على تحريم ذبيحة الكافر : ومثله (٤) الخارجي والمجسم .

وقصّر جماعة الحل على ما يلزمه المؤمن ، لقول الكاظم عليه السلام لذكرياء بن آدم : « إني انهاك من ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك ، إلا في وقت الضرورة إليه ، (٥) : وبمحمل (٦) على الكراهة بقريضة للضرورة فانها (٧) أعم من وقت تحل فيه الميتة : ويمكن حمل التمهيد الوارد في جميع الباب (٨) عليه (٩) عليها (١٠)

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٥ الباب ٢٨

الحديث ٢ :

(٢) دليل ثان لعدم حلية ذبيحة الناصبي .

(٣) وهو حب (أهل البيت) الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم

تطهيرا . فلا أقل من ثبوت حرمة بفضهم :

(٤) أي ومثل الناصبي في عدم حلية ذبيحته . الخارجي والمجسم عليهم

لعائن الله .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٥ الباب ٢٨

الحديث ٥ :

(٦) أي الكراهة في هذه الرواية في قوله عليه السلام : (إني انهاك)

(٧) أي الضرورة اعم أي أنها تصدق وإن لم تصل إلى مرتبة حل أكل الميتة :

(٨) أي في باب الذبيحة :

(٩) أي على ذبح المخالف .

(١٠) أي على الكراهة :

جماً (١) ولعله (٢) اولى من الحمل على التقية والضرورة :
 (ويحل ما تذبحه المسلمة ، والحصى) ، والمجبوب ، (والصبي المميز)
 دون المجنون ، ومن لا يُميز ، لعدم القصد (والجنب) (٣) مطلقاً
 (والحائض) والنفساء ، لانقضاء المانع مع وجود المقتضي للحل (٤) •
 (والواجب في الذبيحة امور سبعة - الأول - ان يكون) فري
 الاعضاء (بالحديد) مع القدرة عليه ، لقول الباقر عليه السلام : لا ذكاة
 إلا بالحديد (٥) (فان خيف فوت الذبيحة) بالموت ، وغيره (٦) ،
 (وتعدّر الحديد جاز بما يفري الاعضاء من لينة) (٧) وهي القشر
 لأعلى للقصب المتصل به (أو مروة (٨) حادة) وهي حجر يقدح النار
 (أو زجاجة) مخبر في ذلك من غير ترجيح : وكذا ما اشبهها من الآلات

(١) اي لاجل الجمع بين الأخبار المتخالفة الدالة بعضها بعمومها على جواز
 اكل ذبايح المخالف كما اشير اليها في الهامش رقم ٤ ص ٢٠٩ :
 وبعضها على النهي كما اشير اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢١١ . "تحمل الأخبار
 الناهية على الكراهة :

(٢) اي هذا الجمع اولى ، لئلا يلزم العمر والخرج :
 (٣) اي تحل ذبيحة الجنب مطلقا ، سواء كانت الجنسية من حلال ام
 من حرام .

(٤) وهو كون الذبايح مسلما مع اجتماع بقية الشرائط :
 (٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ١
 الحديث ١ •

(٦) كفراره من يد الذبايح باعتبار أنه قوي يتمكن من الفرار
 (٧) بفتح اللام وسكون الياء اجوف بائي من (لاط بليط) :
 (٨) بفتح الميم وسكون الراء .

للحادثة غير الحديد ، لصحيحة زيد الشحام عن الصادق عليه السلام قال :
اذبح بالحجر ، والعظم ، وبالقصب ، وبالعود اذا لم تُصيب الحديد
اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس (١) وفي حسنة عبد الرحمن بن
الحجاج عن الكاظم عليه السلام قال : سأله عن المروة والقصب والعود
نذبح بها اذا لم نجد سكينة فقال : اذا فري الأوداج فلا بأس بذلك (٢) ؛
(وفي الظفر والسن) متصلين (٣) ومنفصلين (٤) (للضرورة قول
بالجواز) لظاهر الخبرين السالفين (٥) : حيث اعتبر فيها قطع الحلقوم ،
وفري الأوداج ولم يعتبر خصوصية القاطع : وهو (٦) موجود فيهما ،
ومنه (٧) للشيخ في الخلاف محتجاً بالاجماع ، ورواية رافع بن خديج
أن النبي صلى الله عليه وآله قال : ما انهر الدم ، وذكر اسم الله عليه
فكلوا ما لم يكن منا ، او ظفراً وسأحدثكم عن ذلك : أما السن فعظم ،

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذهاحة ص ٢٣٨ الباب ٢

للحديث ٣ :

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذهاحة ص ٢٣٨ الباب ٢

- الحديث :

(٣) اي متصلين بيدن الانسان الذابح .

(٤) اي منفصلين عن بدن الانسان الذابح :

(٥) وهما : صحيحة (زيد الشحام) المشار اليها في الهامش رقم ١ .

وحسنة (عبد الرحمن بن الحجاج) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ؛

(٦) اي فري الأوداج . وقطم الحلقوم موجود في الظفر والسن ايضاً ؛

(٧) اي منع (الشيخ) حلية الذبح بالظفر والسن ؛

وأما الظفر فُتدَى الحبشة (١) والرواية عامة (٢) ، والاجماع (٣) ممنوع .
نعم يمكن أن يقال مع اتصافها (٤) : إنه يخرج عن مسمى الذبح
بل هو (٥) أشبه بالأكل ، والتقطيع ، واستقرب المصنف في الشرح المنع
منها (٦) مطلقاً .

وعلى تقدير الجواز (٧) هل يساويان غيرها مما يفري غير الحديد ،
او يترتان على غيرها مطلقاً (٨) مقتضى استدلال المجوز بالحديثين الأول (٩)

(١) (نيل الاوطار) الجزء ٨ ص ١٤٦ - ١٤٨ للطبعة الثانية ١٣٧١ هجري

للحديث ٦ :

و (مدى) بضم الميم مقصوراً جمع المدينة بضمها ايضاً وهو السكن .

(٢) اي ليست من طرقنا نحن (الشيعة الامامية الاثني عشرية) .

(٣) اي الاجماع المدعى في قول (الشيخ) قدس سره .

(٤) اي السن والظفر بيدن الانسان .

(٥) اي الذبح بالسن والظفر اشبه بالتقطيع وليس ذبحاً .

(٦) اي المنع من الذبح بالسن والظفر مطلقاً ، سواء كانا متصلين بيدن

الانسان ام منفصلين .

(٧) اي جواز الذبح بالسن والظفر هل هما يساويان بقيسة ادوات الذبح

من غير الحديد . فيجوز الذبح بهما مع التمكن من الذبح ببقية الادوات الحديدية فهما

في عرض تلك الادوات .

او يترتب السن والظفر على بقية الادوات الغير الحديدية . بمعنى انه يجوز

بهما الذبح عند عدم التمكن من بقية الادوات الغير الحديدية فهما في طول تلك الادوات .

(٨) سواء كان السن والظفر متصلين بيدن الانسان ام منفصلين :

(٩) وهو كون السن والظفر في عرض الادوات الغير الحديدية فيختبر

للذبح بينهما ، وبينها .

وفي الدروس استقرب الجواز بهما مطلقاً (١) مع عدم غيرهما (٢) وهو (٣) الظاهر من تعليقه الجواز بهما هنا على الضرورة ، اذ لا ضرورة مع وجود غيرهما .

وهذا هو الأولى :

(الثاني - استقبال للقبلة) بالمذبوح ، لا استقبال الدابح . والمفهوم من استقبال المذبوح الاستقبال بمقاديم بدنه : ومنه (٤) مذبحه : وربما قبل بالاكتفاء باستقبال المذبح خاصة ، وصحبة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الذبيحة فقال : استقبال بذبيحتك للقبلة (٥) الحديث تدلّ على الأول (٦) : هذا (٧) (مع الامكان) ومع التعذر لاشتباه الجهة ، أو الاضطرار

(١) سواء كان السن والظفر متصلين ام منفصلين :

(٢) فيكونان في المرتبة الثالثة . بمعنى أنه بعد عدم الادوات غير الحديدية

لتصل النوبة اليها :

(٣) اي كونهما في المرتبة الثالثة هو الظاهر من تعليق (المصنف) جواز للمذبح بهما عند الضرورة في قوله : (وفي الظفر والسن للضرورة قول بالجواز) :

(٤) اي ومن الاستقبال بمقاديم بدنه - الاستقبال بمذبح الحيوان وهو محل ذبحه ، او نحره :

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الذبائح ص ٢٣٩

الباب ٦ - الحديث ١ :

(٦) وهو استقبال مقاديم البدن فقط ، دون المذبح خاصة :

(٧) اي مطلق الاستقبال :

لقودي الحيوان ، أو استعصائه (١) ، أو نحوه (٢) يسقط (ولو تركها (٣) تاسياً فلا بأس) الاختيار الكثيرة (٤) .

وفي الجاهل وجهان ، والحاقه بالناسي حسن ، وفي حسنة محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح ذبيحة فجهل أن أن يوجهها الى القبلة قال : كُل منها (٥) .

(الثالث - التسمية) عند الذبح (وهي أن يذكر اسم الله تعالى) كما سبق (٦) ، فلو تركها عمداً فهي ميتة اذا كان معتقداً لوجوبها ، وفي غير المعتقد (٧)

(١) اي الحيوان لا يُسلم نفسه للذبح ،

(٢) كان سقط على الحيوان حائط ، او صخرة عظيمة بحيث يموت لو ازيحت الألقاض عنه .

او اجبر الظالم الذابح على الذبح ، وعلى غير القبلة ولا يمكن دفعه :

(٣) مرجع الضمير (القبلة) والمراد : استقبالها مجازاً .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الذبائح ص ٢٤٠ الباب

١٤ - الحديث ٣ - ٤ - ٥ .

واليك نص احدهما سئل (ابو عبدالله) عليه السلام عن الذبيحة تُذبح بغير القبلة .

فقال عليه السلام : (لا بأس اذا لم يتعمد) .

(٥) نفس المصدر الحديث ٢ :

(٦) في شرح قول (المصنف) : (ولا يشترط الإيمان) :

(٧) اي غير المعتقد لوجوب التسمية عند الذبح من فرق المسلمين اذا لم يسم فهل ذبيحته ميتة فلا يجوز اكلها ام مذكاة .

وجهان (١) ، وظاهر الأصحاب التحريم ، لقطعهم (٢) باشتراطها من غير تفصيل .

واستشكل (٣) المصنف ذلك ، لحكمهم بحل ذبيحة المخالف على الإطلاق ما لم يكن ناصباً ، ولا ريب أن بعضهم لا يعتقد وجوبها . ويمكن دفعه (٤) بأن حكمهم بحل ذبيحته من حيث هو مخالف ، وذلك (٥) لا ينافي تحريمها من حيث الإخلال بشرط آخر (٦) .

(١) وهما : اشتراط التسمية في الذبيحة وهنا لم يسم فبينة :
وان الدايح لا يرى وجوبها فيكون شأنه شأن الجاهل فذكاة فيحل أكلها :
(٢) أي لحكم الفقهاء الحكم القطعي بحل ذبيحة المخالف على الإطلاق ، سواء سمي أم لم يسم .

فهذا الإطلاق من الفقهاء بهذه الصورة دليل على أن المخالف الذي لا يعتقد وجوب التسمية إذا تركها عند الذبح تكون ذبيحته مذكاة يحل أكلها :
(٣) أي توقف في حلية ذبيحة المخالف الذي لا يعتقد وجوب التسمية عند الذبح :

(٤) أي دفع اشكال (المصنف) وتوقفه في حلية ذبيحة المخالف للذي لا يعتقد وجوب التسمية .

بيان : أن حكم الأصحاب بحلية ذبيحة المخالف مطلقاً ، سواء سمي أم لم يسم لم يكن ناظرًا من حيث الإخلال بالتسمية وعدمها .

بل إنما كان نظرهم في حلية ذبيحته من حيث إنه مخالف ، لا من حيث الإخلال بشرط آخر وهي التسمية مثلاً .

(٥) أي حكمهم للقطعي بحلية ذبيحة المخالف لا ينافي تحريم الذبيحة من حيث عدم التسمية .

(٦) كالأخلال بالتسمية .

نعم يمكن أن يقال : بطلها منه (١) عند اشتباه الحال عملاً بأصالة
الصحة (٢) ، وإطلاق (٣) الأدلة ، وترجيحاً للظاهر (٤) من حيث رجحانها
عند من لا يوجبها ، وعدم (٥) اشتراط اعتقاد الوجوب ، بل الاعتبار فعلها (٦)
كما مر (٧) وإنما يحكم بالتحريم مع العلم بعدم تسميته وهو حسن :

(١) أي من المخالف عند اشتباه الحال بأن لم يعلم أنه سمي أم لا .

(٢) أي بحمل فعل المسلم على الصحة .

حمل أفعال المسلم على الصحة قاعدة كلية متخذة من قوله صلى الله عليه وآله
(حمل فعل أخيك على أحسنه) . فعند الشك في أن أفعاله صادرة وفق الطرق
والموازين الشرعية تحمل على الصحة .

ببيان : أن المسلم بما أنه مسلم ومتدين بالدين الحنيف ، ملتزم بأحكام
الاسلام والعمل بها . وأنه لا يخالفها .

فكل فعل إذا صدر عنه عند الشك في كيفية وروده يحتمل على الصحة ،
من دون توقف .

(٣) بالجر عطفاً على مدخول (بلاء الجارة) أي عملاً بإطلاق الأدلة وهي
الأخبار الدالة على حلية ذبيحة المخالف المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ٢٠٩ .

(٤) دليل ثالث لحلية ذبيحة المخالف المشتبه الحال ببيان : أن التسمية
عندهم مستحبة . فالظاهر أنهم يسمون عند الذبيحة .

(٥) بالجر عطفاً على رجحانها أي ومن حيث عدم اشتراط اعتقاد وجوب
التسمية :

يعنى : أن التسمية مجزية ولو لم يعتقد الذابح وجوبها .

(٦) أي المعتبر في التسمية أداؤها وإيقاعها .

(٧) في ص ٢١٠ :

ومثله (١) القول في الاستقبال (ولو تركها ناسياً حل) للنص (٢)
وفي الجاهل الوجهان (٣) ويمكن الحاق المخالف الذي لا يعتقد وجوبها
بجاهل (٤) ، لمشاركته في المعنى خصوصاً المقلد منهم .

(الرابع - اختصاص الابل بالنحر) وذكره في باب شرائط الذبح
استطراد او تغليب لامم الذبح على ما يشمله (٥) (وما عداها) (٦)
من الحيوان المقابل للتذكية غير ما يستثنى (٧) (بالذبح ، فلو عكس)
فدبح الابل ، أو جمع بين الأمرين (٨) ، أو نحر ما عداها مختاراً (٩)

(١) اي مثل التسمية في صحة ذبيحة المخالف غير المعتقد بوجوبها - صحة
ذبيحة المخالف غير المعتقد بوجوب الاستقبال عند اشتباه حاله :

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٠ الباب ١٥
الحديث ٢ - ٣ - ٤ :

(٣) اي الوجهان السابقان في الاستقبال وهما : حقوق الجاهل بالناسى .
او العامد :

اختار (الشارح) رحمه الله الحاقه بالناسي من حيث حلية الذبيحة .

(٤) اي بالجاهل بوجوب التسمية . فعلى هذا تحل ذبيحة المخالف وان لم يسم :

(٥) اي على ما يشمل النحر .

(٦) اي ما عدا الابل يختص بالذبح .

وتأليث الضمير باعتبار أن اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا
كانت لغیر الآدميين تؤنث .

(٧) كالسملك والجراد .

(٨) وهما : الذبح . والنحر .

(٩) قيد للذبح الابل : ونحر ما عداها اي لو وقع ذبح الابل على وجهه

الاختيار ونحر الغنم والبقر على وجه الاختيار ايضاً حرم اكل الكل :

(حرم) ومع الضرورة كالمستعصي يحل كما يحل طعنه (١) كيف اتفق ، ولو استدرك الذبح بعد النحر (٢) ، أو بالعكس (٣) احتمال التحريم ، لاستناد موته اليهما (٤) ، وان كان كل منها (٥) كافياً في الارهاق لو انفرد .

وقد حكم المصنف وغيره باشتراط استناد موته الى الذكاة خاصة (٦) وفرعوا عليه (٧) أنه لو شرع في الذبح فترع آخر حشوته (٨) معافيتة

(١) اي طعن المستعصي .

(٢) بان نحر الابل اولاً ثم ذبحها .

(٣) بان ذبح الغنم ثم نحره .

(٤) اي لاستناد موت الابل الى كل واحد من النحر والذبح ، وموت الغنم

الى الذبح والنحر وهو غير جائز .

(٥) اي كل واحد من النحر والذبح كاف في ازهاق روح الغنم والابل :

(٦) اي اشترط (المصنف) رحمه الله استناد موت الابل الى النحر خاصة

واستناد موت الغنم الى الذبح خاصة .

(٧) اي على اشتراط استناد موت الابل الى النحر خاصة ، وموت الغنم

الى الذبح خاصة .

(٨) بهضم الحاء وكسرهما ، وسكون الشين: أمعاء الحيوان ومصراته و(معاً)

منصوب على الحالية وقيد للذابح ، والنازع حشاشة الحيوان :

والمعنى انه لو اشترك اثنان في ازهاق روح الحيوان بان ذبح احدهما ، ونزع

الآخر حشاشته بحيث يكونان معاشريكين في قتل الحيوان فان الحيوان حينئذ يحرم

وكذا (١) كل فعل لا تستقر معه الحياة وهذا (٢) منه والاكتفاء (٣) بالحركة بعد الفعل المعتبر أو خروج الدم المعتدل كما سيأتي .
 (الخامس - قطع الأعضاء الاربعة) في المذبوح (وهي المريء)
 بفتح الميم والهمز آخره (وهو مجرى الطعام) والشراب المتصل بالحلقوم (٤)
 (والحلقوم) بضم الحاء (وهو للتنفس) أي المعد لجريه فيه (والودجان
 وهما عرقان يكتنفان الحلقوم) . فلو قطع بعض هذه لم يحل وان بقي
 بغير (٥) .

وقيل : يكفي قطع الحلقوم ، لصحيحة زيد الشحام عن الصادق

(١) عطف على (لو شرع في الذبح) أي وكذا يكون المذبوح ميتة لو فعل
 شخص ثان مع الذابح كل فعل موجب لهلاك الحيوان ، وازهاق روحه بحيث لم
 تبق مع هذا الفعل حياته .

(٢) أي اخراج حشوة الحيوان من بطنه من قبيل فعل مع الذبيحة بموجب
 هلاكها ولا يبقى معه حياة مستقرة له .

فكما ان ذلك الفعل موجب لصبرورتها ميتة ، كذلك إخراج الحشوة
 من بطنه موجب لتحريمها .

(٣) بالرفع عطفاً على التحريم أي ويحتمل الاكتفاء في حلية مثل هذا الحيوان
 الذي استدرك بعد النحر بالذبح .

أو استدرك بعد الذبح بالنحر - بحركته بعد الذبح ، أو بخروج الدم المعتدل ،
 ففي هاتين الحالتين وهما :

الحركة بعد الذبح لو نحر أولاً ثم ذبح تانياً .

أو خروج الدم المعتدل - تكون الذبيحة حلالاً وجاز أكلها .

(٤) أي من الحلقوم فنازلاً .

(٥) أي شيء قليل من الاوداج .

عليه السلام ، اذا قطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس (١) ، وحملت على الضرورة لأنها وردت في سياقها (٢) مع معارضتها (٣) بغيرها .

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباجة ص ٢٣٨ للباب ٢ - الحديث ٣ .

(٢) مرجع الضمير (الضرورة) . كما ان مرجع الضمير في لانها وحملت (صحبة زيد الشحام) اي وحملت الصحبة المشار اليها في الهامش رقم ١ على الضرورة ، لورودها في سياق الضرورة .

واليك نص الصحبة المذكورة في نفس المصدر عن زيد الشحام قال : سألت (اباعبدالله الصادق) عليه السلام عن رجل لم يكن يحضرته سكين؟ أي يذبح بقصبة: فقال عليه السلام : (اذبح بالقصبة ، وبالحنجر ، وبالغظم ، وبالعود اذا لم تصب الحديد اذا قُطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس) .
(٣) اي مع أن هذه الصحبة عارضها غيرها .
واليك نص الخبر المعارض لها .

عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت (ابا ابراهيم) عليه السلام عن المروءة والقصبة والعود يذبح بهن اللسان اذا لم يجد سكيناً .

فقال عليه السلام : (اذا فرى الاوداج فلا بأس)

(فالإمام عليه السلام) علق جواز الذبيحة على فرى الاوداج الاربعة .

ففهوم الحديث دل على عدم كفاية فرى بعض الاوداج :

راجع نفس المصدر السابق الحديث ١

فهذه الرواية معارضة لصحبة زيد الشحام المشار اليها في الهامش رقم ١ هـ حيث ان تلك الصحبة تصرح بحلية الذبيحة بقطع الخلقوم وان القطع كاف ، سواء فرى الاوداج بتمامها ام ببعضها كما علمت في قوله عليه السلام : (اذا قُطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس) .

وعمل الذبيح الحلق تحت اللحية (١) ، وعمل النحر وهذه اللبّة (٢) (و) لا يعتبر فيه قطع الاعضاء ، بل (يكفي في المنحور طعنة في هذه اللبّة) وهي ثغرة النحر بين الترقوتين ، وأصل الوهدة المكان المطنن وهو المنخفض ، واللبة بفتح اللام وتشديد الباء المنحر ، ولاحد للطعنة طولاً وعرضاً ، بل المعتبر موته بها خاصة :

(السادس - الحركة بعد الذبح او النحر) ويكفي مسماها في بعض الاعضاء كالذنب والاذن ، دون التقصص (٣) والاختلاج (٤) فانه قد يحصل في اللحم المسالوخ (أو خروج الدم المعتدل) وهو الخارج بدفع لا المتناقل (٥) ، فلو التقيا (٦) حرم ، لصحيحة الحلبي على الأول (٧) ورواية الحسين بن مسلم على الثاني (٨) .

(١) بفتح اللام وسكون الحاء هما : العظام اللذان ثبتت المحبة على بشرتهما.
(٢) بفتح اللام وتشديد الباء وزان (حبة) موضع القلادة من الصدر جمعها (لبات) وزان (حبات) .

(٣) مصدر باب التفعّل بمعنى الانضمام والآنزواء اي الانكماش يقال : تقلصت شفتاه اي انضمت وأزوت .

(٤) الاختلاج الحركة في الجفون . والمراد منه هنا : الحركة الخفيفة في الاعضاء.

(٥) وهو الخروج ببطء .

(٦) اي الحركة ، او خروج الدم المعتدل .

(٧) وهو (اعتبار الحركة بعد الذبح) :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة . المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٠ الباب ١١

الحديث ٣ حيث نجد الصحيحة تدل على هذا الاعتبار :

فاللام في لصحيحة تعليل (لاعتبار الحركة بعد الذبح ، او النحر) :

(٨) وهو (اعتبار خروج الدم المعتدل) :

واعتبر جماعة اجتماعها (١) وآخرون الحركة وحدها ، لصحة روايتها (٢) ، وجهالة الأخرى (٣) بالحسين :
وهو (٤) الأقوى . وصحيفة الحلبي وغيرها (٥) مصرحة بالاكْتفاء في الحركة بطرف العين ، أو تحريك اللَدَنب ، أو الاذن من غير اعتبار أمر آخر (٦) :

= راجع نفس المصدر الباب ١٢ - الحديث ٢ . حيث تجدد رواية (الحسين ابن مسلم) دلة على هذا الاعتبار .
(١) وهما : اجتماع الحركة بعد الذبح .
وخروج الدم المعتدل :
(٢) مرجع الضمير (الحركة وحدها) : وللام في لصحة روايتها تعليل لاعتبار الحركة وحدها بعد الذبح اي لصحة الرواية الاولى .
(٣) المراد من الاخرى (الرواية الثانية) المروية عن (الحسين بن مسلم) للدلة على اعتبار (خروج الدم المعتدل) .
وجهالة بالجر عطف على مدخول (لام الجارة) اي وجهالة الرواية الثانية وهي رواية (الحسين بن مسلم) .
(٤) وهو الاكْتفاء بالحركة وحدها بعد الذبح .
(٥) اي وغير صحيفة الحلبي المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٢٣ هناك صحيفة اخرى تدل على الاكْتفاء بالحركة وحدها بعد الذبح .
راجع نفس المصدر السابق الباب ١١ - الحديث ٤ .
(٦) وهو خروج الدم المعتدل .

ولكن المصنف هنا وغيره من المتأخرين اشترطوا مع ذلك (١) امرأ آخر (٢) كما نبه عليه (٣) بقوله : (ولو علم عدم استقرار الحياة حرم) ولم تلقف لهم فيه على مستند ، وظاهر القدماء كالأخبار (٤) الاكتفاء باحد الأمرين أو بهما (٥) من غير اعتبار استقرار الحياة . وفي الآية إيماء اليه (٦) وهي قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ » ، الى قوله : « إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ » (٧) ، ففي صحبة زوارقة عن الباقر عليه السلام في تفسيرها (٨)

(١) اي مع الاكتفاء بالحركة بعد الذبح ، او خروج الدم المعتدل :
(٢) وهو الذي نبه عليه (المصنف) بقوله : (ولو علم عدم استقرار الحياة حرم) .

(٣) اي على هذا الامر الآخر الزائد وهو استقرار الحياة .
(٤) اي ظاهر القدماء من (فقهاء الامامية) كالأخبار الدالة على اعتبار الحركة وحدها بعد الذبح كما في (صحبة الحلبي) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٢٣ :
وغيرها من الصحبة الاخرى كما اشير اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٢٤ :
او بخروج الدم المعتدل كما في رواية (الحسين بن مسلم) المشار اليها ٨ ص ٢٢٣ :
او بهما وهي الحركة بعد الذبح وخروج الدم المعتدل :
فكما أن الأخبار تدل على اكتفاء احدهما الأمرين ، من غير اعتبار امر آخر زائد على ذلك .

كذلك ظاهر (الاصحاب القدامى) يدل على ذلك من دون اعتبار امر آخر زائد على ذلك .

(٥) وهما : الحركة بعد الذبح . وخروج الدم المعتدل .
(٦) اي وفي الآية الكريمة اشارة الى كفاية احد الأمرين ، او بهما :
(٧) المائدة : الآية ٣ .
(٨) اي في تفسير الآية الشريفة المشار اليها في الهامش رقم ٧ :

فان أدركت شيئاً منها (١) وعن كطرف (٢) ، أو قائمة تركض ، أو ذلياً يمصح فقد أدركت ذكاته فكله (٣) ومثلها أخبار كثيرة (٤) : قال المصنف في الدروس : وعن يحيى (٥) أن اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب . ونعم ما قال . وهذا (٦) خلاف ما حكم به هنا .

(١) اي شيئاً من الذبيحة المذكاة .

(٢) من الطرف بمعنى الحركة يقال: طرفت عينه : اي تحركت . ويقال : ما بقيت منهم عين تطرف اي لم تبق منهم عين تنحرك بمعنى انهم ماتوا جميعاً . وكذلك (يركض . ويمصح) كلاهما بمعنى الحركة .

(٣) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٤٠ الباب ١١ - الحديث ١ .

(٤) وهي (صحبة الحلبي) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٢٣ وغير صحبة الحلبي المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٢٢٤ .

(٥) (ابو لكريا يحيى بن احمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي) للعالم الفاضل الفقيه الورع الزاهد الاديب النحوي المعروف بـ (الشيخ نجيب الدين) ابن عم (المحقق الحلبي) وسيط (صاحب السرائر) رضوان الله عليهم اجمعين . قال (ابن داود) في حقه : شيخنا الامام العلامة الورع القدوة جامع فنون العلم الادبية والفقهية والاصولية اورع فقهاء زماننا وازهدهم .

له كتاب (الجامع) لشرائع ، و (نزهة الناظر) وغير ذلك :

يروى عنه (العلامة الحلبي) و (السيد عبد الكريم بن الطاووس) تولد سنة ٦٠١ وتوفي ليلة العرفة سنة ٦٨٩ بقره بـ (الحلة) .

(٦) اي قول (المصنف) في الدروس نقلاً عن (يحيى بن سعيد الهذلي) : (أن اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب) يخالف لما حكم به في (اللمعة) : حيث اعتبر استقرار الحياة في حلية الذبيحة علاوة على الحركة بعد الذبح ، او النحر أو خروج الدم المعتدل .

وهو (١) الأقوى . فعلى هذا (٢) يعتبر في المشرف على الموت ، وأكبل السبع ، وغيره الحركة بعد الذبح وان لم يكن مستقر الحياة : ولو اعتبر معها (٣) خروج الدم المعتدل كان أولى .

(السابع - متابعة الذبح حتى يستوفي) قطع الاعضاء ، فلو قطع البعض وأرسله ثم تممه (٤) ، أو ثاقل بقطع البعض (٥) حرم ان لم يكن في الحياة استقرار (٦) ، لعدم (٧) صدق الذبح مع التفرقة كثيراً ، لأن الأول (٨) غير محلل ، والثاني (٩)

(١) اي عدم اشتراط استقرار الحياة .

(٢) اي على القول بعدم استقرار الحياة يعتبر في الحيوان المشرف على الموت لمرض ، او غيره .

(٣) اي ولو اعتبر مع الحركة في الحيوان المشرف على الموت خروج الدم المعتدل .

(٤) اي تم للذبح بعد قطع البعض والارسال .

(٥) بأن قطع البعض الآخر الباقي من الاوداج :

(٦) اي في المرة الثانية عند إتمام الذبح لو لم يكن في الحيوان حياة مستقرة :

(٧) دليل لوجوب التتابع .

(٨) وهو قطع بعض الاوداج في المرة الاولى .

(٩) وهو قطع البعض الآخر الباقي من الاوداج والذي به يتم للذبح :

فالخاص : أن القائل بوجوب تتابع الذبح يدعي عدم صدق الذبح مع التفرقة الكثيرة .

وامتدل على ذلك بوجهين .

(الاول) : أن قطع بعض الاوداج في المرة الاولى وارساله ثم تنميسه

في المرة الثانية غير محلل لهذا الحيوان ، لعدم صدق تمامية القري في جميع الاوداج -

يجري مجرى التجهيز (١) على الميت .
ويشكل (٢) مع صدق (٣) اسم الذبح عرفاً مع التفرقة كثيراً :

= المأمور به .

(الثاني) : أن فري بعض الوداج الباقية بمنزلة الاجهاز على الميت
والقضاء عليه :

فكما أن القضاء على الحيوان الميت غير محلل له ، كذلك القضاء على الذبيحة
بفري بقية اوداجه غير محلل له ، لكونه مشرفاً على الموت ، فلا فائدة لهذا الفري :
(١) هكذا وجدنا في جميع النسخ الموجودة عندنا (الخطية والمطبوعة) :
والاولى : (الاجهاز) كما في جميع كتب اللغة ، لأن الاجهاز بمعنى القضاء
على النفس يقال : اجهز على الميت . اجهز على الرجل . اجهز على الذبيح اي قضى
على هاؤلاه .

ولا يقال : جهز على الرجل ، او على الميت .

(٢) اي يشكل ما افاده القائل بتتابع الذبح . يدعوى عدم صدق الذبح
مع التفرقة الكثيرة : فلو ذبح وهذه صفته حرم وصار ميتة :

(٣) شروع من (الشارح) رحمه الله في الرد على الدليل الاول للقائل
بوجوب التعاقب وهو (ان فري بعض الوداج غير محلل) .

وخلاصة الرد : أن التفرقة الكثيرة غير موجبة لسلب اسم الذبح عن مثل
هذا الحيوان الذي تم فري اوداجه بعد فري البعض في المرة الاولى ، لصدق الذبح
عرفاً على مثل هذا الحيوان . فاذا صدق الذبح عرفاً حلّ أكله .

فلا مجال للاشكال بحلته يدعوى عدم صدق الذبح عرفاً على مثل هذا الحيوان
الذي تم فري اوداجه بعد فري البعض :

ويمكن (١) استناد الاباحة الى الجميع . ولولاه (٢) لورد مثله مع التوالي واعتبار (٣) استقرار الحياة ممنوع ، والحركة اليسيرة الكافية مصححة فيها (٤) مع أهالة الاباحة اذا صدق اسم الدبح .

وهو الأقوى (و) على القولين (هـ) (لا تضر التفرقة اليسيرة) التي لا تخرج عن المتابعة عادة .

(ويستحب نحر الابل قد رُبطت أخفافها) (٦) أي أخفاف يديها

(١) رد من (الشارح) رحمه الله ايضاً على (الدليل الثاني) للقائل بوجوب

التتابع في فري الوداج .

وهو : (ان فري بقية الوداج بمنزلة الاجهاز على الميت) :

وخلاصة الرد : ان الحلية في مثل هذه الذبيحة التي تم ذبحها في لحظات آخر غير اللحظات الاولى إنما تكون مستندة الى جميع الفري في المنزلة الاولى ، والمنزلة الثانية ، لا الى الاولى فقط حتى يقال بعدم الحلية فيها ، لعدم صدق المأمور به وهو (فري الوداج كلها) .

(٢) اي ولولا هذا الاستناد لزم الاشكال بعينه في التوالي ايضاً ، لأن الذابح

حين يضع السكين على الوداج لا يقطعها دفعة واحدة . بل تدريجاً : فلا بد من الفاصلة على كل حال .

فلو كان للتتابع شرطاً لزم الحكم بحرمة جميع الذبائح :

(٣) هذا رد من (الشارح) على القائل بوجوب التتابع على دليله الثاني ايضاً وهي

حرمة الذبيحة لو لم يكن في الحيوان استقرار او قطعت بقية الوداج الاخر في المرة الثانية :

(٤) اي في المرة الاولى ، والثانية التي تم بقية فري الوداج فيها ،

(٥) وهما : حلية الذبيحة مع التفرقة الكثيرة .

وحرمتها مع التفرقة الكثيرة .

(٦) جمع الخف وهو يقوم مقام الحافر لغير البعير فيها :

(إلى آباطها) (١) بأن يربطها معاً (٢) مجتمعين من الخف إلى الآباط وروى (٣) أنه يُعقل بدها اليسرى من الخف إلى الركبة ويوقفها على اليمنى . وكلاهما حسن (واطلقت أرجلها ، والبقر تُعقل بدها ورجلاه ويطلق ذنبه ، والغنم تُربط بدها ورجل واحدة) وتطلق الأخرى (ويُمسك صوفه ، وشعره ، ووبره حتى يبرد) وفي رواية حران بن أعين أن كان من الغنم قامسك صوفه ، أو شعره ، ولا تُمسكن بدها ولا رجلا (٤) . والاشهر الأول (٥) :

(والطير يُذبح ويُرسل) ولا يُمسك ، ولا يُكنف (٦) (ويُكره أن تمنع الذبيحة) وهو أن يقطع نخاعها قبل موتها وهو الحبط الأبيض الذي وسط الفقار بالفتح ممتداً من الرقبة إلى أعجب الذنب يفتح العين

(١) جمع الإبط بكسر الهمزة وسكون الباء .

وقيل : بكسر الهمزة والباء : وهو باطن الكتف يذكر ويؤث .

(٢) أي اليدين .

(٣) (مستدرک الوسائل) المجلد ٣ كتاب الصيد والذباحة ص ٦٦ الباب

٢ - الحديث ٥ .

لكن المروي هناك (إحدى يديها) .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ٣ -

الحديث ٢ :

(٥) وهو (استحياب ربط اليدين ورجل واحدة) .

(٦) وهو (ربط جناحيه معاً) يقال : كتف الطائر أي طار ضاماً جناحيه

إلى ما ورائه حال الطيران .

يعني يكره جمع جناحي الطائر وشدهما حين الذبح :

وسكون الجيم وهو أصله (١) .

وقيل : يحرم ، لصحيحة الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تمنع الذبيحة حتى تموت فإذا ماتت فاضعها (٢) ، والأصل في النهي التحريم : وهو الأقوى ، واختاره في الدروس . نعم لا تحرم الذبيحة على القولين (٣) (وان يقلب للسكين) بأن يُدخلها تحت الحلقوم وبقي الأعضاء (فيذبح الى فوق) ، لنهي الصادق عليه السلام عنه (٤) في رواية حران بن أعين (٥) ، ومن ثم (٦) قيل بالتحريم ، حملا للنهي عليه (٧) وفي السند (٨) من لا تثبت عدالته . فالقول بالكراهة أجود :
(والسليخ (٩) قبل البرد) لرفوعة محمد بن يحيى عن الرضا عليه السلام ، اذا دُيِّمَت الشاة وسُلِخَتْ ، أو سُلِخَ شيء منها قبل أن تموت فليس يحل أكلها (١٠) .

(١) اي موضع اتصال الذنب بالبدن .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٣٩ الباب ٦ -

الحديث ٢ .

(٣) وهما : الحرمة . والكراهة . بمعنى : أن الحرمة حرمة تكليفية محضة ،

لا وضعية حتى يدل للنهي على حرمة اكل مثل هذه الذبيحة :

(٤) اي عن قلب السكين والذبح الى فوق .

(٥) نفس المصدر السابق المشار اليه في الهامش رقم ٤ ص ٢٣٠ :

(٦) اي ولاجل نهى (الامام الصادق) عليه السلام .

(٧) اي على التحريم كما هو الموضوع له للفظ النهي .

(٨) اي وفي سند هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ .

(٩) عطفاً على (ويكره) اي ويكره سليخ للذبيحة .

(١٠) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة .

وذهب جماعة منهم المصنف في الدروس والشرح الى تحريم الفعل (١)
استناداً الى تلازم تحريم الأكل ، وتحريم الفعل (٢) ، ولا يخفى منه (٣)
بل عدم دلالة (٤) على التحريم والكراهة .

نعم يمكن الكراهة من حيث اشتغاله على تعذيب الحيوان على تقدير
شعوره (٥) ، مع أن سلخه قبل برده لا يستلزمه (٦) ، لأنه (٧) أعم

(١) وهو السلخ قبل البرد .

(٢) لأن تحريم الأكل يدل على تحريم الفعل .

(٣) اي منع الملازمة ، بين حرمة الأكل ، وحرمة الفعل ، اذ ربما يحرم
الفعل ولا يحرم الأكل ، كما في قلب السكين . بناء على التحريم . فان القلب محرم ،
ولكن الأكل غير محرم .

وربما يحرم الأكل دون الفعل كما في عدم تنابع الذبح في فري الاوداج ، والفصل
الكثير . بناء على القول بحرمة الذبيحة . فان الأكل محرم ، دون الفعل .

(٤) اي دلالة النهي المذكور عن (الامام الرضا) عليه السلام المشار اليه
في الهامش رقم ١٠ ص ٢٣١ ؛

(٥) بناء على عدم موته .

(٦) اي لا يستلزم تعذيب الحيوان .

(٧) اي السلخ قبل البرد يعم السلخ قبل الموت ايضاً . بمعنى ان بينها عموماً
وخصوصاً مطلقاً فكل سلخ قبل الموت سلخ قبل البرد ، وليس كل سلخ قبل البرد
سلخاً قبل الموت ؛

فالسلخ قبل الموت انحص من السلخ قبل البرد . والسلخ قبل البرد اعم
من السلخ قبل الموت فلا يستلزم هذا السلخ ان يكون قبل الموت ، فاذا كان لا يستلزمه
فلا يستلزم التعذيب ، لان التعذيب إنما يوجد لو كان السلخ قبل الموت ، لا بعده .
اذن لا تعذيب بعد الموت وان كان السلخ قبل البرد .

من قبلية الموت . وظاهرهم انها (١) متلازمان ، وهو (٢) ممنوع ، ومن ثم (٣) جاز تغسيل ميت الانسان قبل برده ، فالأولى تخصيص الكراهة بسلخه قبل موته :

(وإهالة الرأس عمداً) حالة الذبح ، للنهي عنه في صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : « لا تنزع ، ولا تقطع الرقبة بعد ما تذبح » (٤) (وقيل) والقاائل الشيخ في النهاية وجماعة (بالتحريم) ، لاقتضاء النهي له مع صحة الخبر (٥) . وهو الأقوى ، وعليه (٦) هل تحرم الذبيحة ؟ قيل : نعم ، لأن الزائد عن قطع الاعضاء يخرج عن كونه ذبيحة شرعياً فلا يكون مبيحاً .

ويضعف (٧) بأن المعتبر في الذبح قد حصل (٨) فلا اعتبار بالزائد

(١) اي قبلية البرد وقبلية الموت متلازمان بمعنى انه متى صدقت قبلية البرد صدقت قبلية الموت ، وكذا العكس .

(٢) اي التلازم ممنوع . حيث إن بين قبلية البرد ، وقبلية الموت عموماً وخصوصاً مطلقاً كما عرفت في الهامش رقم ٧ ص ٢٣٢ .

(٣) اي ومن اجل ان التلازم المذكور ممنوع .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٠ الباب ١٥

الحديث ٢ :

(٥) وهي الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٤ .

(٦) اي وعلى تحريم قطع الراس كما ذهب اليه (الشيخ والشهيد الثاني) رحمهما الله .

(٧) اي هذا الدليل .

(٨) وهو فري الاوداج . فلا اعتبار بالفعل الزائد وهو (قطع الرقبة) .

وقد روى الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث سئل عن ذبح طير قطع رأسه أبؤكل منه؟ قال : نعم ولكن لا يعتمد قطع رأسه (١) . وهو نص ، ولعموم قوله تعالى : فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ : فالمتجه تحريم الفعل ، دون الذبيحة فيه ، وفي كل ما حُرِّمَ سابقاً (٢) : ويمكن أن يكون القول (٣) المحكي بالتحريم متعلقاً بجميع ما ذكر مكروهاً ، لوقوع الخلاف فيها (٤) اجمع ، بل قد حرّمها المصنف في الدروس إلا قلب السكين فلم يحكم فيه بتحريم ، ولا غيره ، بل اقتصر على نقل الخلاف .

(وانما تقع الذكاة على حيوان طاهر العين غير آدمي ، ولا حشار) وهي ما سكن الأرض من الحيوانات كالغار ، والضب ، وابن عرس (ولا تقع على الكلب والخنزير) اجماعاً (ولا على الآدمي وإن كان كافراً) اجماعاً ، (ولا على الحشرات) على الاظهر ، للاصل (٥) إذ لم يرد بها نص .
(وقبل : تقع) (٦) وهو شاذ .

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٣٩ الباب ٩

الحديث ٥ .

(٢) وهو تحريم الفعل ، دون الذبيحة ، كما في نفع الذبيحة على القول بالحرمة وكما في قلب السكين بناء على الحرمة .

(٣) وهو قول (المصنف) : (وقبل بالتحريم) .

(٤) أي في جميع ما ذكر من المكروهات .

(٥) وهو عدم التذكية فيها شك في قبوله التذكية .

(٦) أي الذكاة على الحشرات .

(والظاهر وقوعها على المسوخ والسباع) ، لرواية محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئل عن سباع الطير ، والوحش حتى ذكر القنّاذ ، والوطواط ، والحُمير ، والبغال ، والحُخيل فقال : ليس الحرام إلا ما حرّم الله في كتابه وليس المراد نفى تحريم الأكل ، للروايات الدالة على تحريمه (٢) ، فبقي عدم تحريم الذكاة ، وروى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله عزوف (٣) النفس وكان يكره الشيء ولا يحرمه فأني بالأرنب فكرهها

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٥٠ الباب ٥

الحديث ٦ .

(٢) أي تحريم الأكل .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٥٠ الباب ٥ الأحاديث واليك نص بعضها :

عن (ابن مسكان) قال : سألت (أبا عبد الله) عليه السلام عن أكل (الحُخيل والبغال) ؟

فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عنها ، ولأنّاكلها إلا أن تضطر إليها . وعن (أبان بن تغلب) عن أخيه عن (أبي عبد الله) عليه السلام قال : سأله عن لحوم الحُخيل ،

قال : (لا تأكل إلا أن نصيبك ضرورة) .

(٣) بفتح العين وزان (قعود) من صبغ المبالغة من (عزف يعزف) وزان (ضرب يضرب) . ومن (عزف يعزف) وزان (نصر ينصر) .

يقال : عزفت نفسه عن الشيء أي زهدت فيه وملتته .

والمراد منه هنا : أن نفسه المقدسة صلى الله عليه وآله لا تقبل كل شيء .

فهو من باب (نفى العموم) ، لا (عموم النفي) . فالنتيجة (سالبة جزئية) .

ولم يحرمها (١) . وهو محمول ايضاً على عدم تحريم ذكاتها (٢) ، وجلودها جمعاً بين الأخبار (٣) ، والأرنب من جملة المسوخ ولا قائل بالفرق بينهما (٤) :

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٩ الباب ٢ الحديث ٢١ .

(٢) اي ذكاة الارنب ، لا اكلها .

(٣) اي حمل رواية (حماد بن عثمان) المشار اليها في الهامش رقم ١ على جواز ذكاة (الارنب) ، وجواز جلودها - طريق الجمع بين الأخبار المتضاربة الدالة بعضها على تحريم الارنب كرواية (محمد بن سنان) عن (الامام الرضا) عليه السلام فيما كتب اليه من جواب مسأله - (وحرّم الارنب ، لانها بمنزلة السنور ولها مخالب كمخالب السنور) .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٤٨ الباب ٢ الحديث ١١ .

والدالة بعضها على عدم تحريم (الارنب) كرواية (ابي بصير) عن (ابي عبدالله الصادق) عليه السلام في حديث .

قال : كان عليه السلام يكره ان ياكل لحم الضب ، والأرنب ، والخيل : والبيغال ، وليس بجرام كتحرّم الميعة ، ولحم الخنزير . الى آخر الحديث .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٠ الباب ٥ الحديث ٧ :

(٤) اي لا قائل بالفرق بين أفراد المسوخ بجواز بعضها دون بعض . فإن المسوخ عندنا محرمة على الإطلاق من غير استثناء .

فمن يقول بوقوع الذكاة على المسوخ يقول بذكاة جميع أفرادها : ومن لا يقول بذلك يقول بعدم صحة ذكاة جميع أفرادها من دون استثناء =

وروى سماعة قال : سألته عن لحوم السباع وجلودها ؟ فقال : أما اللحوم فدعها ، وأما الجلود فاركبوا عليها ، ولا تصلوا فيها (١) . والظاهر أن المسؤول (٢) الامام . ولا يخفى بُعد هذه الأدلة (٣) .
نعم قال المصنف في الشرح : إن القول الآخر (٤) في السباع لا نعرفه لأحد منا ، ولقائلون بعدم وقوع الذكاة على المسوخ أكثرهم علوه بنجاستها .

وحيث ثبت طهارتها في محله توجه القول بوقوع الذكاة عليها إن تمّ ما سبق (٥) ويستثنى من المسوخ (٦) الخنازير ، لنجاستها ، والضب ، = شيء منها .

فالرواية للشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٣٦ تصبح دليلاً لوقوع الذكاة على الجميع .

(١) كأنَّ (الشارح) رحمه الله نقل الحديث بالمعنى . واللفظ هكذا :
عن (سماعة) قال : سألته عن لحوم السباع وجلودها .
فقال عليه السلام (أما لحوم السباع من الطير والدواب فلا لكرهها :
وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا شيئاً منها تصالون فيه) .
(الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٤٩ الباب ٣ - الحديث ٤ .

(٢) أي في قول (سماعة) حيث يقول : سألته .
(٣) وهي الروايات المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٢٣٦ و ١ ص ٢٣٧ . فلذا
تدل على المطلوب وهو وقوع الذكاة على المسوخ والسباع صريحاً :
(٤) وهو عدم وقوع التذكية على السباع .
(٥) وهي الروايات المستدل بها على وقوع الذكاة على المسوخ كما في الهامش رقم ٣
(٦) أي من وقوع التذكية عليها .

والقار ، والوزغ ، لأنها من الحشرات ، وكذا ما في معناها (١) .
 وروى الصدوق بإسناده الى أبي عبد الله عليه السلام أن المسوخ
 من بني آدم ثلاثة عشر صنفاً : القردة . والخنزير . والحفاش . والذئب
 والذب . والقبل . والدعوص . والجريث . والعقرب . وسهيل . والزهرة
 والعنكبوت . والقنفذ (٢) ، قال الصدوق رحمه الله : والزهرة وسهيل
 دابتان وليستا نجمين . ولكن سُمي بهما النجمان كالحمل والثور . قال :
 والمسوخ جميعها لم تبق أكثر من ثلاثة أيام ثم ماتت وهذه الحيوانات
 على صورها سُميت مسوخاً استعارة . وروى عن الرضا عليه السلام
 زيادة الأرب ، والقارة ، والوزغ ، والزنبور (٣) ، وروى إضافة
 الطاووس (٤) .

والمراد بالسباع: الحيوان المفترس كالأسد ، والنمر ، والفهد ، والثعلب ،
 والهر :

(الفصل الثالث - في اللواحق وفيه مسائل)

(الأولى - ذكاة السمك المأكول : اخراجه من الماء حياً) ، بل اثبات
 اليد عليه خارج الماء حياً وان لم يخرج منه كما نبه عليه بقوله : (ولو

(١) أي المسوخ التي هي من الحشرات .

(٢) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٩

الباب ٢ - الحديث ١٣ - ١٤ .

(٣) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٨ الباب ٢

- الحديث ٧ .

(٤) نفس المصدر الحديث ٥ .

وثب (١) فأخرجه حياً ، أو صار خارج الماء) بنفسه (فأخذه حياً حلّ ولا يكفي) في حِلِّه (نظره) قد خرج من الماء حياً ثم مات على أصح القولين ، لقول أبي عبد الله عليه السلام في حسنة الحلبي : إنما صيد الحيتان أخذه (٢) ، وهي (٣) للحصر . وروي على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألت عن سمكة وثبت من نهر فوقعت على الجند (٤) من النهر فأتت هل يصلح أكلها ؟ فقال : إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها ، وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها (٥) : وقيل : يكفي في حِلِّه خروجه من الماء ، وموته خارجه ، وإنما يحرم بموته في الماء ، لرواية سلمة بن أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً صلوات الله عليه كان يقول في صيد السمك : إذا أدركها الرجل وهي تضطرب ، وتضرب بيديها ، ويتحرك ذنبها ، وتطرف هينها فهي ذكاته (٦) ، وروى زرارة قال : قلت : السمكة تثب من الماء فتفتم

(١) بمعنى طفر يقال : وثب من الماء أي طفر منه :

فالعنى : ان السمك طفر من الماء فتلقفه الصائد في الهواء حياً .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٦ الباب ٣٣

- الحديث ٩ :

(٣) أي كلمة (إنما) .

(٤) بضم الجيم وسكون اللدال شاطئ النهر . جمعه (اجداد) :

(٥) (الكافي) الأطعمة الحديث الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢١٧ الحديث ٧ :

(٦) نفس المصدر ص ٢١٨ الحديث ١١ .

هذا هو (الدليل الاول) للقاتل بحلية السمكة بكفاية خروجها من الماء حيا

وموتها في الخارج :

على الشط فتضطرب حتى تموت فقال : كلها (١) ، ولحلّه (٢) بصيد
المجوسي مع مشاهدة المسلم كذلك (٣) . وصيده (٤) لا اعتبار به وإنما
الاعتبار بنظر المسلم .

ويضعف (٥) بأن سَلَمَة مجهول ، أو ضعيف (٦) ، ورواية زرارة
مقطوعة مرسل (٧) . والقياس (٨) على صيد المجوسي فاسد ، لجواز كون

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤٦ الباب ٣٥

الحديث ٤ .

هذا هو (الدليل الثاني) للقاتل بحلية السمكة بكفاية خروجها من الماء حيا ،
وموتها في الخارج .

(٢) هذا هو (الدليل الثالث) للقاتل بحلية السمكة بكفاية خروجها من الماء
حيا ، وموتها في الخارج .

(٣) اي فتضطرب حتى تموت .

(٤) اي صيد المجوسي لا اعتبار به . فصيده كمخروج السمكة من الماء حيا
من غير فرق بينهما .

المسلم في حليتها .

وهذا من متمات القول بحلية السمكة اذا خرجت من الماء حية ، وان كان
المُخرج يهوديا ، او مجوسيا .

(٥) اي يضعف القول بحلية السمكة اذا خرجت من الماء حية وان كان
المُخرج يهوديا ، او مجوسيا من دون ان يأخذه المسلم .

(٦) وهو (الدليل الاول) .

(٧) وهو (الدليل الثاني) .

(٨) وهو (الدليل الثالث) .

سبب الحِلِّ أخذ المسلم ، أو نظره مع كونه (١) تحت يدٍ اذ لا يدل الحكم (٢) على أزيد من ذلك ، وأصالة عدم التذكية مع ماسلف (٣) تقتضي العدم (٤) .

(ولا يشترط في مُخرجه الاسلام) على الأظهر (لكن يشترط حضور مسلم عنده يشاهده) قد أخرج حياً ومات خارج الماء (في حِلِّ اكله) ، للأخبار الكثيرة الدالة عليه . منها صحبة الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وإن لم يُسمَّ فقال : لا بأس به وسألته عن صيد المحوس السمك آكله ؟ فقال : ما كنت لأكله حتى انظر اليه (٥) . وفي رواية أخرى له عنه عليه السلام أنه مُثِّل عن صيد المحوس للحيتان حين يضرّبون عليها بالشباك ، ويسمّون بالشرك (٦) فقال :

(١) أي مع كون الصيد تحت يدٍ ما ولو كانت اليد مجوسية .
(٢) وهي حليّة صيد المحوسي لا تدل على أزيد من أن السمكة اذا ماتت تحت يدمًا بنظر المسلم نحل .

بخلاف ما اذا ماتت وحدها من دون استيلاء عليها فالرواية لا تدل على حليتها
(٣) من القول بعدم حلية السمكة اذا ماتت خارج الماء قبل أن يأخذها المسلم كما في حسنة الحلبي المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٢٣٩ .

ورواية (علي بن جعفر) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٣٩ ،
(٤) أي عدم حلية السمكة اذا ماتت قبل أن يأخذها المسلم ، او قبل أن يأخذها المحوسي ، وقبل ان ينظر اليها المسلم .

(٥) (التهذيب) الطبعة الجديدة طبعة (النجف الاشرف) الجزء ٩ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢ ص ٩ الحديث ٣١ .

(٦) بكسر الشين وسكون الراء أي يُسمّون عند الذبح به (إلهين) ، لأن المحوس قائلون به (إلهين) : إله خبير وإله شر .

لا بأس بصيدهم إنما صيد الحيتان أخذها (١) ، ومطلق الثاني (٢) محمول على مشاهدة المسلم له جمعاً (٣) ، ويظهر من الشيخ في الاستبصار المنع

= ويعبرون عن (الاول) في لغتهم (الفارسية) بـ (يزدان پاك) اي الآله للطاهر الذي يصدر منه الخير المحض ويكون منشأ وعلة لجميع الامور الخيرية :

ويعبرون عن (الثاني) بـ (اهرمين) اي الآله الشر الذي يصدر منه للشر المحض ويكون منشأ وعلة للأفعال الشريرة في الخارج وكلها منتسبة اليه .

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٣٤٦ الباب ٣٣

الحديث ٩ .

لكن في جميع نسخ (الكافي) هكذا : (إنما صيد الحيتان اخذه) بتذكير الضمير : ولعل الاشتباه من النسخ ، اذا الصواب (اخذها) كما في روايات اخرى بعينها في هذا الباب .

(٢) وهي الرواية الاخرى عن الحلبي المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ : ونلفظ (الثاني) في قول (الشارح) : (ومطلق الثاني) صفة للخبر المحذوف لانه صفة للرواية كما يتخيل ، لأنه لو كان صفة لها لزم تأنيثه .

والمعنى : أن الخبر الثاني وهي (الصحيحة الثانية) للحلي المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ مطلقة . حيث لم تقيد الحلية فيها بمشاهدة المسلم المجوسي في صيده في قوله عليه السلام : (إنما صيد الحيتان اخذها) .

فهذا الاطلاق يحمل على مشاهدة المسلم للمجوسي عند الصيد ،

(٣) اي إنما نفعل هذا ونحمل اطلاق هذه الصحيحة على مشاهدة المسلم

للمجوسي . للجمع بين هاتين الصحيحتين المتضادتين وهما :

(صحيحة الحلبي الاولى) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٤١ الدالة على اعتبار

مشاهدة المسلم المجوسي .

و (الصحيحة الثانية للحلي) ايضا المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ الدالة =

منه (١) إلا أن يأخذه المسلم منه حياً ، لأنه (٢) حمل الأخبار على ذلك ،

= على الإطلاق وعدم تقييدها باعتبار مشاهدة المسلم لصيد المجوسي ،

فهذا الحمل لإحدى طرق الجمع بين الخبرين المتعارضين .

(١) أي من حلية صيد المجوسي : وإليك ما قاله (للشيخ) قدس سره

(الاستبصار) الطبعة الحديثة الجزء ٣ - ق ٢ - ص ٦٤ للطبعة الثالثة ١٣٧٦ طبعة

(النجف الاشرف) :

(فالوجه في هذه الأخبار (١) : أن نحملها على أنه لا بأس بصيد المجوسي

إذا أخذه المسلم منهم حياً قبل أن يموت . فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء

حياً . لأنهم لا يؤمنون على ذلك .

ويدل على ذلك (٢) ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عيسى

ابن عبد الله قال : سألت (ابا عبد الله عليه السلام) عن صيد المجوس .

فقال : (لا بأس إذا أعطوكه حياً والسمك أيضاً ، والا فلا تميز شهادتهم

إلا أن تشهدت الت والمراد بالضمير من « أعطوكه » مطلق الصيد) .

(٢) حمل (الشيخ) الأخبار الواردة في كفاية أخذ الصيد ، وإخراجه

من الماء . وإن كان المخرج مجوسياً من دون اعتبار مشاهدة المسلم له حيث الصيد كما

في (الصحيحه الثانية) للخطبي أيضاً المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ وغيرها المذكور

في نفس المصدر - على أخذ المسلم للسمك حياً ، سواء كان أخذه من الماء أم من يد

المجوسي .

فالملاك في حلية السمك أخذ المسلم له .

(١) أي الأخبار الدالة على كفاية اخراج السمك من الماء حياً وإن كان المخرج

مجوسياً :

(٢) هذه الجملة من كلام (الشيخ) رحمه الله أي ويدل على هذا الحمل

وهو أخذ المسلم الصيد من المجوسى حياً .

ومن (١) المفيد وابن زهرة المنع من صيد غير المسلم له مطلقاً (٢) إما لاشتراط الاسلام في التذكية . وهذا (٣) منه ، أو لما في بعض الأخبار (٤) من اشتراط أخذ المسلم له منهم حياً فيكون اخراجهم له (٥) بمنزلة وثوبه من الماء بنفسه اذا أخذه المسلم .
واللذهب هو الأول (٦) والقول في اعتبار استقرار الحياة بعد اخراجه كما سبق (٧) ،

(١) عطف على قول (الشارح) : و (يظهر) اي ويظهر من (المفيد وابن زهرة) .

(٢) سواء شاهد المسلم صيده ام لا .

(٣) اي المنع من صيد غير المسلم من باب اشتراط الاسلام في التذكية .

(٤) وهي الرواية التي ذكرها (الشيخ) قدس سره في كلامه الذي نقلناها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٣ عن (الاستبصار) في قول (الامام) عليه السلام : (لا بأس اذا اعطوكم حياً والسمك ايضاً ، والا فلا تجيز شهادتهم ، إلا ان تشهد الت) :

(٥) اي إخراج الجوس للسمكة بمنزلة وثوبها من الماء . فكما أنه يشترط في وثوبها من الماء اخذ المسلم لها حياً ، كذلك يشترط في صيد الجوسي لها اخذ المسلم منه حياً .

(٦) وهي كفاية مشاهدة المسلم لخروج السمكة من الماء فيما اذا صادها غير المسلم :

(٧) في الدبابة في قول المصنف : (ولو علم عدم استقرار الحياة حرم)

والغنى : أنه هل يشترط استقرار الحياة في تذكية السمكة بعد اخراجها من الماء ام لا ؟

والمصنف في الدروس مع ميله الى عدم اعتباره (١) ثمَّ جزم باشتراطه (٢) هنا :
(ويجوز أكله حياً) ، لكونه مذكى باخراجه (٣) من غير اعتبار
موته بعد ذلك (٤) ، بخلاف غيره من الحيوان فان تذكيته مشروطة بموته
بالذبح ، أو النحر ، أو ما في حكمهما (٥) .

وقبل : لا يباح أكله حتى يموت كبافي ما يُذكى ، ومن ثمَّ لو رجع
الى الماء بعد اخراجه فمات فيه لم يحل ، فلو كان مجرد اخراجه كافياً
لما حرم بعده (٦) :

ويمكن خروج هذا الفرد (٧) بالنص (٨)

فن اشترط الاستقرار في الذباحة اشترطه هنا ، ومن لم يشترطه هناك لم
يشترطه هنا ايضاً .

(١) اي اعتبار استقرار الحياة ثمَّ اي في (الدروس) في الذبيحة .

(٢) اي باشتراط استقرار الحياة في (اللعة) في الذبيحة ويحتمل ان يكون

مراد (الشارح) رحمه الله : ان (المصنف) قدس سره في (الدروس) قال بعدم
اشتراط استقرار الحياة في الذبيحة .

ولكن في (اللعة) قطع باشتراط استقرار الحياة في (السمك) .

(٣) يحتمل ان يكون المصدر مضافاً الى الفاعل والمفعول محذوف، ويحتمل

ان يكون مضافاً الى المفعول والفاعل محذوف :

(٤) اي بعد الاخراج .

(٥) كالصيد .

(٦) اي بعد الخروج ورجوعه في الماء .

(٧) وهو رجوع السمكة الى الماء وموتها فيه بعد ان خرجت منه .

(٨) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤٦ الباب ٣٤

الحديث ٢ .

عليه ، وقد عُطِّل فيه (١) بأنه مات فيها فيه حياته . فبقي ما دل على أن ذكاته اخراجه ، خالياً عن المعارض .

(ولو اشتبه الميت) منه (بالحي في الشبكة وغيرها حرم الجميع) على الأظهر ، لوجوب اجتناب الميت المحصور الموقوف على اجتناب الجميع ولعموم قول الصادق عليه السلام : ما مات في الماء فلا تأكله فإنه مات فيها كان فيه حياته (٢) .

وقيل : يحل الجميع اذا كان (٣) في الشبكة ، او الخطيرة مع عدم تمييز الميت ، لصحیحة الحلبي (٤) وغيرها (٥) الدالة على حله مطلقاً (٦)

(١) اي في هذا النص المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ٢٤٥ .
واليك نص التعليل المذكور في الرواية فقال عليه السلام : (لا تأكل لانه مات في الذي فيه حياته) .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٦ الباب ٣٦ الى اخر الحديث .

حيث إن تعليله عليه السلام (فإنه مات فيها كان فيه حياته) يُعْمُ الميت المشخص . والميت المشتبه . فيجب الاجتناب عن هذه السمكة المشتبهة . فالاجتناب عنها يتوقف عن الاجتناب عن الجميع .

(٣) اي الميت المشتبه بالحي .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٦ الباب ٣٦ الحديث ٣ .

(٥) نفس المصدر الحديث ٤ .

(٦) سواء كان الميت مشخصاً ام مشتبهاً .

واليك نص (صحیحة الحلبي) :

قال : سألت عن الخطيرة من القصب يُجْعَل في الماء للحيتان فيدخل فيها الحيتان =

بجمله (١) على الاشتباه جمعاً (٢) .

وقيل : يحل الميت في الشبكة ، والحظيرة وإن تميز ، للتعليل (٣)
في النص بأنها آتياً مُعَمَّلاً (٤) للاصطباد جرى ما فيها مجرى المقبوض باليد ،
(الثانية - ذكاة الجراد أخذه حياً) باليد ، أو الآلة (ولو كان الآخذ
له كافراً) اذا شاهده المسلم كالسملك . وقول ابن زهرة هنا كقول
= فيموت بعضها فيها .

فقال : (لا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت لبيدائها) .

(١) اي بحمل الحل على صورة الاشتباه بمعنى ان الميتة لا تعرف بشخصها .

(٢) اي جمعاً بين الأخبار الدالة على ما مات في الماء فلا تأكله كما اشير اليها

في الهامش رقم ٢ ص ٢٤٦ .

وبين (صحيحة الحلبي) المشار اليها في الهامش رقم ٤ ص ٢٤٦ وغيرها من الروايات

الدالة على حلية السمكة الميتة في الشبكة والحظيرة .

فالروايات الاولى تحمل على صورة تشخيص الميتة . والروايات الثانية تحمل

على صورة عدم تشخيصها .

(٣) اي في قوله عليه السلام في (صحيحة الحلبي) المشار اليها في الهامش

رقم ٤ ص ٢٤٦ : (ان تلك الحظيرة إنما جعلت لبيدائها) .

وكقوله عليه السلام في خبر (محمد بن مسلم) في جواب من سأل عن موت

السمكة في الشبكة المغصوبة في الماء : (ما عملت يده فلا بأس باكل ما وقع فيها) .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الدبايح ص ٣٤٦ الباب ٣٦

- الحديث ٢ .

(٤) اي الحظيرة والشبكة اللتان ذكرت اولاهما في (صحيحة الحلبي) . والثانية

في خبر (محمد بن مسلم) .

فكان (الشارح) رحمه الله نقل الحديثين بالمعنى ، لأنها وردتا في صحيحة =

في السمك (١) .

(إذا استقل بالطيران) وإلا لم يحل ، وحيث أعتبر في تذكبه اخذه حيا . (فلو احرقه قبل اخذه حرم) ، وكذا لو مات في الصحراء ، أو في الماء قبل اخذه وإن أدركه بنظره ، ويباح أكله حيا وبما فيه كالسمك (ولا يحل الدبا) بفتح الدال مقصوراً وهو الجراد قبل أن يطير وإن ظهر جناحه جمع دباة بالفتح أيضاً .

(الثالثة - ذكاة الجنين ذكاة أمه) هذا لفظ الحديث النبوي (٢) وعن أهل البيت عليهم السلام مثله (٣) .

والصحيح رواية وفتوى أن ذكاة الثانية مرفوعة خبراً عن الأولى فتتخصر ذكاته (٤) في ذكاته ، لوجوب انحصار المبتدأ في خبره فانه (٥)

= واحدة كما ربما يشعر قوله رحمه الله : (للتعليل في النص) .

والمراد من المقبوض باليد : أن حكم ما يصاد في الشبكة والحظيرة حكم المقبوض باليد إذا مات خارج الماء .

فكما أن المقبوض باليد حلال إذا مات خارج الماء . كذلك المصاد بهاتين لو مات السمك فيهما في الماء فهو حلال .

(١) وهو المنع من صيد غير المسلم له مطلقاً ، سواء شاهده المسلم أم لا ، فهنا أيضاً بقول رحمه الله : بالمنع .

(٢) راجع (سنن ابن ماجه) الجزء ٢ طبعة عيسى الباني الحلبي سنة ١٣٧٣ كتاب الذبائح ص ١٠٦٧ رقم الحديث ٣١٩٩ .

(٣) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة الجزء ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤١ الباب ١٨ - الاحاديث .

(٤) أي ذكاة الجنين :

(٥) أي الخبر إما مساو للمبتدأ كقولك : هذا زيد .

أما مساو ، أو أعم (١) وكلاهما يقتضي الحصر (٢) . والمراد بالذكاة هنا السبب المحلل للحیوان (٣) كذكاة السمك والجراد (٤) . وامتناع (٥)

(١) كقولك : زبد عالم : زبد كاتب : زبد شاعر ؛

(٢) اي حصر المبتداء في الخبر .

(٣) فكما في سائر الحيوانات اذا قبل : ذكاة الشاة فري او داجها . ويراد بذلك : أن السبب المحلل لها هو فري الاوداج . كذلك قولنا : ذكاة الجنين ذكاة أمه . يراد بذلك : أن سبب حلية الجنين هو ذكاة أمه . اي نفس ذكاة الام تكون سبباً لحلية اكل الجنين . وهذه ذكاته .

(٤) حيث يعتبر عن سبب حلية اكل السمك والجراد بالذكاة مع أنها ليست سوى الاستيلاء عليها باليد . فنفس الأخذ باليد فيها ذكاة لها .

فعمد ذلك لا غرابة في التعبير عن سبب حلية الجنين بالذكاة ؛

والمقصود : أن ليست الذكاة محصورة في الذبح ، او النحر ، بسـل تطلق على مطلق السبب المحلل .

(٥) هذا جواب سؤال مقدر :

تقدير السؤال : أن في سائر الحيوانات يصح اسناد السبب المحلل الى الفاعل فاذا ذبحت شاة . او نحر ت ابلا ، او أخذت جرادة ، او سمكة يصح ان تقول : ذكَّيْتُ هذه الحيوانات .

أما في الجنين - اذا ذكَّيْتُ أمه فمات الجنين في بطنها - لا يصح ان تقول ذكَّيْتُ الجنين .

اذن لم تقع الذكاة الصادرة من الذابح على الجنين . فهو غير مذكا .

والجواب : اولاً : أن هذا إدعاء محض . اذ يصح ان يقال لذابح الام :

إنه ذكى الجنين ايضاً . اذ المراد بالتذكية هو إيجاد السبب المحلل :

وثانياً - على فرض القبول والتسليم - فإن امتناع هذا الاسناد إما يكون بالنظر =

ذكيت الجنين - ان صح - فهو محمول على المعنى الظاهري وهو فري الاعضاء
المخصصة ، أو يقال (١) : إن اضافة المصادر تخالف اضافة الأفعال
لاكتفاء فيها بأدنى ملاسة ، ولهذا (٢) صح ، لله على الناس حج البيت ،
وصوم رمضان (٣) ، ولم يصح حج البيت ، وصام رمضان (٤)
بجعلها فاعلين .

وربما أعربها (٥) بعضهم بالنصب على المصدر أي ذكاته كذكاة

= الى ظاهر لفظ « التذكية » حيث يراد بها « فري الاوداج » . اما لو اريد بهامطلق
ايجاد « السبب المحلل » - كما هو الصحيح - فالاسناد المذكور غير ممتنع البتة :

(١) هذا جواب آخر عن السؤال المقدر :

خلاصته : أن اضافة الذكاة الى الجنين ليست على حقيقة الاسناد . فان الذكاة
- في الحقيقة - واقعة على الام . لكنها اضيفت الى الجنين ايضاً . لأنها صارت
سبباً لحليته . وهذه مناسبة مصححة لهذه الاضافة :

ومن المعلوم : أن اضافة المصادر ليست كاضافة الافعال اي اسنادها
الى فاعليها ومفعوليها . ففي المصادر يكتفى بمجرد مناسبة وملاسة مآ ، بخلاف
الأفعال ، فانها بحاجة الى تحقق الاسناد واقعاً . والا يكون مجازاً .

(٢) اي ولاجل كفاية أدنى ملاسة في صحة اضافة المصادر الى فاعليها ظاهراً .

(٣) فاضيف الحج الى البيت . والصوم الى رمضان . وظاهر الاضافة
هي الفاعلية .

(٤) باسماد الحج الى البيت . والصوم الى رمضان .

(٥) اي الذكاة الثانية بناء على أنها مفعول مطلق نوعي بتقدير حذف الجار

كما يقال : سرت سير زيد اي سيرا كسير زيد . او سيرا مثل سير زيد ،

أمه فحذف الجار ونصب (١) مفعولا وحينئذ (٢) فتجب تذكيره كتذكية أمه .

وفيه مع التعسف (٣) مخالفة لرواية الرفع ، دون العكس (٤) ، لامكان (٥) كون الجار المحذوف « في » أي داخلة في ذكاة أمه جمعاً بين

(١) أي المصدر وهي الذكاة الثانية منصوب على أنها مفعول مطلق نوعي :

(٢) أي بناء على أن الذكاة الثانية منصوبة مفعولا مطلقاً :

(٣) لأن رواية النصب لم تثبت . فضلاً عن احتياجها إلى تقدير كثير :

حيث إن الذكاة الأولى مبتدأ . فإذا نصبت الثانية مفعولا مطلقاً لا تحتاج

الكلام إلى تقدير :

وايضاً نصب الاسم الصالح للخبرية - ليبقى الكلام محتاجاً إلى تقدير خبر -

ضعيف ، او ممتنع :

وأخيراً فإن معنى الحديث - على رواية النصب - يخالف معناه على رواية

الرفع : وبما أن الثانية هي المشتهرة فيجب طرح الأولى .

(٤) أي رواية الرفع فإنها خالية عن التعسف . إذ هي مشهورة ثابتة .

والكلام مستقيم على رسله بلا ضعف .

(٥) اللام في « لا مكان » تعليل للمخالفة المذكورة أي أن إعرابها نصباً

على المصدر ليكون تشبيهاً بخلاف إعرابها رفعاً على الخبرية المحمولة على الاتحاد

والهوهوية .

ولذلك يمكن تأويل قراءة النصب بما يتوافق وقراءة الرفع من حيث المعنى :

وذلك بتقدير كلمة « في » أو كلمة « بـ » الجارة ، ليكون النصب على التوسع ،

او بنزع الخافض . والتقدير هكذا : ذكاة الجنين في ذكاة أمه . او ذكاة الجنين

بذكاة أمه . فحذف الجار فالتصريح مدخوله على التوسع - ان كان المحذوف « في »

- او بنزع الخافض - ان كان المحذوف « الباء » .

الروایتین (١) ، مع أنه (٢) المرافق لرواية أهل البيت عليهم السلام وهم أدري بما في البيت وهو (٣) في أخبارهم كثير صريح فيه (٤) ومنه قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الخوار (٥) 'تذكئي' أمه أبو كل بذكائها ؟ فقال : إذا كان تاماً ونبت عليه الشعر فكل (٦) ، وعن الباقر عليه السلام أنه قال في الذبيحة تذبح وفي بطنها ولد قال : إن كان تاماً فكله فإن ذكاته ذكاة أمه وإن لم يكن تاماً فلا تأكله (٧) وإنما يجوز أكله بذكائها (إذا تمت خلقتها) ، وتكاملت أعضاؤه ، وأشعر ، وأوبر كما دلت عليه الأخبار (٨) (سواء ولجنه الروح أو لا ، وسواء أخرج ميتاً أو) أخرج (حياً غير مستقر الحياة) ، لأن غير مستقرها بمنزلة الميت ، ولإطلاق

= حيثئذ يتحد معنى النصب والرفع في عدم الحاجة الى تذكئة الجنين ، بل تكفي ذكاة أمه لتذكئته .

(١) وهما : رواية النصب . ورواية الرفع

(٢) اي رواية الرفع . وكذا رواية النصب على التأويل الأخير . وتذكير

للضمير باعتبار المعنى .

(٣) اي الاكتفاء في حلية الجنين بذكاة أمه .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤١ الباب ١٨

- الاحاديث .

(٤) اي في الاكتفاء بذكاة الأم .

(٥) بضم الحاء : ولد الناقة .

(٦) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٧) نفس المصدر السابق الحديث ٦ .

(٨) نفس المصدر السابق الاحاديث :

النصوص (١) يحلّه اذا كان اذا كان تاماً (ولو كانت) حيائه (٢)
(مستقرة ذكي) ، لأنه حيوان حي فيتوقف حلّه على التذكية ، عملاً
بعموم النصوص (٣) الدالة عليها (٤) إلا ما أخرجه الدليل الخاص (٥) :
ويذفي في غير المستقر ذلك (٦) ، لما تقدم من عدم اعتبارها (٧)
في حل المذبوح .

هذا (٨) اذا انسم الزمان لتذكيته . أما لو ضاق عنها ففي حلّه
وجهاً . من (٩) اطلاق الأصحاب وجوب تذكية ما خرج مستقر الحياة :

(١) اي ولا طلاق النصوص بحل الجنين بذكاة امه اذا كان تام الخلقة .
راجع نفس المصدر السابق الاحاديث . حيث تجردها مطلقة ولم تقيد بحل
الجنين في تذكيته بذكاة امه باستقرار الحياة ، او ولوج الروح ، وعدمها :

(٢) اي حياة الجنين .

(٣) وهو قوله تعالى : (إلا ما ذكيت) :

(٤) اي على تذكية مطلق الحيوان فلا يحل إلا بالتذكية .

(٥) كما في تذكية الجنين حيث إن الدليل الخاص قام على كفاية ذكاة الام
عن ذكاة الجنين .

(٦) اي وجوب تذكية الجنين ، وعدم الاكتفاء بتذكية الام :

(٧) اي استقرار الحياة . والتأنيث باعتبار قوله : (مستقرة) :

فالخاص : أنه من يشترط استقرار الحياة في التذكية يكتفي بتذكية الام
ها هنا .

ومن لم يشترط يقول باستثناء الذكاة في الجنين .

(٨) اي وجوب تذكية الجنين اذا خرج حياً .

(٩) دليل لعدم حل الجنين ، لأنه مات من دون التذكية . والأصحاب حكموا
بوجوب تذكية ما خرج مستقر الحياة .

ومن (١) تنزيله منزلة غير مستقرها لقصور زمان حياته ، ودخوله (٢) في عموم الأخبار الدالة على حله بتذكية امه إن لم يدخل مطلق الحي (٣) . ولو لم تتم خلقة (٤) فهو حرام واشترط جماعة مع تمام خلقة أن لا تلجج الروح ، وإلا افترق الى تذكيته مطلقاً (٥) والأخبار (٦) مطلقة والفرص (٧) بعيد ، لأن الروح لا تنفك عن تمام الخلقة عادة .

وهل يجب المبادرة الى اخراجه بعد موت المذبح أم يكفي اخراجه المعتاد بعد كشط (٨) جلده عادة ، اطلاق الأخبار (٩) والفتوى يقتضي

(١) دليل لحل الجنين الخارج حياً زماناً لم يسع لتذكيته .

(٢) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) اي ومن دخول مثل هذا الجنين الذي لم يسع الزمان لتذكيته في عموم الاخبار الدالة على كفاية تذكية امه .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤١ الباب ١٨ الاحاديث . حيث تجدها هناك تصرح بكفاية ذكاته بتذكية امه .

(٣) اي ان لم يدخل مطلق الحي وهو الجنين الخارج حياً ، في عموم الاخبار والاطلاقات الدالة على كفاية ذكاة الجنين بذكاة امه .

راجع نفس المصدر السابق الاحاديث .

(٤) اي الجنين .

(٥) سواء استقرت فيه الحياة ام لا ، وسواء وسع الزمان لتذكيته ام لا .

(٦) راجع نفس المصدر السابق . حيث إنها لم تقيد الحليلة بعدم ولوج الروح .

(٧) وهو تحقق تمام الخلقة مع عدم ولوج الروح .

(٨) من كشط يكشط كشطاً وزان (ضرب يضرب ضرباً) . بمعنى رفع

الغشاء عنه .

والمراد هنا ملخ الذبيحة اي رفع الجلد عنها .

(٩) أي اطلاق الأخبار يقتضي عدم لزوم المبادرة الى اخراج الجنين بعد موت =

العدم . والأول (١) أولى .

(الرابعة - ما يثبت في آلة الصياد) من الصيود المقصودة بالصيد بملكه لتحقيق الحيازة والنية . هذا (٢) اذا لصيها بقصد الصيد كما هو الظاهر لتحقيق قصد التملك . وحيث (بملكه) يبقى ملكه عليه (ولو افلت بعد ذلك) (٣) لثبوت ملكه فلا يزول بتعذر قبضه ، كما باق العبد ، وشروء الدابة ، ولو كان انفلاته باختياره ناوباً قطع ملكه عنه ، ففي خروجه عن ملكه قولان . من (٤) الشك في كون ذلك مخرجاً عن الملك مع تحققه فيستصحب (٥) ومن (٦) كونه بمنزلة الشيء الحقيق من ماله اذا رماه مهملاً له

= المذبوح راجع نفس المصدر السابق . حيث نجد الأخبار هناك مطلقة لم تقيد الحلية بمبادرة لإخراج الجنين فليست المبادرة شرطاً والبك نصاً بعضها :

عن سماعة قال : سألته عن الشاة يذبجها وفي بطنها ولد وقد اشعر .

قال عليه السلام : (ذكاته ذكاة امه) .

وقال عليه السلام : (الجنين في بطن امه اذا اشعر واوبر فذكاته ذكاة امه) .

(١) وهي المبادرة الى الإخراج .

(٢) اي تملك ما يثبت في آلة الصيد اذا كانت الآلة منصوبة للاصطياد :

(٣) اي بعد ما ثبت في آلة الصياد . وكلمة (لو) هنا وصلية . والمعنى :

أن الصيد يكون ملكاً للصياد بعد ان ثبت في آله ولو افلت من يده .

(٤) دليل لبقاء الملكية .

(٥) اي لإفلات الصياد الصيد من يده بالاختيار لا يوجب زوال الملكية

بعد ان تحققت . فعند الشك في زوالها عند الإفلات الاختيارى تستصحب الملكية المحققة

(٦) دليل لزوال الملكية بسبب الإفلات .

وبضعف (١) بمنع خروج الحقيبر عن ملكه بذلك (٢) وإن كان ذلك اباحة لتناول غيره . فيجوز الرجوع فيه مادام باقياً .
وربما قيل بتحريم أخذ الصيد المذكور (٣) مطلقاً (٤) وإن جاز أخذ اليسير من المال (٥) ، اعدم (٦) الاذن شرعاً في اتلاف المال مطلقاً (٧)

(١) اي الدليل الذي اقيم على خروج الصيد بالافلات الاختياري .

(٢) اي برمييه واهماله .

(٣) وهو الذي افلته من يده اختياراً ناوياً قطع الملكية عنه .

رد على الدليل القياسي الذي اقامه المستدل على زوال الملكية بالافلات الاختياري ناوياً قطع ملكه عنه بقياسه هذا بالشيء الحقيبر . فكما ان الشيء الحقيبر اذا اهمله صاحبه يخرج عن ملكه ،

كذلك الصيد اذا افلته صاحبه من يده ناوياً قطع ملكه عنه يخرج عن ملكه .
وخلاصة الرد : أنه فرق اولاً بين المقيس والمقيس عليه ، لان المقيس شيء ذو قيمة له مالية يبذل بازائه المال من العقلاء ، بخلاف المقيس عليه فانه غير قابل للمالية ، ولا يقدم عليه العقلاء في بذل المال عليه .

وثانياً ان زوال المال عن المقيس عليه وهو الشيء الحقيبر اول الكلام لانسلم له ، لعدم الاذن من الشارع في اتلاف المال مطلقاً ، سواء كان قليلاً ام كثيراً .

(٤) سواء كان قليلاً ام كثيراً .

(٥) اي من المال الذي طرحه مالكه واعرض عنه .

(٦) دليل لعدم جواز اخذ الصيد الذي اعرض عنه صاحبه واهمله ناوياً قطع ملكه عنه .

(٧) سواء كان المال صيداً ام غيره ، وسواء قلنا بزوال المال عن الحقيبر بالاعراض عنه ام لا ، وسواء كان قليلاً ام كثيراً .

إلا أن تكون قيمته يسيرة (١) .

(٢) ولا يملك ما عشتش في داره ، أو وقع في موحلته (٢) ، أو وثب إلى سفينته) ، لأن ذلك (٣) لا يعد آلة للاصطياد ، ولا اثباتا للبد . نعم يصير أولى به من غيره ، فلو نخطى الغير إليه فعل حراماً ، وفي ملكه (٤) له بالأخذ قولان . من (٥) أن الأولوية لا تفيد الملك فيمكن تملكه بالاستيلاء ، ومن (٦) تحريم الفعل فلا يترتب عليه حكم الملك شرعاً . وقد تقدم (٧) مثله في أولوية التحجير ، وأن المتخطي لا يملك : وفيه (٨) نظر .

(١) فيجوز حينئذ إنلافه .

(٢) اسم مكان مأخوذ من الوَحَل وهو الطين الرقيق :

والمراد منه : أنه لو جاء حيوان وغست رجلاه في الوحل ولم يتمكن من الخروج منه لا يملكه صاحب الوحل .

(٣) وهو للعش في الدار . والفموس في الوحل . والوثب في السفينة :

(٤) أي في ملك الغير لهذا الحيوان الواقع في الموحلة . والذي عشتش ،

في الدار أو وثب في السفينة .

(٥) دليل لملك الغير لهذا الحيوان .

(٦) دليل لعدم تملك الغير لهذا الحيوان .

(٧) في كتاب (احياء الموات) في القول في المشتركات في قول (الشارح)

(ومثله ما لو ازدحم اثنان على نهر ونحوه ولم يمكن الجمع . وار تغلب أحدهما على الآخر ثم وملك هذا بخلاف تغلبه على أولوية التحجير) .

وهذه الجملة : (بخلاف تغلبه) إلى آخرها هي محل الشاهد في أن الأرض

المحجرة لا تملك بتغلب الغير عليها .

(٨) أي وفي عدم تملك المتخطي نظر ، لأنه لامنافاة بين فعل الحرام ، =

ولو قصد ببناء الدار إحباس الصيد ، أو تعشيشه ، وبالسفينة وثوب السمك ، وبالموحلة ترحله ففي الملك به وجهان . من (١) انتفاء كون ذلك (٢) آلة للاصطياد عادة ، وكوله (٣) مع القصد بمعناه . وهو الأقوى ، وبملك الصيد باثباته بحيث يسهل تناوله وإن لم يقبضه بيده ، أو بآله :

(واو أمكن الصيد التحامل) بعد اصابته (عدوآ ، أو طيرانا) بحيث لا يدركه إلا بسرعة شديدة فهو هاق على الاباحة (٤) ، لعدم تحقق اثبات اليد عليه ببقائه على الامتناع وإن ضعفت قوته (٥) ، وكذا (٦) لو كان له قوة على الامتناع بالطيران والعدو فأبطل أحدهما خاصة ، لهقاء الامتناع في الجملة المنافي لليد (٧) .

والمملك كما في المصلي لوازعجه ثان ، ودفعه واخذ مكانه . فانه يكون اولى من الاول ويترتب عليه صحة صلاته .

- (١) دليل لعدم تملك الصيد ، وما عشش ، وما ثبت رجله بالطين .
- (٢) اي السفينة . والدار . والموحلة .
- (٣) بالجر عطفًا على مدخول (من الجارة) اي ومن كون السفينة والدار والموحلة مع قصد الصيد بهذه الاشياء يكون بمعنى الصيد :
- (٤) اي الاباحة الاولية التي يكون مشتركاً فيها جميع الناس :
- (٥) اي قوة الحيوان بعد ان ثبت في الآلة ثم طار .
- (٦) اي وكذا لا يملك الصياد الحيوان الذي له قوة على الطيران ، والعدو ؛ لكن الصياد ابطل احدي القوتين بسبب صيده له .
- (٧) اي لوضع يد الصياد عليه .

(الخامسة - لا يملك الصيد المقصوص (١) ، أو ما عليه أثر (٢) الملك) ، لدلالة القص ، والأثر على مالك سابق ، والأصل بقاؤه (٣) . ويشكل (٤) بأن مطلق الأثر إنما يدل على المؤثر . أما المالك فلا (٥) لجواز وقوعه من غير مالك ، أو ممن (٦)

(١) كما لو قصَّ جناح للطائر ، أو ذيل الغزال .

(٢) كـ (قلادة) ، أو (صبيغ) ونحوهما .

(٣) أي بقاء مثل هذا الحيوان الذي قصَّ جناحه ، أو ذيله ، أو عليه أثر الملكية السابقة على ملك المالك الأول .

والمراد من الأصل هنا (الاستصحاب) أي القص ، أو الأثر موجب للملكية . فعند الشك في زوالها تستصحب تلك الملكية .

(٤) أي بشكل جريان (الاستصحاب) هنا . حيث إن الاستصحاب مأخوذ في تحقق مفهومه وموضوعه اليقين السابق . والشك اللاحق . وفيما نحن فيه ليس يقين سابق حتى تستصحب الملكية ، إذ الملكية السابقة للغير مشكوكة ليست معلومة ومحقة حتى تستصحب .

(٥) أي لا دلالة لمطلق القص ، أو الأثر على مالك سابق .

(٦) أي لجواز وقوع الأثر من الذي لا يصلح تملكه لهذا الحيوان كالعبد بناء على عدم تملكه مطلقاً ، سواء اذن المولى له أم لا ؟

وكالحيوانات المفترسة للغزلان ، والطيور الجارحة لغيرها من الطيور . بأن يمسك الحيوان المفترس ، أو الطير الجارح الصيد ويحدث فيه أثراً ، ثم يهلك الصيد من يده : وكذلك العبد يصيد ويحدث فيه أثراً ، ثم يفلت من يده .

ولا يخفى : أن كلمة (مَن) تستعمل للدوي العقول كما وان (ما) لغيرها ولكن قد تستعمل بعكس ذلك .

وهنا أريد من لفظة (مَن) كلا المعنيين كما مثلنا لك .

لا يصلح للتملك ، أو من (١) لا يحترم ماله . فكيف يحكم بمجرد الأثر (٢) للمالك محترم (٣) مع انه (٤) أعم والعام (٥) لا يدل على الخاص (٦) هـ
وعلى المشهور (٧) يكون مع الأثر لقطعة (٨) ، ومع عدم الأثر فهو لصائده وإن كان أهلباً كاللجام ، للأصل (٩) إلا أن يعرف مالكه فيدفعه إليه :

-
- (١) كالكاfer الحربي .
 - (٢) أي مع أن الأثر أعم من أن يكون للمالك ، أو غير مالك كما علمت في الهامش رقم ٦ ص ٢٥٩ .
 - (٣) أي للصيد للمالك محترم .
 - (٤) أي مع أن وجود الأثر أعم كما علمت في الهامش رقم ٦ ص ٢٥٩ .
 - (٥) وهو (وجود الأثر) .
 - (٦) وهو (كونه للمالك محترم) .
 - (٧) وهو عدم تملك مثل هذا الحيوان الذي 'قص جناحه ، أو ذيله ، أو وجد عليه الأثر :
 - (٨) لأنه مال مملوك لغير الصائد فتجري عليه أحكام اللقطة :
 - راجع هذا (الجزء السابع) من طبعتنا الحديثة كتاب اللقطة (الفصل الثالث) في قول (المصنف) : (وما كان في غير الحرم) .
 - (٩) وهي أصالة الإباحة .

كتاب الأَطْعَمَةِ وَالْأَشْبَةِ

كتاب الاطعمة والاشربة (١)

(انما يحل من حيوان البحر سمك له فلس (٢) وإن زال عنه)
 في بعض الأحيان (كالكنعت) (٣) ويقال : الكنعند بالدال المهملة ضرب
 من السمك له فلس ضعيف يحثك بالرمل فيذهب عنه ثم يعود (ولا يحل
 الجري) بالجيم المكسورة فالراء المهملة المشددة المكسورة ، ويقال : الجريث
 بالضبط الأول (٤) مخنوماً بالياء المثناة (والمارماهي) بفتح الراء فارسي
 معرب وأصلها حبة السمك (والزهر) بالزاي المعجمة فالهاء الساكنة
 (على قول) الأكثر . وبه اخبار (٥) لا تبلغ حد الصحة . وبحلها

(١) وزان أفعة . وكذا زميلتها (الأطعمة) . جمع الشراب : وجمع
 الطعام يقال : شرب يشرب شرباً بثلاث الشين وزان (علم يعلم) . مفردا
 للشراب . وهو كل ما يشرب .

ويقال : طعم يطعم طعماً وطعاماً وزان (علم يعلم) مفردا
 الطعام . وهو كل ما يؤكل .

(٢) بفتح الفاء وسكون اللام القشر الصغير المدور للسمك : وجمعه فُلوس
 بالضم وافلّس .

(٣) وزان (جعفر) .

(٤) وهو (الجري) أي الجريث وزان جري مع زيادة اللاء .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة والاشربة ص ٥٢

الباب ١١ - الحديث ١ .

أخبار (١) صحبةٌ حملت على التقية .

ويمكن حمل النهي (٢) على الكراهة كما فعل الشيخ في موضع

(١) أي وبجل هذه الثلاثة الجسري . والمارماهي . والزهو أخبار صحيحة

حملت على التقية إليك نصٌ بعضها .

عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال : وما

الجريث ؟ فنهته له .

فقال : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ لِي مُحَرَّمًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعُمُهُ)

إلى آخر الآية :

ثم قال : لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه ، وبكره

كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام إنما هو مكروه .

(التهذيب) الطبعة الجديدة طبعة (النجف الأشرف) ج ٩ ص ٥

الحديث ١٦ .

وعن محمد بن مسلم قال : سألت (أبا عبد الله عليه السلام) عن الجري .

والمارماهي . والزمبر . وما ليس له قشر من السمك حرام هو ؟ .

فقال لي : يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الأنعام (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ

لِي مُحَرَّمًا) .

قال : فقرأتها حتى فرغت منها .

فقال : إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ، ولكنهم قد كانوا

يعاقبون شيئاً فنحن نعافها .

(الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥١ الباب ٩ -

الحديث ٢٠ .

(٢) وإليك نصٌ بعضها .

عن سماعة عن (أبي عبد الله) عليه السلام : قال : لا تأكل الجريث : =

من للنهاية إلا أنه رجم في موضع آخر وحكم بقتل مستحلها (١) . وحكايته قولاً مشعراً بثوقه مع أنه (٢) رجّح في الدروس التحريم . وهو الأشهر .
(ولا السلحفاة) بضم السين المهملة ، وفتح اللام فالهاء المهملة الساكنة . والفاء المفتوحة . والهاء بعد الألف (واليصدع) بكسر الضاد والداد مثال خنصر (والصّرطان) بفتح الصاد والراء (وغيرها) من حيوان البحر وإن كان جنسه في البر حلالاً سوى السمك المخصوص (٣)
(ولا الجلال من السمك) وهو الذي اغتذى العنصرة محضاً حتى نما بها كغيره (٤) (حتى يُستبرأ بأن يُطعم علفاً طاهراً) مطلقاً (٥) على الأقوى (في الماء) الطاهر (يوماً وإيلة) روي (٦) ذلك عن الرضا عليه السلام

= ولا المارماهي الى آخر الحديث .

وعن (الامام الصادق) عليه السلام قال : لا تأكل الجري ، والمارماهي الى آخر الحديث .

وعن محمد بن مسلم عن (أبي جعفر) عليه السلام قال : لا تأكل الجري ، ولا الطحال نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(١) مرجع الضمير : (المارماهي . الجري . الزهو) .

(٢) أي (الشيخ) قدس سره .

(٣) وهو الذي له قلنس .

(٤) أي كغير السمك من الحيوانات الجلالة .

(٥) بأن يكون طعام السمك الذي يأكله خالياً عن النجاسة الذاتية كالكلب

والخنزير ، والمينة ، وعن النجاسة العرضية كالمتنجس .

(٦) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة والأشربة ص ٢٥٥

الباب ٢٧ الحديث ٥

بسند ضعيف ، وفي الدروس أنه يستبرأ يوماً الى الليل ثم نقل الرواية (١) وجعلها (٢) أولى .

ومستند اليوم رواية (٣) القاسم بن محمد الجوهري ، وهو ضعيف أيضاً . إلا أن الأشهر الأول (٤) . وهو المناسب ليقين البراءة (٥) ، واستصحاب (٦) حكم التحريم الى أن يعلم المزيل .

ولولا الاجماع على عدم اعتبار أمر آخر في تحليله (٧) لما كان ذلك (٨) قاطعاً للتحريم ، لضعفه (٩) (والبيض تابع) للسّمك في الحل والحرمة :

(ولو اشتبه) بيض المحلل بالمحرم (أكيل الخشن ، دون الأملس) وأطلق كثير ذلك (١٠) من غير اعتبار التهمة .

(١) أي المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٦٥ :

(٢) أي وجعل (المصنف) ما في الرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ وهو (يوماً وليلة) أولى من اليوم فقط .

(٣) نفس المصدر السابق في الهامش ٦ ص ٢٦٥ الحديث ٦ .

(٤) وهو (اليوم واليلة) .

(٥) اذ النجاسات اليقينية تحتاج الى الطهارة اليقينية :

(٦) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجاوة) أي ولاستصحاب حكم التحريم بسبب

أكل للسّمك النجاسة ، لانه عند الشك في زوال الحرمة الثابتة اليقينية تستصحاب الحرمة .

(٧) أي في تحليل السّمك الجلال .

(٨) وهو إطعامه يوماً وليلة .

(٩) أي لضعف مستند التحليل وهو (الاطعام يوماً وليلة) .

(١٠) أي أطلق كثير من (الفقهاء) رضوان الله عليهم حلية بيض السّمك

بكوله خشناً ، من دون تبعيته للسّمك .

(ويؤكل من حيوان البر الأنعام الثلاثة) الأبل . والبقر . والغنم .
ومن نسب (١) اليها تحريم الأبل ففسد بهت (٢) . نعم هو مذهب
الخطابية (٣) لعنهم الله (وبقر الوحش . وحماره . وكبش الجبل)

(١) سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم ، واقتراء كبير نعوذ بالله منه ، ونعوذ
بالله ان نقوله على أحد ، أو يقوله علينا أحد .

هذه بلاد الشيعة شرقها وغربها . تمر فيها يومياً مئات الأبل على رؤوس
الاشهاد .

وهذا (الرسول الأعظم) وأولاده الكرام (أهل البيت) صلوات الله
وسلامه عليه وعليهم أجمعين كانوا ينحرون الأبل في الأضاحي .
وموسم الحج أكبر شاهد على ذلك .

(٢) من بهت يبهت بهتاً يقال : بهت فلاناً أي افترى عليه واتهمه :

(٣) هم أصحاب (أبي الخطاب محمد بن مقلص الأسدي الكوفي) .

كان (أبو الخطاب) لعنه الله غالباً ملعوناً ومن الذين أعير لهم الإيمان وقد
سلب عنه :

كان في عصر (الامام الصادق) عليه السلام ومن أجل دعامته ، لكن
أصابه ما أصاب (مغيرة بن سعد) لعنه الله من الانحراف عن الحق فاستزله
الشیطان فاستحلوا المحارم كلها وأباحوها وعطلوا الشرايع وتركوها وانسلخوا
من الاسلام وأحكامه جملة .

تبرأ منه (الامام الصادق) عليه السلام ولعنه واشهد بذلك وجع أصحابه
ففرهم به وكتب الى البلدان بالبرائة منه واللعنة عليه .

عظم أمره على (الامام الصادق) عليه السلام فاستعظمه واستهال أمره
ودعا عليه .

فقال عليه السلام : (لعن الله أبا الخطاب وقتله بالحديد) استجاب الله دعاء =

ذو القرن الطويل (والضبي ، واليحمور) (١) .
(ويكره الخيل ، والبغال ، والحمير الأهلية) في الأشهر (٢) (وآكدها)
كراهة (البغل) لتركيبه من الفرس والحصار . وهما مكروهان فجمع (٣)

= (ولانا الامام) فقتله (عيسى بن موسى العباسي) اما هذه الفرقة الضالة المضلة
الهاكمة فابادهم الله تعالى من آخرهم ولم يبق منهم احد ولا رسم ولا اسم ، الا
في زوايا الكتب والتاريخ هـ

(١) بالفتح : حار الوحش : وربما قيل له : (الفراء والعير) .
(٢) اي الاشهر في الروايات . واليك نص بعضها عن زرارة عن (احدهما)
عليها السلام قال : سأله عن احوال الخيل والبغال والحمير .
قال الراوي : فكرهما .
قلت : ليس لحومها حلالا .

فقال عليه السلام : او ليس قد بين الله لكم : (وَآلَا نَعَمَ خَلَقَهَا
لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) النحل : الآية ٦ .
وقال : (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً)
النحل : الآية ٩ :

فجعل للاكل الانعام الثلاثة التي قصَّ الله في الكتاب ، وجعل للركوب
الخيول والبغال والحمير ، وليس لحومها بحرام : ولكن الناس عافوها اي كرهوها
راجع (الوسائل) الطبعة للقدِّيمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٠ الباب هـ
الحديث ٨ .

ونفس المصدر الحديث ٣ .

(٣) اي البغل ذو الكراحتين :

كراهة الفرس : وكراهة الحمار ، لانه متولد منها .

الكراهيتين (ثم الحمار) (١) .
(وقيل) والقائل القاضي (بالعكس) (٢) آكدها كراهة الحمار
ثم البغل ، لأن المتولد من قوي الكراهة وضعيفها أخف كراهة من المتولد
من قويا خاصة .
وقيل : بتحريم البغل . وفي صحيحة (٣) ابن مسكان النهي عن الثلاثة
إلا لضرورة ، وحملت (٤) على الكراهة جمعاً (٥) .
(ويحرم الكلب (٦) والمحتربر (٧) والسنور (٨)) يكسر السين وفتح

(١) اي في الكراهة . لكنه اقل من كراهة البغل واكثر من كراهة الفرس .
(٢) اي في الدرجة الاولى في الكراهة (الحمار) : وفي الدرجة الثانية (البغل)
(٣) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ (كتاب الاطعمة والاشربة) ص ٢٥٠
الباب ٥ الحديث ١ :

(٤) اي حملت هذه الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٣ الدالة على الحرمة
على الكراهة .

(٥) اي جمعاً بين الاخبار الدالة على جواز اكل الخيل والبغال والحمير ؛
راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة والاشربة ص ٢٥٠
الباب ٥ - الحديث ٣ - ٤ - ٦ :

وبين الاخبار الناهية عن اكل لحومها كما في الصحيحة المشار اليها
في الهامش رقم ٣ :

(٦) وهو كل سبع بعض . لكنه غلب على الحيوان النابح المعروف : جمعه (كلاب
اكل) . وجمع الجمع (اكالب وكلات) .

(٧) الحيوان المعروف .

(٨) وهو الهر .

النون (و ل ن كان) السنور (وحشياً ، والأسد (١) ، والنمر (٢)) بفتح
النون وكسر الميم (والفهد (٣) ، والثعلب (٤) ، والأرنب (٥) والضبع (٦))

(١) لوع من الامد . يقع على الذكر والانثى . جمعه أسد يسكون السين
وضمها . وأسود . وآساد . والانثى (اللبوة) .

(٢) بفتح النون وكسر الميم . وبكسر النون وسكون الميم . وبفتح النون
وسكون الميم : ضرب من السباع من عائلة السنور . اصغر من الامد منقط الجلد
نقطاً سوداً وبيضاً . جمعه (أنمر) بفتح الهززة وزان افعل . و (نُمُر) بضم
النون والميم .

(٣) بفتح الفاء وسكون الهاء : نوع من السباع بين الكلب والنمر . قوائمه
اطول من قوائم النمر . نقط بنقط السود . جمعه (فهود) بضم الفاء وزان فعول
و (افهد) وزان افعل .

(٤) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام : حيوان مشهور بالحيل ، والخداع
تقع على الذكر والانثى . جمعه (ثعالب) .

(٥) بفتح الهززة وسكون الراء . وفتح النون : حيوان كثير التوالد يقع
على الذكر والانثى يشبه العناق ، قصير اليدين . طويل الرجلين يطأ الارض على
مؤخر قوائمه . جمعه (ارانب) .

(٦) ضرب من السباع المعروفة يطلق على الذكر والانثى :
جمعه (ضباع) بكسر الضاد . و (اضبع) بفتح الهززة وسكون الضاد
وزان افعل .

ج ٧ (كتاب الأطعمة والأشربة - حرمة السباع والحشرات) - ٢٧١ -

بفتح الضاد فضم الباء ، (وابن آوى (١) ، والضب (٢) ، والحشرات (٣)
كلها كالحية (٤) ، والفأرة (٥) ، والعقرب (٦) ، والخنافس (٧) ، والصراصير (٨)
وبنات وردان (٩)) بفتح الواو مبنياً على الفتح ، (والبراغيث (١٠) ،

(١) نوع من الكلاب البرية . تسميه العامة (الواوي) جمعه (بنات آوى) .
(٢) بفتح الضاد وتشديد الباء : حيوان من الزحافات . ذنبه كثير العقد .
جمعه (ضبان) بضم الضاد وفتح الباء وزان فعال و (ضباب) بكسر الضاد
وزان فعال .

(٣) بفتح الحاء والشين جمع الحشرة : وهي صغار دواب الارض .
(٤) بفتح الحاء والياء وتشديدها : الافعى تذكر وتؤنث يقال : هي الحية
وهو الحية . جمعها حيات .

(٥) بفتح الفاء وسكون الهزة دويبة في البيوت تصطادها المزة . جمعها
(فثران) بكسر الفاء وسكون الهزة تطلق على الذكر والانثى .

(٦) بفتح العين وسكون القاف : دويبة ذات سم تلسع . يطلق على الذكر
والانثى يغلب عليه الثاثير . جمعه (عقارب) .

(٧) جمع . مفردة (خنفس) بضم الخاء وسكون النون وضم الفاء :
و (خنفساء) : دويبة صغيرة سوداء اصغر من الجعل . كريهة الرائحة .

(٨) جمع . مفردة (صرار . او صرصر) بضم الصاد وسكون الراء :
حيوان بصوت ليل في الصيف . ويطلق عليه الجدد بضم الجيمين . وسكون
البدال الاولى .

(٩) جمع . مفردا بنت وردان : دويبة كريهة للريح . تالف في الاماكن
القفرة في البيوت .

(١٠) جمع . مفردة برعثة بضم الباء وسكون الراء وفتح الغين : دويبة صغيرة
جدا تالف جسم الانسان في الشتاء وتتغذى من دمه .

والقمل (١) ، واليربوع (٢) ، والقنفذ ، (٣) ، والوبر (٤) (يسكون الباء جمع وبرة بالسكون قال الجوهري : هي دويبة أصغر من السنور طحلاء اللون لا ذنب لها ترجن (٥) في البيوت .

(والخز) (٦) . وقد تقدم في باب الصلاة (٧) أنه دويبة بحرية ذات أربع أرجل تشبه الثعلب وكأنها اليوم مجهولة ، أو مغبرة الاسم ، أو موهومة وقد كانت في مبدأ الاسلام الى وسطه كثيرة جداً .

(والفنك) بفتح الفاء والنون دابة يتخذ منها القرو .

(والسمور) (٨) بفتح السين وضم الميم المشددة .

(١) بفتح القاف وسكون الميم اسم جنس : دويبة صغيرة جداً معروفة تلسع الانسان وتتغذى من دمه . مفردة : قلة (كـ تمر وتمرّة) .

(٢) بفتح الباء وسكون الراء : نوع من الفأر قصير اليدين طويل الرجلين جمعه (يرايع) .

(٣) بضم القاف وسكون النون وضم الفاء ، او فتحها مع الدال . جمعه (قنافذ) . ونفس الضبط مع الدال : دويبة ذات ربش حاد في اعلاه تقي به نفسها اذ يجتمع مستديراً تحته . والانثى (قنفذة) .

(٤) بفتح الواو وسكون الباء : جمع وبرة كـ (تمر وتمرّة) حيوان مثل السنور . لكنه اصغر منه . قصير الذنب والاذنين .

(٥) من رَجَنَ رَجْنًا وزان (نصر بنصر) بمعنى آلف اي تألف البيوت

(٦) بفتح الخاء وتشديد الزاء من ذوات الاربع تشبه الثعلب .

(٧) في الجزء (الاول) من طبعتنا الحديثة كتاب الصلاة ص ٢٠٦ ما يتعلق

به عن (الشارح) رحمه الله .

(٨) وزان (تنور) دابة معروفة يتخذ من جلدها فراء مثمنة تشبه النمر :

ومنها اسود لامع . واشقر .

(والسنجاب (١) والظاء (٢) بالظاء المشالة (٢) ممدودة مهموزة .
وقد قلب المهمزة باء قال في الصحاح : هي دويبة أكبر من الوزغة والجمع
الظاء ممدودة :

(واللحكة) يضم اللام وفتح الحاء نقل الجوهرى عن ابن السكيت
أنها دويبة شبيهة بالظاء تترك زرقاء وايس لها ذئب طويل مثل ذئب
الظاء ، وقوائمها خفية :

(ويحرم من الطير ماله مخلاب) (٣) بكسر الميم (كالبازي (٤) والنعقاب (٥)
يضم العين (والصقر) (٦) بالصاد قلب سيناً قاعدة في كلمة فيها قاف
أو طاء ، أو راء ، أو غين ، أو خاء كالصاق ، والصرط ، والصدغ ،

(١) يفتح السين وكسر ها : حيوان على حد اليربوع اكبر من الفأرة شعره
في غاية النعومة . يتخذ من جلده الغراء . وهو كثير في بلاد (القوقاز والترك) :
(٢) اي اخت الطاء .

(٣) راجعنا كتب اللغة القاموس . لسان العرب . تاج العروس . الصحاح
مجمع البحرين في مادة (خَلَبَ) كلها تصرح (خَلَبَ) . ولم تذكر (مخلاب)
ولعل السهو من النسخ .

(٤) بفتح الباء وسكون المهمزة على الالف : من طيور الجوارح يصاد به
وهو انواع . جمعه (بزاة أبواز بزان) بكسر الباء .

(٥) يضم العين : طائر من الجوارح يطلق على الذكر والانثى . قوي المخالب
له منقار اعقف اي اعوج جمعه (عقبان) بكسر العين وسكون القاف و (اعقب)
(٦) بفتح الصاد وسكون القاف : كل طائر يصيد ويسمى صقراً . جمعه

(اصقر صقور) يضم الصاد .

والصياخ (والشاهين (١) والنسر (٢)) بفتح أوله ، (والرخم (٣) والبغاث) بفتح الموحدة وبالمعجمة المثلثة جمع بغاثه كذلك طائر أبيض يطير بطيئ الطيران أصفر من الحدأة (٤) بكسر الحاء والمهمز .

وفي للدروس أن البغاث ما عظم من الطير وليس له مخالب معقف قال : وربما جمل النسر من البغاث وهو مثلث الباء ، وقال الفراء : بغاث الطير شرارها ، ومالا يصيد منها .

(والغراب الكبير الأسود) الذي يسكن الجبال والخرابات (٥) ، ويأكل الجيف :

(والأبقم) أي المشتعل على بياض وسواد مثل الأبلق في الحيوان (٦) : والمشهور أنه صنف واحد وهو المعروف بالعقق (٧) بفتح عينه : وفي المهذب جعله صنفين : أحدهما المشهور . والآخر أكبر منه حجماً ،

(١) طائر من جنس الصقر . طويل الجناحين . جمعه (شواهين شياهين) ، (٢) مثلثة النون : طائر من طيور الجوارح . حاد البصر . ومن اشد الطيور واعلاها طيرا . نخاف منه كل طير . وهو اعظم من العقاب . له منقار منعقف في طرفه . وله اظفار .

لكنه لا يتمكن على جمعها . جمعه (نسر ، نسر) . (٣) بفتح الراء والحاء : طائر من طيور الجوارح الكبيرة . وحشية الطباع . جمعه (رخم) يضم الراء وسكون الحاء .

(٤) طائر من الجوارح : جمعه (حيداً) بكسر الحاء وفتح الدال و(حداء) بالمد و(حدآن) بالنون .

(٥) بفتح الحاء وكسر الراء جمع الخربة . أي المكان الخراب :

(٦) المقصود منه : ذوات الاربع .

(٧) طائر بشكل الغراب .

وأصفر كذنباً .

ومستند التحريم فيها صحيحة (١) علي بن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام بتحريم الغراب مطلقاً (٢) ورواية (٣) أبي يحيى الواسطي أنه سأل الرضا عليه السلام عن الغراب الايقع فقال : إنه لا يؤكل ، ومن أحس لك الأسود .

(ويحل غراب الزرع) المعروف بالزراغ (٤) (في المشهور وكذا الغداف (٥) وهو أصفر منه الى الغبرة ما هو) (٦) أي يميل الى الغبرة

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥١ الهاب ٧ -

الحديث ٣ .

(٢) من أي نوع كان . أسود . أبيض . أيقع .

(٣) نفس المصدر الحديث ٤ :

(٤) غراب صغير ريش بطنه وظهره أبيض .

(٥) بضم الغين وفتح الدال : غراب كبير ضخم الجناحين أصفر من غراب

الزرع . جمعه (غدقان) يكسر الغين وسكون الدال .

(٦) هذه العبارة كزميلاتها من العبارات الغامضة في الكتاب وما أكثرها .

واليك شرحها بحسب الامكان . أي يميل الى غبرة ما : بادغام التنوين

في ما ثم دخلت لام الجنس على كلمة (الغبرة) فامتنع التنوين فالفصلت كلمة (ما)

في التلفظ عما قبلها ، ثم حذفت لفظة (يميل) واخرت كلمة (هو) فصار هكذا :

(الى الغبرة ما هو) .

فعلى هذا يكون هو مبتداء مؤخر خبره (يميل) المحذوف . والى الغبرة

متعلق بالخبر المحذوف . ولفظه (ما) نكرة للتقاييل . وأصل العبارة هكذا : (هو

يميل الى غبرة ما) .

ويحتمل ان تكون لفظة (ما) نافية مشبهة بـ (ليس) فتعمل عمله . فتكون =

يسيراً) ويعرف بالرمادي لذلك (١) . ولسب (٢) القول بحل الأول (٣) الى الشهرة ، لعدم دليل صريح يخصه ، بل الأخبار منها (٤) مطلق في تحريم الغراب بجميع أصنافه كصحبته (٥) علي بن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام انه قال : لا يحل شيء من الغراب زاغ ولا غيره . وهو (٦) نص ، أو مطلق (٧) في الاباحة كرواية زرارة عن أحدهما أنه قال : إن أكل الغراب ليس بحرام إنما الحرام ما حرم الله في كتابه (٨) لكن = لفظة (هو) اسم ما ، وخبرها (واصلا) الذي في التقدير .

فتقدير العبارة هكذا : (ما هو واصلا الى الغبرة) أي قريب منها ولم يصل اليها .

فالمعنى : ان (الغداف) حيوان قريب الى الغبرة ، لكنه لم يصل اليها .

وهذا معنى قول (الشارح) رحمه الله : (أي يميل اليها) .

(١) أي لغبرته .

(٢) أي (المصنف) .

(٣) وهو غراب الزرع .

(٤) أي بعض تلك الأخبار مطلق لا تقييد فيها بخصوص فرد من أفراد

الغراب :

(٥) المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٦) أي قول (الامام) عليه السلام : (لا يحل شيء من الغراب زاغ

ولا غيره) نص في التحريم كما علمت .

(٧) عطف على قوله : (منها مطلق في تحريم الغراب) أي وبعض تلك

الأخبار الواردة في هذا الباب مطلق في الاباحة .

(٨) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ - كتاب الأطعمة ص ٢٥١ -

= الباب ٧ - الحديث ١ :

ليس في الباب حديث صحيح غير ما دلَّ على التحريم (١) . فالقول به (٢) متعين ولمـال المخصص (٣) استند إلى مفهوم حديث أبي يحيى (٤) ، لكنه (٥) ضعيف .

وَيُفْهَم من المصنف القطع بحل الغداف الاغبر ، لأنه أخره
= لا يخفى أن في (التهذيب والوسائل) : (إن أكل الغراب) إلى آخر الحديث
لا (كَلُّ الغراب) كما هنا وفي جميع النسخ الموجودة عندنا من اللمعة ،
والصحيح ما أثبتناه .

(١) كصحيحة (علي بن جعفر) عن أخيه (موسى بن جعفر) عليها السلام
المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٢) أي بالتحريم .

(٣) الذي خصص عموم الحرمة الواردة في مطلق الغراب ؛ (غراب الغداف)
وهو الذي يميل إلى الغبرة .

(٤) المشار إليه في الهامش رقم ٣ ص ٢٧٥ . حيث إن الحرمة منحصرة
في الغراب الأبقع الأسود حيث إن السؤال وقع عن الغراب الأبقع فنهى (الامام)
عليه السلام عن أكل هذا الغراب .

ثم أضاف عليه السلام : حرمة أكل الغراب الأسود في قوله : (ومن حل
لك الأسود) :

فمفهوم الرواية مجموعاً من السؤال والجواب يعطي لنا : أن غير هذين
الغرابين لا يحرم أكله كـ (الغداف) الذي يميل إلى الغبرة .

وأما (غراب الزرع) فلم نجسد حلليته مدركاً في كتب (أصحابنا الامامية)
رضوان الله عليهم أجمعين ، مع أن صحيحة (علي بن جعفر) المشار إليها في الهامش
رقم ١ ص ٢٧٥ نص في حرمة (غراب الزرع) ، وصريحة في حرمة مطلق الغرابان
(٥) أي هذا المفهوم وهو مفهوم الوصف ضعيف ، لاننا لا نقول بحجته :

عن حكاية المشهور (١) ، ومستنده (٢) غير واضح مع الاتفاق على أنه من أقسام الغراب (٣) .

(ويحرم) من الطير (ما كان صفيفه) حال طبرانه . وهو أن يطير ميسوط الجناحين من غير أن يحركهما (أكثر من دفيقه) بأن يحركهما حالته (٤) (دون ما انعكس (٥) ، أو تساوى فيه) أي في الصفيف والدفيف ، والمنصوص (٦) تحريماً وتحليلاً داخل فيه ، إلا الخطاف (٧)

(١) فإن إسناده حليلة (غراب الزرع) الى المشهور يدل على تضعيف (المصنف) لهذه الحلية . أما حلية (الغداف) فأرسلها ارسل المسلمين .

(٢) أي مستند (المصنف) في حلية (الغداف) غير واضح . ولا يخفى انه يمكن أن يكون مستند (المصنف) مفهوم رواية (أبي يحيى) لكن (الشارح) رحمه الله استضعف هذا المفهوم ، لكونه مفهوم وصف ولا يقول بحجته .

ويحتمل أن يريد (الشارح) أن مستند (المصنف) هي رواية (أبي يحيى) وهي غير واضحة .

(٣) الذي جاء في حرمة عموم النهي في الخبر الصحيح كصحيحة (علي بن جعفر) المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٤) أي حالة الطيران .

(٥) أي ما كان دفيقه أكثر من صفيفه .

(٦) أي الطير الذي جاء النص الخاص في تحريمه داخل في هذه الكلية وهي (ما كان صفيفه أكثر من دفيقه) ،

وما جاء النص الخاص في تحليله داخل في هذه الكلية وهي (ما كان دفيقه أكثر من صفيفه) .

(٧) وهو الذي يقال له في لسان العرف : (أبابيل) الذي جاء ذكره =

فقد قبل بتحريمه مع أنه يدف . فبذلك ضعف القول بتحريمه .

(و) كذا (يحرم ما ليس له قانصة) وهي للطير بمنزلة المصارين (١) لغيرها (٢) (ولا حوصلة) بالتشديد والتخفيف (٣) ، وهي ما يجمع فيها الحب وغيره من المأكول عند الحلق (ولا صيصية) بكسر أوله وثائه مخففاً ، وهي الشوكة التي في رجله موضع العقب ، وأصلها شوكة الحائك التي يُسوِّي بها السداة ، واللحمة .

والظاهر أن العلامات متلازمة (٤) فيكتفى بظهور أحدها . وفي صحيحة عبد الله بن سنان قال : سألت أبي عبد الله عليه السلام وأنا أسمع ما تقول في الحبارى فقال : إن كانت له قانصة فكُله ، قال وسأله عن طير الماء فقال : مثل ذلك (٥) .

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال كُلْ مادف ، ولا تأكل ما صف (٦) فلم يعتبر أحدهما الجميع ، وفي رواية سماعة عن الرضا عليه السلام كُلْ من طير البر ما كان له حوصلة ، ومن طير

= في سورة الفيل في قوله تعالى : (وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ) .

(١) وفي (مجمع البحرين) هي بمنزلة الكرش والمصارين لغيره .

(٢) في جميع (نسخ الكتاب) الخطية والمطبوعة الموجودة عندها (لغيرها)

بتأنيث للضمير .

والصحيح تذكيره : ولعل السهو من النسخ .

(٣) أي تشديد اللام وتخفيفها مع فتح الحاء وسكون الواو .

(٤) أي إذا وجدت أحدها في طائر فقد وجد الجميع .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٣ الباب ١٩

الحديث ٢ .

(٦) لفن المصدر الباب ١٨ - الحديث ٢ :

الماء ما كانت له قانصة كقائصة الحمام ، لا معدة كمعدة الانسان ، وكل ما صفت فهو ذو غلب وهو حرام ، وكل مادف فهو حلال ، والقائصة والحوصلة يُمتحن بها من الطير مالا يُعرف طيراته ، وكل طير مجهول (١)

(١) (الكافي) الطبعة الحديثة :- (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٤٧ الحديث ١ .

الحديث روى عن (الامام الصادق) عليه السلام ، لاعتن (الامام ابي الحسن الرضا) عليه السلام .

ثم إن الرجل كان واقفيا وقف على امامة الامام (موسى بن جعفر) عليهما السلام . فكيف يروي عن (الامام الرضا) عليه السلام .

ثم إن المذكور هنا جملة من الرواية ، لانماها مع مخالفة بعض الفاظها لما في المصدر .

واليك نصها عن (سماعة بن مهران) قال : سألت (ابا عبدالله عليه السلام) عن المأكول من الطير والوحش .

فقال : (حرم رسول الله صلى الله عليه وآله كل ذي غلب من الطير ، وكل ذي ناب من الوحش) فقلت : إن الناس يقولون : من السبع .

فقال لي : (باسماعة السبع كله حرام وان كان سباعاً لأناب له . وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله : هذا تفصيلا .

وحرم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله المسوخ جميعها فكل الآن من طير البر ما كانت له حوصلّة ، ومن طير الماء ما كان له قانصة كقائصة الحمام ، لا معدة له كمعدة الانسان .

وكل ما صفت وهو ذو غلب فهو حرام .

والصفيص كما يطير البازي والصقر والحداة وما اشبه ذلك .

وكل مادف فهو حلال . والحوصلّة والقائصة يمتحن بهامن الطير مالا يعرف =

وفي هذه الرواية (١) أيضاً دلالة على عدم اعتبار الجميع ، وعلى أن العلامة (٢) لغیر المنصوص على تحريمه وتحليله ، (والخشاف) (٣) ويقال له : الخفافش والتواط (والطاوس) (٤) .

(ويكره الهدهد) (٥) لقول الرضا عليه السلام : (٦) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قتل الهدهد ، والصدرد (٧)

= مالا يعرف طيرانه ، وكل طير مجهول) .

(١) اي في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٨٠ دلالة على عدم اعتبار اجتماع هذه العلامات وهي الخوصلة . والفانصة . والصيصية . والدفيق باجمعهما في حلية اكل الطير .

بل اذا وجد بعضها كفى في الحلية .

(٢) وهي ما كانت علامة للحليسة كالدفيق ، وما كانت علامة للحرمة كالصفيق انما هي علامة للطير الذي لم يُنص على حليته ، أو حرمة .

(٣) بضم الخاء وتشديد الشين ويقال لها : الخفّاش أيضاً من الحيوانات اللبونة الولودة التي توضع أولادها .

(٤) الطاؤوس مهموزاً . والطاؤوس : طائر حسن الشكل . تصغيره طويس جمعه (أطواس . وطوايس) .

(٥) بضم الهاء وسكون الدال : طائر ذو خطوط وألوان كثيرة . الواحدة (هُدْهُدَة) . جمعه (هداهد . وهداهيد) .

(٦) (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٤٤ الحديث ٣ .

(٧) بضم الصاد وفتح الراء : طائر ضخّم الرأس والمنقار . له ريش عظيم أبيض البطن . أخضر الظهر يصطاد صغار الطيور . جمعه (صردان) .

والصوام (١) ، والنحلة (٢) ، وروى على بن جعفر قال : سألت أخي موسى عليه السلام عن الهدهد وقتله وذبحه فقال : لا يؤذى ولا يُذبح فنعم الطير هو (٣) ، وعن الرضا عليه السلام قال : في كل جناح هدهد مكتوب بالسريانية آلُ مُحَمَّد خَيْرُ البرية (٤) .

(والخطاف) (٥) بضم الخاء وتشديد الطاء وهو الصنونو (أشد كرامة) من الهدهد ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله : إستوصوا بالصنينات خيراً يعني الخطاف فالهن آنس طير الناس بالناس (٦) ، بل قبل بتحريمه ، لرواية داود الرقي قال : بينا نحن قهود عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرَّ رجلٌ بيده خطاف مذهب فوثب إليه أبو عبد الله عليه السلام حتى أخذه من يده ثم دحا (٧) به الأرض ، فقال عليه السلام

(١) بضم الصاد وتشديد الواو : طائر اغمر اللون . طويل الرقبة أكثر ما يبيت في النخل .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٣ الباب ١٦ الحديث ٤ .

(٣) (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٠ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٤ الحديث ٢

(٤) نفس المصدر الحديث ١ .

(٥) بضم الخاء وتشديد الطاء : طائر يشبه الصنونو طويل الجناحين : قصير الرجلين . أسود اللون .

والصنونو : نوع من الخطاطيف . واحده (صنونة) .

(٦) (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٣ الحديث ٢ .

(٧) أي رماه على الأرض يقهر .

أعالمكم أمركم بهذا أم فقيهمكم ؟ ! أخبرني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن قتل السنة منها الخطاف (١) .

وفيه (٢) أن تسبيحه قراءة الحمد لله رب العالمين ألا ترونه يقول : ولا الضالين ، والخبر (٣) مع سلامة منده لا يدل على تحريم لحمه (٤) . ووجه الحكم بحله (٥) حينئذ (٦) أنه يذف فيدخل في العموم (٧) وقد روي حله (٨) أيضاً بطريق ضعيف .

(ويكره الفاختة (٩) والقبرة (١٠)) بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة

(١) (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الصيد ص ٢٢٣ الحديث ١ .

(٢) أي وفي الخبر المذكور في الهامش رقم ١ .

(٣) أي الخبر المذكور في الهامش رقم ١ .

(٤) لأن الخبر المذكور يدل على النهي عن ذبحه ، لا عن أكله : بمعنى :

أن النهي يدل على الحرمة التكاليفية ، لا على الحرمة الوضعية ، كما ورد النهي عن ذبح الحيوان المربي في البيت .

(٥) أي بحل (الخطأف) .

(٦) أي حين أن قلنا بعدم دلالة النهي على حرمة أكله فحلية أكله من باب

دخوله في (عموم الدفيف) . فإنه يذف .

(٧) أي (عموم الدفيف) .

(٨) أي حل (الخطاف) راجع (التهذيب) الطبعة الجديدة طبعة

للنجف الأشرف سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الصيد والذكاة ص ٢١ الحديث ٨٤

(٩) نوع من الحمام البري . جمعها (فواخت) .

(١٠) عصفورة جمعها (قُبَر) بضم القاف وتشديد الباء و (قبر)

بالتخفيف . و (قنابر) .

من غير نون بينهما ، فإنه لحن من كلام العامة ، ويقال : القنبراء - بالنون - لكن مع الألف بعد الراء ممدودة ، وهي في بعض نسخ الكتاب ، وكراهة القبرة منضمة الى بركة (١) بخلاف الفاخنة (٢) روى سليمان الجعفري عن الرضا عليه السلام قال : لا تأكلوا القُبْرَةَ ، ولا تسبوها ، ولا تعطوها الصبيان يلعبون بها فإنها كثيرة التسبيح لله تعالى ، وتسبيحها ، لعن الله مبغضي آل محمد (٣) . وقال : إن الفزعة (٤) التي على رأس القبرة من مسحة سليمان بن داود على نبينا وآله وعليه السلام في خبر طويل (٥) ، وروى أبو بصير أن أبا عهد الله عليه السلام قال لاهنه اسماعيل - وقد رأى في بيته فاخنة في قفص تصيح - : يا بني ما يدعوك الى امساك هذه الفاخنة أو ما علمت أنها مشومة ؟ أو ما تدري ما تقول ؟ قال اسماعيل : لا

= ولعل القبرة الدارجة في لغة العوام مخففة القنبراء .

(١) اي كراهية قتل القبرة منضمة الى بركتها اي البركة فيها سببت كراهة اكل لحمها :

(٢) فان كراهة اكل لحمها منضمة الى شتمها تسبب كراهة اكل لحمها

(٣) (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الصيد ص ٢٢٥ الحديث ٣ :

(٤) بضم القاف وسكون النون وضم الراء وفتح النون .

ويفتح القاف وسكون النون وفتح الزاء والعين .

ويكسر القاف وسكون النون وكسر الزاء وفتح العين :

يقال للخصلة من الشعر تترك على الراس اي مقدار من الشعر .

ويطلق على (عرف الديك) ايضا .

(٥) نفس المصدر السابق الحديث ٤ .

قال : إنما تدعو على أربابها فتقول : فقدتكم فقدتكم . فأخرجوها (١) .
(والحبارى) (٢) بضم الحاء وفتح الراء ، وهو اسم يقع على الذكر والأنثى واحدها وجمعها (أشد كراهة) منها (٣) .

ووجه الأشدية غير واضح ، والمشهور في عبارة المصنف وغيره أصل الاشتراك فيها (٤) ، وقد روى المسمعي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبارى فقال : فوددت أن عندي منه فأكل حتى أتملاً (٥) .

(١) (الكافي) الطبعة الجديدة - (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الدواجن ص ٥٥٢ الحديث ٣ .

ولا يخفى : أن الموجود في هذا المصدر وفي الطبعة القديمة (فأخرجوها) بتدوير الضمير .

والموجود في (البحار) الطبعة القديمة طبعة المرحوم (الحاج محمد حسين امين الضرب الاصفهاني) رحمه الله المجلد ١٤ ص ٧٣٧ . (فأخرجوها) .

وكذا في (الوافي) الطبعة الاولى المجلد ٣ باب (الورشان) ص ١١٧ وهو الصحيح ، لعود الضمير الى الفاختة : وأهل السهو من النساخ :

(٢) طائر اكبر من للدجاج الاهلي واطول عنقا يضرب به المثل في البلادة والغباوة .

(٣) اي من (الفاختة والقبرة) .

(٤) مرجع الضمير (الكراهة) : والمعنى : ان الحبارى تشترك مع الفاختة والقبرة في اصل الكراهة ، من دون ان تكون اشد كراهة منها :

(٥) هذا الحديث مذكور في (التهذيب) الطبعة الجديدة : الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ ص ١٨ :

وفي (التهذيب) الطبعة القديمة كتاب الصيد والذبايح ص ٢٩٠ .
لكن الموجود هنا مطابق للطبعة القديمة والاختلاف في لفظ (قال ووددت =

(ويكره) أيضاً (الصرد) بضم الصاد وفتح الراء (والُصَوَام) (١)
 بضم الصاد وتشديد الواو ، قال في التحرير : إنسه طائر اغبر اللون .
 طويل الرقبة أكثر ما يبني في النخل . وفي الأخبار النهي عن قتلها في جملة
 السقة (٢) ، وقد تقدم بعضها (٣) .

(والشقراق) بفتح الشين وكسر القاف وتشديد الراء وبكسر الشين
 أيضاً ، ويقال : الشقراق كقراطس ، والشقراق بالفتح والكسر والشرقرق
 كسفرجل : طائر مرقط (٤) بخضرة وحمرة وبياض . ذكر ذلك كله في القاموس
 وعن أبي عبد الله عليه السلام تعليل كراهته (٥) بقتله الحيات . قال :
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً يمشي فاذا شقراق قد انقض

= واملأ . والموجود في الطبعة الحديثة نفس المصدر هكذا فقال : لوددت أن عندي
 منه فأكل منه حتى أمتلي .

ولكن في (الوسائل) امتلي .

(١) مضى شرح (الصرد والُصَوَام) ص ٢٨١ رقم ٧ وص ٢٨٢ رقم ١

(٢) بل في جملة من الأخبار أربعة كما في (الكافي) الطبعة الجديدة

بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٤ .

وفي جملة منها خمسة كما في (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة

ص ٢٥٣ .

(٣) وهي الأربعة المذكورة : (المدهد . للُصرد : الصوام : النحلة)

في ص ٢٨١ - ٢٨٢ :

(٤) اسم مفعول من رقط يرقط من باب التفعيل أي منقط بهذه الألوان

الثلاثة .

(٥) أي كراهة ذبحه إنما هي لأجل أنه يقتل الحيات .

فاستخرج من خفه حبة (١) .

(ويحل الحمام كئله كالفاري) بفتح القاف وهو الحمام الأزرق
جمع قُمري بضمه منسوب الى طير قُمر (٢) (والدباسي) بضم الدال
جمع دُبسي بالضم منسوب الى طير دُبس (٣) بضمها .
وقيل : إلى ديس الرطب بكسرهما ، وإنما ضمت للدال مع كسرهما
في المنسوب اليه في الثاني (٤) ، لانهم يُغيرون في النسب كالدُهري بالضم
مع نسبته الى الدهر بالفتح ، وعن المصنف أنه (٥) الحمام الأحمر :
(والورشان) بفتح الواو والراء وعن المصنف أنه الحمام الأبيض .

(١) (التهذيب) الطبعة الثانية طبعة (النجف الأشرف) سنة ١٣٧٢
الجزء ٩ باب الصيد والذكاة ص ٢١ الحديث ٨٥ .

(٢) وفي الحديث ذُكِر القمري بضم القاف وسكون الميم : وهو طائر
مشهور حسن الصوت أصغر من الحمام منسوب الى طير قُمر بضم القاف
وسكون الميم .

وقمر إما جمع اقر كـ أقر جمعه قُمر .

وإما جمع قمري مثل روم ورومي :

ويقال : هو الحمام الأزرق .

ويقال : للثني قُمرية . ولذا ذكر ساق حُر بفتح الحاء . والجمع قُماري
بفتح القاف .

(٣) بفتح الدال : الأسود من كل شيء . وإنما قيل لهذا النوع من للطيور
دُبسي بالضم ليله الى السواد .

(٤) وهو المنسوب الى ديس الرطب .

(٥) أي الدُبسي .

- (ويحل الحجل (١) والدُرَّاج (٢) بضم الدال وتشديد الراء .
 (والقطا) (٣) . بالقصر جمع قطاة (والطيهوج) وهو طائر
 طويل الرجلين والرقبة من طيور الماء .
 (والدجاج) مثلث الدال والفتح أشهر .
 (والكروان) (٤) بفتح حروفه الأول .
 (والكركي) (٥) بضم الكاف واحد الكراكي .
 (والصعو) (٦) بفتح الصاد وسكون العين جمع صعوة بهما .

(١) بفتح الحاء والجيم : طائر في حجم الحمام ، أحر المنقار والرجلين .
 الواحدة حَجَلَة . جمعه (حَجَلَان) بفتح الحاء وسكون الجيم و (حَجَلِي)
 بفتح الحاء وسكون الجيم ، وهو يعيش في الاماكن العالية المرتفعة من الجبال
 لحمه للذيذ .

(٢) طائر شبيه بالحجل . لكنه أكبر منه . مرقط بالسواد والبياض . قصير
 المنقار .

يطلق على الذكر والأنثى . جمعه (دراريج) وواحدته (دراجة) .
 (٣) طائر في حجم الحمام . وجمعه (قطوات قطيات) :
 (٤) طائر أغبر اللون . طويل المنقار :
 قيل : إنه لا ينام الليل وكأنه سُمِّيَ بضده ، لأن الكرى هو النوم .
 والصحيح : أن ينسب الى السهر . جمعه (كروان) بكسر الكاف وسكون
 الراء . و (كراوين) .

(٥) طائر كبير ، اغبر اللون . طويل العنق والرجلين . ابر الذئب . قليل
 اللحم يأوى الى الماء أحياناً . جمعه (كراكي) .

(٦) صفار العصافير . الواحدة صعوة بفتح الصاد وسكون العين . جمعه
 (صَعَوَات)

- (والمصفور الأهلي) الذي يسكن الدور .
- (ويعتبر في طير الماء) وهو الذي يبيض ويفرخ فيه (١) (ما يعتبر في البرّي من الصغيف ، والدفيق ، والقاصة ، والحوّصلة ، والصيصية) (٢) وقد تقدم ما يدل عليه (٣) .
- (والبيض تابع) للطير (في الحل والحرمه) فكل طائر يحل أكله يؤكل بيضه ، ومالا فلا (٤) ، فان اشبه (٥) 'أكيل' ما اختلف طرفاه (٦) واجتنب ما اتفق (٧) .
- (وتحرم الزنابير) جمع زنبور (٨) بضم الزاء بنوعيه الأحمر والأصفر (والبق (٩) والذباب (١٠) بضم الدال واحدة ذبابة بالضم أيضاً ،
-
- (١) أي في الماء .
- (٢) تقدم معناه في ص ٢٧٩
- (٣) أي على اعتبار هذه الأوصاف في طير الماء في صحيحة (عبد الله بن سنان) ص ٢٧٩ عن (الامام الصادق) عليه السلام .
- وفي رواية (سماعة) ص ٢٧٩ عن (الامام الرضا) عليه السلام .
- (٤) أي وما لا يحل لحمه فلا يؤكل بيضه .
- (٥) أي اذا اشبه أن هذا البيض من الطير الذي يؤكل لحمه أم لا .
- (٦) بأن كان أحد طرفيه أضخم من الطرف الآخر .
- (٧) أي أنفق طرفاه بأن كان طرفاه متساويين في الحجم :
- (٨) ذباب أليم السم . جمعه (زنابير) . الواحدة زنبورة .
- (٩) بفتح الباء : هو البعوض ، واحده بقّة .
- (١٠) بضم الدال : معروف . جمعه (اذبة) جمعه قلة وزان (اجنة أجلة) و (ذبّان) .
- ويطلق على النحل والزنابير والبعوض .

والكثير (١) ذبان بكسر الذال والنون أخيراً (والمجتمعة) بتشديد المثلثة (٢) مكسورة (وهي التي تجعل غرضاً) (٣) للرمي (وُرمى بالنشّاب (٤) حتى تموت ، والمصبورة وهي التي تُجرّح وتحبس حتى تموت صبراً) وتحريمها واضح ، لعدم التذكية مع امكانها . وكلاهما (٥) فعل الجاهلية وقد ورد للنهي (٦) عن الفعلين مع تحريم اللحم .

(والجلال وهو الذي يتغذى عذرة الانسان محضاً) لا يخلط غيرها الى أن بنيت عليها لحمه ، ويشند عظمه عرفاً (حرام حتى يستبرأ على الأقوى) ، لحسنة (٧) هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا لحوم الجلالة ، وهي التي تأكل العذرة وان أصابك من عرقها فاغسله .

وقريب منها حسنة (٨) حفص وفي معناهما (٩) روايات أخر ضعيفة .

(١) أي الجمع الكثير .

(٢) أي الناء .

(٣) أي الهدف الذي يرمى اليه .

(٤) أي بالسهم . الواحدة نشابة ، جمعه (لشاشيب) :

والمراد من المجتمة : الحيوان الذي يجعل هدفاً ويرمى بالسهم :

(٥) أي التجثيم . والصبر .

(٦) وقد أشار الى الحديث في مجمع البحرين مادة « صبر » :

(٧) (اللكاني) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الأطعمة ص ٢٥٠ الحديث .

(٨) نفس المصدر الحديث ٢ .

(٩) أي وفي معنى الحسنين اللتين ذكرناهما في الهامش رقم ٧-٨ روايات أخر :

راجع نفس المصدر الحديث ٣-٦-٩-١١-١٢ .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - تحرم الجلالة) - ٢٩١ -

(وقيل) والقائل ابن الجنيد : (بكره) لحمها وألبانها خاصة (١)
استضعافاً للمستند (٢) ، أو حملها (٣) على الكراهة . جمعاً بينها (٤) ،
وبين ما ظاهره الحل .

وعلى القولين (٥) (فتستبرأ الناقة بأربعين يوماً والبقرة بعشرين) .
وقيل : كالناقة (٦) : (والشاء بعشرة) .
وقيل : بسبعة .

ومستند هذه التقديرات كلها ضعيف (٧) والمشهور منها (٨) ما ذكره

(١) بخلاف بقية الانتفاعات كركوبها وتحميلها واستعمال جلودها .
(٢) وهي الروايات الناهية المشار اليها في الهامش رقم ٩ ص ٢٩٠ المذكورة
في (الكافي) الشريف الحديث ٣ - ٦ - ٩ - ١١ - ١٢ :
(٣) اي الروايات الناهية المشار اليها في الهامش رقم ٩ ص ٢٩٠ .
(٤) اي بين هذه الروايات الناهية التي ظاهرها الحرمة كما ذكرت في (الكافي)
المصدر السابق .

وبين الأخبار الدالة على جواز اكل لحم مثل هذا الحيوان .
ولعل المراد من هذه الاخبار الحديث ٧ - ٨ .
راجع نفس المصدر المذكور .
(٥) وهما : الكراهة . والحرمة . وكل منهما نزول بالاستبراء .
(٦) أربعين يوماً .
(٧) راجع (الكافي) الطبعة الحديثة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦
كتاب الاطعمة ص ٢٥١ الحديث ٣ - ٤ - ٦ - ١١ - ١٢ .
(٨) اي من هذه التقديرات ما ذكره (المصنف) : وهو (الاربعون)
للابل . (والعشرون) للبقرة . و (العشرة) للشاء .

المصنف ، ويلبفي القول بوجوب الأكثر (١) ، للإجماع على عدم اعتبار أزيد منه (٢) ، فلا تجب الزيادة ، ولشك (٣) فيها دونه فلا يثيقن زوال التحريم ، مع اصاله بقاءه (٤) حيث ضعف المستند . فيكون ما ذكرناه (٥) طريقاً للحكم (٦) :

وكيفية الاستبراء (بأن يُربط الحيوان) والمراد أن يضبط على وجه يؤمن أكله النجس (ويُطعم علفاً طاهراً) من النجاسة الأصلية (٧) والعرضية (٨) طول المدة (٩) (وتستبرأ البطة ونحوها) من طيور الماء (بخمسة أيام ، والدجاجة وشبهها) مما في حجمها (بثلاثة) أيام .

(١) وهو الذي ذكره (المصنف) في الانعام الثلاث ، لاستصحاب النجاسة اليقينية فيها باكلها النجاسة الذاتية ، او العرضية . فلا بد من الاستبراء بالاكثر حتى يعلم زوال النجاسة .

وهكذا : في كل حيوان جلال يوجد فيه خلاف في مدة الاستبراء :
(٢) اي من الاكثر مما ذكره (المصنف) . فلا تجب الزيادة فيه :
(٣) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) اي ولشك في زوال النجاسة اليقينية في الاستبراء بالاقل من الزائد ، لتحقق وجود النجاسة في مثل هذا الحيوان .
فالشك في زوالها بما دون الاكثر موجب لاستصحاب النجاسة اذا لا يمكن الحكم بزوال التحريم الثابت من قبيل اكله النجاسة .

(٤) اي بقاء التحريم .

(٥) وهو وجوب الإستبراء في المدة الكثيرة .

(٦) وهو زوال التحريم .

(٧) كالعذرة . والدم . والمني . والميتة .

(٨) كالتنجسات .

(٩) اي مدة الاستبراء .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - لو شرب المحلل لبن خنزيرة) - ٢٩٣ -

والمستند ضعيف (١) كما تقدم (٢) ، ومع ذلك (٣) فهو خال
عن ذكر الشبيه لما .

(وما عدا ذلك) (٤) من الحيوان الجلال (يستبرأ بما يغلب على الظن)
زوال الجلال به عرفاً ، لعدم ورود مقدّر له شرعاً ، ولو طرحنا تلك
التقديرات (٥) لضعف مستندها كان حكم الجميع كذلك (٦) .

(ولو شرب) الحيوان (المحلل لبن خنزيرة وأشد) بأن زادت
قوته ، وقوي عظمه ، ونبت لحمه بسببه (حرم لحمه ولحم نسله) ذكراً
كان أم أنثى (وإن لم يشند كره) .

هذا هو المشهور ، ولا لعلم فيه مخالفاً ، والمستند أخبار كثيرة لا تخلو
من ضعف (٧) .

(١) اي من حيث السند . راجع (الكافي) الطبعة الحديثة :- (طهران)

الجزء ٦ ص ٢٥١ الحديث ١٢ .

(٢) في قول (الشارح) : (ومستند هذه التقديرات كلها ضعيف) عند

المهامش رقم ٧ ص ٢٩١ .

(٣) اي ومع ضعف المستند فهو اي المستند خال عن ذكر الشبيه

للدجاجة . والبطّة .

(٤) اي من المذكورات :

(٥) التي جاءت في الحيوانات المذكورة من الاربعين في الابل ، والعشرين

في البقر . والعشرة في الغنم :

(٦) اي المذكورات من الحيوانات وغير المذكورات يكون حكمها واحداً

بأن تستبرأ حتى يغلب على الظن زوال الجلال .

(٧) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤

الباب ٢٤ الاحاديث

ولا يتعدى الحكم (١) الى غير الخنزير عملاً بالأصل (٢) وإن ساواه في الحكم (٣)، كالكلب مع احتماله (٤)، وروى (٥) انه اذا شرب لبن آدمية حتى اشتد كره لحمه .

(ويستحب استبراؤه) على تقدير كراهته (بسبعة أيام) إما بعلف إن كان يأكله ، أو بشرب لبن طاهر .

(ويحرم) من الحيوان ذوات الأربع ، وغيرها على الأقوى الذكور والاناث (موطوء الانسان وتسله) المتجدد بعد الوطء ، لقول الصادق عليه السلام : إن أمير المؤمنين عليه السلام سُئل عن البهيمة التي تُتنكح فقال : حرام لحمها وكذلك لبنها (٦) ، وخصه العلامة بذوات الأربع اقتصاراً فيها خالف الأصل (٧) على المتيقن (٨) .

(١) وهي حرمة اللحم بشرب اللبن .

(٢) وهو استصحاب حلية اللحم مع الشك في الحرمة .

(٣) اي وان ساوى غير الخنزير الخنزير في الحكم من حيث النجاسة الذاتية كالكلب مثلاً .

(٤) اي مع احتمال تعدد الحرمة الى غير الخنزير .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤ الباب ٢٥

- الحديث ١ .

(٦) (الكافي) الطبعة الجديدة :- طهران سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة

ص ٢٥٩ الحديث ١ .

وهذا الحديث يؤيد تعدي الحكم الى غير الخنزيرة في حرمة لحم المرتضع بلبن

محرم اللحم .

(٧) وهي حرمة اللحم بعد ان كان حلالاً .

(٨) وهي ذوات الاربع ، لان في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ =

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - حكم موطوء الانسان) - ٢٩٥ -

(ويجب ذبحه واحرقه بالنار) إن لم يكن المقصود منه (١) ظهره (٢) وشمل اطلاق الانسان الكبير والصغير ، والعاقل والمجنون . واطلاق النص (٣) يتناوله أيضاً .

أما بقية الأحكام (٤) غير التحريم فيخص البالغ العاقل كما سيأتي ان شاء الله تعالى مع بقية الأحكام في الحدود ، ويستثنى من الإنسان الخنثى فلا يحرم موطؤه ، لاحتمال الزيادة (٥) .
(ولو اشبه) (٦) بمحصور (٧) (قُسم) (٨) لصفين (واقرع)

= (لفظ البهيمة) . والبهيمة تطلق على ذوات الاربع . فقل الدجاجة والنعامة وغيرهما غير داخل في مفهوم الكلمة .

(١) اي من المحكوم عليه بذلك :

(٢) كالبقرة والغنم والابل . حيث إن المقصود من هذه الحيوانات اكل لحمها ، لا ركوب ظهرها .

(٣) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٤ .

(٤) وهو التعزير وغرامة الثمن حيث لا يتوجهان الى الصبي والمجنون لو كانا فاعلين كما وان الاحراق والذبح لا يتوجهان نحو الموطوء .

(٥) اي زيادة هذا العضو كالاصبع الزائد .

ونستبعد ان يكون هذا العضو في الخنثى زائداً ومع ذلك يتحقق به للتموض والادخال . . !

(٦) اي موطوء الانسان .

(٧) اي في عدد محصور .

(٨) اي المشبه المحصور . فلو كان المجموع مائة قسم نصفين : كل قسم خمسون

بينهما بأن تكتب رقتان في كل واحدة اسم نصف منها (١) ، ثم يخرج (٢)
على ما فيه المحرّم (٣) فإذا خرج (٤) في أحد النصفين 'قسم كذلك (٥)

(١) اي من النصفين . فالمراد من « نصف منها » : « احد النصفين » .
وكيفية القرعة - هنا - على ما ذكره الشارح رحمه الله - وفق عبارته « في كل
واحدة اسم نصف منها » هو :

ان تجعل ورقتان من القراطس - مثلاً - فيكتب في كل ورقة لاسم أحد
النصفين : اي يكتب في احدهما : « النصف الشرقي » - مثلاً - ويكتب في الاخرى
« النصف الغربي » .

ثم تجعل الورقتان معاً في مكان واحد ، بحيث لا تتميز احدهما عن الأخرى .
ثم ينوي المقرّع - اي يتصور في ذهنه - « النصف الذي فيه المحرّم » فيمد
يده ويخرج إحدى الرقتين بنية هذا النصف الذي فيه المحرّم .

فإذا خرجت الرقعة التي كتب فيها اسم (الشرقي) فالمحرّم في النصف الشرقي
وإذا خرجت التي فيها اسم (الغربي) . فالمحرّم في النصف الغربي :

ثم النصف الذي خرج المحرّم باسمه يقسم ايضاً الى نصفين . ويعمل بهما
ما ذكر وهكذا . الى ان ينتهي الى عددن فقط : فيقرع بينهما فإذا خرجت القرعة
باسم أحدهما فهو الحرام .

(٢) اي المكتوب : وكان الاولى تأنيث الفعل باعتبار الرقعة .

(٣) ومعنى « التخريج على ما فيه المحرّم » - على ما سبق بيانه في الهامش
رقم ١ - هو : ان ينوي المستخرج 'المحرّم' في ذهنه . فيستخرج إحدى الرقتين
بنية الذي فيه المحرّم . فإذا خرجت الرقعة التي فيها اسم الشرقي فالحرام في النصف
الشرقي . وهكذا .

(٤) اي المحرّم خرج باسم أحد للنصفين .

(٥) قسم هذا النصف الذي خرج باسم المحرّم لـنصفين ايضاً . وقرع بينهما .

واقرع . وهكذا (١) (حتى تبقى واحدة) فيُعمل بها ما عمل بالمعلومة ابتداء (٢) ، والرواية (٣) تضمنت قسمتها نصفين أبدأ (٤) كما ذكرناه ، وأكثر العبارات (٥) خالية منه حتى عبارة المصنف هنا (٦) ، وفي الدروس وفي القواعد : قسم قسمين ، وهو (٧) مع الاطلاق أعم من التنصيف .

(١) يعمل بهذا النصف الثاني ثم بالنصف الثالث ثم بالنصف الرابع الى ان ينتهى الى عددین فقط - كما سبق في الهامش رقم ١ ص ٢٩٦ :
(٢) اي كل شيء كان يعمل بالموطوءة المعلومة ابتداء من الذبح . والحرق . وحرمة نسله :

(٣) في قوله عليه السلام لرجل نزی على شاة : (ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها قسمها نصفين ابدأ حتى يقع السهم بها فتذبح ، وتحرق ، وقد نجت سائرهما) :

(التهذيب) الطبعة الثانية الحديثة (النجف الاشرف) سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الصيد والزكاة ص ٤٣ رقم الحديث ١٨٢ .

(٤) اي النصف الثاني الى نصفين . ثم النصف الثالث الى نصفين . ثم النصف الرابع الى نصفين وهكذا .

(٥) اي عبارات الفقهاء من هذا القيد وهو قيد التنصيف ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً : . . .

(٦) حيث قال : (ولواشبهه قُسم وأُقرع) من دون تصريح بالتنصيف ثانياً ، وثالثاً ، ورابعاً ، وخامساً .

(٧) اي التقسيم الى قسمين على اطلاقه اعم من التنصيف الى نصفين . اذ يمكن تقسيم الشيء الى قسمين . احدهما اكبر من الآخر . ولا يلزم التساوي في التقسيم كما كان يلزم التساوي في التنصيف .

ويشكل التنصيف أيضاً لو كان العدد فرداً (١) ، وعلى الرواية (٢) يجب التنصيف ما أمكن (٣) والمعتبر منه (٤) العدد ، لا القيمة . فإذا كان (٥) فرداً جعلت الزائدة (٦) مع أحد القسمين .
(ولو شرب المحلل خمراً) ثم ذبح عقبيه (لم يُؤكل ما في جوفه : من الامعاء ، والقلب ، والكبد (ويجب غسل باقيه) وهو اللحم على المشهور والمستند ضعيف (٧) ، ومن ثم كرهه (٨) ابن إدريس خاصة . وقيد ذبحه بكونه عقيب الشرب تبعاً للرواية (٩) ، وعبارات الأصحاب مطلقة (١٠) (ولو شرب بولا 'غسل' ما في بطنه وأكل) من غير تحريم ،

-
- (١) بان كان المجموع خمسة واربعين مثلاً . فالتنصيف هنا غير ممكن .
 - (٢) المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ٢٩٧ .
 - (٣) فإذا كان العدد زوجاً فالتنصيف ممكن .
 - واما اذا كان للعدد فرداً فيسقط اعتبار التنصيف الحقيقي : ويكتفى بالتنصيف العرفي .
 - (٤) اي من للتنصيف .
 - (٥) اي العدد .
 - (٦) اي البهيمة الزائدة مع احد القسمين قبل اجراء القرعة .
 - (٧) التهذيب الطبعة الجديدة (النجف الاشرف) سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ ص ٤٣ .
 - (٨) من باب التفعيل اي كرهه اكل لحم الحيوان المحلل الشارب خمراً فقط دون وجوب غسله .
 - بخلاف بقية الاصحاب حيث ذهبوا الى وجوب غسل لحم هذا الحيوان .
 - (٩) المشار اليها في الهامش رقم ٧ .
 - (١٠) من هذه الحيثية وهو (الذبح عقيب للشرب) .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - لوشرب الحيوان بولا اوخرأ) - ٢٩٩ -

والمستند مرسل (١) ، ولكن لاراد له (٢) ، وإلا (٣) لأمكن القول بالطهارة فيها (٤) نظراً إلى الانتقال (٥) كغيرهما من النجاسات .

وُقِرَّق (٦) مع النص بين الخمر ، والبول : بأن الخمر لطيف

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤ للباب ٢٣

الحديث ٢ .

(٢) اي لهذا المرسل .

(٣) اي فلو كان لهذا المرسل راد .

(٤) اي في شرب الخمر والبول .

(٥) اي الانتقال الى بدن حيوان محلل اللحم . فان ذلك من المظهورات :

وليس المراد بالانتقال مجرد انتقال المايع النجس الى جوف الحيوان قبل

ان يتقلب جزء من بدنه ، اذ لا دليل على حصول الطهارة بهذا الانتقال .

بل هو من مصاديق قاعدة الاستحالة التي هي من المظهورات ، وليس

الانتقال شيئاً براسه .

والدليل القائم على ذلك هو تبدل الموضوع . وبذلك نستكشف ان المقصود

بالانتقال هو صيرورة النجس جزء من الحيوان :

وقد حقق ذلك (شيخنا المحقق الهمداني) قدس سره بصورة وافية . راجع

كتابه (مصباح الفقيه) كتاب الطهارة في النجاسات في معنى الانتقال ص ٦٣٧ ٦٣٨ .

والشاهد على ذلك : ان (المصنف والشارح) قدس سرهما لم يذكر ا في كتاب

الطهارة غير الاستحالة . والا لوجب ذكر الانتقال ايضا . خصوصاً مع قول

(الشارح) هنا : (كسائر النجاسات) .

والخلاصة : انه لولا النص المعمول به الفارق بين الخمر والبول هنا لكانت

قاعدة الاستحالة قاضية بالطهارة في كلا الموردين .

(٦) اي قُرِّق بعضهم بين الخمر والبول - علاوة على النص الوارد - فرقاً =

تشربه الامعاء فلا يطهر بالغسل وتحرم (١) ، بخلاف البول فإنه لا يصلح للغذاء ، ولا تقبله الطبيعة (٢) .

وفيه (٣) : ان غسل اللحم إن كان لنفوذ الخمر فيه كما هو الظاهر لم يتم الفرق بينه (٤) وبين ما في الجوف ، وإن لم تصل إليه (٥) لم يجب = طبيعياً ، بحيث يقتضي الحكم بتنجيس الخمر للامعاء ، دون البول . بأن الخمر صالحة للغذاء فتنفذ في الامعاء ، دون البول غير الصالح للغذائية . حيث إنه فضلة فضلها الجسم وأخرجها فلا يصلح غذاء أي لا يعود جزءاً من الجسم ثانياً . فلا يؤثر في الامعاء .

فالامعاء مع البول قابلة للتطهير . ومع الخمر غير قابلة .

(١) أي الامعاء التي دخلت فيها الخمر .

(٢) فلا تحرم الامعاء التي دخلها البول ، لأنها قابلة للتطهير .

(٣) أي في هذا الفرق بين الخمر في أنها تحرم الامعاء لو شربها الحيوان المحلل .

وبين البول في أنه لا يحرم الامعاء لو شربه الحيوان المحلل :

وخلاصة وجه النظر كما أفاده (الشارح) مع توضيح وزيادة منا : ان وجوب

غسل اللحم ان كان لاجل نفوذ الخمر فيه فلا يفرق بين هذا اللحم ، وبين ما في جوفه

فلم يحكم بعدم جواز اكل ما في الجوف ، وجواز اكل اللحم بعد الغسل ؟

بل اللازم إما الحكم بجواز اكل الجميع بعد غسله ، او تحريم الجميع من دون

اختصاص الحرمه بما في الجوف . والجواز بعد غسله .

واما اذا كان النفوذ في الجوف فقط فلاموجب لتطهير اللحم بعد فرض عدم

وصول الخمر اليه .

(٤) أي بين اللحم ، وبين ما في الجوف وهي الامعاء .

(٥) أي ان لم تصل الخمر الى اللحم . فلا يجب تطهيره كما علمت مشروحاً

في الهامش رقم ٣ .

تطهيره ، مع أن ظاهر الحكم (١) غسل ظاهر اللحم الملاصق للجلد ، وباطنه المجاور للامعاء . والرواية (٢) خالية عن غسل اللحم .

(وهنا مشائل) :

(الأولى - تحرم الميتة) اكلا واستعمالا (٣) (اجماعاً وتحل منها) عشرة أشياء متفق عليها ، وحادي عشر يختلف فيه (وهي (٤) الصوف والشعر . والوبر . والریش . فان) جزء (٥) فهو طاهر ، وان (قُلع غسل أصله) المتصل بالميتة ، لاتصاله برطوبتها (٦) (والقرن والظفر والظلف (٧) والسن) والعظم ولم يذكره المصنف ولا بد منه ، ولو أبدله

(١) وهو (حكم الاصحاب بغسل اللحم) :

(٢) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٩٨ .

(٣) كجعل جلده فراشا . فراء . ظرفا . حقيبة . حذاء ، وكالاتصافه

بشحمه تحت السقف ، او جعله في الصابون :

(٤) اي العشرة المتفق عليها .

(٥) اي قطع كل واحد من الصوف والشعر والوبر والریش بآلة كالسكين

والقص : والمقراض .

(٦) اي برطوبة الميتة حتى بعد اليبس وكالت اصولها بابسة ، لاتصال هذا

الاصل بالميتة في بادى الامر :

(٧) هو حافر الحيوان الذي يخر ما اكله كالبقرة . والخنزير . والابل والغزال

بالسن (١) كان أولى ، لأنه (٢) أعم منه إن لم يُجمع بينهما (٣) كغيره (٤) .
وهذه (٥) مستثناة من جهة الاستعمال .
وأما الأكل فالظاهر جواز مالا يضر منها (٦) بالبدن ، الاصل (٧)

(١) الباء هنا للبدائية . فالعنى : أن (المصنف) رحمه الله لو جعل العظم
بدل السن اي جعل العظم مكان السن كان أولى ، لشمول العظم السن ، بخلاف
السن فإنه لا يشملها .

(٢) اي لان العظم اعم من السن .

(٣) اي ان لم يجمع بين السن والعظم بان ذكرنا معاً فإنه لو ذكرنا معاً فالعظم
لا يشمل السن .

بخلاف ما لو افرد العظم فإنه يشمل السن .

(٤) اي كغير للعظم من العمومات اذا لم تجتمع مع الخاص كالحيوان والانسان
حيث إن الانسان اذا لم يذكر مع الحيوان شمل الحيوان الانسان .

بخلاف ما لو ذكر معه فان المراد من الحيوان حينئذ ما عدا الانسان من مصاديقه .

(٥) وهي الشعر والصوف والوبر والريش والقرن والظلف والسن مستثناة
من الميتة من حيث الاستعمال لامن حيث الاكل .

بمعنى أنها جائزة الاستعمال . بخلاف بقية أجزاء الميتة فانها لا يجوز استعمالها
ولا اكلها .

وهناك اجزاء استثنيت من حيث الاكل تأتي الاشارة اليها .

(٦) أي من هذه الاجزاء المذكورة المستثناة .

(٧) وهي الاباحة .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والأشربة - ما يحل من الميتة) - ٣٠٣ -

ويمكن دلالة اطلاق العبارة (١) عليه ، وبقرينة (٢) قوله : (والبيض اذا اكتسى القشر الأعلى) الصلب ، وإلا (٣) كان يحكمها .

(والانفحة) (٤) بكسر الهمزة وفتح الفاء والحاء المهملة وقد تكسر الفاء : قال في القاموس : هي شيء يُستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فُيُعَصَّر في صوفة فيغلظ كالجلين فاذا أكل الجدي فهو كرش (٥)

(١) أي عبارة (المصنف) على جواز أكل هذه الأجزاء اذا لم تضر بالبدن حيث قال : (وتحل منها عشرة) .

فهذه العبارة مطلقة ليس فيها ذكر الأكل ، ولا الاستعمال فتشمل الأكل .
(٢) عطف على قول (الشارح) : للاصل أي ان هذه الأجزاء يجوز أكلها اذا لم تضر بالبدن ، للاصل وبقرينة قول (المصنف) : (والبيض اذا اكتسى القشر) . حيث إن البيض استثنى من الميتة من حيث الأكل أيضاً لا من حيث الاستعمال فقط .

فهذا الاستثناء قرينة على استثناء تلك الأجزاء من الميتة من حيث الأكل :
(٣) أي وان لم يكتس القشر الأبيض القشر الأعلى كان يحكم الميتة أكلا واستعمالا من حيث الحرمة :

(٤) هذه استثناء من المبيحة من حيث الأكل وفيها لغتان أخريان . بكسر الهمزة وفتح الفاء مع تشديد الحاء . ومع الميم المكسورة والنون الساكنة والفاء المفتوحة مع الحاء .

وهذه معروفة عند العامة ، بـ (المحبنة) وهي التي يحمل شيء منها في الحليب الفائز ثم يتجنبن .

(٥) بكسر الكاف ومكون الراء . وفتح الكاف وكسر الراء : مؤنثة : جمعها (كروش) وهي بمنزلة معدة الانسان لكل حيوان ذي خفٍ . وظلف . ومجتر .

وظاهر أول التفسير يقضي كون الإنفحة هي اللبن المستحيل في جوف السخلة فتكون من جملة مالا تحله الحياة (١) .

وفي الصحاح الإنفحة كيرش الحمل ، أو الجدي . ما لم يأكل . فإذا أكل فهي كرش ، وقريب منه ما في الجمهرة ، وعلى هذا (٢) فهي مستثناة مما تحله الحياة وعلى الأول (٣) فهو ظاهر وإن لاصق الجلد الميت ، للنص (٤)

(١) فيحل أكلها واستعمالها .

(٢) أي وعلى تعريف (صاحب الصحاح والجمهرة) :

(٣) أي وعلى ما في أول تفسير صاحب القاموس وهو (كون الإنفحة شيء يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر) .

(٤) عن (أبي جعفر) عليه السلام في حديث إن (قتادة) قال (لابي جعفر عليه السلام) : أنجبرني عن (الجبن) .

فقال عليه السلام : (لا بأس به) .

فقال : إنه ربما جعلت فيه إنفحة الميتة .

فقال عليه السلام : (ليس به بأس إن الإنفحة ليس لها عروق ، ولا فيها دم ، ولا لها عظم إنما تخرج من بين فرث ودم) .

وانما الانفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة ؟

فهل تأكل تلك البيضة :

قال (قتادة) : لا ولا أمر بأكلها .

قال (أبو جعفر عليه السلام) : (ولم)

قال : لإنها من الميتة .

قال عليه السلام : (فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة ؟

أنا أكلها) :

قال : نعم

وعلى الثاني (١) فما في داخله (٢) طاهر قطعاً ، وكذا ظاهره بالأصالة .
 وهل ينجس (٣) بالعرض بملاصقة الميت وجهه . وفي الذكرى : الأولى
 تطهير ظاهرها (٤) ، وإطلاق النص (٥) يقتضي الطهارة مطلقاً (٦) .

نعم يبقى للشك في كون الإنفحة المستنثاة هل هي اللبن المستحيل (٧)
 أو الكرش (٨) بسبب اختلاف أهل اللغة . والمتيقن منه ما في داخله (٩)

= قال عليه السلام : (فما حرّم عليك البيضة واحلّ لك الدجاجة) .
 ثم قال عليه السلام : (فكذلك الإنفحة مثل البيضة) . الى آخر الحديث :
 راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٦ الباب ٣٢
 الحديث ١ .

(١) وهو تفسير (صاحب الصحاح والجمهرة) . حيث قالوا في تفسير
 (الإنفحة) : هي كرش الحمل ، أو الجدي .

(٢) أي في داخل الكرش ، كذلك ظاهر الكرش طاهر بالأصالة .
 (٣) أي الكرش هل ينجس بالنجاسة العرضية كملاصقته بالميتة التي هو
 في داخلها .

وأما داخل الكرش فكما علمت أنه طاهر ظاهراً .

(٤) أي ظاهر (الإنفحة) الملاصقة بالميتة .

(٥) المشار اليه في الهامش رقم ٤ ص ٣٠٤ .

(٦) أصالة . وعرضاً . ظاهراً . وباطناً .

(٧) وهو المظروف الذي يستخرج من بطن الجدي الراضع ، ثم يعصر
 في صوفة . اصفر اللون .

(٨) وهو الظرف اذن يشمل المظروف ايضاً فكلاهما طاهران بناء على هذا
 التفسير .

(٩) مرجع الضمير (الكرش) . ومرجع الضمير في منه (الاختلاف) . =

لأله (١) متفق عليه .

(واللبن) في ضرع الميتة (على قول مشهور) بين الأصحاب
ومستفاده روايات .

منها صحيحة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته
عن الإنفحة فخرج من الجدي الميت قال : لا بأس به : قلت : اللبن يكون
في ضرع الشاة وقد ماتت قال : لا بأس به (٢) ، وقد روي نجاسته
صريحاً في خبر آخر (٣) ، ولكنه ضعيف السند ، إلا أنه (٤) موافق
للأصل من نجاسة المانع بملاقاة النجاسة . وكل نجس حرام . ونسبة (٥)
= والمعنى : أن المتيقن من هذا الاختلاف الواقع بين اللغويين في تفسير (الإنفحة)
في أن المراد منها داخلها وهو المظروف ، أو الكرش وهو الظرف . - هو داخل
الإنفحة .

(١) لأنه داخل فيها على كلا التفسيرين .

فعلى التفسير الأول يكون ما في داخل الإنفحة نفس الإنفحة .

وعلى التفسير الثاني يكون ما في الداخل داخلها ، لكونه جزءاً لها :

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٧ الباب ٣٢

الحديث .

وهناك أحاديث أخرى في هذا الموضوع راجع نفس المصدر :

(٣) (التهذيب) الطبعة الحديثة الثانية (النجف الأشرف) سنة ١٣٨٢

الجزء ٩ كتاب الذبائح والأطعمة ص ٧٧ الحديث ٦٠ :

(٤) أي هذا الخبر الضعيف موافق للأصل وهو (عموم نجاسة كل مالاقي

نجاسة) .

(٥) أي ونسبة (المصنف) القول إلى الشهرة في قوله : (واللبن على قول

مشهور) :

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - او اختلط الذكي بالميت) - ٣٠٧ -

للقول بالحل الى الشهرة تشهر بتوقفه فيه ، وفي الدروس جملة (١) أصح
وهصنف (٢) رواية التحريم ، وجعل القائل بها (٣) نادراً ، وحملها (٤)
على التقية .

(ولو اختلط الذكي) من اللحم وشبهه (٥) (بالميت) ولا ميبيل
الى تميزه (اجتناب الجميع ، لوجوب اجتناب الميت) ولا يتم إلا به (٦)
فيجب .

وفي جواز بيعه على مستحل الميتة قول مستنده صحيحة الحلبي (٧)
وحصنته (٨) عن الصادق عليه السلام ، ورده (٩) قوم ، نظراً الى اطلاق

(١) اي جعل الحل اصح من الحرمة .

(٢) من باب التفعيل اي ضعف المصنف في الدروس رواية التحريم المشار
اليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٠٦ .

(٣) اي بالحرمة .

(٤) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٠٦ .

(٥) من الائمةاء والمصارين والجلد والقلب والكبد والكلى :

(٦) مرجع الضمير (اجتناب الجميع) . والفاعل في لا يتم (اجتناب الميت) :

والمعنى : انه لا يتم اجتناب الميت الا باجتناب الجميع . فاجتناب الجميع

من باب المقدمة .

(٧) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٧ الباب ٣٥

الحديث ١ ،

(٨) نفس المصدر السابق الحديث ٢ :

(٩) اي جواز بيع الميتة على من يستحلها :

للتنصيص (١) بتحريم بيع الميتة ، وتحريم ثمنها ، واعتذر العلامة عنه (٢) بأنه ليس ببيع في الحقيقة وإنما هو استنقاذ مال الكافر برضاه ، ويشكل (٣) بأن من مستحليه من الكفار من لا يحل ماله كالذمي ، وحسنه (٤) المحقق مع قصد بيع الذكي حسب ، وتبعه العلامة أيضاً ، ويشكل (٥) بجهالة وعدم إمكان تسليمه متميزاً (٦)

(١) (مستدرك الوسائل) المجلد ٣ كتاب التجارات ص ٤٣ الباب ١٢ الحديث ١ (الوسائل) الطبعة الجديدة - (طهران) سنة ١٣٨٢ الجزء ١٢ كتاب التجارات ص ٥٦ الباب ٢ - الحديث ١ .

(الوافي) المجلد ٣ كتاب التجارات ص ٤٢ الباب ٤٣ :
واليك نص الحديث الذي في (الوافي) الموضع المذكور :
عن (ابي عبدالله) عليه السلام قال : (السحت ثمن الميتة ، وثن الكلب ، وثن الخمر ، ومهر البغي ، والرشوة في الحكم ، واجر الكاهن) :
فقوله عليه السلام : (السحت ثمن الميتة) مطلق لا تقييد فيه ولا تخصيص بشخص دون شخص من حيث المشتري : فهو ايا كان .

(٢) اي عن جواز بيع الميتة على مستحليها .
(٣) اي اعتذار (العلامة) قدس الله روحه مشكل .
(٤) اي بيع الميتة الى من يستحليها .
(٥) اي يشكل ما حسنه (المحقق) رحمه الله بجهالة المثلث وهو (الذكي) .

لا ينفى أن الاشكال وارد لو كان عدد الذكي غير معلوم :
واما لو كان عدد المزي معلوماً فالثمن يقع بازاء عدد الذكي :
(٦) ليس هذا من شرائط البيع كما لو اختلط مال شريكين ولم يتميزا فاراد احدهما بيع حصته اشريكه ، او لغيره فانه يجوز لهذا الشريك بيع حصته فيصبح المشتري شريكاً .

فاما ان يعمل بالرواية (١) لصحتها من غير تعليل (٢) ، أو يحكم بالبطلان (٣) :

(وما أبين من حي يحرم أكله واستعماله كآليات الغنم) لأنها بحكم الميتة (ولا يجوز الاستصباح بها تحت السماء) ، لتحريم الانتفاع بالميتة مطلقاً (٤) وانما يجوز الاستصباح بما عرض له النجاسة من الادهان ، لا بما نجاسته ذاتية .

(الثانية - تحرم من الذبيحة خمسة عشر) شيئاً : (الدم والطحال) بكسر الطاء (والقضيب) وهو الذكر (والاثنيان) وهما : البيضتان (والفَرْث) وهو الروث في جوفها (والمثالة) بفتح الميم وهو مجمع البول (والمرارة) بفتح الميم التي تجمع الميرة الصفراء بكسرها معلقة مع الكبد كالكميس (والمشيمة) بفتح الميم بيت الولد ، وتسمى الغرس بكسر الغين المعجمة . وأصلها مفعلة (٥) فسكنت الياء ، (والفرج) الحياء ظاهره وباطنه ، (والعلباء) بالمهملة المكسورة فاللام الساكنة فالباء الموحدة فالألّف المدودة عصبتان عربضتان ممدودتان من الرقبة الى أعجب الذنب (والنخاع) مثلث النون الخيط الأبيض في وسط الظهر ينظم خرز السلسلة

(١) وهي (صحبة الحلي) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ٣٠٧ .

(٢) كما علل (العلامة) بان هذه المعاملة ليست بيعاً ، بل هي استنقاذ مال الكافر .

وكما فعل (الخقق) من وجوب قصد الذكي :

(٣) اي ببطلان مثل هذه المعاملة رأساً إن لم يعمل بالصحيحة المشار اليها .

في الهامش رقم ٧ ص ٣٠٧ .

(٤) اي جميع الاستعمالات :

(٥) اي اصل المشيمة (مشيمة) بكسر الياء فسكنت الياء وكسر ما قبلها .

في وسطها وهو اللوتين الذي لا قوام للحيوان بدونه . (والغدد) يضمه الغبن المعجمة التي في اللحم وتكثر في الشحم (وذات الاشاجع) وهي أصول الأصابع التي يتصل بعنصب ظاهر الكف ، وفي الصحاح : جعلها الأشاجع بغير مضاف (١) ، والواحد أشجع (وخرزة الدماغ) بكسر الدال وهي المخ الكائن في وسط الدماغ شبه الدودة بقدر الحمصة تقريباً بخالف لونها لونه ، وهي تميل الى الغبرة (والحدق) يعني حبة الحدقة وهو الناظر من العين لا جسم العين كله .

وتحريم هذه الأشياء أجمع ذكره الشيخ غير المثانة فزادها ابن ادريس ونهه جماعة منهم المصنف . ومسنند الجميع غير واضح ، لانه روايات (٢) يتلفق من جميعها ذلك : بعض رجالها ضعيف . وبعضها مجهول ، والمتيقن منها (٣) تحريم مادل عليه دليل خارج كالدّم . وفي معناه الطحال (٤) وتحريمها (٥) ظاهر من الآية (٦) ، وكذا ما استخبت منها (٧) كالقرث والفرج ، والقضيب ، والاثنين ، والمثانة ، والمرارة ، والمشيمة ، وتحريم

(١) وهو لفظ (ذات) .

(٢) الوسائل الطيبة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٥ الباب ٣٠ -

الاحاديث تجد الاحاديث هناك بكثرة في هذا الموضوع .

(٣) اي من حرمة هذه الاشياء المذكورة .

(٤) لانها دم متجمد .

(٥) اي الدم والطحال :

(٦) في قوله تعالى : اِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيَّكُمْ الْمَيْتَةَ وَلَئِمَّ الْخَنِزِيرِ

وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ الْبَقَرَةُ : الآية ١٧٣ :

(٧) اي هذه المذكورات .

الباقى يحتاج الى دليل ، والاصل يقتضى عدمه . والروايات (١) يمكن الاستدلال بها على الكراهة ، لسهولة خطبها (٢) ، إلا أن يدعى استنباط الجميع (٣) :

وهذا (٤). مختار العلامة في المختلف ، وابن الجنييد اطلق كراهية بعض هذه المذكورات ولم ينص على تحريم شيء ، نظراً الى ما ذكرناه (٥) . واحترز بقوله : من الذبيحة ، عن نحو السمك والجراد : فلا يحرم منه شيء من المذكورات (٦) ، للاصل وشمل ذلك (٧) كبير الحيوان المذبوح كالجزور ، وصغيره كالعصفور . وبشكل الحكم بتحريم جميع ما ذكر (٨) مع عدم تمييزه (٩) ،

(١) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٣١٠ :

(٢) اي الكراهة ، فان أمرها سهل ، لانه يتساهل فيها مالا يتساهل في الحرمة.

(٣) فاذا ثبت استنباط الجميع ثبتت الحرمة فحرمتها اذن تكون من باب

الاستنباط ، لا من باب الاستناد الى هذه الروايات المشار اليها في الهامش رقم ١ .

(٤) اي لاستنباط الجميع ، فيحرم .

(٥) وهو ضعف الروايات المشار اليها في الهامش رقم ١ - فلا تصلح

مستندة للحرمة :

(٦) وهي المهرمات المذكورة ، الا ما كان منها خبيثاً .

(٧) اي قول (المصنف) : (تحرم من الذبيحة خمسة عشر) .

(٨) وهي (الخمسة عشر) اذا كان الحيوان صغيراً جداً .

بحيث لا تتميز هذه الأجزاء المهرمة المذكورة عن بقية اجزاء الحيوان :

(٩) اي عدم تمييز ما ذكر من (الخمسة عشر) المهرمة عن بقية الاجزاء المخللة :

لاستلزامه (١) تحريم جميعه ، أو أكثره ، للاشتباه (٢)
والأجود . اختصاص الحكم (٣) بالنعم ، ونحوها (٤) من الحيوان
الوحشي . دون العصفور ، وما أشبهه (٥) .

(ويكره) أكل (الكلا) بضم الكاف وقصر الألف جمع كلبه
وكلوه بالضم فيها . والكسر لحن عن ابن السكيت (٦) (وأذلا القلب

(١) مرجع الضمير (عدم تمييز الاجزاء المحرمة عن الاجزاء المحللة) .
واللام في (لاستلزامه) : تعليل للزوم الاشكال على الحكم بتحريم جميع
المذكورات .

والمعنى : أن الحكم بحرمة جميع الخمسة عشر مع عدم تمييزها عن بقية الاجزاء
المحللة - يستلزم الحكم بحرمة جميع الاجزاء في الحيوان الصغير الذي لا تميز بين هذه
الاجزاء المحرمة ، وبين بقية الاجزاء المحللة .

اذن يدور الامر بين الحكم بحللية هذه الاجزاء المحرمة الغير المتميزة .
او الحكم بحرمة جميع أجزاء الحيوان المحرمة والمحللة مقدمة لاجتناب الحرام .
(٢) اي لاشتباه الاجزاء المحرمة مع الاجزاء المحللة ،

هذا تعليل للزوم الحكم بحرمة جميع اجزاء الحيوان المحللة والمحرمة ، او أكثرها
لو قلنا بحرمة تلك الأجزاء الخمسة عشر .

(٣) وهي حرمة الأجزاء (الخمسة عشر) بالنعم : الابل . والبقر . والغنم ،
لانصراف الأدلة المذكورة على حرمة الأجزاء (الخمسة عشر) عن صغار الحيوان .

(٤) كالغزال . والحمر والثيروس الوحشيات . والكباش الجبلية . واليعافير
(٥) كالبلابل . والزراير . والخطاطيف .

(٦) بكسر السين وتشديد الكاف وزان (فعيل ، او فعليل) كـ (شديداً)
وكل ما كان على هذا الوزن يكون مكسور الاول : (ابو يوسف يعقوب بن اسحاق
الدورقي الهوازي الامامي) .

= كان نحوياً لغوياً ادبياً حاملاً لواء علم العربية والادب ، والشعر .
ذكره كثير من المؤرخين واثنوا عليه ثناءً بليغاً . وكان ثقة جليلاً ومن عظماء
(الشيعة الاثني عشرية) ويُعدُّ من خواص اصحاب (الامامين) الامام ابي الحسن
علي بن محمد الهادي . والامام ابي محمد الحسن بن علي العسكري صلوات الله
وسلامه عليهما .

له تصانيف كثيرة جيدة مفيدة منها : تهذيب الالفاظ . اصلاح المنطق ؛
معاني الشعر : القلب والاهدال . الزبرج . الامثال . المقصور والممدود . المذكر
والمؤنث . الاجناس . الفرق . السرج واللاجام . الوحوش . الابل . النوادر ؛
سرفات الشعراء . الحشرات . الاصوات . الاضداد . الشجر والنبات .

قال (ابن خلكان) في الوفيات الجزء ٥ ص ٤٤٢ : كان العلماء يقولون :
(اصلاح المنطق) كتاب بلا خطبة . و (ادب الكاتب) لابن قتيبة خطبة بلا كتاب .
وقال بعض العلماء : ما عبر على جسر (بغداد) كتاب في اللغة مثل (اصلاح
المنطق) :

ولا شك انه من الكتب النافعة الممتعة الجامعة لكثير من اللغة . ولا يعرف
في حجمه مثله في باه .

وقد عني به جماعة . فاختصره الوزير (ابن المغربي) ، وهذبه (الخطيب
البربري) وهو كتاب مفيد

وقال (تغلب) : اجمع اصحابنا أنه لم يكن بعد (ابن الاعرابي) اعلم باللغة
من (ابن السكيت) .

وقال (ابو العباس المبرد) : ما رايت للبلغداديين كتاباً احسن من كتاب
ابن السكيت في المنطق :

= انتهى ما قاله (ابن خلكان) .

= الزم (المتوكل العباسي) (ابن السكيت) تاديب ولده (المعز بالله) فقبل .
فلما جلس عنده قال له : باي شيء يحب الامير أن نبدأ ؟ يريد من العلوم .
فقال (المعز) : بالانصراف .

قال (ابن السكيت) : فأقوم :

قال (المعز) : قالوا اخف نهوضاً منك . فقام واستعجل فعثر بسرأويله
فسقط . والتفت الى (ابن السكيت) خجلاً وقد احمر وجهه :
فالشد (ابن السكيت) .

(بُصَاب اللقي من عثرة بلسانه - وليس بُصَاب المرء من عثرة الرجل)

(فعثرته في القول تذهب راسه - وعثرته بالرجل تبرأ على مهل) .

دخل المعز والمؤيد على المتوكل وكان (ابن السكيت) جالساً فقال (المتوكل)

يا يعقوب ايما احب اليك ابنائي هذان ام (الحسن والحسين) ؟

فغض (ابن السكيت) من ابنييه وذكر (الحسن والحسين) صلوات الله

عليهما بما هما اهله .

فامر (المتوكل) الازراك بقتله .

واختلفوا في كيفية قتله .

قيل : اخذوه الازراك فداوسوا بطنه ثم حمل الى داره فمات بعد غد ذلك

اليوم سنة ٢٤٤ .

وقيل : لما قال له (المتوكل) : تلك المقالة اجابه (ابن السكيت) : (والله

ان قنبرا خادم علي بن ابي طالب صلوات الله عليه خير منك ومن ابنك) .

فقال (المتوكل) : سلوا لسانه من قفاه ففعلوا ذلك به فمات قدس الله نفسه

وعمره ثمانية وخمسون سنة .

لعم هذا شان رجال الله المخلصين الذين هذلوا مهجهم ودمائهم في سبيل =

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - ما يحرم من الحيوان) - ٣١٥ -

والعروق ، ولو نُقِيب الطحال مع اللحم وَشوي حرم ما تحته (من لحم وغيره ، دون ما فوقه ، أو مساويه) ولو لم يكن مثقوباً لم يحرم (ما معه مطلقاً (١) هذا هو المشهور ، ومستنده رواية (٢) عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام وعلل فيها (٣) بأنه مع النقب يسيل الدم من الطحال الى ما تحته فيحرم ، بخلاف غير المثقوب ، لانه في حجاب لا يسيل منه .

= الله ، واعلاء كلمته العليا عند سماعهم هذه الاباطيل الدالة على نُصب قائلها . وهذا الموقف الشريف من (ابن السكيت) عين الموقف الذي وقفه رجالات المبدء والعقيدة امام طواغيت الظلم والجور من امثال . (حُجر بن عدي ، وميثم التمار ، ورشيد الهجرى ، وعمر بن حق الخزاعي واضرابهم) رضوان الله عليهم ، لأن هذه المواقف من هاؤلاء الابطال والاولاد هي التي رسمت قواعد مبدل الحق وعمقته ، وكانت سبباً في التشاره واستمراره الى يومنا هذا :

واما وجه تسميته بـ (ابن السكيت) لانه كان كثير السكوت . طويل الصمت ودورق بفتح الدال ، وسكون الواو وفتح الراء : بلدة صغيرة بين (نسر واهواز) من بلاد (خوزستان) .

(١) ما فوقه وما تحته .

(٢) (الوسائل) الطبعة للقديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٩ الباب ١٩

الحديث ١ .

(٣) اي في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٢ .

(الثالثة - يحرم تناول (١) الأعيان النجسة) (٢) بالأصالة كالنجاسات وأما بالعرض (٣) فإنه وإن كان كذلك إلا أنه يأتي (٤) (و) كذا يحرم (المسكر) مائناً كان ام جامداً وإن اختصت النجاسة بالمائع بالأصالة (٥) ويمكن أن يريد هنا بالمسكر المائع بقرينة الأمثلة ، والنعرض (٦) في هذه المسألة للنجاسات وذكره (٧) تخصيص بعد تعميم (كالخمر) (٨) المتخذ

(١) المراد منه هنا الاكل والشرب .

(٢) كاللينة والمني والدم والكلب والخنزير والخمر والهول والغائظ من الحيوان المحرم .

راجع الجزء الاول من طبعتنا الحديثة كتاب الطهارة ص ٤٨ :

(٣) اي النجس بالعرض وهي المتنجسات :

(٤) في آخر هذه المسألة في قول (المصنف والشارح) رحمهما الله :

(وكذا يحرم النجاسات) :

(٥) لا المسكر الجامد الذي صُبَّ عليه الماء فزاع فيه . فصار مايعا بالعرض .

فانه ليس بنجس .

(٦) بالجر عطفاً على مجرور الباء اي وبقرينة التعرض لهذه المسألة وهي

حرمة تناول الاعيان النجسة في النجاسات . كما يأتي قريباً في قول (المصنف) :

(وكذا ماوقع فيه هذه النجاسات) ، لأن المسكر الجامد بالأصالة ليس نجساً .

(٧) اي ذكر المسكر بعد الاعيان النجسة تخصيص بعد التعميم ، لان الاعيان

للنجسة تشمله :

(٨) لذكر في هذا المقام الاخبار الواردة عن (اهل البيت) صلوات الله

وسلامه عليهم المذكورة في كتب اصحابنا (الامامية) رضوان الله عليهم اجمعين =

= كى يعلم القارى الكريم ما لهذا المايح الخبيث من العقوبات ، والآثام والآثار الوضعية
عن (ابى عبد الله) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :
من شرب الخمر بعد ما حرمها الله عز وجل على لسانى فليس باهل ان يزوج اذا
خطب ، ولا يشفع اذا شفع ، ولا يصدق اذا حدث ، ولا يؤتمن على امانة . فمن
ااثمته بعد علمه فيه فليس للذي ااثمته على الله عز وجل ضمان ، ولاله اجر ،
ولا خلف .

وعن (ابى جعفر عليه السلام) قال : يؤتى شارب الخمر يوم القيامة مسوداً
وجهه ، مدله لسانه . يسيل لعابه على صدره ، وحقاً على الله عز وجل ان يسقيه
من طينة خبال ، او قال : من بثر خبال .

قال : قلت : وما بثر الخبال ؟

قال : بثر يسيل فيها صديد الزناة .

وعن (ابى عبد الله عليه السلام) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :
شارب الخمر لا يعاد اذا مرض ، ولا يشهد له جنازة ، ولا تركوه ، اذا شهد ،
ولا تزوجه اذا خطب ، ولا تأمنوه على امانة .

وعن (ابى عبد الله) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :
شارب الخمر ان مرض فلا تودوه ، وان مات فلا تحضره ، وان شهد فلا تركوه
وان خطب فلا تزوجه ، وان سألكم امانة فلا تأمنوه .

مثل ابو عبد الله عليه السلام عن الموالد يولد فنسقيه من الخمر :

فقال عليه السلام : من سقى مولوداً خمرًا .

او قال : مسكر اسقاه الله عز وجل من الخمر وان غفر له .

وعن (ابى عبد الله) عليه السلام يقول : قال الله عز وجل : من شرب
مسكراً ، او سقاه صبياً لا يعقل سقيته من ماء الخمر معذباً او مغفوراً له . -

= ومن ترك المسكر ابتغاء مرضاتي ادخلته الجنة ، وسقيته من الرحيق المختوم وفعلت به من الكرامة ما افعل باوليائي :

وعن (ابي عبد الله عليه السلام) قال : شارب الخمر يوم القيامة يأتي مسودا وجهه ، مائلا شقه ، مدلعا لسانه ينادي العطش العطش .

وعن (زيد بن علي بن الحسين) عن آبائه عليهم السلام قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الخمر وعاصرها ومعتصرها وباعها ، ومشربها ، وساقبها وآكل ثمنها وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه .

وعن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : من شرب النبيذ على أنه حلال خلد في النار ، ومن شربه على أنه حرام عذب في النار .

وعن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : شارب المسكر لاصمة بيننا وبينه . وعن (ابي جعفر الباقر) عليه السلام قال : من شرب المسكر ومات وفي جوفه منه شيء لم يتب منه بعث من قبره مغبلا مائلا شقه ، سائلا لاهبه ، يدعو بالويل والثبور .

وعن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : من شرب مسكرا كان حقا على الله عز وجل ان يسقيه من طينة خيال .

قلت : وما طينة الخيال ؟

فقال عليه السلام : (صديد فروج البهايا) .

عن (يونس بن ظبيان) قال : قال (ابو عبد الله) عليه السلام : يا يونس ابن ظبيان ابلغ عطية عني أنه من شرب جرعة من خمر لعنه الله عز وجل : وملائكته ورسله ، والمؤمنون ، فان شربها حتى يسكر منها نزع روح الايمان من جسده ، وركبت فيه روح مسخفة خبيثة ملعونة فيترك الصلاة : فاذا ترك الصلاة غيرته الملائكة ، وقال الله عز وجل له : عبيدي كفرت وعبرتك الملائكة سورة لك عبيدي . =

= ثم قال : قال (ابو عبد الله) عليه السلام : سؤة سؤة كما تكون السؤة والله لتوبخ الجليل جل اسمه ساعة واحدة اشد من عذاب الف عام .

قال : ثم قال (ابو عبد الله) عليه السلام : (مَلْعُونَيْنِ اَيْنَمَا تُقِفُوا اُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا) الاحزاب : الآية ٦١ .

ثم قال عليه السلام : يابونس ملعون ملعون من ترك امر الله عز وجل ، ان اخذ برآ دمّته ، وان اخذ بحرآ اغرقه بغضب بغضب الجليل عز اسمه :

وعن (ابي عبد الله عليه السلام) قال : لو ان رجلا كحل عينه بميل من خمر كان حقيقاً على الله ان يكمله بميل من نار .

وعن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (لا ينال شفاعتي من استخف بصلاته ، ولا يرد علي الخوض لا والله ، لا ينال شفاعتي من شرب مُسْكراً ، ولا يرد علي الخوض لا والله) .

وعن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : مَنْ شرب مسكراً انحسرت صلاته اربعين يوماً وان مات في الاربعين مات ميتة جاهلية ، فان تاب تاب الله عز وجل عليه .

(الكافي) الطبعة الحديثة بـ (طهران) ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة والاشربة باب شارب الخمر من ص ٣٩٦ الى ص ٤٠٠ .

(التهذيب) الطبعة الجديدة النجف الاشرف ١٣٨٢ - الجزء ٩ في الذبايح والاطعمة ص ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ .

وعن (محمد بن علي بن الحسين) قال : قال (الصادق) عليه السلام : لا تجالسوا شرّاب الخمر فان اللعنة اذا نزلت عمت مَنْ في المجلس .

(الوسائل) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٢٩٩

الباب ٣٣ الحديث ٢ .

وعن (النبي) صلى الله عليه وآله قال : (ومن شرب الخمر في الدنيا سقاها =

من العنب (والنبيذ) المسكر من النمر (والبتع) بكسر الباء وسكون
التاء المثناة أو فتحها نبيذ العسل (والفضيخ) بالمعجمتين من النمر والبسر
(والنقيع) من الزبيب (والمزر) بكسر الميم فالزاء المعجمة الساكنة
فالمهملة نبيذ الشعير ، ولا يختص التحريم في هذه بما اسكر بل بحرم
(وان قل) .

(وكذا) يحرم (العصير العني اذا غلا) بالنار وغيرها بأن صار
= الله من سم الاساود ، ومن سم العقارب شربة بتساقط لحم وجهه في الاناء قبل
ان يشربها ، فاذا شربها تفسخ لحمه وجلده كالجيفة يتأذى به اهمل الجمع حتى
يؤمر به الى النار .

وشاربها وعاصرها ومعتصرها في النار واتباعها ومبتاعها . وحملها ،
والمحمولة اليه ، وآكل ثمنها سواء في عارها وائثها .
الا ومن باعها ، او اشترها الغرر لم يقبل الله منه صلاة ولا صياماً ولا حجاً
ولا اعتقاراً حتى يتوب منها ، وان مات قبل ان يتوب كان حقاً على الله ان يسقيه
لكل جرعة يشرب منها في الدنيا شربة من حديد جهنم .
ثم قال : ألا وإن الله حرم الخمر بعينها ، والمسكر من كل شراب ، الا وكل
مسكر حرام .

نفس المصدر ص ٣٠١ الباب ٣٤ الحديث ٥ .
وعن ابي عبد الله عليه السلام قال : (ولا تصل في بيت فيه حمر ولا مسكر ،
لأن الملائكة لا تدخله ، ولا تصل في ثوب اصابه خمر او مسكر حتى يغسل) نفس
المصدر الباب ٣٥ الحديث ٢ ص ٣٠٢
وعن (ابي جعفر وابي عبد الله) عليهما السلام قالا : (مد من الخمر كعابد
وثن) .

نفس المصدر السابق ص ٢٥٤ الباب ١٣ الحديث ٦

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم العصير العنبي) - ٣٢١ -

أصله أسفله ويستمر تحريمه (حتى يذهب ثلثاه ، أو ينقلب خلا)
ولا خلاف في تحريمه ، والنصوص (١) متظافرة به ، وأما الكلام في نجاسته
فإن النصوص (٢) خالية منها ، لكنها (٣) مشهورة بين المتأخرين (ولا
يحرم) العصير من (الزبيب وإن غلا على الأقوى) ، لخروجه عن مسمى
العنب (٤) ، وأصالة (٥) الحل واستصحابه (٦) ،

(١) أي النصوص الواردة في تحريم العصير العنبي متظافرة .

راجع (الوسائل) الطبعة الحديثة بـ (طهران) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ كتاب

الاشربة من ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٨ .

(٢) المشار اليها في الخامس رقم ١ .

واليك بعض تلك النصوص .

عن (أبي عبد الله عليه السلام) قال : كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى

يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

وعن (أبي عبد الله عليه السلام) في جواب العصير الذي يطبخ بالنار حتى

يغلي من مساعته قال : (اذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه

ويبقى ثلثه) .

فهاتان الروايتان وامثالها المذكورة في المصدر المشار اليه مطلقة لم يذكر فيها

النجاسة سوى الحرمة .

(٣) أي نجاسة العصير العنبي .

(٤) وإن كان في الاصل عنيا .

(٥) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) أي ولأصالة الحلية في الأشياء

حتى يعلم حرمتها .

(٦) بالجر عطفاً على (أصالة الحل) أي ولاستصحاب الحلية ، لأن هذا

العصير كان قبل " غليان حلالاً ، وبعد الغليان تشك في حرمة عليه . =

خرج منه (١) عصير العنب اذا غلا بالنص (٢) فيبقى غيره (٣) على الأصل :
 وذهب بعض الأصحاب الى تحريمه (٤) ، لفهوم رواية علي بن جعفر
 عن أخيه موسى عليها السلام حيث سأله عن الزبيب يؤخذ ماؤه فيطبخ
 حتى يذهب ثلثاه ، فقال : لا بأس (٥) ، فان مفهومه التحريم قبل ذهاب
 الثلثين ، وسند الرواية والمفهوم ضعيفان (٦) فالقول بالتحريم أضعف ،
 أما النجاسة فلا شبهة في نفيها .
 (ويحرم الفقاع) وهو ما اتخذ من الزبيب والشعير حتى وجد فيه

= فنستصحب تلك الحالة للسابقة وهي الحلية :

(١) اي من أصالة الحلية عصير العنب بعد الغليان . فحكم عليه بالحرمة قبل
 ذهاب ثلثيه .

(٢) المراد منه هي النصوص المتظافرة الدالة على حرمة العصير العنب بعد
 الغليان وقبل ذهاب ثلثيه .

وقد اشير الى تلك النصوص في الهامش رقم ١ ص ٣٢١ .

(٣) مرجع الضمير (العصير العنبى) والمراد من لفظ غير (عصير الزبيب)
 اي ويبقى (عصير الزبيب) على اصل الحلية .

(٤) اي تحريم (عصير الزبيب) اذا غلى قبل ذهاب ثلثيه .

(٥) (للتهذيب) الطبعة الحديثة الثانية النجف الاشرف سنة ١٣٨٢ الجزء ٩

ص ١٢١ الحديث ٢٥٧ .

(٦) أما ضعف السند فلا شتاله على (سهل بن زياد) وضعفه مشهور

عند الاصحاب .

وأما ضعف المفهوم فلكونه مفهوم وصف وليس بحجة ثم إن القيد وهو

(طبخه وذهاب ثلثيه) من سؤال الراوى ، لامن قول الامام عليه السلام :

النشيش (١) والحركة ، أو ما أُطلق عليه (٢) عرفاً ، ما لم يُعلم انتفاء خاصيته (٣) ولو وجد في الأسواق ما يُسمى فقاعاً حكم بتحريمه وإن جهل أصله ، نظراً الى الاسم (٤) ، وقد روى علي بن يقطين (٥) في الصحيح عن الكاظم عليه السلام قال : سألته عن شرب الفقاع الذي يُعمل في السوق ويباع ولا أدري كيف يُعمل ، ولا متى يُعمل أبجل عليّ أن اشربه ؟ فقال : لا أحبه (٦) ، وأما ما ورد في الفقاع بقول مطلق (٧) وأنه بمنزلة الخمر فكثير لا يُحصى (٨) .

(١) من لَشَّ يَنشُ وزان فرَّ يفرُّ فهو مضاعف . والمراد منه اول مرتبة الغليان يقال : نشَّ النبيذ اي غلا .

(٢) مرجع الضمير (ما الموصولة) . وجملة (عليه) مرفوع محلا نائب الفاعل لـ (أُطْلِقَ) . والمعنى : ان الفقاع إما ما لَشَّ من ماء الشعير . أو ما اطلق عليه هذا الاسم عرفاً .

(٣) اي انتفاء خاصية الفقاع وهو النشيش الذي هو سبب للتحريم ، لان العرف قد يتسامح في مفاهيم بعض الالفاظ .

(٤) وهو الفقاع ، لان العرف يسمونه فقاعاً .

(٥) كوفي الاصل . بغدادي المسكن . ولد في الكوفة سنة ١٢٤ .

كان ثقة جليلاً عظيم الشأن والمنزلة له مكان سام عند (الطائفة الامامية) وكان من اصحاب الامام (ابي الحسن موسى بن جعفر) صلوات الله وسلامه عليهما ومن خواصه له مقام رفيع عنده .

(٦) (مستدرك الوسائل) المجلد ٣ كتاب الاطعمة والاشربة ص ١٤٣ الباب ٢٦ الحديث ٣ .

(٧) اي من غير قيد صنعه وبيعه في الاسواق وغير الاسواق .

(٨) اليك نص بعضها عن (ابي الحسن الرضا) عليه السلام قال : كل مسكر =

(والعذرَات) بفتح المهملة فكسر المعجمة (والأبوال النجسة) (١) صفة للعذرات والأبوال ، ولا شبهة في تحريمها نجسة كطلق النجس ، لكن مفهوم العبارة (٢) عدم تحريم الطاهر منها (٣) كعذرة وبول ما يؤكل لحمه وقد نقل في الدروس تحليل بول المحلل عن ابن الجنيد وظاهر ابن ادريس ، ثم قوّي التحريم للاستحباب .

والأقوى جواز ما تدعو الحاجة اليه منه (٤) إن فرض له نفع .
وربما قيل : إن تحليل بول الأبل للاستشفاء اجماعي ، وقد تقدم حكمه (٥)

= حرام ، وكل مخمس حرام ، والفقاع حرام :

وعن (ابي الحسن الرضا) عليه السلام في جواب من سأل عن الفقاع .

فقال عليه السلام : هو خر بعينها .

فهذان الحديثان دالان على حرمة الفقاع بقول مطلق من غير قيد صناعه .
بيعه في الاسواق وغير الاسواق .

راجع (الوسائل) الطبعة الحديثة بـ (طهران) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٢٨٨
باب ٢٧ الاحاديث حيث تجدها هناك مطلقة .

(١) اي النجسة صفة (للعذرات والأبوال) اي العذرات النجسة
الأبوال النجسة :

(٢) اي عبارة (المصنف) هنا حيث قال : (العذرات والأبوال النجسة)
تفيدا لها بالنجاسة .

(٣) اي من العذرات والأبوال .

(٤) اي من بول الحيوان المحلل اللحم .

(٥) اي حكم (المصنف) في المسألة الثانية في الأجزاء المحرمة من الذبيحة
حيث عد للفرث منها في ص ٣٠٩ .

بتحريم الفرث من المحلل ، والنقل (١) عن ابن الجنيـد الكراهية كفسـمه من المذكورات .

ويمكن ان تكون النجسة صفة للابوال خاصة حملا للعذرة المطلقة على المعروف منها لغة وعرفاً وهي عذرة الانسان فيزول الاشكال (٢) عنها ويبقى الكلام في البول (وكذا) يحرم (ما يقع فيه هذه النجاسات من المائعات) لنجاستها بقليلها وإن كثرت (٣) ، (أو الجامدات إلا بعد

(١) اي تقدم نقل قول ابن الجنيـد في كلام (الشارح) بالكراهة في بعض هذه الاجزاء المحرمة التي ذكرها (المصنف) في ص ٣٠٩ (وابن الجنيـد) اطلق كراهة بعض هذه المذكورات .

(٢) خلاصة الاشكال الوارد على عبارة (المصنف) في قوله : (والعذرات والابوال النجسة) : انه لو جعلنا (النجسة) صفة وقيداً للعذرات والابوال يستفاد منها : أن العذرة الطاهرة والبول الطاهر لا يحرمان ، مع انه لم يقل أحد من الفقهاء بحلية أكل العذرة الطاهرة وان قبل بحلية شرب البول الطاهر كما نقل (الشارح) رحمه الله عن (ابن ادريس وابن الجنيـد) . ونقل الاجماع على حلية بول الابل . فاذن يكون المفهوم غير تام .

اما اذا جعلنا (النجسة) في عبارة (المصنف) صفة مختصة للابوال يزول الاشكال ، لان (المصنف) حكم أولاً بحرمة العذرات بقول مطلق ولم يستثن شيئاً منها فتشمل الحرمة الطاهرة منها والنجسة .

ثم حكم ثانياً بحرمة الابوال النجسة فقط .

فالمفهوم هنساً في محله . كما هو الظاهر من العبارة ومن ميل (المصنف) رحمه الله الى المفهوم ولا يبقى اشكال وزول عن أصله .

(٣) أي المائعات .

الطهارة) استثناء (١) من الجامدات ، نظراً الى أن المائعات لا تقبل التطهير كما سيأتي (وكذا) يحرم (ما باشره الكفار) من المائعات ، والجامدات برطوبة (٢) وان كالوا ذمية .

(الرابعة - يحرم الطين) بجميع اصنافه ، فعن النبي صلى الله عليه وآله : من أكل الطين فأت فقد أعان على نفسه (٣) ، وقال الكاظم عليه السلام : أكل الطين حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير إلا طين قبر الحسين عليه السلام فان فيه شفاء من كل داء ، وامناً من كل خوف (٤) فلذا قال المصنف : (إلا طين قبر الحسين عليه السلام) فيجوز الاستشفاء منه (لدفع الأمراض) الحاصلة (بقدر الحمصة) المعهودة المتوسطة (فادون) ولا يشترط في جواز تناولها اخذها بالدعاء ، وتناولها به ، لاطلاق النصوص (٥) وان كان أفضل :

(١) اي قول (المصنف): الا بعد الطهارة استثناء من قوله : (او الجامدات) اي الجامدات تحل بعد تطهيرها من للنجاسة اذا اصببت بها .
فلا تصح كلمة الا ان تكون استثناء من المائعات ايضاً ، لالها ليست قابلة للطهارة .

(٢) الا بعد تطهير الجامدات .

(٣) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦١ الباب ٢٩ الحديث ٧ .

(٤) نفس المصدر الباب ٣٠ الحديث ٢ .

(٥) نفس المصدر واليك نص بعض الاحاديث عن (ابي عبدالله) عليه السلام .
قال : (اكل للطين حرام على بني آدم ما خلا طين قبر الحسين عليه السلام : من اكله من وجع شفاء الله) .

فالحديث مطلق ليس فيه اشتراط الاخذ بالدعاء .

والمراد بطين القبر الشريف تربة ما جاوره من الارض عرفاً ،
وُروى (١) الى اربعة فراسخ ، وُروى ثمانية (٢) ، وكلما قرب منه (٣)
كان أفضل ، وليس كذلك التربة المحترمة منها (٤) فانها مشروطة بأخذها
من الضريح المقدس ، أو خارجه (٥) كما مر مع وضعها عليه ، أو أخذها
بالدعاء ، ولو وجد تربة منسوبة اليه عليه السلام حُكِمَ باحترامها حملاً
على المعهود (٦) .

(وكذا) يجوز تناول الطين (الأرمني) لدفع الامراض المقرر عند

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٠ الباب ٣٠

الحديث ٣ :

(٢) (بحار الانوار) الطبعة القديمة طبعم (المرحوم الكمباني) المجلد ٢٢

ص ١٤٥ باب (تربة الحسين عليه السلام) .

(٣) اي الى القبر الشريف .

(٤) بحيث لا يجوز تنجيسها ولا اهانتها :

(٥) الى اربعة فراسخ ، او ثمانية بشرط وضع التربة التي اخذت من الخارج

الى اربعة فراسخ او ثمانية على القبر الشريف :

والسر في ذلك : ان هذه التربة الخارجة عن القبر الشريف لها اضافة ونسبة

الى الامام ابي عبدالله الحسين عليه السلام وبهذه النسبة يكون لها احترام وخواص :

ثم اذا وضعت على القبر الشريف تتاكسد تلك الاضافة وتزايد . فتكون

بحكم التربة المتصلة بالقبر الشريف . فنحرم اهانتها كتلك .

(٦) وهي التربة المتصلة بالقبر الشريف ، او الخارجة عنه الى اربعة فراسخ

او ثمانية :

الاطباء نفعه منها (١) مقتصرأ منه على ما تدعو الحاجة اليه بحسب قولهم (٢) للمفيد للظن ، لما فيه من دفع الضرر المظنون ، وبه رواية حسنة (٣) ، والارمني طين معروف يجلب من ارمينية يضرب لونه الى الصفرة ، ينسحق بسهولة . يحبس الطبع والدم (٤) ، وينفع البثور (٥) والطواعين (٦) شربا وطلاء ، وينفع في الوباء (٧) اذا بُل بالخل واستنشق رائحته . وغير ذلك من منافعه المعروفة في كتب الطب .

(الخامسة - يحرم السُّم) يضم السِّن (كله) بجميع أصنافه جامداً كان ، أم مائماً إن كان يقتل قليلاً ، وكثيره (ولو كان كثيره يقتل) دون قليله كالافيون (٨) والسقمونيا (٩) (حرُم) الكثير القاتل ، أو الضار (دون القليل) هذا (١٠) اذا اخذ منفرداً ، اما لو أضيف الى غيره فقد

(١) اي من الامراض .

(٢) اي قول الاطباء .

(٣) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣١

الحديث ١ .

(٤) اي يقطع الدم عن النزيف ، ويمسك المعدة عن الاسهال .

(٥) جمع البثر وهي الدمايل الصغار جداً تخرج عند التهاب الجلد .

(٦) جمع الطاعون وهو المرض المعروف اعاذ الله المسلمين من شره .

(٧) المعبر عنه في عصرنا الحاضر بـ (الهیضة) .

(٨) وهو المعروف في عصرنا بـ (الثرياق) .

(٩) بفتح السين والقاف والمد نبت .

(١٠) اي حرمة السم :

لا يضر منه الكثير كما هو معروف عند الأطباء (١) . وضابط المحرم ما يحصل به الضرر على البدن ، وإفساد المزاج .

(السادسة - يحرم الدم المسفوح) أي المنصب من عرق بكثرة من سفحت الماء اذا اهرقته (وغيره كدم القراد (٢) وان لم يكن (الدم نجساً) ، لعموم حُرْمَتِ عَذَابِكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ (٣) ولا مستحبائه (أمّا ما يتخلف في اللحم) مما لا يقذفه المذبح (فطاهر من المذبح) حلال ، وكان ، عليه (٤) أن يذكر الحل ، لان البحث انما هو فيه (٥) ، ويلزمه (٦) الطهارة إن لم يذكرها معه . واحترز بالتخلف في اللحم عما يجذبه النفس الى باطن الذبيحة فانه حرام نجس ، وما يتخلف في الكبد والقلب طاهر أيضاً ، وهل هو (٧) حلال كالتخلف في اللحم وجه ؟

(١) لا يخفى : أن تقدير اختلاط السم مع شيء آخر متوقف على اجازة الطبيب الحاذق . فلا يجوز لكل طبيب ان يميز الاختلاط .

(٢) بضم القاف وزان (غراب) : دويبة صغيرة تتعلق بالبعير ونحوه : وهي كالقمل للانسان .

(٣) حيث إن الآية الكريمة تدل على حرمة مطلق الدم وان لم يكن نجساً .

(٤) اي كان اللازم على (المصنف) .

(٥) اي في الحل .

(٦) مرجع الضمير (الحل) وفي لم يذكرها (الطهارة) وفي معه (الحل) ايضاً .

والأمنى : ان الطهارة لازمة للحل ولو لم تذكر ، بخلاف الحل فانه لا يكون مستلزماً للطهارة :

فكان على (المصنف) ان يبدل لفظ (فطاهر) بلفظ (فحلال) حتى يشمر

للطهارة :

(٧) اي المتخلف في الكبد والقلب .

ولو قيل بتحريمه (١) كان حسناً ، للعموم (٢) .
ولا فرق في طهارة المتخلف في اللحم بين كون رأس الذبيحة
منخفضاً عن جسدها ، وعدمه ، للعموم (٣) خصوصاً بعد استثناء ما يتخلف
في باطنها في غير اللحم .

(السابعة - الظاهر : أن المايعات النجسة غير الماء) كالدهن وعصيره
واللبن والادمان وغيرها (لا تطهر) بالماء وان كان كثيراً (ما دامت
كذلك) أي باقية على حقيقتها (٤) بحيث لا تصير باختلاطها بالماء الكثير
ماء مطلقاً ، لان الذي يُطهر بالماء شرطه وصول الماء الى كل جزء
من النجس ، وما دامت متميزة كلها أو بعضها لا يتصور وصول الماء
الى كل جزء نجس ، والا (٥) لما بقيت كذلك :

- (١) أي بتحريم الدم المتخلف في الكبد والقلب .
- (٢) أي لعموم قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ) . حيث
إنها تدل على حرمة مطلق الدم ، سواء المتخلف وغيره :
- (٣) أي لعموم أدلة طهارة الدم المتخلف في اللحم ، سواء كان رأس الذبيحة
منخفضاً عن جسده أم مرتفعاً .

والمراد من الأدلة (الاجماع . والسيرة . والضرورة) القاضية بذلك كما افاده
(المحقق الفقيه الهمداني) قدس سره في (مصباح الفقيه) كتاب الطهارة ص ٤١٠
(٤) بأن يقال لهذه المايعات النجسة : إنها دبس . دهن : لبن . فادامت باقية
على هذه الحقيقة ومتميزة عن غيرها لا تطهر باتصالها بالماء الطاهر ، لعدم وصول
الماء إليها ،

- (٥) أي ولو كان الماء الطاهر يصل الى هذه المايعات وهي باقية على حالها
وحقيقتها ولم تخرج عن صورتها الأولية لما كان يقال لها : دهن . دبس . لبن فهذا
الاطلاق شاهد صدق على كونها باقية على ما كانت .

ج ٧ (كتاب الأطعمة والأشربة - لا يبطهر المانع المضاف اذا تنجس) - ٣٣١ -

هذا (١) اذا وضعت في الماء الكثير ، اما لو وصل الماء بها (٢) وهي في محلها فاطهر في عدم الطهارة قبل ان يستولي (٣) عليها أجمع ، لان (٤) اقل ما هناك أن محلها نجس ، لعدم (٥) اصابة الماء المطلق له

(١) اي عدم طهارة هذه المايعات ما دامت باقية على حقيقتها الاولى .
وصورتها الابتدائية .

(٢) مرجع الضمير (المايعات) كما وانها المرجع في (هي ومحلها) .
فالمنى : أن اتصال الماء الى هذه المايعات وهي في محلها وهو الظرف لا يكون سبباً لطهارة هذه المايعات النجسة ، لان محلها صار نجساً بسبب اتصاله المايعات .
فهي تعود نجسة ثانياً حتى وان فرضت طهارة المايعة . لان طهارته لا تفيد الخلل ، لنجاسته ثانياً بنجاسة المحل المتصل بالمايعة النجسة : لعدم وصول الماء الطاهر الى جميع اجزاء المحل .

بل الى قسم منه فينجس المايعة بواسطة نجاسة المحل ثانياً .
فعدم الطهارة في هذه المايعات في هذه الحالة وفي هذه الكيفية اظهر من عدم طهارتها في الحالة الاولى بالكيفية الاولى .

(٣) مرجع الضمير (الماء الطاهر) . وفي عليها (المايعات) .
ولفظ اجمع تأكيد (المايعات) اي ان هذه المايعات النجسة باقية على نجاستها وهي في محلها ، لعدم استيلاء الماء عليها اجمع بحيث تخرج عما هي عليه وتصير ماء طلقاً .
(٤) تعليل لظهورية عدم طهارة المايعات وان اتصل بها الماء الكثير . او الجاري بواسطة الانبوب وان فرضت طهارتها بسبب اتصالها بالماء الطاهر .

ببيان ان الماء المطلق لم يصل الى جميع محل المايعة الذي هي الحفرة او الظرف مثلاً ، بل اتصل الى نفس المايعة وحده .

فقسم من المحل باق على نجاسته فينجس المايعة بواسطة نجاسة المحل ثانياً كما عرفت في الهامش رقم ٢ .

(٥) تعليل لبقاء المحل وهو الظرف على نجاسته .

اجمع فينجس (١) ما اتصل به منها وان كثر (٢) ، لان شأنها (٣) ان تنجس باصابة النجس لها مطلقاً (٤) .

وتوهم طهارة محلها (٥) ، وما لا يصيبه الماء منها بسبب اصابته لبعضها

(١) الفاء تفريع على ما تقدم في الهامش رقم ٢ ص ٣٣١ - ٤ ص ٣٣١ ونتيجة لبقاء المحل على نجاسته .

ومرجع الضمير في به (المحل النجس) . وفي منها (المايعات) . والمراد من (ما الموصولة) (المايع النجس) المتصل بالمحل من المايعات . ومن في منها تبعيض (للمايعات) .

فالمعنى : ان البعض المتصل بالمحل من المايعات ينجس بسبب اتصال هذا البعض بالمحل النجس وان كثر هذا البعض .

(٢) اي وان كثر المايع المتصل بالمحل النجس :

(٣) اي شان هذه المايعات المتصلة بالمحل النجس وهي باقية على حالها وحقيقتها الاولى ان تنجس باصابة النجس لها مطلقاً . قليلة كانت ام كثيرة .

ومرجع الضمير في لها (المايعات)

(٤) سواء كانت المايعات قليلة ام كثيرة .

(٥) مرجع الضمير (المايعات) كما وانها المرجع في منها ولبعضها .

ومرجع الضمير في اصابته (الماء المطلق الطاهر) .

والمراد من ما الموصولة (الاجزاء التحتالية) . ومن محلها (الظرف) : ومن في منها (تبعيضية) والمراد منها (الاجزاء التحتالية) التي لم يصلها الماء .

وخلاصة المعنى : امكان القول بطهارة محل هذه المايعات ، وطهارة الاجزاء التحتالية التي لم يصلها الماء ، لان اصابة الماء الطاهر الى بعض هذه المايعات تكون سبباً لطهارة الكل الذي لم يصله الماء تبعاً . هذه خلاصة ما افاده التوهم في طهارة المحل ، والمايعات بالتقريب الذي ذكرناه .

ج ٧ (كتاب الأطعمة والاشربة - لا يطره المانع المضاف اذا تنجس) - ٣٣٣ -

في غاية البعد ، والعلامة في احد قوليه اطلق الحكم بطهارتها (١) ، لمازجتها (٢) المطلق وان خرج عن اطلاقه ، او بقي اسمها ، وله قول آخر بطهارة الدهن خاصة اذا صب في الكثير (٣) ، وضرب فيه حتى اختلطت اجزائه به (٤) ، وإن اجتمعت (٥) بعد ذلك على وجهه .
وهذا القول منجه على تقدير فرض اختلاط جميع اجزائه (٦) بالضرب ولم يخرج الماء المطلق عن اطلاقه .

-
- = والجواب : ان طهارة المحل والاجزاء التحتانية التي لم يصلها الماء في غاية البعد وانه توهم محض ، لان المحل بعد ان لا يصل الماء لجميع اجزائه والاجزاء التحتانية باقية على نجاستها الاولى . فالمایعات الطاهرة تصير نجسة ثانيا بسبب اتصالها بالاجزاء للتحتانية النجسة ، وبنفس المحل الذي لا يصله الماء اجمع :
- اذن كيف يمكن القول بطهارة هذه الاجزاء والمحل الذي لا يصله الماء .
- (١) اي بطهارة هذه المایعات الغير الماء المتصلة بالمحل النجس :
- (٢) اي يطلق المازجة وان بقيت المایعات على حقيقتها الاولى ، وخرج الماء المطلق عن اطلاقه بسبب المایعات وبقي اسم المایعات .
- (٣) اي صب الدهن في الماء الكثير وهو الكراو الجاري .
- (٤) اي اختلطت اجزاء الدهن بالماء الكثير .
- (٥) اي وان اجتمعت اجزاء الدهن بعد الخلط والضرب والمزج على سطح الماء فجمدت بسبب البرد مثلا . فتؤخذ من على سطحه . فهذه الاجزاء المتجمعة المنجمدة طاهرة .
- او يغلى الماء المختلط على النار فنذهب اجزائه المائية بالبخار وتبقى الاجزاء الدهنية .
- (٦) اي اجزاء الدهن للنجس بالضرب والخلط .

وأما الماء (١) فإنه يظهر باتصاله بالكثير ممازجاً له (٢) عند المصنف أو غير ممازج على الظاهر (٣) سواء صُـبَّ في الكثير (٤) ، أو وصل الكثير به ولو في آنية ضيقة الرأس مع اتحادهما (٥) عرفاً ، أو علو الكثير (٦) .

(وتُلْقَى النجاسة وما يكتنفها وبلاصقتها من الجامد) كالسمن واللبس في بعض الأحوال (٧) . والعجين والباقي طاهر على الأصل ، ولو اختلفت أحوال المائع كالسمن في الصيف والشتاء فلكل حالة حكمها (٨) . والمرجع

(١) أي الماء المطلق .

(٢) ممازجاً منصوب على الحالية حال للماء المطلق :

ومرجع الضمير في له الماء الكثير الطاهر .

والمعنى : أن الماء المطلق النجس حالكونه ممزوجاً بالماء الطاهر الكثير يكون طاهراً . كما أن الدهن النجس بالنجميد ، أو القلي صار طاهراً .

(٣) تقدم في (الجزء الاول) من طبعتنا الحديثة كتاب الطهارة ص ٣٢-٣٥

في قول (المصنف) : (أو لاقي كرا) كيفية تطهير الماء المطلق فراجع .

(٤) أي في الماء الكثير الطاهر كالكر أو الجاري .

(٥) أي اتحاد المائتين وهما : الماء المطلق النجس .

والماء الكثير الطاهر . بأن اتصل المائتان باليوب :

(٦) أي علو الكثير المطهر على الماء النجس قليلاً كان أو كثيراً وقد تقدمت

الإشارة إليه في نفس المصدر :

(٧) كما إذا جمدت بالبرد :

(٨) ففي الشتاء يُرفع النجس وما حوله إذا تنجس الدهن أو اللبس :

ويستعمل الباقي :

وفي الصيف يترك لكل انجاسة المائع :

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم لبن المحرم اللحم) - ٣٣٥ -

في الجمود والميعان الى العرف ، لعدم تحديده شرعاً (١) .
(الثامنة - تحرم البان الحيوان المحرم لحمه) كالهرة والذئبة واللبوة (٢)
(ويكره لبن المكروه لحمه كالانثى) بضم الهمزة والتاء ويسكونها جمع
انثى بالفتح : الحمار ذكراً أو أنثى ، ولا يقال في الانثى : اناثة (٣) .
(التاسعة - المشهور) بين الأصحاب بل قال في الدروس : لانه كاد
أن يكون إجماعاً (استبراء (٤) اللحم المجهول ذكاته) لوجدانه مطروحاً
(بانقباضه (٥) بالنار) عند طرحه فيها (فيكون مذكى ، وإلا) ينقبض
بل انهبط واتسع وبقي على حاله (فينة) . والمستند رواية شعيب
عن الصادق عليه السلام في رجل دخل قرية فأصاب بها لحماً لم يدر أذكي
هو أم ميت قال : فاطرحه على النار فكلما انقبض فهو ذكي وكلما البسط
فهو ميت (٦) ، وعمل بمضمونها المصنف في الدروس ، وردها العلامة

(١) يمكن ان يقال : إن الجامد اذا اخذ منه شيء يبقى مكانه فارغاً :

بخلاف المايح فانه اذا اخذ منه شيء باق مكانه من نفس المايح حالا :

(٢) انثى الاسد .

(٣) مراد (الشارح) قدس الله نفسه ان هذا اللفظ لا يذكر ولا يؤث

فلا يدخله التاء لاجل التأنيث فلا يقال في الانثى : (اناثة) :

(٤) الاستبراء هنا بمعنى الاختبار وهو استظهار كون اللحم بريئاً من عدم

العذكية اي حصول العلم على انه يصح اكله .

(٥) الجار والمجرور متعلق بقوله : (استبراء اللحم) اي الاستبراء الذي

هو الاختبار يحصل بانقباض اللحم بالنار .

(٦) (الكافي) الطبعة الحديثة بـ (طهران) ١٣٧١ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة

ص ٢٦١ الحديث ١ .

والحق في أحد قولي ، لخالفها (١) للأصل . وهو عدم التذكية ، مع ان في طريق الرواية ضعفاً (٢) .

(١) اي لخالفه هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٣٣٥ للأصل وهو (الاستصحاب) اي استصحاب عدم التذكية في اللحم المجهول الذي لا يعلم تذكيته فانه اذا شك في مثل هذا اللحم يجري استصحاب عدمه ولا مجال لأصالة الحل ، لتقدم الاستصحاب عليها ، للحكومة :

بيان ذلك : ان الاستصحاب هذا أصل سببي وهو يرفع موضوع الأصل المسببي . لان الشك في الحلية مسبب عن الشك في التذكية الذي هو موضوع الاستصحاب .

فالمكلف اذا أجرى استصحاب عدم التذكية في مثل هذا الحيوان كان عالماً بعدم تذكيته بحكم الشارع .
فاذا كان عالماً به كذلك يرفع موضوع أصالة الحلية وهو الجهل بالواقع وعدم العلم به .

والحاصل : ان الشك في الطهارة والحلية في المقام بما انه مسبب عن الشك في التذكية وعدمها . فاستصحاب عدمها رافع لهذا الشك فلا يبقى مجال عندئذ لقاعدة الطهارة والحلية .

نظير ما اذا شك في طهارة ماء ونجاسته فاستصحاب طهارته حاكم على استصحاب نجاسة ثوب غسل به ، لان الشك في نجاسته مسبب عن الشك في طهارة هذا الماء . فاذا اثبتنا طهارته بالاستصحاب يترتب عليها آثارها . ومن جملة آثارها طهارة الثوب المغسول به . ولا يبقى مجال لاستصحاب بقاء نجاسته ، لارتفاع موضوعه بحكم الشارع :

(٢) من جهتين : (الأولى) مخالفة الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٣٣٥ للأصل كما عرفت في الهامش رقم ١ .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والأشربة - استبراء اللحم المجهول) - ٣٣٧ -

والأقوى تحريمه مطلقاً (١) ، قال في الدروس قريعاً على للرواية (٢) :
ويمكن اعتبار المختلط (٣) بذلك ، إلا ان الأصحاب والأخبار (٤) أهملت
ذلك . وهذا الاحتمال (٥) ضعيف ، لأن (٦) المختلط يُعلم أن فيه ميتاً

= (الثانية) ضعف هذه الرواية ، لاشتغالها على شخصين . أحدهما (اسماعيل
ابن عمر) وهو ضعيف . و (ثانيها شعيب) وهو مردد بين المجهول والثقة .
(١) أي تحريم اللحم المجهول التذكية مطلقاً سواء كان أجري عليه
الاستبراء أم لا :

(٢) وهي المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ٣٣٥ .
(٣) وهو المذكي بغير المذكي بذلك أي يجعله على النار فإنتقض منه فهو
حلال ، وما ينبسط منه فهو حرام .
(٤) أي الاخبار الواردة في اللحم المختلط المذكي بغيره أهملت هذه الطريقة .
(وهو الاختبار بالنار) :

واليك أحد الخبرين المذكورين في هذا الباب : عن الحلبي قال : سمعت
(أبا عبد الله) عليه السلام يقول : (إذا اختلط الذكي والميتة باعه من يستحل الميتة
ويأكل ثمنه) .

والخبر الثاني أيضاً عن الحلبي بهذا المضمون .
راجع (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة
ص ٢٦٠ الحديث ١ - ٢ .

(٥) وهو الحاق المختلط بالمجهول في اختباره بهذا النحو .
(٦) تعليل لضعف الاحتمال وهو عدم الحاق المختلط بالمجهول .

يقيناً ، مع كوله (١) محصوراً . فاجتناب الجميع متعين (٢) ، بخلاف ما يحتمل كونه (٣) باجمعه مذكى فلا يصح حمله عليه (٤) مع وجود الفارق (٥) .

وعلى المشهور (٦) لو كان اللحم قِطْعاً متعددة فلا بد من اعتبار كل قطعة على حدة ، لا مكان كونه من حيوان متعدد ، ولو فرض العلم بكونه (٧) متحداً جاز اختلاف حكمه بأن يكون قد قطع بعضه منه قبل التذكية .

ولا فرق على القولين (٨) بين وجود محل التذكية ورؤيته مذهباً أو منحوراً ، وعدمه (٩) ، لأن الذبح والنحر بمجردهما لا يستلزمان الحل

(١) اي المختلط . هذا اذا كان المختلط محصوراً . بحيث يمكن استقصاؤه : بخلاف ما اذا لم يمكن .

(٢) لأن كل شبهة محصورة واقعة في محل الابتلاء يجب الاجتناب عن اطرافها

(٣) اي اللحم :

(٤) مرجع الضمير (اللحم المجهول) وفي حمله (المختلط) والمعنى : أنه

لا يصح حمل المختلط وهو ما اختلط فيه المذكى بغيره ..

(٥) وهو كون اللحم المجهول يحتمل ان يكون كله ذكياً بخلاف المختلط

فانه لا يحتمل فيه ذلك ، للعلم بكون الميتة فيه لا محالة .

(٦) وهو اختبار اللحم المجهول بالنار .

(٧) اي اللحم المقطع .

(٨) وهما : اختصاص الاختبار بالنار باللحم المجهول .

وتعميم الاختبار باللحم المجهول . واللحم المختلط بالمذكى من دون فرق بينهما .

(٩) معنى العبارة هكذا : اي لافرق على القولين الذين ذكرناهما في الهامش

رقم ٨ بين ان يكون محل الذبح وهو الراس والرقبة موجوداً في اللحم وان رؤي =

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - لا يجوز استعمال شعر الخنزير) - ٣٣٩ -

لجواز تخلف بعض الشروط (١) . وكذا (٢) لو وُجد الحيوان غير مذبوح ولا منحور . لكنه مضروب بالحديد في بعض جسده ، لجواز كونه قد استعصى فُذِكِّي كيف اتفق حيث يجوز في حقه ذلك (٣) ، وبالجملة فالشرط امكان كونه مذكى على وجه يبيع (٤) لحمه .

(العاشر - لا يجوز استعمال شعر الخنزير) كغيره (٥) من أجزائه مطلقاً وان حلت من الميتة غيره . ومثله (٦) الكلب (فان اضطر الى استعمال

= الحيوان مذبوحة لو كان غنماً ، او بقرأ ، او منحوراً لو كان ابلاً .

وبين ان لا يكون محل الذبح موجوداً كما لو لم يكن راس الحيوان ورقبته اصلاً موجوداً في أنه لا بد من الاختيار ولا يحكم بحليته بمجرد رؤيته مذبوحة .

ورؤيته بالجرح عطف تفسير ومضاف الى المفعول . مرجع الضمير فيه (الحيوان) .

(١) كعدم الاستقبال ، او بغير الحديد ، او كان الذابح كافراً :

(٢) اي وكذا يجري الاختيار في هذه الصورة ايضاً كما وجب الاختيار

في الصورة الاولى المشار اليها في الهامش رقم ٩ ص ٣٣٨ :

(٣) اي يمكن التذكية في حقه كيف اتفق كالابل والجاموس حيث يتمردان

على الذابح في كثير من الاوقات :

(٤) من اهاج يبيع من باب الافعال . وللفاعل ضمير يرجع الى مجرور

على وهو (وجه) اي تكون التذكية على وجه . يبيع ذلك الوجه اكل لحمه :

كما أن (ذُكِّي) فعل ماض مجهول .

(٥) اي كغير الشعر من اجزاء الخنزير مطلقاً ، سواء حلت الحياة في تلك

الاجزاء ام لا :

(٦) اي الكلب مثل الخنزير في ان جميع اجزائه لا يجوز استعمالها ، سواء

كان الاستعمال في حال الضرورة ام لا .

شعر الخنزير استعمال مالا دسم فيه ، وغسل يده (بعد الاستعمال ، وزول عنه الدسم بأن يُلقى (١) في فخّار ، ويجعل في النار حتى يذهب دسمه رواه (٢) برد الاسكاف عن الصادق عليه السلام :

وقيل : يجوز استعماله مطلقاً (٣) ، لاطلاق رواية (٤) سليمان الاسكاف لكن فيها أنه يغسل يده اذا أراد ان يصلي ، والاسكافان (٥) مجهولان ، فالقول بالجواز (٦) مع الضرورة حسن ، وبدونها ممتنع ، لاطلاق (٧) تحريم الخنزير الشامل لموضع النزاع (٨) وانما يجب غسل يده مع مباشرته

(١) اي يُلقى مالا دسم فيه في فخّار وهو الكوز المفخور اي المطبوخ :

(٢) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣٦

الحديث ١ :

(٣) سواء كان فيه دسم ام لا :

(٤) نفس المصدر السابق الحديث ٣ . حيث إن الحديث مطلق لا تقييد للجواز بصورة ذهاب دسمه .

(٥) وهما : (برد الاسكاف) الراوي للرواية الاولى المشار اليها في الهامش

رقم ٢ .

و (سليمان الاسكاف) الراوي للرواية الثانية المشار اليها في الهامش رقم ٤ :

(٦) اي جواز استعمال شعر الخنزير بدون ان يذهب دسمه في حالة الضرورة .

(٧) في قول (الامام الرضا) عليه السلام من جواب مسائل (محمد بن سنان) .

(وحرّم الخنزير لانه مشوه جعله الله عظة للخلق وعبرة وتحويفاً) الى آخر الحديث .
يحتمل ان يريد بالاطلاق إطلاق هذا الحديث :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٨ الباب ١

الحديث ٣ :

(٨) وهو استعمال شعر الخنزير مطلقاً سواء كان فيه الدسم ام لا :

برطوبة كغيره من النجاسات .

(الحادية عشرة - لا يجوز) لاحد (الأكل من مال غيره) ممن يُحْتَرَمُ مَالُهُ وان كان كافراً ، أو ناصبياً ، أو غيره من الفرق (١) بهيئة اذله ، لقبح التصرف في مال الغير كذلك (٢) ، ولأنه أكل مال بالباطل (٣) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : المسلم على المسلم حرام دمه ، وماله ، وعرضه (٤) (إلا من بيوت من تضمنته الآية) وهي قوله تعالى : وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ، أو بيوت آبائكم ، أو بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أو بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أو بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أو بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أو بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أو بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أو بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أو مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحَهُ أو صَدِيقِكُمْ (٥) ، فيجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم ، وغيبتهم (إلا مع علم الكراهة) ولو بالقرائن الحالية بحيث تُشِيرُ الظَّنُّ الغالب بالكراهة ، فان ذلك (٦) كاف في هذا ونظائره ، ويطلق عليه (٧) العلم كثيراً :

(١) اي من الفرق الاسلامية .

(٢) اي بهيئة اذله .

(٣) قال الله عز وجل : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)

البقرة : الآية ١٨٨ .

(٤) (سنن ابن ماجه) المجلد الثاني طبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣

ص ١٢٩٨ الحديث ٣٩٣٣ - .

وفي المصدر لفظ (كل المسلم) .

(٥) النور : الآية ٦١ .

(٦) اي الظن الغالب على احتمال الكراهة كاف في حرمة الاكل من تلك البيوتات :

(٧) اي على هذا الظن الغالب عرفاً .

ولا فرق بين ما يُخشى فسادَه في هذه البيوت ، وغيره ، ولا بين دخوله باذنه ، وعدمه . عملاً باطلاق الآية (١) ، خلافاً لابن ادريس فيها (٢) :

ويجب الاقتصار على مجرد الأكل ، فلا يجوز الحمل ، ولا إطعام الغير ، ولا الإفساد بشهادة الحال (٣) ، ولا يقعدى الحكم (٤) الى غير البيوت من اموالهم ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورده (٥) ، ولا الى تناول غير المأكول (٦) ، إلا أن يدل عليه (٧) الاكل بمفهوم الموافقة كالشرب من مائه ، والوضوء به ، أو يدل عليه (٨) بالالتزام كالكون بها حالته :

(١) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٤١ .

(٢) وهما : خشية الفساد وعدمها . والدخول بالاذن وعدمه . حيث خصَّ (ابن ادريس) جواز الاكل بخشية الفساد ، والدخول باذن صاحبه .

(٣) وهي للقرائن الدالة على ان المراد من الاكل الاكل في البيت ، لا الحمل ولا الافساد .

(٤) وهو جواز الاكل .

(٥) وهو جواز الاكل في بيت من ذكرته الآية للكرمة .

(٦) من اثاث البيت .

(٧) اي يدل على جواز ما خالف الاصل بمفهوم الموافقة وهي الاولوية :

بمعنى انه اذا جاز الاكل مع انه تلف مالي فالشرب بطريق اولى يجوز .

(٨) اي على جواز ما خالف الاصل بالدلالة الانترامية مثل الكون في الدار

للاكل : فان الاكل فيها ملازم للكون فيها باي نحو من الانحاء جالساً قائماً قاعداً مضطجعاً مستلقياً .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والأشربة - جواز الاكل من البيوت المعهودة) - ٣٤٣ -

وهل يجوز دخولها لغيره (١) ، أو للكون بها بعده (٢) وقبله ؟ نظر
من (٣) تحريم التصرف في مال الغير إلا ما استثنى . ومن (٤) دلالة القرائن
على تجويز مثل ذلك من المنافع التي لا يذهب من المال بسببها شيء حيث
جاز اتلافه بما ذكر (٥) .

والمراد ببيوتكم : ما يملكه الآكل (٦) ، لأنه (٧) حقيقة فيه .
ويمكن ان تكون النكته فيه (٨) مع ظهور اباحتها الاشارة الى مساواة
ما ذكر (٩) له في الإباحة ، والتنبيه على أن الأقارب المذكورين والصادق
ينبغي جعلهم كالنفس في أن يحب لهم ما يحب لها ، ويكره لهم ما يكره لها
كما جعل بيوتهم كبيتته (١٠) .

-
- (١) اي وهل يجوز دخول بيوت من تضمنته الآية الشريفة لغير الآكل :
 - (٢) اي البقاء في الدار للاكل قبل الكون وبعده الكون :
 - (٣) دليل لعدم جواز الدخول في البيوت قبل الأكل لغير الآكل ، ونالكت
بها قبل الأكل وبعده الأكل .
 - (٤) دليل لجواز الدخول في تلك البيوت قبل الأكل لغير الآكل والملك
بها قبل الأكل وبعده .
 - (٥) وهو الأكل فإذا جاز اتلاف المال بسبب الأكل فما لا يلف من المال
فهو أولى بالجواز .
 - (٦) عينا او منفعة .

- (٧) اي اضافة البيوت الى ضمير الجمع وهو (كم) حقيقة في الملك :
- (٨) اي جواز الأكل في ذكر بيوتكم مع ان اكل الانسان في بيته ظاهر الجواز :
- (٩) مرجع الضمير (بيوت الأقارب) وفي له (بيت الانسان) اي مساواة
البيوت المذكورة مع بيت الانسان في جواز الأكل منها .
- (١٠) هذه موعظة للمسلمين اي ينبغي للمسلم ان يكون هكذا همته . فيأخذها =

وقيل : هو بيت الأزواج والعيال .

وقيل : بيت الأولاد ، لأنهم لم يذكروا في الأقارب ، مع أنهم أولى منهم بالمودة والموافقة ، ولأن ولد الرجل بعضه (١) ، وحكمه حكم نفسه (٢) وهو وماله لأبيه (٣) فجاز نسبة بيته إليه . وفي الحديث ، ان اطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه (٤) .

والمراد بما ملكتم مفتاحه ما يكون عليها وكيلا ، أو قيا (٥) بحفظها وأطلق على ذلك ملكُ المفاتيح ، لكونها في يده وحفظه ، روى ذلك ابن أبي عمير مرسلا عن الصادق عليه السلام .

وقيل (٦) : هو بيت المملوك والمعني في قوله : أو صديقكم

= لو عمل بها اذن لكنا على خير كثير .

(١) كما قال (امير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام : في وصيته لولده (الامام الحسن) : (يا بني اني وجدتك بعضي) نهج البلاغة الجزء ٣ شرح (العلامة محمد عبده ، ص ٤٣ طبعة مصر .

(٢) كما قال عليه السلام : (بل وجدتك كلي حتى كان شيئاً لو اصابك اصابني ، وكان الموت لو اناك انا . فعناني من امرك ما بعيني من امر نفسي) .
(٣) في قوله صلى الله عليه وآله : (انت ومالك لايبك) :

راجع (سنن ابن ماجه) الجلد ٢ طبعة دار الكتب العربية سنة ١٣٧٣ كتاب التجارات ص ٧٦٩ الحديث ٢٢٩١ .

(٤) نفس المصدر السابق ص ٧٢٣ الحديث ٢١٣٧ :

(٥) المراد من القيم الناظر على طفل ، او مجنون سواء كان ناظرا شرعياً ام اجبارياً كالاب وجد الاب . فيجب عليه حفظ ما يملكه من عقار ، او مال ، او دار .

(٦) عن (ابي عبدالله) عليه السلام في قول الله عز وجل : (أو ما ملكتم =

ج ٧) كتاب الأطعمة والأشربة - حوازي الاكل من البيوت المعهودة) - ٣٤٥ -

بيوت صدقكم على حذف المضاف (١) ، والصديق يكون واحداً وجمعاً ،
فلذلك جمع البيوت (٢) .

ومثله (٣) الخليط ، والمرجع في الصديق الى العرف ، لعدم تحديده
شراً ، وفي صحبة الخليط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت :
ما يعني بقوله : أو صدقكم قال : هو والله الرجل يدخل بيت صديقه
فيأكل بغير اذنه (٤) ، وعنه عليه السلام ، من عظم حرمة الصديق أن
يُجعل له من الانس والفقد والانبساط وطرح الحشمة بمنزلة النفس والاب
والأخ والابن (٥) ، والمتبادر من المذكورين (٦) كونهم كذلك بالنسب
وفي الحاق من كان منهم كذلك (٧) بالرضاع وجه من حيث ان الرضاع
لحمة كلحمة النسب (٨) ، ولمساواته (٩) له في كثير من الأحكام ، ووجه

= مفاتيحه) قال : (الرجل يكون له وكيل يقوم في ماله ويأكل بغير اذنه) :

(التهذيب) الطبعة الحديثة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب (الذبايح والأطعمة)

ص ٩٦ الحديث ١٥١ .

(١) وهو (بيوت) .

(٢) فيكون المراد بيوت اصدقاءكم .

(٣) اي مثل الصديق الخليط في صدقه على الواحد والجمع :

(٤) نفس المصدر السابق ص ٩٥ الحديث ١٤٩ .

(٥) فكان حكمه حكمهم .

(٦) اي في الآفة الشريفة .

(٧) اي ابا رضاعياً او اما ، او اختاً ، او عمّاً او عمة ، او خالة من الرضاع ؛

(٨) فيقولون كالنسيبين في الاحكام .

(٩) اي لمساواة الرضاع للنسب :

العدم كون المتبادر النسبي منهم ولم اقف فيه (١) على شيء نفيًا وإثباتًا والاحتياط التمسك بأصالة الحرمة في موضع الشك (٢) ، والحق بعض الاصحاب الشريك في الشجر ، والزرع ، والمباطخ (٣) فان له الاكل من المشترك (٤) بدون اذن شريكه مع عدم علم الكراهة محتجاً (٥) بقوله تعالى : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » ، (٦) .

وفيه (٧) نظر لمنع تحقق التراضي مطلقاً (٨) وجعلها (٩) صفة للتجارة يقتضي جواز الاكل من كل تجارة (١٠) وقع فيها التراضي بينهما . وهو (١١) (١) اي لم اقف في كلمات الاصحاب من صرح بكون المذكورين في الآية الشريفة النسبي منهم فقط ، او حتى الرضاعي . (٢) وهو الرضاعي .

(٣) جمع المبطخة بفتح الميم اي الارض ذات البطيخ : وهو المعروف عندنا بـ (الرقي) . وفي الحجاز (حب حب) .

ولكن المعروف حالياً إطلاق البطيخ على الشام ويقال له بالفارسية : (خربوزه) : (٤) مما هو مشترك بينهما من الزرع والشجر والبطيخ .

(٥) اي بعض الاصحاب .

(٦) النساء : الآية ٢٨ ، بناء على شمولها للاكل ايضاً .

(٧) اي في الاستدلال بالآية .

(٨) اي حتى في الاكل ، بل هو في الشركة والتجارة .

(٩) اي جعل جملة « عن تراض » منصوبة محلاً لتكون صفة تجارة حتى تنتج جواز الاكل من كل تجارة وقع التراضي عليها :

(١٠) سواء كانت من الشجر ام الزرع ، ام البطيخ ام غيرها من دون اختصاص

(١١) فالدليل وهي الآية اهم من المدعى اذ المدعى اخص من الدليل ، لان

المدعى جواز الاكل من الشجر والبطيخ والزرع : والدليل اعم يقتضي جواز الاكل من كل تجارة .

معلوم البطلان .

وألحق المصنف وغيره الشرب من القناة المملوكة ، والدالية (١) ،
وللدولاب (٢) ، والوضوء ، والغسل عملاً بشاهد الحال : وهو حسن
إلا أن يغلب على الظن الكراهة .

(الثانية عشرة - اذا القلب الخمر خلاً حلٌ) ، لزوال المعنى
المحرم (٣) ، وللنص (٤) (سواء كان) انقلابه (بعلاج ، أو من قبل
نفسه) وسواء كالت عين المعالج به باقية فيه (٥) أم لا ، لاطلاق النص (٦)
والفتوى بجواز علاجه بغيره ، وبطهره يطهر مافيه من الاعيان وآلته ،
لكن يكره علاجه بغيره (٧) ، للنهي عنه في رواية (٨) أبي بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام . ولا أعلم لأصحابنا خلافاً في ذلك (٩)

(١) الناعورة التي يدبرها الماء : فان الماء بعد وصوله اليها يكون ملكاً
لصاحبها .

(٢) كل آلة تدور على محور : جمعه (دوليب) =

(٣) وهو الاسكار .

(٤) (الكافي) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ الجزء ٩ كتاب الاطعمة ص ٤٢٨

الحديث ٢ .

(٥) اي في الخلل المتقلب عن الخمر .

(٦) نفس المصدر الحديث ٣ .

(٧) اي بغير الخمر .

(٨) (التهذيب) الطبعة الحديثة سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الاطعمة

ص ١١٨ الحديث ٢٤٥ .

(٩) اي في طهارة الخمر بالعلاج :

في الجملة ، وإن اختلفوا في بعض أفرادها (١) . وأولا ذلك (٢) لأن يمكن استفادة عدم طهارته بالعلاج من بعض النصوص (٣) كما بقوله بعض العامة (٤) ، وإنما تطهر النجاسة الخمرية . فلو كان نجساً بغيرها ولو بعلاجه بنجس كمباشرة الكافر له لم يطهر بالخلية ، وكذا لو ألقى في الخل نمر حتى استهلكه الخل ، أو بالعكس (٥) على الأشهر .

(الثالثة عشرة - لا يحرم شرب الربوبات وإن شتم منها ريح المسكر كرب التفاح) ، ورب السفرجل ، والآنرج ، والسكنجيين (وشبهه لعدم اسكاره) قليله وكثيره ، (واصالة حله) وقد روى الشيخ وغيره عن جعفر بن احمد المكفوف قال : كتبت اليه - يعني ابا الحسن الاول عليه السلام اسأله عن السكنجيين ، والجلاب ، ورب التوت ، ورب التفاح ورب الرمان فكاتب حلال (٦) .

(الرابعة عشرة - يجوز عند الاضطراب تناول المحرم) من الميتة والخمر وغيرهما (عند خوف التلف) بدون العناول (٧) (او) حدوث (المرض) او زيادته (او الضعف المؤدي الى التخلف عن الرفقة مع ظهور اماراة العطب) على تقدير التخلف .

(١) وهو اشتراط بعض الاصحاب : عدم بقاء اجزاء ما عولج به فيه :

(٢) اي اجماع الاصحاب :

(٣) المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ٣٤٧ .

(٤) بعدم طهارة الخمر بالعلاج .

(٥) بان ألقى في الخمر خل حتى استهلكه .

(٦) (التهذيب) الطبعة الجديدة ١٣٨٢ المجلد ٩ - كتاب الاشربة ص ١٢٧

الحديث ٢٨٦ .

(٧) الجار والمجرور متعلق بالتلف اي التلف بدون العناول .

ومقتضى هذا الاطلاق (١) عدم الفرق بين الخمر وغيره من المحرمات في جواز تناولها عند الاضطراب ، وهو (٢) في غير الخمر موضع وفاق ، أما فيها فقد قيل بالمنع مطلقاً (٣) وبالجواز (٤) مع عدم قيام غيرها مقامها . وظاهر العبارة ومصرح الدروس جواز استعمالها (٥) للضرورة مطلقاً (٦) حتى للدواء كالترباق والاكنتحال ، لعموم الآيسة (٧) الدالة على جواز تناول المضطر اليه (٨) ، والاخبار (٩) كثيرة في المنع من استعمالها مطلقاً حتى الاكنتحال ، وفي بعضها إن الله تعالى لم يجعل في شيء مما حرّم دواء ولا شفاء وإن من اكتحل بميل من مسكر كحّله الله بميل من نار (١٠)

(١) وهو يجوز تناول المحرم .

(٢) أي جواز تناول .

(٣) حتى عند الاضطراب .

(٤) أي عند الاضطراب .

(٥) أي المحرمات :

(٦) سواء كان الاستعمال لخوف التلف أم لا .

(٧) في قوله تعالى : (قَنَاضُطْرٌ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا تُحْمِ عَلَيْهِ)

البقرة : الآية ١٧٣ .

(٨) أي مطلقاً .

(٩) مضى ذكر الاخبار المانعة عن استعمال الخمر في هذا الجزء ص ٣١٦

تحت رقم ٨ .

(١٠) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٣٢١ الباب

والمصنف حملها (١) على الاختيار ، والعلامة على طلب الصحة (٢) ، لا طلب السلامة من التلف ، وعلى ما سبأني (٣) من وجوب الاقتصار على حفظ الرمق هما (٤) متساويان ولو قام غيرها (٥) مقامها وان كان محرماً قدم عليها (٦) لاطلاق النهي الكثير عنها (٧) في الاخبار (٨) .
(ولا يُرخص الباغى (٩) وهو الخارج على الامام العادل عليه السلام) :

(١) اي الاخبار المانعة عن استعمال الخمر مطلقاً حتى في الاكتحال حملها (المصنف) على حالة الاختيار :

لا في حالة الاضطرار فانه جائز الاستعمال في تلك الحالة .

(٢) اي حل (العلامة) هذه الاخبار المانعة على طلب الصحة من استعمال الخمر ، لا على طلب السلامة . فان الاستعمال في هذه الحالة جائز :

(٣) في قول (المصنف) : (وانما يجوز ما يحفظ الرمق) (وعلى ما) مرفوع خلا خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله (وهما متساويان) .

(٤) اي قول (المصنف) : (وانما يجوز ما يحفظ الرمق) ، وقول (العلامة) (تحمل الاخبار المانعة على طلب الصحة) . متساويان في جواز استعمال الخمر في حالة سد الرمق فقط ، لا مطلقاً :

(٥) اي غير الخمر من المحرمات الاخرى مقام الخمر .

(٦) اي قدم الغير على الخمر وأن كان الغير محرماً ايضاً :

(٧) اي عن الخمر .

(٨) وهي الاخبار المشار اليها في هذا الجزء ص ٣١٦ تحت رقم ٨ :

(٩) وهو المستثنى في الآية الكريمة : (اِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) :
البقرة : الآية ١٧٣ .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - الاضطراب الى الميتة) -- ٣٥١ -

(وقيل : الذي يبغى الميتة) اي يرغب في اكلها ، والاول اظهر ،
لأنه (١) معناه شرعاً (ولا العادي - وهو قاطع الطريق) .
(وقيل : الذي يعدو شبعة) اي يتجاوزها (٢) ، والاول (٣) هو
الاشهر ، والمروي (٤) لكن بطريق ضعيف مرسل .
ويمكن ترجيحه (٥) على الثاني بأن تخصيص آية الاضطراب على خلاف
الاصل ، فيقتصر فيه على موضع اليقين ، وقاطع الطريق عاد في المعصية
في الجملة فيختص (٦) به .

(١) اي الباغي الذي خرج على الامام العادل عليه السلام هو معنى الباغي ،
لا الذي يرغب في اكل الميتة .

(٢) اي يتجاوز الشيع وياكل اكثر من حاجته .

(٣) وهو (قاطع الطريق) .

(٤) (الكافي) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٦٥

الحديث ١ :

(٥) اي ترجيح (قاطع الطريق) على الثاني وهو (الذي يعدو شبعة) .

بيان : ان الاصل عدم جواز استعمال المحرمات الا في حالة الضرورة . فن
كان مضطراً يجوز له الاستعمال الا الباغي والعادي . فها قد خرجا عن تلك القاعدة
وهو (جواز استعمال المحرمات لمن اضطر اليه) وخصصا فخروجهما عن تلك
القاعدة على خلاف الاصل . فيقتصر فيه على موضع اليقين وهو العادي الذي بمعنى
قاطع الطريق .

(٦) اي المدوان به (قاطع الطريق) فقط من دون تعديه الى (من يعدو شبعة) .

ونقل الطبرسي (١)

(١) (امين الاسلام ابو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي) قدس الله نفسه المولود سنة ٤٦٢ .

كان علما من الاعلام ، وآية من الآيات من وجوه الطائفة واعيانهم ثقة جليلا عظيم الشأن . رفيع المنزلة كثير للعلم واسع الاطلاع . قال في (مستدركات الوسائل) : فخر العلماء الاعلام ، وامين الملة والاسلام المفسر الفقيه الجليل . الكامل النزيل .

وقال (شيخنا البهائي) قدس سره : ثقة فاضل . دين عين .

وقال (مجدد المذهب الوحيد البهائي) قدس الله روحه : ثقة فاضل دين عين من اجلاء هذه الطائفة .

والخلاصة : أنه من مفاخر المسلمين . وكفاه فخرا أنه يعد من اعظم المفسرين للقران المجيد . ففضله وجلالته ووثاقته وتبحره في شتى العلوم .

امر يغني عن البيان . فكلما يقال في حقه : فهو دون مقامه .

وتفسيره (مجمع البيان) يعد من اعظم التفاسير واحسنها ، وانه اعدل شاهد على تبحره في انواع العلوم ، واحاطته في شتى الاقوال مع الاشارة الى ما روي عن (اهل البيت) عليهم الصلاة والسلام في تفسير الآيات بالوجوه البينة المقبولة مع الاعتدال ، وحسن الاختيار في الأقوال ، والتأدب مع من يخالفه في الراي . بحيث لا يوجد في كلامه شيء ينفر الخصم .

انظر الى كلامه في حق (صاحب الكشاف) وما فيه من التعظيم له ، والثناء البليغ على علمه وفضله لتعلم مبلغه من الفضل والانصاف وطهارة النفس :

وقد رايت بعض الاعلام عبر عن تفسيره هذا :

له من احسن التفاسير في الاسلام . له اساتذة وشيوخ وتلامذة ليس هنأ موضع ذكرهم ومن اراد الاطلاع فعليه يكتب الرجال .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - الاضطرار الى الميتة) - ٣٥٣ -

أنه (١) باغي اللذة ، وعادي (٢) سد الجوعة ، اوعاد بالمعصية (٣) او باغ في الإفراط (٤) وعاد في التقصير (٥) .

مصنفاته

له مصنفات كثيرة نافعة مفيدة جداً نحن نذكر قسمها منها (مجمع البيان) .
في عشر مجلدات المطبوعة بـ (صيدا) مطبعة العرفان سنة ١٣٣٣ . ثم طبع في ايران
مكرراً على طراز تلك الطباعة .

واخيراً رايته الجزء الاول منه مطبوعاً في (مصر) . تاج المواليد . الآداب
الدينية . الخزانة المعبئية . النور المبين . الفائق . غنية للعابد . كنوز النجاح . عمدة
السفر وعمدة الخضر . معارج السئوال . اسرار الائمة . رسالة حقائق الامور . العمدة
فارسية : كتاب شواهد التنزيل . كتاب الجواهر في النحو :

توفي قدس الله نفسه سنة ٥٤٨ هـ في مدينة (سبزوار) إحدى مدن (خراسان)
التي كانت من اهم المدن الاسلامية وكانت مزدانة بالعلم والعلماء الى ان تغلب
على تلك البلاد وبقية المدن الاسلامية الكافر الوحشي (چنگيز) المغولي لعنه الله
فاباد البلاد واهلها وما فيها من الآثار والشجار والانهية . نعم هكذا شأن
الوحوش .

حل نعيه الشريف من (سبزوار) الى مدينة (خراسان) مشهد الامام الرضا
عليه الصلاة والسلام ودفن في مقبرته :

وقبره لازال مزاراً معروفاً يترك به اهل الفضل والفضيلة .

(١) اي الباهي من يبغي اللذة اي يقصدها ، لا من كان يريد سد الرمق .

(٢) اي والمراد من العادي من يتعدى حدود الشيع ، لا قاطع الطريق :

(٣) اي كل عاصه

(٤) اي يأكل اكثر من سد الرمق .

(٥) اي قصر في تحصيل الحلال :

(وإنما يجوز) من تناول المحرم (ما يحفظ الرمي) وهو بقية الروح والمراد وجوب الاقتصاد على حفظ النفس من التلف ، ولا يجوز التجاوز الى الشَّيْع مع الفنى عنه ، ولو احتاج اليه (١) للمشي ، او لعدم ، او الى التزود منه لوقت آخر جاز (٢) وهو حينئذ من جملة ما يسد الرمي .
وعلى هذا (٣) فيختص خوف المرض السابق (٤) بما يؤدي الى التلف ولو ظناً ، لا مطلق المرض ، او يُخصَّص هذا (٥) بتناوله للغذاء الضروري ، لا للمرضى . وهو (٦) أولى (ولو وجد ميتة وطعام الغير فطعام الغير أولى إن بذله) ماله (بغير عوض او بهوض هو) اي المضطر (قادر عليه) في الحال ، او في وقت طلبه سواء كان بقدر ثمن مثله ام ازيد على ما يقتضيه الاطلاق (٧) وهو (٨) احد القولين :

(١) اي احتاج الى الشَّيْع اكثر من سد الرمي كما اذا اراد المشي وهو قائم ، او اراد سرعة المشي :

(٢) اي جاز له الاكل شبعاً ليلاً اذا لم يجد الحرام صباحاً .

(٣) اي وعلى جواز التزود من الحرام في وقت سابق لوقت لاحق :

(٤) بالرفع صفة للخوف ، لا للمرض اي الخوف السابق من المرض لللاحق :

(٥) اي يجعل جواز التزود من الحرام في وقت سابق لوقت لاحق بخصوص

للغذاء الضروري اي ما يحفظ به النفس :

(٦) اي هذا الاختصاص أولى من التعميم .

(٧) اي اطلاق قول (المصنف) : (او بهوض هو قادر عليه) :

(٨) اي تقديم اكل مال الغير بهوض في هذه الحالة على اكل الميتة ،

وان كان الموضع اكثر من ثمن المثل معها بلغ ثمن المثل :

وقيل : لا يجب بذل الزائد عن ثمن مثله (١) وان اشتراه به (٢) كراهة (٣) للفتنة ولانه (٤) كالمكره على الشراء ، بل له (٥) قتاله لو امتنع من بذله ولو قُتل (٦) اهدر دمه ، وكذا لو تعذر عليه (٧) الثمن .
والاقوى وجوب دفع الزائد مع القدرة (٨) ، لانه غير مضطر حينئذ

(١) فحينئذ باكل الميتة .

(٢) مرجع الضمير (الزائد من ثمن المثل) والفاعل في اشتراه (المضطر) .
والمعنى : ان المضطر وان اشترى السلعة من صاحبها باكثر من مثله : لكن مع ذلك لا يجب عليه دفع بذل الزائد عن ثمن المثل ، بل دفع ما يساوي ثمن مثل هذه السلعة .

(٣) منصوب على كونه مفعولاً لاجله . فهو تعليل لشراء المضطر السلعة اكثر من ثمن المثل اي انما اقدم المضطر على الشراء باكثر من ثمن المثل لدفع غائلة الفتنة . حيث إن البائع لم يرض بيعها باقل مما سواه فتقع الفتنة والمشاجرة بين الطرفين .

(٤) تعليل لعدم وجوب بذل الزائد عن ثمن المثل :

اي انما لا يجوز بذل الزائد على المضطر لانه مكروه .
فعلى هذا تكون الواو زائدة لا محل لها .

لا يقال : لانها عاطفة تعطف هذه الجملة على قول (الشارح) كراهة للفتنة .
فانه يقال : قد علمت في الهامش رقم ٣ ان جملة (كراهة للفتنة) تعليل لقوله : (وان اشتراه به) فلا يجوز ان تكون (لانه مكروه) عطفاً على ذلك :

(٥) اي للمضطر قتال صاحب السلعة :

(٦) اي المحتتم فدمه يذهب هدرأ وليس لورثته القصاص من المضطر :

(٧) اي على المضطر تعذر دفع الثمن لصاحب السلعة فيجوز له اخذها ،
وقتاله لو امتنع من دون ان يكون على المضطر قصاص :

(٨) اي مع القدرة على الزائد .

والناس مسيطون على اموالهم (وإلا) يكن كذلك بأن لم يبدله مالكة اصلا ، او بدله بعرض يعجز عنه (اكل الميتة) ان وجدها .

وهل هو (١) على سبيل الحتم ، او التخيير بينه ، وبين اكل طعام الغير على تقدير قدرته على قهره عليه (٢) ؟ ظاهر العبارة الاول (٣) .

وقبل الثاني (٤) ، لاشتراكها حينئذ (٥) في التحريم . وفي الدروس إنه مع قدرته على قهر الغير على طعامه بالثمن ، او بدونه (٦) مع تعذره لا يجوز له اكل الميتة ، بل يأكل الطعام ويضمنه لما لكه ، فإن تعذر عليه قهره اكل الميتة . وهو حسن ، لأن تحريم مال الغير عرضي ، بخلاف الميتة (٧) وقد زال (٨) بالاضطرار فيكون اولى من الميتة .

وقيل : انه حينئذ (٩) لا يضمن الطعام ، للاذن في تناوله شرعاً

(١) اي جواز اكل الميتة .

(٢) مرجع الضمير (اخذ الطعام) . وفي قهره (صاحب الطعام) والفاعل في قهره (المضطر) . كما وانه المرجع في قدرته والمعنى : ان المضطر لو كان قادراً على اجبار صاحب الطعام واخذه منه .

(٣) وهو الاختصاص بـ (اكل الميتة) وليس له اجبار صاحب الطعام

على اخذه منه :

(٤) وهو جواز اكل الميتة على وجه التخيير بينها . وبين مال الغير :

(٥) اي حين ان جاز له اكل الميتة :

(٦) اي المضطر قادر على اجبار صاحب الطعام باخذه منه مع تعذر دفع

الثن عليه :

(٧) اي تحريمها ذاتي .

(٨) اي زال عروض حرمة اكل مال للغير بالاضطرار .

(٩) اي حين الاضطرار :

بغير عوض :

والاول (١) اقوى جمعاً بين الحقيقتين (٢) وحينئذ (٣) فاللزام مشله
او قيمته ، وإن كان يجب بذلك ازيد (٤) لو سمح به المالك :
والفرق (٥) أن ذلك (٦) كان على وجه المعاوضة الاختيارية وهذا (٧)
على وجه اتلاف مال الغير بغير اذنه ، وموجبه شرعاً هو المثل او القيمة .

(١) وهو ضمان العوض ووجوب دفعه :

(٢) وهما : حق المالك بحفظ حقه في اخذ الثمن وحق المضطر في حفظ نفسه
بجواز اخذ الطعام من صاحبه واكله :

(٣) اي حين ان حكمنا بالضمان :

(٤) اي لو سمح المالك بازيد من ثمن المثل .

(٥) اي الفرق بين ما سبق في قول (الشارح) حيث حكم بوجوب دفع
الزائد في صورته القدرة عليه .

كما اشير اليه في قوله : (والاقوى وجوب دفع الزائد) تحت رقم ٨ ص ٣٥٥
وبين عدم وجوب دفع الزائد في صورة عدم القدرة كما هنا :

(٦) هذا وجه الفرق بين ما هناك وهنا .

وحاصله : ان هناك جرت معاملة البيع والشراء على وجه المعاوضة الاختيارية
من الطرفين فاشتغلت ذمة المشتري بما ألزم به على نفسه مهما بلغت الزيادة .

(٧) هذا وجه الفرق بين ما هنا وهناك :

وخلاصته : ان هنا اتلاف مال الغير بغير اذنه ولازم هذا الاتلاف بهلما
النوع شرعاً دفع المثل او القيمة .

وحبث تباح (١) له الميتة فبينة المأكول (٢) اولى من غيره ، ومذبوح ما يقم عليه الذكاة (٣) اولى منها ، ومذبوح الكافر والناصب اولى من الجميع (٤) .

(الخامسة عشرة - يستحب غسل اليدين) معاً وان كان الاكل باحدهما (قبل الطعام وبعده) فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : اوله ينقي الفقر وآخره ينفي الهم (٥) ، وقال علي عليه السلام : غسل اليدين قبل الطعام وبعده زيادة في العمر وإماطة للغمر (٦) عن الثياب ويجلو في البصر (٧) وقال الصادق عليه السلام : من غسل يده قبل الطعام وبعده عاش في سعة ، وعوفي من بلوى جسده ، (٨) (ومسحها بالمتدبل) ونحوه (١) وهو اذا لم يجد المضطر مالا للغير ياكله بانسه حينئذ يجوز له اكل

الميتة :

(٢) كالانعام الثلاثة فانها اولى من ميتة غير المأكول :

(٣) وان لم يذك بالتذكية الشرعية ولم يكن مأكول اللحم . فقل هذا الحيوان اولى من ميتة ما كول اللحم ، ومن ميتة غيره .

(٤) اي مذبوح الكافر والناصب اذا كان ما كول اللحم اولى من ميتة المأكول ، ومن ميتة غيره ، ومن مذبوح ما يقع عليه الذكاة ولم يذك تذكية شرعية .

(٥) (بحار الانوار) طبعة (امين الضرب) المجلد ١٤ ص ٨٨٠ .

(٦) الدسم من اللحم وما يعلق باليد :

والمراد : ان غسل اليدين قبل الطعام وبعده يذهب بالإقذار والاصاخ عن الثياب .

(٧) (للكاظمي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩٠

الحديث ١ :

(٨) نفس المصدر الحديث ٣ .

(في الفسّل الثاني) وهو ما بعد الطعام (دون الاول) فإنه لا تزال البركة في الطعام ما دامت الندادة في اليد .

(والتسمية عند الشروع) في الاكل ، فعن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : اذا وضعت المائدة حفنتها اربعة آلاف ملك فاذا قال العبد : بسم الله : قالت الملائكة : بارك الله عليكم في طعامكم ثم يقولون للشيطان : اخرج يا فاسق لا سلطان لك عليهم فاذا فرغوا فقالوا : الحمد لله قالت الملائكة : قوم انعم الله عليهم فأدوا شكر ربهم : واذا لم يسموا قالت الملائكة للشيطان : أدنُ يا فاسق فكل معهم فاذا رفعت المائدة ولم يذكروا اسم الله عليها قالت الملائكة : قوم انعم الله عليهم فنسوا ربهم جل وعز (١) (ولو تعددت الالوان) ألوان المائدة سمّى (على كل لون) منها رُوي (٢) ذلك عن علي عليه السلام وواقفته مع ابن الكواء (٣) مشهورة

(١) نفس المصدر ص ٢٩٢ الحديث ١ .

(٢) البك نص الحديث عن (امير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام أنه قال :

ضمنت لمن سمي على طعام ان لا يشتكي منه .

فقال : ابن الكواء : يا امير المؤمنين لقد اكلت البارحة طعاماً سميت عليه

فأذاني :

قال : لعلك اكلت الواناً فسميت على بعضها ولم تسم على بعض بالکع :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٥ الباب ٦١

الحديث ٣ .

(٣) اسمه عبد الله كان على عهد (امير المؤمنين) عليه السلام وكان من الخوارج

وهو الذي قرأ خلف (علي) عليه الصلاة والسلام جهرأ (وَتَقْدُ أَوْحِي النَّبَاكَ

وَالِیَّ الدِّبْنِ مِنْ قَبْلِكَ لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَجْبُطَنَّ عَمَلُكَ وَلَيْشْكُرَنَّ مِنْ

الْخَاسِرِينَ) الزمر : الآية ٦٥ .

ورُوي التسمية على كل اثناء (١) على المائدة وان اُخذت الالوان (ولو نسبها) اي للتسمية في الابتداء (تداركها في الاثناء) عند ذكرها ، رُوي ان الناسي يقول : بسم الله على اوله وآخره (٢) (ولو قال) في الابتداء مع تعدد الالوان والاولاني : (بسم الله على اوله وآخره اجزاً) عن التسمية عن كل لون وآلية ورُوي (٣) لاجزاء تسمية واحدة من الحاضرين على المائدة عن الباقيين عن الصادق عليه السلام رخصة .

(ويستحب الاكل باليمين اختياراً) ، ولا بأس باليسرى مع الاضطرار

= وكان (علي) عليه الصلاة والسلام يؤم للناس وهو يجهر بالقراءة . فسكت (علي) عليه الصلاة والسلام حتى سكت ابن الكواء ، ثم عاد عليه السلام في قرائته فجهر ابن الكواء فسكت (علي) عليه السلام حتى فعل ابن الكواء ثلاث مرات ، فلما كانت الثالثة قرأ (امير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام : (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ) . الروم : الآية ٦٠ سأل ابن الكواء (امير المؤمنين) عليه السلام عن مسائل شتى . فاجابه عليه السلام :

راجع (بحار الانوار) للطبعة القديمة طبعة (امين للضرب) المجلد ٧ ص ١٤٣ حيث تجد الاسئلة هناك مشروحة مع جوابها .

(١) اليك نص الحديث قال (ابو عبدالله) عليه السلام : اذا اختلفت الآتية فسم على كل اثناء :

(للكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩٥ الحديث ٢٠ :

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٥ الباب ٥٨

الحديث ١ .

(٣) نفس المصدر الحديث ٢ .

فمن الصادق عليه السلام لا تأكل باليسرى وانت تستطيع (١) ، وفي رواية أخرى لا يأكل بشماله ولا يشرب بها ولا يتناول بها شيئاً (٢) :
 (وبدأة صاحب الطعام) بالاكل لو كان معه غيره (وأن يكون آخر من يأكل) ليأمن القوم ويأكلوا ، روي (٣) ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله معللاً بذلك (٤) (ويبدأ) صاحب الطعام إذا أراد غسل ايديهم (في الغسل) الاول بنفسه (ثم بمن عن يمينه) دوراً الى الآخر (وفي) الغسل (الثاني) بعد رفع الطعام يبدأ بمن عن يساره ، ثم يغسل هو آخر روي (٥) ذلك عن الصادق عليه السلام معللاً ابتدائه اولاً لثلاثاً يحتشمه (٦)

(١) نفس المصدر ص ٢٦٥ الباب ١٠ الحديث ٣ .

(٢) نفس المصدر الحديث ١ .

(٣) (الكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٥ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٨٥ الحديث ٢ .

(٤) اي حتى يأمن القوم ويأكلوا معه .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٣ الباب ٥٠

الحديث ٣ .

(٦) من احتشم يحتشم من باب الإفتعال : بمعنى الاستحياء . يقال احتشم منه

اي استحيأ .

فهو تعليل لابتداء صاحب البيت بغسل يده اي يتبدأ صاحب المنزل لثلاثاً

يستحي احد من الاكل كما في الرواية .

وليك نص الحديث عن (ابي عبدالله) عليه السلام :

قال : (الوضوء قبل الطعام يبدأ صاحب البيت لثلاثاً يحتشم احد . فاذا فرغ

من الطعام بدأ بمن على يمين الباب حراً كان ، أو عبداً) .

راجع نفس المصدر المشار اليه في الهامش رقم ٥ .

احد ، وتأخيرته (١) آخرأ بأنه اولى بالصبر على الغمر وهو بالتحريك ما على اليد من سهك (٢) الطعام وزمته (٣) وفي رواية (٤) أنه يبدأ بعد الفراغ بمن على يمين الباب حرأ كان او عبداً (ويجمع غسالة الايدي في اناء) واحد لانه يورث حسن اخلاق الغاسلين ، والمروى عن الصادق عليه السلام اغسلوا ايديكم في اناء واحد تحسن اخلاقكم (٥) ويمكن أن يدل (٦) على ما هو اعم من جمع الغسالة فيه .

(وأن يستلقي بعد الاكل) على ظهره (ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى) رواه البزنطي (٧) عن الرضا عليه السلام ورواية العامة

(١) بنصب المصدر بناء على أنه مفعول لقول (الشارح) : محللا اي معللا تأخير غسل صاحب البيت يده بذلك واليك نص الحديث عن (ابي عبدالله) عليه السلام . قال : (يغسل اولاً رب البيت يده ثم يبدأ بمن على يمينه فاذا رُفع الطعام بدأ بمن على يسار صاحب المنزل ، لانه اولى بالصبر على الغمر) نفس المصدر المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٣٦١ الحديث ٤ .

(٢) محركة بالفتح : ريح كريهة من العرق ، أو القيح ، أو اللحم النتن :

(٣) بالضم : ريح لحم سمين منتن .

(٤) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٥) (الكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩١

الحديث ٢ .

(٦) اي الحديث المشار اليه في الهامش رقم ٥ اعم من جمع الغسالة في اناء واحد ، هل يمكن ان يكون غسل الايدي في اناء ، وجمع الغسالة في اناء آخر بان يفرغ ماء الغسالة في اناء آخر . فتغسل الايدي في نفس الاناء الاول .

فالرواية لا تدل على غسل اليد وجمع ماء الغسالة في اناء واحد :

(٧) (الوافي) المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٦٥ الباب ١١٦ :

بخلافه (١) من الخلاف .

(ويكره الاكل متكثراً ولو على كفه) ، لان النبي صلى الله عليه وآله لم يأكل متكثراً منذ بعثه الله تعالى الى أن قبضه ، رُوي (٢) ذلك عن الصادق عليه السلام ، (وروى) الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام (علم كراهة الانكاء على اليد) في حديث طويل آخره لا والله ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذا قط (٣) - يعنى الانكاء على اليد حالة الاكل - وحمل على انه لم يته عنه لفظاً وإلا فقد رُوي عنه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يضعه كما سلف (٤) . وحمل فعل الصادق عليه السلام على بيان جوازه (وكذا يكره التربع حالته) (٥) بل في جميع الاحوال ، قال امير المؤمنين عليه السلام اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد ولا يضعن احدكم احدى رجله على الاخرى وتربع فانها جلسة ييغضها الله ويمقت صاحبها (٦) :

(و) كذا يكره (التملّي من المأكّل) قال الصادق عليه السلام

(١) اي رواية من خالفنا في هذا الباب مخالفة لروايتنا اي تدل على وضع الرجل اليسرى على الرجل اليمنى .

وهذه احدى المخالفات الموجودة بيننا وبينهم في الفروع كالتكثف والإسبال في الصلاة ، والسنيمة والتستطيع في القبور .

(٢) (الكافي) للطبعة الحديثة ١٣٧٩ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٧٠

الحديث ١ :

(٣) نفس المصدر ص ٢٧١ الحديث ٥ .

(٤) وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٢ .

(٥) اي حالة الاكل .

(٦) نفس المصدر السابق الحديث ١٠ :

إن البطن ليطغى من اكلة وأقرب ما يكون العبد من الله تعالى اذا خفَّ بطنه ، وأبغض ما يكون العبد الى الله اذا امتلأ بطنه (١) (وربما كان الإفراط) في التملّي (حراماً) اذا ادى الى الضرر فان الاكل على الشّبع يورث البرص وامتلاء المعدة رأس الداء (والاكل على الشّبع وبالبسار) اختياراً (مكروهان) وقد تقدم (٢) ، والجمع (٣) بين كراهة الامتلاء والشّبع تأكيد للنهي عن كل منها بخصوصه في الاخبار (٤) ، او يكون الامتلاء اقوى (٥) ، ومن ثمّ (٦) اردفه بالتحريم على وجهه (٧) ، دون الشّبع :

ويمكن أن يكون بينها (٨)

-
- (١) (الكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة الحديث ٤ .
 (٢) في هذا الجزء ص ٣٦٠ - ٣٦١ فما بعد .
 (٣) اي لماذا جمع (المصنف) بين كراهة التملّي ، وكراهة الاكل على الشّبع :
 (٤) راجع (الوسائل) الطبعة القديّة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٣
 الباب ٢ الحديث ٣ - ٧ - ٩ - ١٠ في خصوص الاكل على الشّبع :
 وراجع نفس المصدر الباب الاول الاحاديث ، حيث نجد هناك ما يدل
 على كراهة كل واحد من الشّبع والامتلاء بخصوصه ،
 (٥) اي اكثر من الشّبع وزيادة عليه .
 (٦) اي ومن اجل أن الامتلاء اكثر من الشّبع عقّب (المصنف) الامتلاء
 بالتحريم بقوله : (وربما كان الافراط حراماً) :
 (٧) اي إذا كان مفرطاً .
 (٨) اي بين الامتلاء والشّبع ، لأن العموم والخصوص من وجه ما كان لهما
 مادة اجتماع ، ومادتا افتراق كالحبوان والبياض :
 فبما نحن فيه وهو الشّبع والامتلاء كذلك بينهما عموم وخصوص من وجه اذ =

عموم وخصوص من وجه بتحقيق (١) الشيع خاصة بانصراف نفسه وشهوته عن الاكل وإن لم يمتليء بطنه من الطعام والامتلاء (٢) دونه بان يمتلي بطنه ويبقى له شهوة اليه ، ويجتمعان (٣) فيما اذا امتلأ وانصرفت شهوته عن الطعام حينئذ (٤) :

هذا (٥) اذا كان الأكل صحيحاً ، اما المريض ونحوه فيمكن انصراف شهوته عن الطعام ولا يصدق عليه أنه حينئذ (٦) شعبان كما لا يخفى ، وربما يتحقق الشيع ولا يتحقق الامتلاء كما او انصرفت نفس الانسان وشهوته عن الاكل . لكن بطنه لم يمتليء .

وربما يتحقق الامتلاء ولا يتحقق الشيع ، كما لو امتلأ بطنه . ولكن يبقى له ميل إلى الطعام ورغبة :

وربما يجتمعان ويتحققان كما اذا امتلأ بطنه وانصرفت شهوته عن الطعام وليس له ميل اليه :

(١) من هنا شروع لمادة الافراق في تحقق الشيع ، دون الامتلاء . وقد مثل له (الشارح) بقوله : (بانصراف نفسه وشهوته عن الاكل وان لم يمتليء بطنه) (٢) بالجرح عطفاً على مجرور (باء الجساره) اي ويتحقق الامتلاء بهذا شروع في مادة الافراق من ناحية الامتلاء ، دون الشيع : وقد مثل له (الشارح) بقوله : (بان يمتلي بطنه من الطعام ويبقى له شهوة اليه) :

(٣) اي يجتمع الامتلاء والشيع وقد مثل لها (الشارح) لها بقوله : (فما اذا امتلأ وانصرفت شهوته عن الطعام) :

(٤) اي حين الامتلاء .

(٥) اي امكان الجمع بين الامتلاء والشيع بان بينهما العموم والخصوص من وجه .

(٦) اي حين انصراف شهوته عن الطعام .

ويؤيد ما ذكرناه من الفرق (١) ما بروى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
عن (٢) معاوية : لا اشبع الله له (٣) بطناً (٤) مع أن امتلاءه (٥) ممكن
وما رُوي عنه (٦) أنه كان يأكل بعد ذلك ما (٧) يأكل ثم يقول :

(١) وهو الفرق بين الامتلاء والشبع ببيان ان بينهما العموم والخصوص

من وجه .

(٢) عن هنا بمعنى (على) اي دعاء الرسول صلى الله عليه وآله على معاوية

بأن لا يشبع بطنه .

(٣) اي لمعاوية . فكان يمتلئ بطن معاوية من الطعام ومع ذلك كان لا يشبع

فهو دليل على امكان الفرق بينهما ، للعموم والخصوص من وجه .

(٤) (انساب الاشراف) للبلاذري الجزء الاول طبعة مصر سنة ١٩٥٩

تحقيق (محمد حميد الله) ص ٥٣٢ .

واليك نص الحديث: بعث اي (النبي صلى الله عليه وآله) ابن عباس الى

معاوية ذات يوم وهو يأكل ، ثم بعث اليه ولم يفرغ من اكله فقال (صلى الله عليه وآله)

(لا اشبع الله بطنه) .

فكان معاوية يقول : لحقني دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأكل

في كل يوم مرات اكلا كثيراً .

(٥) اي امتلاء البطن من دون الشبع امر ممكن ويجوز اقترانها . كما كانت

هذه الصفة موجودة في معاوية كان يأكل حتى يمتلئ بطنه ، وكان مع ذلك له شهوة

وميل الى الطعام . فالاقتران امر ممكن وقد وقع .

(٦) اي عن معاوية كلمته المشهورة : (ما شبعتم ولكن عيبت) .

(٧) (ما) هنا موصولة معناها التكثير اي يأكل اكلا كثيراً .

والشارح اليه - في قول (معاوية) : بعد ذلك - دعوة الرسول صلى الله عليه وآله

على معاوية اي بعد ان دعا النبي صلى الله عليه وآله على معاوية كان يأكل ولا يشبع .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم الأكل على مائدة الشراب) - ٣٦٧ -

ما شبت ولكن عيت (١) .

(ويحرم الاكل على مائدة يُشرب عليها شيء من المسكرات) خراً
وغيره (والفقاع) لقول النبي صلى الله عليه وآله : ملعون من جلس
على مائدة يُشرب عليها الخمر (٢) وفي خبر آخر طائفاً (٣) ، وباقى
المسكرات بحكمه (٤) ، وفي بعض الاخبار تسميتها (٥) خراً ، وكذا
الفقاع (٦)

(١) من اعيأ يعي لاعياء من باب الإفعال بمعنى تعب . يقال : اعيأ الرجل
اي تعب .

(٢) (للوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣٣
الحديث ١ .

(٣) نفس المصدر الحديث ٢ .

(٤) اي بحكم الخمر :

(٥) اي سميت باقى المسكرات في بعض الاخبار خراً .

ليك نص الحديث عن (الامام موسى بن جعفر) عن ابيه عن آبائه
عن (الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء) صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين .
قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا حبيبة ابوها كل مسكر حرام
وكل مسكر خمر .

(البحار) الطبعة القديمة (امين الضرب) المجلد ١٤ ابواب شرب الخمر :
باب الالبذه والمسكرات ص ٩١٢ عن دلائل الطبري :
(٦) يحتمل ان يراد من (وكذا للفقاع) : ان الفقاع بحكم الخمر في الحرمة
والمعصية .

ويحتمل ان يراد : أن الفقاعُ "عبر" عنه في بعض الأخبار بأله (خبرة استصغرها
الناس) .

(وبأني المحرمات) (١) حتى غيبة المؤمن على المائدة ونحوها (يمكن الحساقها بها) كما ذهب إليه العلامة لمشاركتها لها (٢) في معصية الله تعالى ، ولما في القيام عنها (٣) من النهي عن المنكر . فإنه يقتضي الاعراض عن فاعله وهو (٤) ضرب من النهي الواجب ، وحرّم ابن ادريس الأكل من طعام يُعصى الله به (٥) أو عليه (٦) ، ولا ريب أنه (٧) احوط . واما النهي (٨) بالقيام فانما يتم مع تجويزه (٩) التأشير به واجتماع

= راجع (الكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٤٢٣ باب الفقاع الحديث ٩ .

(١) كالغيبة . ولعب القمار . وهتك المؤمن وتسبب قتله : وغير ذلك من الامور الشائنة لها الحرمة .

فحكم هذه المحرمات كالخمر في الحرمة والمعصية .

(٢) اي لمشاركة بقية المحرمات مع الخمر في المعصية .

(٣) اي عن الخمر وباقي المحرمات .

(٤) اي الاعراض والقيام عن شارب الخمر وبأني المحرمات نوع من النهي عن المنكر الواجب عقلا وشرعا .

(٥) اي بسبب ذلك الاكل بأن كان محرماً ذاتاً كالخنزير او عرضاً كما اذا كان مغصوباً : .

(٦) اي يُعصى الله على ذلك الطعام كاجتماع الرجال والنساء في مجالس اللهو والالاس كما في عصرنا الحاضر الميشوم الذي يجتمعون فيه ويختلطون كالبهائم والحيوانات .

(٧) اي ما ذهب اليه (ابن ادريس) احوط للدين .

(٨) اي النهي عن المنكر الحاصل بسبب قيام الانسان عن المجلس المشتمل على الحرام والاعراض عنه .

(٩) اي مع احتمال التأثير بالقيام . فحينئذ يجب ، لكونه نهياً عن المنكر وما =

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم الأكل على مائدة الشراب) - ٣٦٩ -

بأقي الشروط (١) ووجوبه حينئذ (٢) من هذه الحبيثة (٣) حسن ، إلا
ان اثبات الحكم (٤) مطلقاً مشكل اذ لا يتم وجوب الانكار مطلقاً (٥)
فلا يحرم الاكل مطلقاً (٦) والحاق غير (٧) المنصوص به قياس .

= كان نهياً عنه فهو واجب .

(١) كعلم الأمر بالمعروف ، وعلم الناهي عن المنكر بالمنكر ، واصرار الفاعل
او التارك ، والامن من الضرر ، وتجاوز التأثير .

وقد تقدم في الجزء الثاني من طبعتنا الحديثة كتاب الجهاد من ص ٤٠٩ الى
ص ٤٢٠ الاشارة الى باقي الشروط واصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر :

(٢) اي حين اجتماع الشرائط كما عرفتها آنفاً .

(٣) اي من حيث إن النهي عن المنكر يتحقق بالقيام . فاذا احتمل تأثيره
في حصول الانكار وجب .

بخلاف ما اذا لم يحتمل تأثيره فانه غير واجب فيجوز الاكل .

هذا اي جواز الاكل عند عدم تأثير القيام بباقي المحرمات دون الخمر
أما هي فلا يجوز الجلوس ، لان عدم الجواز منصوص :

(٤) وهي حرمة الجلوس في مجلس ، او على مائدة بهصى الله فيها ، أو عليها
مطلقاً ، حتى ولو لم يترتب على القيام أثر :

(٥) اي حتى مع عدم وجود الشرائط :

(٦) حتى في حالة عدم احتمال تأثير القيام في الردع ، بل ان الجلوس في هذه

الجمالة جائز :

(٧) وهو باقي المحرمات بالمنصوص وهي الخمر قياساً باطل .

ولا فرق بين وضع الحرم ، أو فعله (١) على المائدة في ابتدائها واستدامتها (٢) ، فتي (٣) عرض الحرم في الاثناء وجب القيام حينئذ (٤) كما انه لو كان ابتداء حرُم الجلوس عليها (٥) وابتداء الاكل منها (٦) والاقوى : أن كل واحد من الاكل والجلوس عليها (٧) محرم برأسه وإن انفك عن الآخر .

(١) اي فعل المحرام كالنظر الى الاجنبية ، أو استماع الغناء أو الغيبة ، أو هتك مؤمن ، أو تسبب الاسباب لقتله ، أو هتك حرمة الاسلام ، وغير ذلك من الامور المحرمة الثابتة .

(٢) اي في ابتداء المائدة ، أو استدامتها .

والمعنى : انه لا فرق في حرمة الجلوس على مائدة يصح عليها الله - بين ان يوضع الحرم ، أو يفعل عليها ابتداء ، أو في اثنائها .
ففي كل حالة من الحالات يكون الجلوس والحضور على تلك المائدة حراماً .
(٣) الفاء نتيجة ، تفريع على قول (الشارح) : (ولا فرق بين وضع الحرم أو فعله) الى آخر ما ذكره .

خلاصة الكلام انه إن عرض المحرم في اثناء الاكل بان لم يكن موجوداً في بداية الامر ، لكن وجد وعرض في اثنائه صار الجلوس والحضور على تلك المائدة حراماً كما وانه يصير حراماً في بداية الامر لو كان موجوداً ابتداء .

(٤) اي حين عروض الحرم في الاثناء :

(٥) اي على تلك المائدة التي كانت موجودة في الابتداء .

(٦) اي من تلك المائدة التي كان الحرم موجوداً عليها في الابتداء :

(٧) مرجع الضمير (المائدة) كما وانها المرجع في منها :

والمعنى : ان لكل واحد من الاكل والجلوس حرمة مستقلة ثابتة لا ربط

له بالآخر .

= فلاأكل من هذه المائدة التي وضع عليها الحرام ، او يفعل المحرم عليها
حرمة مستقلة :

وللجلوس ايضا حرمة مستقلة . فللجامع بين الوصفين بان اكل من هذه
المائدة وجلس عليها عقابان .

عقاب الاكل .

وعقاب الجلوس .

بمخلاف ما لو جلس ولم يأكل ، او اكل ولم يجلس كما لو تمشى واكل فان له
في هذه الصورة عقابا واحدا .

وهذا معنى قول (الشارح) رحمه الله :

(وان انفك عن الاخر) اي انفك الجلوس عن الاكل ، والاكل
عن الجلوس كما علمت .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(انتهى الجزء السابع وبلبه الجزء الثامن انشا الله تعالى) اوله (كتاب الارث)
تمت بمون الله تعالى - مقابلة الكتاب وتصحيحه . واستخراج احاديثه :
والتعليق عليه حسب الحاجة وال لزوم في ليلة الجمعة ٢٣ شعبان المعظم ١٣٨٨
في بهبو مكتبة (جامعة النجف الدينية) العامرة حتى ظهور (الحججة البالغة)
عجل الله تعالى لصاحبه للفرج :
فشكراً لك يا آلهى على نعمك وآلائك ، ونسألك التوفيق لاتمام بقية اجزائه
لك ولي ذلك والقادر عليه .

عبدك

السيد محمد كلانتر

طبع هذا الجزء وبقية الاجزاء في :

مطبعة الارباب في النجف الاشرف

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

فهرس الجزء السابع من
كتاب اللمعة الدمشقية

كتاب الغضب

مساوىء الظلم في الكتاب والسنة	١١
تعريف الغضب	١٣
أسباب الغضب	١٩
الأيدي المتعاقبة	٢٥
الحر لا يضمّن	٢٧
الرقيق يضمّن	٢٨
نحر الكافر المستتر بها مُحترّم	٢٩
اجتماع السبب والمباشر	٣٠
رد المغضوب واجب	٣٦
ضابط المثلي والقيمي	٣٧
اعتبار القيمة العليا من حين الغضب الى حين التلف	٤٠
وقيل : من حين الغضب الى حين الرد	٤٠
وقيل : القيمة يوم التلف لا غير	٤١

لو عاب المصوب ضمن ارشه	٤٤
ضمان اجرة المصوب	٤٦
لو جنى الغاصب على العبد المصوب	٤٧
لو مثل الغاصب بالعميد	٤٩
لو غصب ما يققصه التفريق	٥٠
لو زادت قيمة المصوب	٥١
لو غصب شاة فاطمها المالك	٥٤
لو مزج المصوب بغيره	٥٥
لو زرعه أو نقله	٥٨
اختلاف المالك والغاصب في القيمة	٥٨

كتاب اللقطة

(الفصل الأول) في لقطة الانسان	٦٦
اللقيط : انسان ضائع	٦٦
لا بد من بلوغ الملتقط وعقله	٦٩
لا بد من حرية الملتقط	٧١
لا بد من اسلام الملتقط	٧٢
قبل : لا بد من عدالة الملتقط	٧٣
الواجب على الملتقط حضانة اللقيط	٧٥
لا ولاء للملتقط	٧٧
يستحب الاشهاد على أخذ اللقيط	٧٨

اختلاف الملتقط واللقيط في الانفاق	٧٩
تشاح الملتقطين	٨٠
ادعاء اثنين بنوة اللقيط	٨١
(الفصل الثاني) في لقطة الحيوان وتسمى: ضالة	٨٣
ترك الضالة او وجدت في ماء وكلاء	٨٣
تؤخذ الضالة لو وجدت في فلاة	٨٦
تحبس الضالة لو وجدت في العمران	٨٩
لا بشرط في الآخذ سوى الآخذ	٩٠
(للفصل الثالث) في لقطة المال	٩٢
يعرم أخذ المال في الحرم	٩٢
يجب حفظ المال لصاحبه لو أخذ في الحرم	٩٣
الحلاف في ضمان ما أخذ من الحرم	٩٥
يجب تعريف الحيوان حولا كاملا	٩٦
كراهة الالتقاط	١٠٣
استحباب الاشهاد على اللقطة	١٠٧
شرائط الملتقط	١٠٨
لو دفع الملائط اللقطة الى مدعيها ثم اقام غيره البينة	١١٦
ما يوجد في المفازة - او الخربة	١١٩
لو وُجد المال في جوف دابة	١٢١
لو وُجد المال في جوف سمكة	١٢٣
لو وُجد المال في الصندوق المشترك	١٢٤

كتاب إحياء الموات

تحديد الموات	١٣٣
من أحيا أرضا ملكها	١٣٥
لا يجوز إحياء العامر وتوابعه	١٣٦
كل أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم	١٣٩
كل أرض ترك أهلها عمارتها فحييها أحق بها	١٣٩
واقعة (غدبر خرم)	١٤١
أرض للصالح التي بأيدي أهل الذمة لهم	١٤٩
واقعة (خيبر)	١٤٩
محصول الأراضي المفتوحة عنوة يصرف في	١٥٣
مصالح المسلمين العامة	
لا يجوز بيع الأراضي المفتوحة عنوة	١٥٤
شرائط الإحياء ستة	١٥٥
بعض الفقهاء زاد ثلاثة أخرى	١٦٠
تحديد الحرم	١٦٢
للعرف هو المرجع في الإحياء	١٦٥
المشتركات بين عامة الناس	١٧٠
المسجد من المشتركات	١٧٠
من سبق إلى مكان فهو أحق به	١٧٠
لو سبق اثنان أقرع بينهما	١٧٦

ج ٧	(الفهرس)	- ٣٧٧ -
١٧٨	المدرسة والرباط من المشتركات	
١٨١	الطرق من المشتركات	
١٨٤	المياه المباحة من المشتركات	
١٨٧	المعادن من المشتركات	

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّيْبِ

١٩٥	(الفصل الأول) في آلة الصيد وشرائطه
٢٠٧	(الفصل الثاني) في اللدهاقة وشرائطها
٢٠٨	يشترط في اللذايح الاسلام أو حكمه
٢١٠	إذا لم يكن بالغاً حد النُصَب
٢١٢	يشترط في اللذبيحة أمور سبعة
٢١٢	(الأول) ان يكون الفري بالحدديد
٢١٥	(الثاني) استقبال القبلة
٢١٦	(الثالث) التسمية
٢١٩	(الرابع) اختصاص الأبل بالنحر
٢٢١	(الخامس) قطع الاعضاء الأربعة
٢٢١	وهي : المريء ، والحلقوم ، والتودجان
٢٢٣	(السادس) الحركة بعد الذبح ، أو النحر
	أو خروج الدم المعتدل
٢٢٧	(السابع) النتائج في الذبح

مستحبات النحر	٢٢٩
مستحبات الذبح	٢٣٠
مكروهات الذبح	٢٣٠
الحيوان الذي تقع عليه الذكاة	٢٥٤
(الفصل الثالث) في الواحق	
ذكاة السمك اخراجه من الماء حيا	٢٣٨
ذكاة الجراد أخذه حيا	٢٤٧
ذكاة الجنين ذكاة أمه	٢٤٨
الصياد يملك ما يثبت في آلة صيده	٢٥٥
صاحب الدار لا يملك الطير الذي عشش في داره	٢٥٧
الطائر المقصوص لا يملك	٢٥٩

كتاب الطعم والاشربة

ما يحل من حيوان البحر وما يحرم منه	٢٦٣
ما يحل من حيوان البر	٢٦٧
ما يكره من حيوان البر	٢٦٨
ما يحرم من حيوان البر	٢٦٩
للطيور المحرمة	٢٧٣
الضابط في المحلل والمحرّم من الطيور	٢٧٨
الطيور المكروهة	٢٨١
الطيور المحللة	٢٨٧

البض تابع للطير في الحليّة والحرمه	٢٨٩
الجلال وأحكامه	٢٩٠
كيفية استبراء الجلال	٢٩٢
لو شرب المحلل لبن مختزرة	٢٩٣
لو وطأ الانسان الحيوان المحلل	٢٩٤
لو اشتبّه الموطوء في محصور قسم واقرع	٢٩٥
كيفية القرعة	٢٩٦
لو شرب المحلل نحرأ أو بولا	٢٩٨
الميتة حرام اكلها واستعمالها	٣٠١
ما تحلل من الميتة	٣٠١
اختلاط الذكي بالميت	٣٠٧
تحرم من الذبيحة خمسة عشر شيئاً	٣٠٩
الأشياء المكروهة في الذبيحة	٣١٢
ترجمة (ابن السكيت)	٣١٢
تناول الأعيان النجسة حرام	٣١٦
ماورد في ذم شارب الخمر	٣١٦
العصير العنبي يحرم اذا غلا	٣٢٠
الفقاع حرام	٣٢٢
تحرم العذرات والأبوال النجسة	٣٢٤
المتنجس حرام	٣٢٥
الطين حرام أكله الا طين قسبر الحسين	٣٢٦
عليه السلام	
جواز تناول الطين الأرضي	٣٢٧

الُسُّم حرام	٣٢٨
الدم المسفوح حرام	٣٢٩
عدم إمكان تطهير المايح النجس الا الماء	٣٣٠
لبن الحيوان المحرم لحمه حرام	٣٣٥
كيفية استبراء اللحم المجهول ذكاته	٣٣٥
لا يجوز استعمال شعر الخنزير الا للمضطر	٣٣٩
لا يجوز الأكل من مال الغير الا من البيوت	٣٤١
التي تضمنتها الآية للشريعة	
لو انقلبت الخمر خلا حل شربها	٣٤٧
الربووات حلال شربها وان سُمَّ منها	٣٤٨
ربح المسكر	
تناول المحرم جائز عند الاضطرار	٣٤٨
ترجمة (شيخنا للطبرمي) قدس سره	٣٥٢
مقدار ما يجوز من تناول الحرام للمضطر	٣٥٤
لو وجد المضطر مالا لغيره	٣٥٥
مستحبات الأكل	٣٥٨
مكروهات الأكل	٣٦٣
يحرم الأكل على مائدة الشراب أو سائر	٣٦٧
المحرمات	

جدول الخطأ والصواب

ص	س	غلط	صحيح
٣٧	١٣	المكف	المكلف
٨٢	١٦	حرأ	رقأ
٩٣	٢٣	كرمانه	كراماته
١٢٠	١٥		خرهه
١٢١	٢١	الكرونه	الكوفه
١٢٨	١٥	احتاج	احتياج
١٣٤	٢	ان شاء	ان شاء الله
١٤٩	١٨	الحجفة	الجحفة
١٨٧	١٤	ضمير	الضمير
٢٦٧	٦	نمر	تنحمر
٣٥٧	١٨	وهنا	
٣٥٧	٢١	وهناك	
٣٦٥	١٨	لها	

